

مذكرات
قريبة سليما

٣٠ عامًا



بفلم: أحمد المصاري

الجزء 1

هنا سور الأزبكية غواص في بحر الكتب باحثون



محمد خطاب

مذکرات

رقیبہ سلیمہ

۳۰ عکام

اعتدال منازک



۱۹۸۵



الغلاف والإشراف الفني

عبد السلام الشريف

إهداء

إلى من ضحى متحدياً
لينير عقل ووجدان بنور الحق والعلم
إلى أول من غرس في قلبي الحب لله
والوطن والناس
إلى والدي وصديقي مصطفى ممتاز في مشواه

إلى عاشق مصر
الراحل الماتل أحمد رشدي صالح
الزوج والصديق والزميل والحبيب رفيق الحياة

إلى مصر الباقية بمشاقها
أهدي هذا الكتاب تقديراً وعرفاناً

اعتماد ممتاز

علي بن إبراهيم



مُؤَالَفَاتُ فِي بَصَرِ الْكُتُبِ



أربع سنوات أوتيهد وأنا أضع كتابي « مذكرات رقمية سينما » هذا الكتاب يقول كلمت في أهم أحداث صناعة السينما وأفلامها ومشكلاتها ، وأهم قضايا الرقابة خلال ثيف وثلاثين عاما ، قضيتها رقمية إلى أن أصبحت أول سيدة مصرية تتولى مركز مدير الرقابة على الأفلام ثم مدير عام الرقابة على المصنفات الفنية لتسع سنوات متوالية بل أول من شغل هذا المنصب من داخل جهاز الرقابة من بين الرجال والنساء ، إذ كان شاغلوه مفروضين عليه دائما من الخارج ، ولعل ظهوري من داخل الجهاز الرقابي كان أحد الأسباب التي شكلت نجاحي في عملي ، لتفهمي المشكلات المختلفة الخاصة به ومما صرق لها ولا أقول لأسبابا أكثر .

ثلاثون عاما أوتيهد ، أزاوول فيها عملي بالرقابة ، أقرأ وأرى أصحالا فنية مختلفة ، منها ما يستحق القراءة والرؤية ، ومنها ما يجب إلقاؤه في سلة المهملات في الحال ، لكن ضمير الرقيب يحتم عليه قراءة أو رؤية العمل الفني للمنهاية بصبر وتدبر ، يبدى الرأي الرقابي فيه ، ويروه ويدفعه .

آلاف الأعمال ، لو كانت كتباً علمية أو أدبية خالصة لكان الإنسان علامة خطيراً بالدرجة الأولى أو أدبياً أخطر .

لكني لست نادمة ، فقد استمتعت بكثير من الأعمال الفنية والأدبية والعلمية الرفيعة استمتاعاً حقيقياً ، وأتيحت لي فرصة تذوق كثير من الأعمال الفنية السامية ، والأدبية المتكاملة والعلمية الخالصة ربما لو زاولت عملاً غير عمل هذا لما أتيحت لي هذه الفرصة .

وربما لو رجعت بي عقارب الزمن مرة أخرى ، لما ترددت في اختيار نفس عمل من جديد بكل ما فيه من مرارة وحلاوة ، وألم ومتعة ، فقد أحيت عمل حياً عظيماً ، وتعلمت أن أحترمه وجاهدت في أن أعلم آخرين كيف يحترمونه ، بل وقلمته ، لذا كنت أحزن عندما أسمع من يقلل من قيمته وأهميته أو يمس ما له بين شغاف قلوبنا من حنان ورقة .

كثيرون لم يفهموه ورمزوا له بالقص البئس ، فهم لم يكونوا يشعرون بإحساسنا المرهف وآمالنا الصادقة بأن يرى الناس كل الناس العمل الفني المتكامل الجميل ، إنهم لم يدركوا حيرتنا وصراعاتنا النفسية عندما نتخذ قراراً بحجب أو منع ما يستحق أن يُرى . تجربة فريدة فذة مرت بي على مدى ثلاثين عاماً ، أردت تسجيل بعض منها في هذا الكتاب لأردت أن أجعل منها إضافة ، فكل جهد صادق إضافة ، وكل إضافة لبنة في البناء للمصرى الشامخ على مدى الأجيال المتعاقبة ، لم أرد لتجربتي الفريدة أن تصبح كالتراب الذي تظؤه الأقدام ليكون هباءً منثوراً ، فاخترت تسجيلها ولعل أكون قد وفقت ولعلها تعطى بصيصاً من الضوء إلى تجارب أنفع ، في طريق لم يكن معلوماً أو مهتماً من الأشواك ، بل كان السائر فيه في رأيي أشبه بمن يسير على الحبال بين الجبال ، في طريق صعب مراسه ، محفوف بالمخاطر ، ضحاياهم كثيرون ممن لا يدققون في اختيار موضع أقدامهم ، ويحرصون على انتصاب قاماتهم ، وصدق

نواباهم ، وجرائهم في الحق ، ابتغاء وجه الله ، فلا يتأثرون بمن يقف أمامهم ، ولا يغيب عن أذهانهم أن الوطن هو الباقي وأن الله حي لا يموت .

إن ضوء الثقاب على ضعفه يكشف الكثير من الظلام الدامس أمام العين المبصرة ، ولعل هذا الكتاب ، بما حاولت أن أضج فيه من جهد صادق ، وتجربة واثقة ، أن يكون عود الثقاب الأول في مجال تجريبى المتفردة ليقس ، قليلا أمام القارئ الذى يريد أن يفهم أشياء ربما كانت خافية عليه ، أو الدارس الذى يريد أن يستمتع بتجارب الآخرين ، أو لعل أردت أن أكشف طريقا ، أسأله تعالى أن يكون هاديا أمام الناظرين .

إن حمل بالرقابة لم يكن عملا فرديا ، ولم أقم به بمفردى ، بل علونى فيه كثير من الزملاء والأصدقاء والأخوة الذين لولا جهدهم وصدقهم معى ، لما كتب لى النجاح فى عمل فانا اعتبر - ورغم كل ما لقيت من صعوبات أو آلام أو معوقات - أنى أحرزت نجاحا كبيرا فى عمل ، وأستطيع أن أقول : إنى اكتسبت ثقة وتقدير واحترام الكثيرين ممن صادفت فى هذا المجال سواء كانوا من جمهور المتعاملين معى أو كانوا من الزملاء أو الرؤساء .

وللى كل هؤلاء أدين بالشكر والعرفان .

وكم كنت أود أن أخرج هذا الكتاب على الناس قبل هذا الزمن بكثير ، لولا التزامات وأحداث أسرية قاسية متعق ، أما الحدث الأعظم الذى تضاعف معه كل حدث فى حياتى فكان رزئى فى شريك عمرى وزميل دراستى ومسيرى فى الحياة ، وأب أولادى ، وغيباه عن مسرح حياتنا بل الحياة جميعا ، ذلك الحدث الفاجع الذى زلزل كيانى كله ، وأفقدنى طعم الحياة والإحساس بها ، وألقانى فى مناهل مظلمة رهبة غائرة محيطة بغير قرار ، ولولا أن تباركنا الله برحمته وأثار خيطا من شعاع فى قلبي ثبت به إيمانى وعقلي وخطاى ، لما استطعت أن أنجز عملا أو أتم كتاب هذا .

ولا أخفى على القارىء أنى اعتبر هذا الكتاب إحدى الثمرات الطيبة لحياة مشمرة بين زوجين متفهمين حائنين بينهما مودة ورحمة ، فكان لشجيع زوجي طيب الله ثراه ، حافظاً كبيراً لى ، جامعاً آخره عبر الأثير عتلماً كان يستشفى فى غربته بلندن ، بعد قراءته أولى حلقات هذه المذكرات التى نشرت بجريدة المصور ، وذلك قبل وفاته بأيام معدودات وهو فى طريقه إلى أرض الوطن الذى كان يذوب إليه شوقاً ووجداً .

كان أحمد رشدى صالح رحمه الله يقدر ويحترم ويقدس الرباط الذى جمع بين اثنين فى إرادة متبادلة ، فلم يكن يوماً عبثاً على أو على عمل أو معوقاً لى ، بل على العكس كان يحترم إرادتى وتصرفاتى ، وكنا نتبادل احتراماً وتقديراً وتقدير ، وثقة بثقة ، وتقديساً بتقديس ، نغمد الله روحه الطاهرة بنوره وروضانه ورحمته ، أما نحن فنسأله أن يفرغ علينا صبراً وروضاناً إلى يوم يمشون ، نتحمل به الرزء العظيم لئتمول حزننا عليه عملاً نافعاً ينفعه وينفع الناس فتكون بذلك قد قهرنا الموت .

اعتدال ممتاز

١٩٨٢



الفصل الأول

تعود بي الذاكرة وأنا أُرسم الحروف الأولى من هذا الكتاب إلى اللحظة التي استطلعت فيها مقص الرقيب لأول مرة . . . وسبب لا أتنبئه تمامًا ، تعود بي الذاكرة كذلك إلى ما حدث لتيلم على متن الصنعة حين مر من خلال مقص الرقيب عددا من اللرات إن ذلك كله يرتبط بيده حياتي كترقية .

كيف أصبحت رقية :

لى حلم راودنى بعد أن أكملت دراستى الثانوية ؟

اخرج على لى أن أعمل فى « قسم السينا » بوزارة الداخلية ، ولكنى كنت أتمنى أن التحق بكلية الطب ، وكان فى مقدورى أن أكون طالبة بها ، وشاء القدر أن يحول قارب حياتي فلانمب إلى كلية الآداب والمخرج فيها ، ولواصل دراستى بعد ذلك فأتخرج فى معهد التحرير والترجمة والصحافة بجامعة القاهرة .

وكان السؤال الذى بدأت به هذا التمهيد قد تحول إلى سؤال جديد : ما هو العمل الذى أتمنى أن أعطيه حياتي ؟

أردت أن يكون عملي جديدا ورائدا . عشت سنتين فى وزارة الشؤون الاجتماعية كانت تمرى فيها إضافة إلى تجارب عمري ، ولكن طبيعة العمل بها ومتناهية لم يتناسبنى .

وعندما انتقلت رغبة على الأفلام العربية والأجنبية ، صلب هذا هوى في نفسى فعمل الرقيب الفنى قريب من الأدب والفن اللذين حبيها أبى إلى قلبى ، وعندما بدأت أستخدم ما يسمونه بمقص الرقيب كنت أشعر أننى أمارس عملا يذكرن بجهة الطب .

الطبيب يميز بين الإنسان الموقر العافية ، والإنسان المصاب بمرض هين ، أو مريض يستحق تدخّل الجراح بمشروطه ، وكذلك الرقيب كان ولا زال فى طى يؤدى دورا أقرب ما يكون إلى دور الطبيب .

إنه ليس جلالتا بفصل رأس كلن حى عن جسده بضربة سيف . . كلا .

إنه يستخدم مقص الرقابة أويبنى أن يستخذه بنفس السبئية والحساسية ، والجراحة التى تتوقع أن تتوفر للجراح الماهر .

بل لعل مهنة الرقيب الفنى أن تكون أكثر تعقيدا وأثقل مسؤولية 1 ذلك أن الرقيب يتعامل مع « كائنات فنية » قد نمت وتطورت وللفروض أنها تجسدت فى شكلها الأخير بعد أن بلل مجموعة من الفنانين والأدياء الكثير فى إبداعها . وحين يضمنون اللامسات الأخيرة عليها ، يعرضونها بين أيدي يبنى لها أن تكون حساسة ، تقدر قيمة العمل الفنى ، وتحافظ على كيانه وتعرف معاناة الفنان ، وتترك أن السينما : فن وصناعة ، وأن الأختية كذلك : فن وصناعة ، بل إن المسرح - وهو أمير الفنون - هو أيضا ، فن وصناعة .

فى هذه الفنون أموال أنفقت ، وجهود بُذلت ، وآمال انعمدت عليها

لكنها منتزلة إلى الأسواق ليرامها ويسمها لبتقنا وبناتنا ، وللايين أو الآلاف من الناس ، وهذا الجمهور الواسع أو الضيق هو شرائع من مجتمعا .

وبين الاعتبارات الخاصة بالفن وصناعته ، والاعتبارات الخاصة بتأثير هذه الأعمال الفنية على الجمهور يوازن الرقيب ليصل إلى الرأى الذى لا يكون ظالما .

ليس هذا فحسب ، بل إن للمجتمع كيانه وتقاليد ، وعرفه وقوانينه ، ونظمه وآدابه وأمنته ومصلحته ، وكل هذا يراعيه الرقيب وهو يصع في ميزان حكمه أى عمل فى .

إنها مهمة غاية في الصعوبة والدقة والحساسية .

وتفرض طبيعة عمل الرقيب ألا يكون وقته وجهده ملكا له ، ذلك أنه يلقى الداء بالليل أو النهار ، والمقروص أن تكون له ذاكرة جيدة ، حتى يستطيع أن يذكر ماقرأ أو رأى ، أو أن يجيب على أى سؤال يوجه إليه

إن أعترف أنها مهمة من أثقل للمهام التى تلقى على أكتاف أى حريج جديد فى الجامعات .

ومع ذلك أقبلت عليها مضمير الفاضل الذى يؤمن بأن العدالة يجب أن تكون بصيرة ، حكيمة . وبالرغم من ذلك فيتغنى لها أن تكون معصوبة العينين ، حتى لا تتأثر بالواقفين أمامها .

وأقبلت على عمل فى الرقابة بحب وتقدير ، وأنا أحاول دائما أن أصعب نفسى فى موضع صائب العمل العفى ، وفى موضع المخرج ، وفى موضع من يمارس المحافظة على تقاليد المجتمع وتشريعاته وقنومه الروحية .

كم هى صعبة هذه المهمة ؟ !

عشتها ثلاثين سنة ، وفى كل يوم من هذه السنوات الثلاثين دقت أنواعاً من المتاعب والمصاعب ، وتعرضت لكثير من الآلام ، ووقعت تحت عديد من الضغوط ، ودقت ألوانا من العذاب للحبيب وغير المحب ، ولكنى لبثت دائما أدهو الله أن يحقنى الصبر ، وأن يضىء لمضى الطريق لأخضع بلدى ، وأخدم المثل ، وأخدم الفن ، وأخدم الناس قدر طاقتى ، وكم دعوته سبحانه أن يوفقنى فى عمل بحيث لا تتحقق مصلحة أى طرف من ذكرت على حساب الطرف الآخر .

وهكذا أصبحت رقابية ، وتحققت رغبة أبى ، وعملت «قسم السينما» بوزارة الداخلية ولكن بعد أن أصبحت مؤهلة ، ومسلحة بالعلم والتجربة ، فأنا في ذلك الوقت خريجة الجامعة وخريجة دراسات عليا ، لا خريجة ثانوى ، بل وموظفة أزدادت حياء وأثريت تجاربى متزوجة ولوشك أن أصبح أما لأول مرة ، وقد نضج سنى .

كيف كانت الرقابة عندما دخلتها ؟

كان «قسم السينما» - هكذا كانت تسمى الرقابة - يتبع إدارة المطبوعات بوزارة الداخلية ، وكان مقرها بالدور الأرضى بأحد المباني الفرعية لوزارة الداخلية والمطل على شارع لاظوعلى . وكانت عبارة عن حجرة فسيحة يجلس بها الرقيب ومناقش عرض وحجرة صغيرة مقابلة لحجرة الرقيب لمدير القسم ، وحجرة خلوية تستعمل لمخزن الأفلام وأرشيف للملصقات ، وكانت أجهزتها القديمة كافية لأغراضها

وكان قسم السينما يراقب الأفلام العربية والأجنبية على حد سواء ، ويقوم بأعمال الرقابة خمس سيدات ، ثلاث أجنبيات وإثنان مصريتان من خريجات الجامعة : إحداهما^(١) رئيس قسم اللغة الانجليزية بكلية الآداب بجامعة الاسكندرية وثانيتهما^(٢) أستاذ الأدب الانجليزي بجامعة القاهرة .

أما السيدات الأجنبيات فهن : لولاهن^(٣) إيطالية الجنسية من مواليد مصر وتكلم العربية ، وكان والدها الإيطالى حاكماً للبوليس بمصر ، وعينت بالرقابة عام ١٩٢٢ وكانت تراقب الأفلام الإيطالية أسماً والفرنسية والإنجليزية كما قامت بمراقبة الأفلام العربية في الفترة الأولى من حياتها بالرقابة . وظلت تعمل بها حتى عام ١٩٦٧ ثم رحلت إلى إيطاليا .

(١) د. مبرور شريف

(٢) صغى ربيع .

(٣) كلمتين وثلاث

والثانية^(٤) روسية يقضاه ولاجنة سياسية بمصر منذ قيام الثورة الروسية عام ١٩١٧ تزوجت من انجليزى توفى وعملت بعمله بالرقابة عام ١٩٢٢ وكانت ترأب الأفلام الانجليزية والفرنسية وظلت بالرقابة إلى أن توفيت عام ١٩٥١ .

والثالثة تركية^(٥) ، وكانت ترأب الأفلام العربية والإنجليزية والتركية

وكانت سادسة الرقيات وثالثة للمصريات من خريجات الجامعة اللى التحقن بالعمل بالرقابة . وكانت أرأب الأفلام العربية والإنجليزية بشكل أساسى والفرنسية أحياناً . وكان يطلب منى فى بعض الأوقات مراقبة الأفلام الإيطالية رغم اعتراضى لعدم معرفتى باللغة الإيطالية ، وكان هذا التكليف يشقنى جداً ، وكنت حريصة على أن أثبت فى كل تقرير أكتبه عن الأفلام الإيطالية أنى لا أعرف اللغة الإيطالية ، وأشير إلى ما يمكن أن يكون هناك من ملاحظات على الصورة ، أما فيما يتعلق باللغة فإلى أشير بالرجوع فى هذا إلى تقرير الرميطة التى تحيد الإيطالية .

ولم تكن الرقابة تطبق تعليمات مكتوبة أو قوانين مُنوّنة ، بل كانت الرقابة تطبق تعليمات تصدر شفاهاً أو تراعى السوابق والحالات المماثلة والعرف للمستقر .

وكان رئيس قسم اللغة^(٦) الإنجليزية بآداب جامعة القاهرة يتولى مسئولية الرقيب العام بوزارة الداخلية ، وذلك منذ قيام الحرب العالمية الثانية واشتباك قوات المحور مع جيوش الحلفاء ، وكانت رئيس القسم الإنجليزى بجامعة الإسكندرية^(٧) هى الموكلة إليها مراقبة المنشورات الإخبارية الأجنبية بتكليف من الرقيب العام .

وقد شغلنى وأرقنى فى يده عمل كيف يخلص هؤلاء الرقباء الأجانب للبلاد ، الأمر الذى شرحت معه بمضاعفة مسئوليتى وأهمية وجود المصريات للثقافات فى هذا المكان الشديد الحساسية .

(٤) سلام كوييل

(٥) ريب نزال

(٦) مستر غريس

(٧) دكتور مور شريف

وأول مدير للمطبوعات عملت معه هو توفيق صليب الصلحى المعروف ثم الدكتور يحيى الخشاش الأستاذ الجامعى ثم الدكتور عبد الباسط الحجاجى والأستاذ أنور حبيب للمدعى الاشتراكى السابق وغيرهم .

وفى سنة ١٩٣٨ انضمت الرقابة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية عند إنشائها وانسلخت من وزارة الداخلية ، إلا أن الأخيرة استردتها مرة أخرى لضرورة حرية عندما نشبت الحرب العالمية الثانية ، ثم نشأ صراع بين الوزارتين الداخلية والشؤون فى تبعية الرقابة إلى أيهما .

وحسباً للخلاف بينها تقدم بعضهم باقتراح تقسيم الرقابة إلى قسمين الأول يتبع وزارة الداخلية ويسجل فى تقاريره عن الأخطاء ملاحظاته عن الأمن العام والنظام العام . . الخ أى كل ما يتعلق بتلك الوزارة ، والقسم الثانى ويتبع وزارة الشؤون الاجتماعية وعليه أن يضمن ملاحظاته كل ما يتعلق بالنظام الاجتماعى أو بمس نظام الأسرة أو الآداب العامة أو التكوين الاجتماعى أو العرف والتقاليد المرعية .

وعندما عرّض علينا مدير قسم الرقابة^(٨) ، هذا القرار تصفّيت له ، ورفضت هذا التقسيم فمن غير المعقول أن يسجل الرقيب ملاحظات ويترك أخرى لأنها لا تخصه ، فيشير فى تقريره مثلاً إلى ملاحظة تتعلق بالآداب العامة بينما يترك أخرى تتعارض مع نظام الدولة ، ثم أن هناك تدخلا بين الملاحظات بعضها مع بعضها الآخر ، واقترحت أن يكتب كل رقيب ملاحظاته الرقابية جميعاً ، وعلى المسئولين أن يصنفوا كلامها كما يتولى لهم ، ومن هنا نشأت فكرة إشراك رقيبين معاً عند مراقبة الفيلم الواحد على أساس رقية تابعة لوزارة الشؤون وأخرى تابعة لوزارة الداخلية وقبل هذا كان يكتب برقية واحدة للفيلم الواحد .

وعلى هذا كان رئيس القسم يعرض ملف الفيلم وبه تقارير الرقيب على مدير المطبوعات ، بوزارة الداخلية ، كما كان يعرض أيضاً على إدارة السينما فيها أعتقد

(٨) محمد حلمى سليمان .

بوزارة الشؤون الاجتماعية .

ولكن كان لوزارة الداخلية السلطان الأتوى فيها ينو ، أودعا كان ذلك بسبب
دواعى الحرب . إذ لوحظ أنه إذا ما اعترضت الرقعات على فيلم ما ، وطالبين
بالمنع ، كان يعرض على القسم المختص ، لإدارة عموم الأمن العام لمعطى فيه رأيا
وقد يصعد الأمر إلى مدير المطبوعات أو من ينوبه وقد يحتاج الأمر إلى أخذ رأى وزير
الداخلية شخصيا

وهناك مثال واضح نجده جليا فيها حدث لفيلم «شمشون ودليلة» .

ولكن هل جال بخاطر أحد المشاهدين الذين عرض الفيلم بدور
المعرض مخادع بالرقابة بخصوص هذا الفيلم إلى أن عرض أمامهم ؟

هذا ما سنحاول ذكره خلال السطور التالية ، ونلاحظ أن الفيلم قد طلب
عرضه بمصر في الفترة التي تلت حرب فلسطين عام ١٩٤٨ مباشرة .

القصة الكاملة لفيلم شمشون ودليلة *Samson and Delilah*

هذا الفيلم من إنتاج شركة برامونت^(١) الأمريكية ومن إخراج سيمبل دى ميل
ومثيل هيدى لاملر وفينكتور ماتور وبالألوان الطبيعية .

راقب الفيلم رقيتان : وقرونا كلنا منع عرض الفيلم ، وكانت أسباب المنع
لدى الرقبة الأولى^(٢) أنها تخشى أن تتخذ مثل هذه الأفلام ولتقوى من روح اليهود
المجاهدة ، وأنها نوع من التخيلة لليهود فيها بينهم ، ولا داعى لأن تضع مجاللتها

أما الرقبة الثانية^(٣) فقد جاء في أسباب منعها للفيلم ما يلى :

وأن الفيلم غير صالح للمعرض في مصر رغم أن قصته معروفة لأنه يظهر اليهود

(١) قدمت لشركة بطنيا إلى الرقبة تعرض الفيلم في ١٣/١١/١٩٤٩

(٢) صفح ٢١٥ -

(٣) مدام كناتل

أبطالا فينتصرون في النهاية ، وأن اعتراضها الوحيد ينصب على قوة شمشون التي ظهرت غارقة للعلة وعلى دمهائه الذي استجاب له ليجعل اليهود شعب الله المختار وأن هذه الفكرة يجب ألا يخصص بها .

ويعتمد موضوع القيلم على القصة المخوفة من قصص التوراة ، وخلصتها أن «شمشون» شاهد امرأة من الفلسطينيين ولأراد أن يتزوجها ، فرفض أبواه ، ذلك لأن الفلسطينيين كانوا متسلطين على بني إسرائيل ، وفي يوم نزل شمشون إلى بلدة تلك الفتاة وشاهد أسدا يزجر للقاتله فقتله بيديه العاريتين .

ونزل شمشون ووالده إلى بلدة الفتاة التي أراد أن يتزوجها وأقيمت وليمة سبعة أيام حضرها ثلاثون من الفلسطينيين وفي اليوم الأول ألقى عليهم شمشون ألفازا ، طلب إليهم حلها في سبعة أيام ، فإذا لم يستطيعوا كان واجباً عليهم أن يقدموا له ثلاثين قميصاً وثلاثين حلة ثياب ، وإذا استطاعوا قدم هو لهم هذه الأشياء .

وضج قوم الفتاة من ألفازا واستماتوا بالفتاة حتى أرغمت شمشون في اليوم السابع على حلها لها وأخبرت قوماً بالحل . ووجب على شمشون أن يقدم الثياب ، فقتل ثلاثين رجلاً وسلبهم ثيابهم وأعطاهم لمرأسته ، وترك زوجته فزوجها أبوها لرجل آخر .

وبدأ شمشون ينتقم من الفلسطينيين فأحضر ثلاثمائة ابن أبوى ووضع في ذيوها مشاهل وتركها تسعي في حقول الفلسطينيين فأحرقت الزرع وأشجار الزيتون .

وأمام هذه النكبة بدأ الفلسطينيون يملكون بني إسرائيل . فاجتمع الإسرائيليون وملكوا شمشون لأعدائه موقفاً بالحبال ولكنه لم يكن يظهر أمامهم حتى مزق قيوده وتناول فك حمار قتل به ألقى رجل منهم .

ورحل شمشون إلى غزة وأحب امرأة زانية ثم ذهب إلى واد قريب وتعرف بديلة وبدأ الفلسطينيون يستغلون ديلة لمعرفة سر قوة شمشون ، وأخبرها بعد

إلحاح بالمر قوته الخارقة يكمن في شعره الذي لم يفصه أبداً ، وإذا قصه زالت عنه قوته .

وفي الليل قصت تليدة شعره ، وأسلمته إلى أعدائه الذين سملوا عينيه وأوثقوه بالسلاسل وجعلوه يطحن في السجن .

وأقام أنقلب الفلسطينين وليمة في معيهم وأثناء الوليمة دعوا إليهم شمشون ليلاعب لهمهم ويسخروا منه ، وكان شعر شمشون قد طال ، فطلب إلى غلام أن يستنه إلى العمودين للقيام عليها للعبد ولسكها يديه وجعلها فانهار العبد على من فيه .

وعندما أبلغت الشركة بالتحديث شكوى إلى وكيل وزارة الداخلية والرقب العام وقتذاك^(١٢) وطالبت بإعادة فحص الفيلم ، فكلّف المستشار^(١٣) القانوني لمراقبة المطبوعات والنشر في ذلك الحين فحص الفيلم وكتب في تأشيرته^(١٤) بعد الاطلاع على الأوراق ومشاهدة الفيلم وبعد العرض على سعادة الرقيب العام ، وحيث إن قصة هذا الفيلم قصة تاريخية معروفة ، وليس فيها ما يمس مصر ، أو موقعها من الصهيونية ، وحيث إنه لم ترد في هذا الفيلم أي علة عن اليهود أو الوطن القومي لهم ، بل إن كثيراً من الجهات والهيئات المسيحية قد أبلغت ذلك الفيلم ، وحيث إن الفرقة الإيطالية التي استقدمتها الحكومة المصرية هذا العام قد مثلت أوبرا «شمشون ودليلة» وهذا يمثل اتجاه المسئولين في مصر من رغبة في السماح بعرض مثل هذه القصة المخالفة الواردة في الإنجيل لذلك : نصح بعرض ذلك الفيلم بعد حذف العبارات الواردة عن مصر (ص * من الليالوج وللؤشر عليها بالأحمر وبعد طبع الترجمة)^(١٥) .

(١٢) رئيسي مصري

(١٣) الدكتور جمال الدين السليمي

(١٤) في ١١/٧/١٩٥٠ والتأشير واردة في ملف الفيلم

(١٥) أشر محمد شوقي مدير الرقابة بالقلم بأنه قد تم حذف جميع العبارات الواردة بالليالوج وذلك بتاريخ

١٤/٨/١٩٥٠ ولم يستطع أن يبين تلك العبارات

وعندما تعبر مدير إدارة المطبوعات رأى للمدير الجديد إعادة النظر في الفيلم ،
 وكلف^(١٦) أحد^(١٧) الموظفين بإدارة المطبوعات بمشاهدة الفيلم وكتابة تقرير عنه
 فكتب^(١٨) ملخصاً وافياً عن الموضوع جاء به : «يُجِيز لي أن أحراج فيلم سيمائي
 ضخم عن شمشون في هذه الأونة التي يحل فيها اليهود إنشاء وطن قومي لهم في
 فلسطين ليس إلا دعابة لبعث الروح للمعنوية في قلوب اليهود ، وليس يشع لنا في
 هذا المقام أن نقول إن إحدى الفرق الأجنبية قد مثلت قصة شمشون ودليلة على
 مسرح الأوبرا في العالم للفانت لأن هناك فرقاً كبيراً بين مسرحية تمثل في الأوبرا
 ورواية سينمائية تعرض على الجماهير في حفلات متتابعة ، وفي تصوير وإخراج واسع
 المدى ، واسع الأفق ، فضلاً عن أن رواد الأوبرا جمهور بخلاف جمهور السينما ذوقاً ،
 وثقافة وفكرًا .

وخلص إلى الرأي بعدم التصريح بعرض هذا الفيلم في مصر «بعد أن
 الدعاية لليهود فيها بيتا ، وإثراً للسلامة في الأمن والنظام بين جماهير الشعب
 المصري» . . وقال : «ولست أرى من مصلحة أحد أن يعرض مثل هذا الفيلم ،
 مهما كانت قيمته الفنية في مثل هذه الأونة الخطيرة التي تمتازها المشاكل السياسية
 خاصة بين مصر وإسرائيل» .

ورفع مدير المطبوعات المذكورة إلى وكيل وزارة الداخلية البرلمان وقتها^(١٩)
 فأنشأ بالموافقة على العرض ، وكل ما هناك أن يتعهد مدير الشركة بإيقاف الفيلم في
 أي وقت إذا ما حدث اعتراض ما^(٢٠) .

ثم عهد إلى كتابة هذه السطور مراجعة الديالوج مرة أخرى ، ورأيت حذف

(١٦) د . عبد الباقى الخطيب

(١٧) عهد للتم شمس .

(١٨) ذلك في ١٠/٥/١٩٥٠ .

(١٩) عهد الفلاح (نشأ) حسن

(٢٠) وكان التعهد بتاريخ ١١/٢٣/١٩٥٠ مدير الشركة للستر حمل .

جمل أخرى عن مصر^(٢١) .

ويعد ذلك بحوالى الشهر كلف أحد ضباط^(٢٢) القسم المختص بإدارة
عموم الأمن العام بمراقبة الفيلم فكتب التقرير^(٢٣) الاتي :

إدارة عموم الأمن العام
القسم المختص
مصرى سياسى
تقرير

بناء على تكليفتنا بمشاهدة الشريط السينمائي (شمشون وذليلة) الناطق باللغة
الإنجليزية بمراقبة الأفلام - وبعد الاطلاع على ملف هذا الشريط بالإدارة المذكورة
وما ورد بهذا الملف خاصة بإحدى وجهات النظر التي ترى عدم السماح بعرض
الشريط لأنه قد يتضمن دعاية لليهود في الآونة الحاضرة التي تحتجزها المشاكل
السياسية بين العرب وامرائيل . كما اطلعنا على وجهة نظر الرقباء الأولين الذين
شاهدوه في ديسمبر سنة ١٩٤٩ وأشاروا بتمتع الناظر لظروف حرب فلسطين كما
اطلعنا على ما رآه حضرة مستشار الرقابة السابق وحضرة الأستاذ عبد الباسط

(٢١) كان هذا بتاريخ ٢٠/١١/١٩٥٠ ومكان الجمل .

My silver Will open The gates that bar your Way.

وتقبلها بالبرية وسوف تفتح أبواب (والمقصود هنا ، أنه بالرشوة تفتح جميع أبواب مصر) .

By night fall we will be in The land of the Pharoahs.

وترجمتها بالبرية متصل إلى أرض القراصة عندما يهيم الظلام

In the Valley of the Nile, we'll be safe we'll be together.

وترجمتها ستكون في سلام معاً وادي النيل

Harry Sarsoul Egypt has a thousand temples each more beautiful.

ترجمتها هنا إلى مصر يوجد بها معابد أكثر جمالاً

By midday we can be at the spring of Yassin with Egypt almost in sight.

يتألفها بالبرية . سعمل إلى مصر قبل الظهر

The Bible the greatest of all books.

وترجمتها للإنجيل أعظم الكتب

وأثبت حذرها ذلك أن مصر دولة إسلامية تخبر القرآن هو أعظم الكتب لا الإنجيل

(٢٢) الديكيشي كمال، رياض

(٢٣) التقرير بتاريخ ٣ يناير ١٩٥١

المحتاجي بالمرافقة على السماح بعرض الشريط . وقد شاهدنا الفيلم ونلتخص ملاحظتنا فيما يلي -

١ - قصة شمشون ودليّة معروفة وقد سبق تمثيلها مرارا على المسرح المصري كما مثلت على مسرح الأوبرا في العام الماضي . وواقع هذا الشريط لا تخرج عن جوهر القصة للمروعة في شيء .

٢ - الناحية الفنية في الشريط قد طغت على كل ما عداها فقد أبرز المخرج المصوغات الآتية بشكل يسترعى كل انتباه المتفرج ويأخذ بينه وبين اتجاهه تمكيزه إلى أن شمشون هذا ينتمي إلى الجنس اليهودي .

٣ - قوة شمشون في صراعه مع الأسد ومع الجنود وفي النهاية منظر قيامه بإزالة العمودين اللذين يقوم عليها المبد والوثى الكبير الذي يرض موقها فيسقط المبد عل من فيه من عبدة الاوثان وعل شمشون نفسه ودليّة فيقتلهم جميعا .

٤ - إبراز وسائل الفتنة والإغراء التي تنطوي عليها شخصية المثلة المعروفة هيدى لامر التي تمثل دور دليّة وكيف تمكنت من التأثير على شمشون حتى قصت شعره وهو سر قوته وسلمته لأعدائه فسلوا عينيه وسجوه وعذبوه .

٥ - المناظر الطبيعية المختلفة خصوصا وأن الفيلم بالألوان الطبيعية .

وبجانب هذه الاعمال التي لجأ إليها المخرج لجعل من الشريط قطعة فنية ممتازة لاحظنا ما يأتي :

١ - أن شمشون برز في طبيعة رجل سفك قاتل سارق هرب يعشق النساء والحمر .

٢ - أن أهله سلموه لأعدائهم الفلسطينيين

٣ - أن للشهد الوحيد الذي تضحنه الفيلم وفيه إشارة بعيدة إلى صلة شمشون بالله . ووصلواته ليحمد الله له قوته واستجابة هذه الصلوات .

٤ - لم يرد في الشريط أى ذكر أو إشارة لكلمة اسرائيل أو كلمة يهودى وإنما هناك مملكة وإن هناك الفلسطينيين حكمها .

من ذلك يتضح أن الفكرة التى اعتمد عليها حضرة البرقيب وبني عليها رأيه في علم السماح بمرض الفيلم ، هي أنه يتضمن دعاية لليهود تعتبر في الحقيقة بعيدة كل البعد عن تفكير المشاهد كما أن للخروج وللؤلؤ لم يقصدا إلى إظهارها في أى منظر من مناظر الشريط

ولهذا لا نرى وجود ما يمنع من السماح بمرض هذا الشريط في المملكة المصرية .

٣ يناير ١٩٥١

بكبش

(كمال رياض)

للمعرض الوكيل البرلمانى

ونرى أنه لا يوجد مبرر لعدم التصريح بمرض هذا الفيلم ،

الامير الاي

(عمر حسن)

مدير القسم المخصوص

وبعرض التقرير على^(٢٤) مدير القسم المخصوص أحاله إلى الوكيل البرلمانى مع الموافقة على العرض ذلك ، أنه لم ير ما يبرر منع عرض الفيلم .

ودفع الوكيل البرلمانى لورادة الداخلية الأمر إلى وزير الداخلية^(٢٥)

ثم نجد تأشيرة أخرى منه وفي نفس اليوم تفيد بأنه عرض الملف على الوزير .
وطالب بإلجاء عرض الفيلم وأحطرت إدلة المطبوعات بذلك وكذلك إدارة الأمن

(٢٤) عرضى

(٢٥) كان بتاريخ ١/٦/١٩٥١

وأوقف عرض الفيلم^(٢٦) في دارى عينيا «محمد على» و «روبال» بالإسكندرية ،
ودينانا بالقاهرة .

وبعد مضي ما يقرب من شهرين عاد وأشر الوكيل البرلماني نفسه بالعرض مرة
أخرى وأنه استأذن الوزير في ذلك هوأفق^(٢٧) .

وعليه أعيد عرض الفيلم مرة أخرى .

ثم قفحت الشركة نسخا مديلة باللغة العربية^(٢٨) واعترضت الرقابة على
بعض الخمل التي جاءت بها^(٢٩) ، وحلقتها وتم أعادة عرض الفيلم بدور
السينما^(٣٠) وظل الأمر كذلك إلى أن طالبت مقاطعة إسرائيل بوقف عرض الفيلم فتم
ذلك^(٣١) .

وبلاحظ أن مثل هذا الفيلم تردد الرأي فيه وعمل أعلى المستويات بين الإجارة
واللع ، بينما كان رأى الرقابة باحىء الأمر المنع لما به من مضمون هو دون شك في
صف اليهود ودعاية لهم ، ونتيجة لتردد المسئولين في ذلك الوقت ، هي أن عرض
الفيلم لأكثر من خمسة عشر عاما ويكيفية مكثفة ، فكان يعرض في ثلاث دور
للعرض مرة واحدة ، وأحضرت الشركة ما يربو على الإثنى عشرة نسخة بعضها

(٢٦) اختيار وقف العرض من ١٩٥١/١/٨ .

(٢٧) ذلك في ١٩٥١/٣/٢

(٢٨) وكان هذا في ١٩٥٧/٣/٢٧

(٢٩) حل بين الراوى السجور والاضطال راوى القصص (ولا ترجع إلى مصر تظهر كل للزمن التي مسحتك
لياما بين يديك) ومن الله موسى جوله . ثم ياموسى وانصب إلى فرعون ويرجع ها تلى مع القوم
الصديق ، وكان فرعون حاكم المصريين . رأى البرلمان ما هو حاكم بلاننا طوقت
صول . رأى الفتنة التي يسمكوا فينا حكم السادة للعهد

راوى القصص . وقال فرعون لموسى من هو هذا الاله ؟ أنا لا أعرفه وإن بنى قومك عبيدى وإن
أعهم يذبحون لكنهم عاندا عن طريق البحر الآخر ويكره ييجى يوم تلى يوزى فيه الطفلة رأى أن
السيارة رأى يمكن طير وتلقى قهوق رأى وراح الفتنة للقصص .

راوى القصص . وكلم الله موسى ولومه فقال ولما فرعون يعرض عليك من إلتاين البحر
والسيال للفتنة للعرض عليه أنت ما بين يديك

(٣٠) في ١٩٥٢/٤/٥

(٣١) في ١٩٦٤/٥/٢٦

بالإنجليزية المترجمة ، والبعض الآخر مبدلج بالعربية ، هذا يسبباً منعت رقابة سوريا
العلم باعتباره دعابة لليهود في ١٩٥٠ ، وهكذا لم تقطع المقاطعة إلى وجوب مع
عرض العلم قبل عام ١٩٦٤

وبملاحظة فيما يخص بالمرحلة التي مرت على العلم أن وزارة الشؤون
الاجتماعية ليس لها كيان ، وإنما التواجد هنا ووزارة الداخلية بموظفيها ووكيلها
ووزيرها .

وما حدث لعلم شمشون ووليلة ، لا يدل فقط على التراجع في التحمل الفرار ،
ولكنه جدير بأن يشير سؤالاً هائلاً هو .

هل الرقابة على الأفلام السينمائية هي أحدث فروع الرقابة ؟ وإذا كان الأمر
كذلك فما هو تاريخها ؟

الحقيقة أنه منذ استخدام المطبعة العربية في مصر أيام محمد علي كانت
هناك رقابة مباشرة على الكلمة المطبوعة ، يتولاها محمد علي نفسه - في حالة الوقائع
المصرية - ويتولاها بعض كبار رجال الدولة بالنسبة للكلمة المطبوعة الصادرة عن
مطبعة بولاق وتعتبر هذه البداية ، هي الخط الأول في تنظيم العلاقة بين الدولة
(سلطة المجتمع السياسية) وبين الكلمة المطبوعة المنشورة

وفي عهد محمد علي كذلك ، صدر نوع من التحديد المطبوع - هو الخطاب
الذي وجهه كلوت بك إلى قناصل الدول المختلفة وإلى فرق التمثيل الأجنبية - بلغت
فيه النظر إلى وجوب مراعاة الآداب العامة والتنظيم العام - بل لقد تعرض هذا
الخطاب لآداب حضور الجمهور ومشاهدته للمسرحيات .

ولعل اعتبر هذا الخطاب ، الخط الأول كذلك في نشأة الرقابة على المسرح
التي نعرف أنها قويت وتدهمت ، عند نشوء فرق المسرح الأهلية ، وتقديم فرق
المسرح الشعبية إلى مصر أيام اسماعيل - وكانت العادة تقضي بأن تعرض نصوص
المسرحيات على الدائرة المتية ، فراجع .

وفي هذا الصدد ، يشير بطوب صنوع ومن كتبوا عن تاريخ مسرحه ، إلى وقائع مراجعة بعض مسرحياته بواسطة بعض كبار رجال للجنة السنية وكان ذلك قبل أن يصدر الحديوي اسماعيل ديكريتو بطلب مسرح صنوع .

- ومنذ استخدام الفيلم السينمائي في العروض العامة ، خضع للرقابة شأنه في ذلك شأن العروض المسرحية والصحافة والطبوعات خاصة أثناء الحرب العالمية الأولى .

والخلاصة أن تنظيم العلاقة بين الدولة (سلطة المجتمع) وما أنتجه وسائل الاتصال الجماهيرية وهي المطبعة والمسرح والسينما - قد بدأت في شكل متناثر منذ فجر التاريخ الحديث ، الذي شمل استخدام هذه الوسائل الواحدة بعد الأخرى .

حدث ذلك في مصر ، كما حدث في سائر البلاد الأخرى .

وينبغي لمن يتعامل

لذا توجد رقابة على المسرح مثلا ؟ أن يعرف أن هذه الرقابة استمرت في إنجلترا - بلد المسرح - أكثر من أربع مائة سنة .

وكذلك ينبغي لمن يتعامل : لماذا توجد رقابة على السينما ؟ أن يتذكر أنها موجودة في أكثر بلاد العالم قديما ، أن لم تكن موجودة في سائر دول العالم حتى أن بلدا مثل السويد ، كان قد ألغى هذه الرقابة ، ثم أعادها أخيرا . والسبب البسيط أن وسائل الاتصال الحديثة التي تخاطب جماهير واسعة من المواطنين تمتاز بأنها ذات تأثير قوى جدا في تشكيل سلوك الأفراد والجماعات وعلاقاتهم بعضهم ببعض ، وتربيتهم العامة . وكل ذلك يحرم الدولة أن يتم حل النحور الذي لا يحدث بعدها خطيرا في بناء المجتمع ، أو يز استغراقه هزة عنيفة ليست في مصلحة أحد .

ولا يعني هذا التفسير أن مع الذين يقفون ضد حرية التعبير الفني أو التعبير عن الرأي ولكنهم يؤمن أن الحرية مسئولية كما أنها حق . وأن كل حق ، وكل

مستولية ، لها حدودها . . والا فالبطل هو المخطط ، ورعا الضياع .

لذلك ، سنرى في الفصل القادم لمحة من تاريخ الرقابة الفنية ، وللمقاريء أن يرفع يده معترضا على ما أقوله ، وسأحرم حقه وله أن يرافقتي أو يناقشتي ، فالقضية لا تقف ولا تقع بين صفحتي هذا الكتاب وحده ، وإنما هي قضية حضارية مثارة على أوسع نطاق وتستظل موضع أنظار ورد ، معلام هناك فن أو أدب أو علم من طبيعة مبدعه . . أن يطلب لنفسه كامل الانطلاق ، ومعلوم هناك مجتمع يشمل العالم والفنان والأديب ورجل الشارع والمخترع والامى . . . ويختلف شرائح المجتمع التي تتأثر بلا شك بما تنقله من كلمة أو فكرة أو صورة ، يبدعها الآخرون .



الرقابة في مصر الحديثة

الفصل الثاني

كيف نشأت الرقابة وتطورت .

يبدأ تاريخ الرقابة على العتون الحديثة وأولها من المسرح - مع قيام الدولة الحديثة في مصر أوائل القرن التاسع عشر ، هي أيام محمد علي كانت هناك فرق تمثيلية مسرحية تقدم أعمالها أمام الجمهور ، وكانت هذه الفرق تقدم عروضاً تمثيلية مرغلة ، كذلك التي قدمتها إحدى هذه الفرق في الحفل الذي أقامه محمد علي بمناسبة ختان بعض أبنائه ، وقد أورد ، « وليام لين » إشارات كافية عن هذه التمثيلية (شيخ البلد) في كتابه الهام « طبائع وعادات المصريين المحدثين »

كما أن بعض الرحالة الأجانب الآخرين قد أشاروا في مذكراتهم أنهم شاهدوا إعلانات مكتوبة عن فرق تمثيلية تقدم عروضها في حي شبرا .

ومن ناحية أخرى فإن بعض الجاليات الأوروبية الواقعة على مصر وأهمها في ذلك الوقت الحالية الإيطالية والعربية ، كانت ترعى على نحو أو آخر فرق التمثيل التي تتألف من بعض أبنائها أو من المصريين الذين يتأثرون بها .

وحدث أن اشتبك الجمهور مع الممثلين في معركة ، وتكرر الاشتباك بينهم ، الأمر الذي دعا محمد علي إلى أن يأمر كلوت بك بتوجيه خطاب دوري إلى القنصليات الأجنبية و الفرق التمثيل خلاصته تنظيم العلاقة بين الفنانين والجمهور

ويسترعى الانتباه في هذا للشعور الدوري أنه حدد آداب الأداء التمثيل في إطار المحافظة على ما نسميه بالأدب العامة ، كما حدد آداب حضور الجمهور للمسرحيات ، فوضع في بؤده ما ينص على أنه لا يجوز للمخرجين أن يشتموا الممثلين ، وفي حالة خروج المخرج على أدب الحضور أكثر من مرة ، يحرم من دخول التيارات كما أنه أشار إلى منع التدخين ، وكان من نتائج هذا الخطاب الدوري أن دخل أماكن التمثيل نوعان من رجال الأمن : الأول من رجال البوليس ، والثاني من رجال المطلق .

وفي عهد إسماعيل ، توافقت فرق التمثيل المسرحية اللبانية والسورية ، كما شابت فرق تمثيل مصرية ، منها مسرح يعقوب صنوع .

وتعددت دور العرض المسرحية فأنشأ إسماعيل دار الأوبرا بمناسبة افتتاح قناة السويس وزيارة عدد من ملوك ووزراء الدول الأوروبية للقاهرة ومنهم ملكة وملك فرنسا ، كما أنشأ مسرح الكوميدي الذي كان مشيداً في نفس المكان الذي تشغله الآن إدارة مصلحة البريد

وكانت العروض المسرحية تقدم كذلك في نفس موقع مسرح الأزيكية تقريباً . كما أن الجاليات الأوروبية كانت تقدم تمثيلاتها في مقاهيها الشهيرة بالقاهرة والإسكندرية وكان الجمهور ، أجنبياً ومصرياً وتركياً إلخ . . وهكذا أصبح لفن المسرح وجوه وجمهوره وتأثيره المتزايد .

وحافظ التوسع في رقعة المسرح ، اتوسع في إصدار الصحف والمجلات الأهلية .

أي أن وسيلتين كبيرتين من وسائل الاتصال الجماهيري ، وهما المطبعة والمسرح ، قد شرعتا تؤثران تأثيراً متزايداً في جمهور القراء أو المشاهدين .

ولما كانت النهضة السائدة حينذاك هي مقمة التمهيد للحركة العراقية ، أي نعمة تديد مبادئ حكم الشورى (النيلبي) والحرية وتخصير مصر (مصر

للمصريين) فقد كان طبعاً أن تستمر السلطة (أي الخديوي ويطاقت) الأخطار التي قد تحدث من جراء نحو هذه الاتفاقيات ، ولذلك نرى السلطة الحكومية قد مارست الرقابة على المصنفات قبل عرضها كما مارست مصادرة المسرحيات والصحف أو إلغاء بعض المسرحيات مثل ذلك هذا الذي ذكره إسماعيل بقلق مسرح يعقوب صنوع (للتواضع) وإلغاء بعض المجلات وأولها صحف أبو نصارة وأبو زمرة والخلوي الخ .

والعبرة في ذلك أن نلاحظ هذا التزام بين ممارسة السلطة الحكومية للرقابة (المصادرة والحظر والإبادة) فيما تنشره الطابع وفيما تقتعه المسرح .

بل إننا نعرف أن كل الروايات التمثيلية كانت تعرض على بعض كبار رجال البلاط الخديوي : أي أن نصوص المسرحيات كانت تخضع لنوع من الرقابة التي كان يتولاها واحد من كبار حاشية الخديوي .

وبمعنى آخر فإن تنظيم العلاقة بين الدولة الحديثة في مصر والمسرح ، قد بدأت مع مطلع القرن التاسع عشر .

لكن قانوناً شاملاً للرقابة لم يصدر في تلك المرحلة .

وبعد احتلال بريطانيا لمصر في عام ١٨٨٢ صدرت لائحة المطبوعات التي نظمت العلاقة بين الصحف ، والمجتمع والدولة في إطار سياسة اللورد كرومر .

وبالرغم من عدم وجود رقابة أليام الخديوي توفيق ، إلا أن بعض الأغاني الوطنية منعت ومنع أدائها ، وكانت إحداها من تأليف الشاعر الكبير إسماعيل صبري والتي كان عليه الحمولى يغنيها والتي يقول فيها « حفظ للمعاملة شرف » وبعد ذلك بسنوات منعت كذلك أغنية أخرى تمجد اللورد الذي قتل « بطرس باشا » غالى ، عندما أراد أن يمد امتياز « قناة السويس » ، ولقد منعت هذه الأغاني بحجة أنها تعرض على لوثكباب الجرائم ، أو بحجة أنها كانت تمجيد مناعة الاحتلال الأجنبي أو بحجة أنها كانت تشجع على معاداة نظام الحكم الخديوي .

ونحن نعرف كذلك أن اللورد كرومر بدأ تشديد قبضته على الصحافة الأمر الذي وصح نهاية لكافة الصحف التي كانت تؤيد الثورة العراقية كما أنه فتح الأفق واسعا أمام صدور العديد من مجلات التسلية ، البهجة عن تناول القضايا السياسية والاجتماعية

وبعد أن اطمأن للمعتمد البريطاني لورد كرومر إلى أن كل شيء هادئ في ميدان السياسة والصحافة ، خفف كرومر من قبضته على المطبوعات ، وذلك في الفترة الواقعة بين ١٨٩٤ و ١٩٠٤ .

ثم عاد المعتمد البريطاني إلى تشديد القبضة بعد حادثة دنشواي .

وبدأت مع مطلع هذا القرن العشرين محاكمات بعض المحررين والأدباء ومنهم علي الخاياتي مؤلف الكتاب المعروف « وطيش » الذي كتب مقدمته عماد فريد .

بل إن عماد فريد نفسه ، قد أقيمت عليه الدعوى الجنائية بسبب تقديمه للدعوى العائلي .

وعندما بدأت الحرب العالمية الأولى قبضت السلطات البريطانية بيد من حديد ، على كل أنواع التعبير بالكلمة المطبوعة ، وكل أنواع المسرحيات والأغاني ، وقد أدى ذلك إلى أن تقلص المألوف أنواعاً من العروض (المسرحيات وأوب) والاستمرارية المأبظة .

وتكررت مثل هذه المصادرات والرقابة الأجنبية المتشددة سواء تلك التي تطبق على الصحف أو على المؤلفات المسرحية والعنالية طوال الفترة التي تنتهي بصنوبر دستور ١٩٢٣ .

أما بالنسبة للمسرح في تلك الأونة فكانت الرقابة الإدارية والبوليسية هما اللتان تنظمان العلاقة بين المرق المسرحية والدولة

وبصودور لائحة التيارات عام ١٩٦٦ عرفت مصر لأول مرة الرقابة على الأفلام وذلك بصودور لائحة ١٩٦٤ للمطبوعات والأفلام ، ودعت إليها ضرورة حرية وسياسية وأمور تتعلق بالأمن العلم ، ولهذا كانت تتبع وزارة الداخلية ، يتولاها أجناب يراعون مصالح الحفظة إلى أن أنشئت وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٧٨ وضمت الرقابة^(١) إلى إدارتها وأصبح من أهدافها حماية النظام الاجتماعي والأدب العامة .

وكانت الرقابة قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أدلة تسمى النظام السياسي والاجتماعي القائم وقتذاك ، والذي كان يقع في إطار النظام الملكية التي تعتبر الدستور منحة منها للشعب ، ذلك أنه كان لزاما عليها أن تمنح مايس النظام الماص كما أنها كانت تحلف من الأعلام العالمية أي مشهد يشير إلى تمرد بعض العامة أو الفلاحين من البسطة على ملك أو أي حاكم أو لى طاغية .

وواضح أن الخوف من انتشار الأفكار للمعارضة للملكية والتي كانت قد بدأت تنتشر هو الذي كان يخيف السلطات في عهد الملكية ، أولس السبب هو الخوف من ذبوع الأفكار أو المعاني للمعادية لنظام الحكم وقتذاك .

ولذكر مثالا لذلك أن عُرض فيلم بالرقابة حولى عام ١٩٥٠ عن ماري انطرايت وكانت حوادثه تجري أيام الثورة الفرنسية التي ثار فيها العامة عن الملكة وقتلواها هي وأولادها وزوجها ، وعرض الفيلم بتور العرض ، وفي صباح أحد الأيام دق جرس التليفون في « قسم الرقابة » ليسأل أحد كادر المسؤولين بالسراي الملكية عن اسم الرقية التي سمحت بعرض الفيلم وقال عاضبا متوهدا : « يجب أن تشق وتعنى كلمة تشق » .

وهاجت الدنيا وماجت وجاء إلى الرقابة المستشار القانوني لإدارة المطبوعات^(٢) وشاهد الفيلم ورأياه معه واستقر الرأي على منع عرض الفيلم . وعندما فحصنا

(١) الرقية على الأفلام

(٢) الدكتور جمال الدين الطيفي

ملف هذا الفيلم اتضح أن الرقابة الإيطالية^(٣) كانت قد راقبت الفيلم وطالبت بمنع عرضه ، ولكن أحد ضباط القسم السياسي (أو القسم للمخصوص) كان هو الذي صرح بعرض الفيلم ، وكان النظام المتبع وقتها أن تعرض الأفلام التي يرى الرقيب منع عرضها ، على القسم السياسي بالداخلية . وبالطبع لم تعلق الرقابة أو ضابط البوليس السياسي في حبل المشقة كما توقعها رجل البراي الكبير

وأذكر مثالا نادراً لما كانت تتخط فيه الرقابة بالنسبة للأفلام التي تمس شخصية أي ملك على الإطلاق وذلك هو فيلم « الفرسان الثلاثة »^(٤) The Three Musketeers وقصته من القصص العالمي المعروف ، وكانت الشركة قد طالبت بعرض الفيلم باعتباره فيلمًا ثقافيًا وكان المقروص أن يحضر مندوب يمثل وزارة المعارف ، يشارك الرقابة في الحكم على نوعية الفيلم ، وتحديد : هل هو فيلم ثقافي أم أنه ليس كذلك^(٥) ؟

وتصالح أن تغيب مندوب وزارة المعارف وطالبت الشركة بأن تتولى الرقابة ، مراقبة هذا الفيلم على أن يكون قراءها مؤقتاً إلى أن يعاد عرضه مرة أخرى بحضور ممثل وزارة المعارف .

قصة الفرسان الثلاثة مع الرقابة :

فيلم الفرسان الثلاثة أشهر الأفلام التي شاهدها الجمهور في مصر أيام النظام الملكي وبعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . لكن الجمهور لا يعرف قصة الرقابة مع هذا الفيلم .

لقد مر الفيلم في متاحين سياسيين مختلفين تمام الاختلاف - الأول مناهج النظام الملكي السابق ، والثاني مناهج النظام الجمهوري ، الذي ولد مع أول مداه أذاعت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

(٣) كلمتين دنيا التي عرضت في الرقابة باسم مونترييل دنيا

(٤) تخلصت به شركة مترو الرقابة في ١٩٤٧/٨/٢٨

(٥) يترتب على التمتع على الفيلم بأنه ثقافي إحصاء من الرسم البيرومي والكتابية عرضه بالاعلوس

وبالتبع تغيرت الظروف العامة ، ومنها نظام الحكم ، على نحو خاص ، وانتقلت مصر من حالة ماضية إلى حالة أخرى جديدة .

ماذا حدث للفيلم في ظل الملكية ؟

إلى أروى قصة الفيلم في إحصاء على النحو التالي :

واقبت الفيلم لجنة من رقيتين^(١) قررت الأولى الترخيص بعرض الفيلم مع حذف الجملتين الآتيتين : « يجب القضاء على الملك » و « أن مركز الملك حرج » وكذلك رأت الرقية حذف منظر الملكة وهي تقبل رئيس وزرائها ، كما طالبت بحذف عبارة : « إخلاصك للعرش يجعلك تبوء بالفشل » كما اقترحت كذلك حذف الجزء الذي يلي إعدام « اللاى حى وتر » ذلك أنه يظهر ضعف الملك أمام رئيس الوزراء .

ورأت الرقية الثانية منع عرض الفيلم واحتاطت للأمر فاقترحت في حالة الموافقة على عرض الفيلم أن تحذف نفس الملاحظات السابق ذكرها بالإضافة إلى جملة أخرى هي : « هكذا سيكون جلالة في قبضة ينى » وكذلك عبارة : « ستمبل جلالة أخبار بعثتا في مدى ساعة » .

ورأى مدير المطبوعات^(٢) وقتها ، أن يراقب الفيلم بنفسه^(٣) ، وعندما شاهده قرر وقف عرض الفيلم . وأعيدت للنسخة إلى الجملوك^(٤) .

إلا أن الشركة تسلمتها وأجرت عليها بعض الحذف ثم أعادتها للرقابة مرة أخرى لإعادة مراقبتها .

وأمر مدير المطبوعات أن ترى الفيلم لجنة أخرى من رقيتين مختلفتين^(٥) .

(١) الرقية ١٢٥ - عليه توريد وسنه مطر

(٢) د يحيى الحشابي

(٣) وذلك بتاريخ ١٩٤٩/٩/٣

(٤) ن ١٩٤٩/٩/٥

(٥) الرقيتان هما : مدام كوريل الروسية الأصل وامصال بنز وذلك في ١٩٤٩/٩/١٤

وعندما شاهدت هذا الفيلم ، أضفت إلى ملاحظات زميلتي ، أنه ينبغي حذف عبارات أخرى تشير أولاها إلى امتثال الملك^(١١) ، والثانية تغمز العلاقة غير المشروعة التي كانت قائمة بين الملكة ورجل آخر غير زوجها^(١٢) ، وكان في ذهن آنذاك ، أمران . الأول هو ذبوع الشعارات والمقالات التي كانت تتمهن الملك ، والثاني ذبوع اشاعة كانت تدور حول علاقة بين الملكة السابقة نازلي وأحمد حسين (باشا) . وكذلك طالبت بحذف العبارة التي قالتها الكونتيسة «لريشليو» والتي تشير إلى أن الأخير وكفه بحبك المكائد وأيضا هو كفه بالإيقاع بالملك^(١٣) ، كما طالبت كذلك بحذف العبارة التي قالتها الكونتيسة لريشليو عن أملاك للملك طالبت بها كمكافأة لها على مؤامرة تقوم هي بها^(١٤) ، مع حذف عبارة أخرى تفيد أن ليس هناك عدل بالدولة^(١٥) .

وقمت بحذف هذه الجمل جميعا ووافق مدير الرقابة^(١٦) على عرض الفيلم ، إلا أن مدير المطبوعات رأى أن يعرض الفيلم مرة ثالثة على لجنة رقابية ثالثة^(١٧) .

وفي المرة الثالثة أصافت الرقابة حذف بعض العبارات التي قد توحي بأن والملك ليس أهلا لأن يواجه ريشليو بيتا لا يرتدى رجلاه الثياب اللائقة^(١٨) ، ومن هذه العبارات ما طلبه الملك «بالا يقاطعه أحد مادم يتحدث حديثا متطيقا»^(١٩) ، وقدورت الرقية أن هاتين العبارتين توحيان بأن للملك دون مستوى مسؤوليته وأنه أصعب من أن يجلس سلطه .

The King is humiliated

(١١) العبارة الانجليزية

The Relations of the queen with Buckingham

(١٢)

you are equal of catastrophes and king.

(١٣)

It belongs to the King give it to me

(١٤)

(١٥) ولقد قلت بجملة كسأل ل ردأ حل جملة أخرى

Leave her to the justice of the state.... and if there is no justice to the state?...

(١٦) عميد السبي

(١٧) كانت هذه اللجنة مكونة من الرتينين صفية وبيع وكلمتين وهذا الايطالية

How can I Face Richelieu when my men don't wear decent clothes.

(١٨)

Don't interrupt me when I am talking well.

(١٩)

ولقد كتبت الرقبة^(٢٠) تعليقا جاء به : وإن الاعتراض الوحيد الذي كان يمكن أن يوجه إلى عرض هذا الشريط في مصر هو السلطة المطلقة التي كان يتمتع بها ريشيليو رئيس الوزراء ، ولكن بعد الحذف الذي تم بالإضافة إلى الملاحظة السابقة أرى أن ليس هناك مانع من عرض الشريط وأنه يريتنا باستمرار أن الخطط التي كان يقوم بها ريشيليو تبوء بالفشل كما أن الشريط ينتهي بأن يمنح الملك رضائه التام للفرسان الذين كانوا يمثلون القوة التي كانت تناوئهم ريشيليو وهذا يتراجع ريشيليو .

وعلى هذا الأسس صرح مدير المطبوعات بعرض الفيلم^(٢١) وخص بتسعين منه ثم نسخة ثالثة^(٢٢) ورابعة^(٢٣) .

وبصور الفيلم كما جاء بتقرير^(٢٤) قصة ثلاثة فرسان شجعان ، يداومون على ملك فرنسا وينضم إليهم « دارتيان » ، رجل رقيق شجاع ، ويقفون جميعا ضد مؤامرات ريشيليو رئيس الوزراء الذي يريد الزجج بفرنسا في حرب مع إنجلترا . ويجعلون في أحاط المؤامرات ويكافئهم للملك الرجال كل بما يريد . وكان الفيلم من إخراج جورج سلفي ، وتمثيل جين كيلي ، ولانا تيربر ، وجون اليسون وفان هيفيلين .

ماذا حدث لفيلم الفرسان الثلاثة ، بعد أن سقط النظام الملكي ؟

علمت تعلمت الشركة بعد الثورة بطلب التصريح لها بالنسخة الخامسة^(٢٥) من الفيلم تكويت^(٢٦) لجنة مكونة من مدير المطبوعات ومراقبة الشر^(٢٧) ، والرقب

(٢٠) صفة ربح

(٢١) في ١٩٤٩/٩/٢٠ .

(٢٢) رخص بها في ١٩٥٠/٦/١٥ .

(٢٣) رخص بها في ١٩٥١/١١/١٩ .

(٢٤) بالملك الخامس بالفيلم .

(٢٥) في ١٩٥٢/٧/٢٧ .

(٢٦) تكويت اللجنة في ١٩٥٢/٨/٤ .

(٢٧) ثور حبيب للملك الاشتراكي السلفي

الحرى^(٢٨) ، ورئيس مراقبة^(٢٩) الأفلام وشاهدت اللجنة الفيلم وقررت أن ليس في الفيلم ما يستحق الحذف ووافقت على عرضه في مصر عرضاً عاماً كاملاً غير منقوص ثم توالى بعد ذلك نسخ أخرى^(٣٠) من الفيلم عرضت جميعها دون أدنى حذف .

ثم تقلعت شركة النشر العربى بنسخة^(٣١) جديدة من إنتاج جليد لنفس موضوع الفيلم من تمثيل أوليفارريد ، راكل ولش ، نثالتون هامستون ، Oliver Reed ، Raquel Welsh ، Chilton Hinton وإخراج (ريتشارد ليستر) Richard Lester

والخلاصة التى مستخلصها من قصة الرقابة مع هذا الفيلم ، هى أن الرقابة تطبق دستوراً غير مكتوب - يشبه الدستور الانجليزى - أى أنها تطبق القواعد التى تلائم زمانها ووقتها وطبيعة الكيان السياسى والاجتماعى السائد فى كل مرحلة من مراحل التاريخ ، وما يصنعه الرقيب هو - كما قلت - أن يقوم بعملية موازنة دقيقة تنزعه دوافع - لعل بعضها أن يكون متعارضاً - ففى حالة الفرسان الثلاثة كان الرقيب يدرك قيمة هذا الفيلم من الناحية الفنية ، ويقرر أنه مأخوذ عن عمل أدبى عالمى ، وأن من حق الجمهور أن يشاهد روائع الشاشة البيضاء العالمية .

لكن الرقيب كان أسلم اعتبارات أقوى من تقديره للقيمة الفنية والأدبية الخاصة لهذا الفيلم . ومن الواضح أن أكثرية الرقيات لم تطلب منع عرض الفيلم ، بل طالبن بحذف عدد قليل من العبارات ، التى قد يفسرها من كانوا ملكيين أكثر من الملك تفسيرات ضارة أو تفسيرات مغرضة .

هكذا مر الفيلم بعد أن حذفت منه بعض العبارات والمشاهد أيام الملكية ، علما انتهت الملكية ، التى للتاريخ الاعتبارات السابقة ، وتوحد تقدير الرقباء والمسؤولين عن الرقابة بعد ثورة ١٩٥٢ ، فى عرض الفيلم كاملاً وبلا حذف

(٢٨) الصاع محمد ثابت

(٢٩) محمد جلى سليمان

(٣٠) النسخة الخاصة بخص جأ فى ١٦/١١/١٩٥٤ والسابعة فى ٢٧/٦/١٩٥٩ ويلاحظ أن السيفه اصطلح

بمنز كاتبة مديره لرقابة الأفلام والسيد حبيب عسوط مديراً للمصنفات الفنية

(٣١) فى ٢٣/١١/١٩٧٦

ولعله من سخریات القدر ، أن يشهد مرور هذا الفيلم بين حدى مقص
الرفيق ، عبور مصر للملكية إلى مرحلة الجمهورية وأن يكون شاهدا على أن الرقباء
ليسوا جلايين كما قلت ، وإنما هم أقرب ما يكونون إلى القضاة الذين يتزلون على
حكم القانون القائم ، فلذا تغير القانون تغيرت أحكامهم .

وأذكر أن صرحت بعرض فيلم أجيبى عادى جدا ويقوم بطله وهو حاكم
بعض المغامرات وكان أصحابه وأتباعه يتنادونه بيا صاحب السعادة^(٣٣) التى تكررت
فى الفيلم أربع أو خمس مرات ، الأمر الذى طالبت معه حذف هذه العبارة ، حتى لا
تكون هناك حساسية ما ، ولم تكن لتؤثر على الفيلم بأية حال . والأمر العريب ، أن
الفيلم مع من العرض ، وقيل فى صدق أو كذبا - أن الملك السابق شاهله أو
بالأحرى راقبه بنفسه ثم رأى منع عرضه .

وقد تساءلت : إلى أى درجة يمكن أن تلغ حساسية الملك السابق بالسنة لمثل
هذا الفيلم العادى جدا ، والذي لم يكن بطله يرتدى ما يشير إلى أنه ملك أو أمير !!
أم ترى هى حساسية بطانة الملك التى كانت ملكية أكثر من الملك !!

الرقابة وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وألغت الملكية بطرد الملك السابق
فاروق من البلاد ، وقام الحكم الجديد فى مصر ، صدر المرسوم رقم ٢٧٠ لسنة
١٩٥٢ بإنشاء وزارة الإرشاد القومى وتولى أمر هذه الوزارة فى أول إنشائها الصاع
صلاح سالم

وكانت الثورة قد انتهت إلى ما يتركه الأثر الاجتماعى العميق للمرحية أو
الفيلم أو الأعية المريضة فى السامعين ، ووجدت أن لائحة عام ١٩١٤ للعمول بها
وما تصلحها من تعليمات وتوجيهات غير مكتوبة لا تسير التطور الاجتماعى

والسياسي للبلاد ، فأصدرت قانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ والقوانين للمكملة له وأصبحت الرقابة في معناها العام هي وسيلة وقائية مقصود بها حماية الآداب العامة والنظام العام ومصالح الدولة العليا والأمن العام .

ويصدر القانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ أصبح لزاماً على جميع الشركات أن تتقدم إلى الرقابة بأفلامها من جديد والتي سبق الترخيص بها لتجديد عرضها في ظل هذا القانون وتبعاً لأحكامه .

وبدأت الرقابة في إعادة النظر في هذه الأفلام وأصبحت الأفلام التي تهاجم الملكية مسموحاً بها ، بينما كانت تراعى الرقابة كل ما يمس الثورات التحررية من نكسات أو تعرض لها بشكل عام ، ولم تكن الرقابة تسمح بظهور صورة الملك السابق أوجياته ، لكن حدث لفترة قصيرة أن أباحت الرقابة ظهور صور خروجه من مصر ثم رأى المسئولون أن توقف الرقابة عرض صور الملك السابق على نحو عام بدعوى أنها تثير العطف عليه ، حتى أنه طلب حذف أو كشط صوره التي تظهر في بعض الأفلام القديمة سواء عند إعادة الترخيص بعرضها أو تصديرها إلى الخارج ، وظل الحال كذلك إلى أن ثبتت أقدام الثورة ومات للملك . ثم تركت هذه الأفلام بما تحمل من صور له باعتبارها شيئاً لا يقدم ولا يؤخر .

وعند قيام الثورة كانت الرقابة مقصورة على الأفلام العربية والأجنبية ، ثم تكونت إدارة^(٣٣) السيناريو وإدارة الرقابة على الأغانى وإدارة الرقابة على المسرحيات ، ثم أنشئت إدارة^(٣٤) التفتيش الفني ولم تكن تتبع الرقابة في أول إنشائها لكنها تبعتها بعد ذلك

ولم يقف الأمر عند قيام الثورة إلى الحد من إبادة أنواع من الأفلام وإنما تعدى الأمر ذلك حيث تناول بالتنظيم جهاز الرقابة ذاته ، فأصدر وزير الإرشاد

(٣٣) في عام ١٩٥٩

(٣٤) أسند التفتيش الفني في أول إنشائه إلى وزارة الثقافة ، وكلل تحول وزارة الثقافة سابقاً

القومى^(٣٥) وقد اكد قرارا وزاريا بالا يشتغل رقبياً من لا يكون حاصلأ على شهادة جامعية أو شهادة معادلة لها .

والحقيقة أن القائمين بالرقابة قبل صدور هذا القرار لم تكن تتوافر لبعضهم الثقافة العامة اللازمة ، فقد كان من الرقبیات على سبيل المثال من تحمل شهادة الابتدائية لا تتجاوزها ، ومن كانت تحمل دبلوم التمريض دون غيره ، وهو أمر أبعد ما يكون عن احتياجات الرقابة ، وكذلك كان يبين من تحمل دبلوم للمعلمات الخ

وكانت هؤلاء الزميلات السابقات مجرد موظفات في وزارة الشؤون الاجتماعية وقد التحق بجهاز الرقابة عندما كانت الأخيرة تتبعها ، مما يدل على أن النظرة السابقة إلى جهاز الرقابة لم تكن في مستوى المسئولية الدقيقة الملقاة على أكتافها .

وقبلا يبدو أن قرار وزير الإرشاد القومى في أن يكون الرقبیات من ذوات المؤهلات الجامعية كحد أدنى ، لم يتصور معه أن مدير^(٣٦) قسم الرقابة والمشرفين عليه أيضاً كانوا دون هذا المستوى فلم يكن مدير القسم يحمل مؤهلا عاليا ، وإن ظل يدير هذا القسم بكفاءة وذلك استطلاع منه أن يحافظ على مكانته حتى بعد أن أبعد عنه ، أعيد إليه مرة ثانية وظل محتفظا به حتى بلغ السن القانونية فيما اعتقد .

ولم يكن وكلاء القسم على القدر العلمى المطلوب سواء من ناحية الإجازة العلمية أو معرفة اللغة وإتقانها ، حتى أنى كنت أشعر أحيانا بالضييق عندما اضطر إلى أن أقرأ أو أبحث في بعض المراجع لأؤكد من واقعة تاريخية أو علمية ووجدت في فيلم من الأفلام لأؤكد من صحتها ، أو اضطر إلى أن أتضى يوما أو أياما في دراسة أحد السيناريوهات الأجنبية لأدون ملاحظاتى أو اعتراضاتى على أساس من الصحة والتدقيق .

(٣٥) صلاح مقل
(٣٦) محمد طهى سليمان

وكننت أشعر بأن ما قمت به من جهد وحراسة لم يكن يجيد الاستجابة المناسبة له
وهذا الآخرين عتدى أنهم لم يكونوا يعلمون .

وظل الحال كذلك إلى أن أصبحت مديرة لإدارة^(٣٧) الرقابة على الأكلام
العربية والأجنبية ، وكننت أول سيدة تشغل هذا المنصب ولول من شغله بين الرجال
والنساء من داخل الجهاز .

وبهذه المناسبة أذكر نادرة قد حدثت لي ، فعندما كانت مصلحة الفنون
قائمة ذهبت إلى المدير^(٣٨) العام لها ، في بعض الشآن وتطرق الأمر إلى ذكر
الدرجات ، سألت لماذا تخطتى المصلحة في الدرجة الثالثة ؟ هل يوجد ما هو ضدى
في شيء ؟ فارتجع الأديب الكبير وقال بصراحة المعهودة : « إطلاقاً ، ولكن هل
أعطيك الدرجة الثالثة لطالبنى بعد ذلك بمركز مديرة الرقابة ؟ ! » فضحكت
وقلت « أعذك بأن لن أطلبها أبداً . » ومرت سنوات وعندما صدر قرار لي
بتمنيى مديرة^(٣٩) لإدارة الرقابة الأجنبية والعربية ، حادثنى تليفونياً مهتأاً ومشفقاً
قائلاً : « ولكن لماذا ستصعين مع الفئتين والرقباء بكل هذا المجهود . . . وهذه
الرقبة ١٩ أليس هذا المنصب متعباً لك ١٩ . . . »

وأذكر أنه بعد أن قضيت حوالى الشهر والنصف في متصوى أن نادائق وكيل^(٤٠)
وزارة الثقافة واستأذنتى في أن أتنازل عن هذا المركز لأحد^(٤١) الزملاء ، وكننت حالية
الدهن تماماً عما يريد عندما قابلته ، فكظمت غيظى ، وتملكنى الأسى وقالت
لمذا ؟ هل أنا التى طلبت أن أعين مديرة للرقابة ؟ والآن وقد وضعتون تحت
الأصوله ماذا يقال . ؟ إنها لم تفلح لأنها سيدة ١٩ . هل أسأت ؟ هل

(٣٧) عام ١٩٥٩ .

(٣٨) الأديب الكبير يحيى حتى

(٣٩) ١٩٥٩

(٤٠) عبد التيمم السورى

(٤١) فزاد السورى

انضمت ؟ ماذا باله فعلت ؟ كفى بك قد سلطت على الضوء ثم وجهت إلى ضربة ،
وكذلك تقول علناً : إني أهمك . . فاعترض وكيل الوزارة وتركت مكتبه بعد أن طيب
خاطري ، والغريب أنني وجدت خلع للكتب جمعاً من موظفي وزارة الثقافة أكاد لا
أعرفهم هناوى كما قالوا على انصلى فى معركة والشرف !! .

وفى إطار قانون ٤٣٠ لعام ١٩٥٥ نالت القرارات الوزارية التى تتناول مختلف
الجوانب منها : التشديد بالنسبة للمسرح المدرسى الذى كان متروكاً بفقر رقابة حتى
قيام الثورة ، أى أن القانون أصبح مطبقاً على كل الأعمال المسرحية المروسة على
الجمهور بلا تمييز وبلا استثناء ، شأنه فى ذلك شأن أى قانون يصدر لينظم العلاقة
بين المواطن والدولة ، ويحدد حقوق المواطن وواجباته ويؤلف بين حريته ومسئوليته .

وبالرغم من ذلك فقد راعت الرقابة عند تطبيق القانون أن تُشارك الهيئات
التعليمية فى المسؤولية معها بتقديم الأعمال المسرحية التى تعرض فى الجامعات
والمعاهد والمدارس ، ولذلك بثت الرقابة إلى هذه الهيئات التعليمية المسئولة
بخطاب دورى تطلب إليها فيه أن تبدى موافقتها على عرض المسرحيات التى تقدمها
دور التعليم وذلك قبل أن تمارس الرقابة عملها الرقائى بالنسبة لهذه المسرحيات ،
وكان أحد الأسباب التى دعت الرقابة إلى إشراك الهيئات التعليمية للمسئولية ، فى
النظر فى المسرحيات التى تقدمها ، أن أحللت الجامعات^(٤٦) قدمت للرقابة مسرحية
(الخنز) The Knack وكانت الرقابة قد رفضتها .

ولقد قمت من جانبى^(٤٧) بمنقلشة المسئول عن تقديم واختيار المسرحية ،
وعلمت منه أن الطلبة هم الذين يختارون للمسرحية ، وهم المسئولون عن المسرح دون
العودة إلى أحد من أساتذتهم فكانت هذه الموضع ورأيت أنأخذ موقف بحيث تكون
الجامعات هى المسئولة مسئولة كاملة عن كل ما يقدم إلى طلبتها

(٤٦) الجامعة الأمريكية قدمت المسرحية للرقابة فى فبراير ١٩٧١ ليدخلها طلبها .

(٤٧) كنت أشتغل بمدير عام الرقابة على الفصائل الفنية .

مسرحية القنص The Knuck

ويتلخص موضوع المسرحية فيما يلي :

ثلاثة شبان يستأجرون منزلاً لإقامتهم معاً ، ويولد الحديث بينهم عن موضوع واحد هو الجنس والمهارة الجنسية سواء عن الطريق الطبيعي أو الطرق الجنسية الشاذة التي يمارسها الشواذ من الشباب في إنجلترا ، وأثناء مناقشتهم تمر فتاة أمام النافذة فيراها أحدهم ويمحاول إغرامها ، تدخل الفتاة إلى المنزل وتجد أنها تحاول بكل الطرق اجتلابهم لها وتصنع الفتنة الإغواء وعندما تعود إلى رثلتها تنهم أحدهم بأنه اغتصبها ، ولكن زميله الذي يعاني من عقلة القنص في هذا المجال الجنسي يؤكد لها أنه كان موجوداً طوال الوقت ولم يحدث شيء ، فتحول إليه الفتاة وتنهمه هو بأنه قد اغتصبها ، وتقابل التهمة هوى في نفسه فقد أعلنت إليه الثقة ، ولكنه يحاول نفي التهمة عن نفسه ، وإقحامها أنها لم تُغتصب ، ولكن الفتاة تصر على إبلاغ البوليس ويتقدم إليها تحت هذا التهديد ويقرر مصاحبتها ومعاشرتها

وقد رأيت الرقابة عدم الموافقة على تمثيل هذه المسرحية حفاظاً على الآداب العامة والنظام العام ، ولأنها لا تهدف إلى غاية مفيدة وإنما تعرض فقط ما يدور في أفكار ثلاثة من الشباب للمحيطين عن ممارسة الجنس مع إحدى الفتيات . . كما تشتمل للمسرحية على مشاهد وحوار فاضح لا يصح عرضه على أبنائنا الطلبة أو أن يجد مكاناً لعرضه في الجامعة وهي قمة المنشآت التعليمية ، التي ينبغي أن تقلم لأبنائنا ما يصيء عقولهم ونفوسهم بالقنص والمعرفة .

وعندئذ عرضت للمسرحية على مجلس الرقابة^(٤٤) وأثرت الموضوع معه وأرسل إلى أحد أعضاء المجلس^(٤٥) قراءتها وإبداء الرأي فيها .

(٤٤) الجلسة ٨١ في ١٩٧١/٣/١ بحضور الأعضاء تريب محفوظ - سامي دويد - كمال النلاخ - أحمد القصري - اسماعيل القنص - حسن عبد النسيم - فاضل مختار .
(٤٥) اسماعيل القنص

وفي الجلسة التالية^(٤٦) أوضح هذا العضو بأنه يؤيد الرقابة في عدم الموافقة على عرض هذه المسرحية اللااخلاقية والتي لا تتفق مع تقاليدنا ولا مع المناخ العلمي للجامعة والمقروص أن يعرض على الطلبة كل ما هو مفيد وصالح وجاد ، وليس عرض مسرحية لمجتمع منحل ، بالإضافة إلى أن المسرحية مملوءة بالشحنات الجنسية ، والعبث والضياح بطريقة مثيرة .

كما رأى أن تقوم الرقابة باستدعاء المشرف الاجتماعي المشغول بالجامعة للتخاطب معه على القيم التي يجب عرضها على الطلبة مستقبلاً من خلال النشاط الثقافي والمسرحي بالجامعة .

ووافق المجلس بالإجماع على رأى الرقابة بعدم الترخيص بالمسرحية كما وافق على الرأى وزير ، الثقافة^(٤٧) عند عرض محضر مجلس الرقابة عليه

أثارت هذه المسرحية ومسرحية أخرى هي مسرحية (الانسجام) The Harmony التي قدمتها كلية الآداب بجامعة الإسكندرية مشكلة العلاقة بين الرقابة وبين الجهات التعليمية التي تقدم عروضاً في نطاقها المحدود ، فأرسلت الرقابة كتاباً دورياً إلى الجامعات والمدارس تحتم موافقة مشرفي دور العلم للتحقق مما يقرر الطلبة تقديمه من أعمال مسرحية أو فنية إشراكاً منها لدور العلم والجامعة في مسؤولياتها الرقابية كما ذكرت .

مسرحية الانسجام The Harmony

رأت الرقابة منع عرضها لأنها تبرز جريمة قتل بشمة تدبر وتتفقد لإخفاء معالمها باستحفاف شديد بقيمة الحياة ودون أي هدف أو داع .

ويختص في أن بعض الشان العائنين يفكرون في ارتكاب جريمة كاملة ، هكذا لمجرد التسلية فيختارون رجلاً بريئاً ويستلجونه إلى حفل شاي بوساطة

(٤٦) الجلسة ٨٣ في ٢٥/٣/١٩٧١

(٤٧) ياد القيس كيوطزي .

صليقة له ولم حيث يخلدونه ويقتلونه ثم يمزقون جثته قطعاً قطعاً ليتمكنوا من إخفائها .

وفي النهاية تشير المسرحية إلى أن البوليس سيقبض عليهم لكن يقال إن الجريمة لا تفيد .

وعندما عرضت المسرحية على مجلس الرقابة^(٤٨) قرر إسناد أمر قراءتها إلى أحد^(٤٩) الأعضاء الذي رأى أن ما بها من أفكار والتي تحاول أن تنتشر الآن فيها يشير عن جرائم المييز وم إليهم ليس من مصلحتنا في شيء تشجيعها ولا استعراضها ولذا فقد أيد رأى الرقابة في منع عرضها .

وعند عرض الحضر على وزير الثقافة^(٥٠) اعتمد الرفض وأشار بإرسال خطاب إلى وزير التعليم العالي في شأن هذا الاتجاه .

ولم تقتصر الرقابة على إشراك الهيئات التعليمية فقط في المسؤولية بالنسبة للأعمال المسرحية أو الفنية المقدمة إليها من تلك الجهات ، بل تجاوز هذا الأمر إلى هيئة فنون السنيما والمسرح والموسيقى والفرق التمثيلية والمسرحية المختلفة ، فحتمت عليها جميعاً أن ترسل إلى الرقابة عند تقديم المصنف الفني ما يشيخ موافقة مدير الفرقة المسرحية أو مدير المسرح أو الجهة المقدمة الطلب ما يشيخ موافقة على المصنف المقدم ، وذلك إشراكاً للهيئات المختلفة في المسؤولية الرقابية وتحميلهم لاسئولياتهم .

ووراء هذا القرار قصة إذ تقدمت هيئة فنون المسرح والموسيقى إلى الرقابة بمسرحية «سيفين بطلا» للترخيص بها للعرض العام ولقد قررت الرقابة منع عرضها ، وعندما عرضتها على مجلسها^(٥١) قرر منع عرضها كذلك وأوصى مجلس

(٤٨) جلسة ٨٢ في ١٨/٣/١٩٧٦ ، جلسة ٨٦ في ١٥/٤/١٩٧٦

(٤٩) سفي دويد

(٥٠) بدرقلين أبو غناتي

(٥١) اجتماع مجلس الرقابة جلسة ٤٢ في ٥/٢/١٩٧٠

الرقابة تحرير خطاب إلى كل من رئيس مجلس إدارة هيئة فنون المسرح والموسيقى ورئيس مجلس إدارة مؤسسة السينما ينص فيه على ضرورة تضمين الطلب المقدم من الجهاتين كليهما تقرير رئيس مجلس الإدارة للموافقة شكلاً ومضموناً على المصنف المقدم للرقابة حتى لا تتحول الرقابة من رقابة مصنفات فنية إلى رقابة نشر أو لجنة قراءة لهاتين الجهاتين وحتى يعطى لكل هيئة سلطاتها ومسئولياتها المحولة لها في ممارسة حقها المشروع في ظل القانون

مسرحية « ستيفن بطلا »

والمسرحية من تأليف جيمس جويس وترجمة دكتور أمين العموطي وقد أستد مجلس الرقابة أمر قراءتها وإبداء الرأي فيها إلى أحد أعضائه^(٥٦) المجلس الذي جاء في تقريره :

إن المسرحية تنقسم إلى فصلين :

الفصل الأول يناقش فيه المؤلف سلطان الكنيسة الكاثوليكية ووسائل الإيهاب الديني وتأثير ذلك على الإنسان .

الفصل الثاني : رفض المؤلف للعقيدة الدينية ولكل الأديان ودعوته إلى الإتحاد وقد ذكر عضو المجلس أن موضوع المسرحية فيه رفض شكل نهائي للمبادئ الأربعة : الإيمان ، الوطن ، العائلة ، الصداقة ، وأصاف بأن هذا هو هدف جويس الذي رأى في كل هذا تعارضاً مع الحرية .

وقد أيد عضو المجلس رأى الرقابة في رفض المسرحية وأبدى في ذلك أعضائه المجلس الرقابي طالما أن المسرحية ستعرض عروفاً عاماً ، أما إذا كانت ستعرض كدراسة على مسرح الجامعة لفئة من الطلبة بعينهم فلا مانع من عرضها

(٥٦) سليم دغود

ومن ثم رأى المجلس كتابة التوصية التي أشربا إليها وذلك لإشراك المؤسسة
وهيئة الفنون في المسؤولية الرقابية والثقافية ، وأيد وزير الثقافة^(٥٣) الرأي عند عرض
المحضر عليه .

الكبار فقط

وبعد صدور قانون الأحداث^(٥٤) الخاص بمنع الأحداث من دخول السينما وما
يمثلها لمشاهدة ما يعرض فيها من الأشرطة السينمائية وغيرها . كان ينبغي الرقابة أن
تراعى سوتها والأسباب التي دعت إلى صدوره فقلعت من جانبها ولأول مرة في تاريخها
بتقسيم الأفلام إلى نوعين :

أحدهما أفلام « للكبار فقط » وهي تلك الأفلام التي قد يسىء المراهقون
فهمها لعدم اكتمال نضج عقولهم ، فبعض الأفلام تفرع الأطفال وتروّعهم وبعضها
الأخر قد توحى للصغار بارتكاب جرائم العنف ، أو الخروج على الآداب ، وكان
منع المراهقين والأطفال من مشاهدة الأفلام ، يفرصه دافع الحرص على أن تنشأ
الأجيال الحكيمة على قيم صالحة ، بعيدة عن تأثير الإيجاعات الصلابة هذه الأجيال في
أعمالهم المبكرة التي يستحيل عليهم فيها أن يميزوا بين ما يكون خيراً وما يكون شراً
وبين ما يكون ساءاً للحيلة وما يكون هداماً لها ، خاصة حين يكون التشـء هدفاً تنهال
عليه مشاهد مصورة ومسموعة ، مليئة بما قد يؤدى بأبنائنا الصغار إلى أن يسلكوا
سلوكاً يرفضه مجتمعنا وثقافتنا .

أما النوع الثاني فهو الأفلام الحاملة التي تصلح أن يراها الكبار والصغار معا
على حد سواء .

(٥٣) الدكتور ثروت حكمة

(٥٤) رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٥٤ العدد ٦٣ مكرّم من الوقف المصرية في ١٩٥٤/٨/٥

والسؤال الآن : هل منع هذا القانون من وصول الرعب والعبث والجنس إلى الأطفال حديثي السن ؟ وما هم دون السادسة عشر عاماً ؟!

لقد اتخذت الرقابة الإجراءات اللازمة لنصوص ذلك القانون ولم تجد الرقابة صعوبة في تطبيق تلك الإجراءات بالنسبة للشركات الأجنبية ، والمشكلة الحقيقية لم تكن مع الأفلام الأجنبية ولكن المشكلة المعقدة حقاً هي تلك التي اشتبكت فيها الرقابة مع مؤسسة السينما ، ولهذا الاشتباك العلن والمستمر أساليب وحمايا قد لا يعرفها القارىء .

لماذا الرقابة أن تطبق قرار تصنيف الأفلام إلى مايجوز عرضه على الكبار فقط ، ومايصالح للعرض العام ، تطبيقاً عاماً يشمل كافة الأفلام التي تعرضها دور السينما بدون أن تميز بين الفيلم المصرى والفيلم الأجنبى ، لأن المصلحة التي تعلق فوق كل اعتبار هي تأمين المجتمع .

لكن أعملت غير قليلة في صناعة السينما المصرية ، اهترت غضباً واعتراضاً ، وفي رأيي أن هذا الغضب والاعتراض كانا بمثابة ستر من الدخان يستتر وراءه أولئك الذين كانوا يتحينون الفرصة لإغلاق السوق على الإنتاج المحلي وحده ، بصرف النظر عن مستواه ، أو ما قد يحمله من مؤثرات ضارة

ولست أريد أن أشير بإصبع الاتهام إلى شخص معين أو أشخاص معينين ، وإنما أريد أن أكتشف الستار عن الدوافع الحقيقية التي جعلت القطاع العام ممثلاً في مؤسسة السينما يتخذ لنفسه حصانة عرقية ضد المقاتون ، بل للمستولية الوطنية التي تقتضى أن ينهض القطاع العام في السينما بدوره البناء ، وليس بدور التاجر الذي يجرى وراء الربح السهل ولو جاءه هذا الربح فوق أملاء النفوس البرية وجشث ضحايا الأفلام التي تنمى بعض البلاد الأوروبية عرضها .

وكم أحزننى وأحزن الكثيرين من المواطنين أن تضع آلاف الجسيهات في مثل ذلك الإنتاج الملء بالإيماءات والإيماءات الخفاضة والمناظر الخارجة أو المرعبة ،

والكلمات الحارحة حتى أصبح من طابع أغلب الأفلام المصرية أن تظهر السيدات نصف عرايا أو عرايا تقريباً ، والمرأة المصرية متمسكة دائماً بالسقوط سواء أكانت ابنة أو زوجة أو أمماً ، وكأن الدنيا ضاقت ولا يوجد أبطال غير الراقصات والمنحرفات .

ولم تتمكن الرقابة من حماية النشء من الفيلم المصري القاصح أو الذي يستحق موضوعه المعالجة بعيداً عن الأطفال في أن تفرض عليه قانون للكبار فقط فقد سبقت للزمنة بشكواها وإلحاحها بأن الفيلم هو تسليية الأسرة المصرية جميعها بكل أفرادها وزعمت للزمنة أن قصر عرضه على الكبار فقط يؤثر على تسويقه ، وأنها إذا استطاعت أن تلتزم به في دور العرض الأولى فإنه يصعب تنفيذه بالنسبة لدور العرض الثانية والثالثة .

ولقد ضاقت الرقابة ذرعاً بأعدائها والتي تمثل بها القطاع الخاص وضائق مع الرقابة مجلسها ، وضائق معها وزراء متعاقبون لوزارة الثقافة كملك .

ولا أكاد أذكر طوال حياتي العملية أن فيلماً مصرياً واحداً استقر عليه الرأي للكبار فقط . وكان الأفلام المصرية فوق الشبهات أو أن لها حصانة تضعها فوق القانون

ومثال الأفلام الواجب وضعها للكبار فقط كثيرة منها :

قصر الشوق . شفه مفروشه . الناس إلى جوه . قاع المدينة . امرأة ورجل . روجتي والكلب ، حلم الملاطيل ، السراب ، جنون الشيلب : البخ الح

وأغفلت عن فيلم السراب كمثال في محاولة الرقابة تطبيق نظام للكبار فقط بالنسبة للأفلام العربية دون جنوى .

فيلم السراب :

عرض الفيلم على الرقابة ، وكان أبطاله من الفنانين نور الشريف ، ماجده الصلحى ، عباس فارس ، رشدى أباطه ، عقيلة راتب وآخرين .

وحلاصة موضوع الفيلم أن شاباً أنفذه تكليلاً أمه ، فألقته الشقة بالسلس وعجز عن مواصلة تعليمه الجامعي ، واشتغل بعمل يناسب شهادة الثانوية العامة تعرف هذا الشاب على إحدى المدرسات وبادلته الحب وانتهى حبه بعقد قرانه عليها ، لكنه يكتشف قصوره الجنسي معها ، بينما كان يستطيع علوته مع صنف و الخدم ، ذلك بسبب عقدة أصابته صبياً إذ مارس الجنس مع إحدى الخادمت التي تكبره سنّاً وضبطته أمه وغيروته .

ويسبب هذا العجز ، أثار علاقة مع إحدى العاهرات بينما يحاول علاج نفسه عند أحد الأطباء ويتمكن هذا الطبيب من الاتصال بزوجة الشاب ويعتدي عليها عندما فرت إليه هاربة ذات مرة من قسوة زوجها . وتعمل الزوجة على إيهامه أنها فتى فتصاب بتريق في اللحظة التي يصل فيها زوجها ويخبرها بأنه قد شفى من مرضه وتلعظ أنفاسها الأخيرة بعد أن علم من أمها بأنها حامل .

ووافقت الرقابة على إجراء بعض الحذف^(٥٥) في مشاهد من الفيلم على أن يكون العرض للكبار فقط ، ذلك أن الرقابة سبق أن أخطرت الشركة عند ترخيصها

- (٥٥) المخر التي طالبت الرقابة بحذفها
- ١ - مشهد تسليك البلاط واختزال الكرسي ومنظر حور الشرف مستلقي عليه والأجساد واضع عليه ، لا فلا للمخر من مدلولات جسي
 - ٢ - تجنب منظر الجماع وهي منحنية تبحث عن التقليد بحيث يخلط الجزء الذي يظهر فيه صدرها وساقها عبرتلا من الأمام
 - ٣ - حذف جملة وتعدي شغل جلد قوي إشارة إلى علاقة جنسية
 - ٤ - حذف الجملة التي قلنا الدكتور لأشرف هورويت حلقته قلوة إلى عاتق السرية
 - ٥ - الجملة التي قلنا شرف للفتة تغييراً من عجزه الجنسي وماكان في عمل أصل كان يفت كبر ماورين
 - ٦ - بتجريد
 - ٦ - الجملة التي قلنا تحية كاريوكا (العاهرة) المميز عن القصة لا يا من تزوج جنسية وكتمت وهجرت وعشش وأفسس يركبها وقصص قصها .
 - ٧ - منظر تدم لأشرف وهي تفرس في الرمل مرتين كمثل حلقه مع العاهرة وهي مستلقية أرضاً واستمر رأى المجلس على الأخت فلاحقت رقم ١ ، ٢ ، ٣ فقط والتأخر من باقي الملاحظات وكان ذلك بحجة ٦٤ في ١٠/٨/١٩٧٠ بضميمة سبب عنف أحد الحضري استأجر القاموس حسن عبد السلام .

بالسيناريو بأن الفيلم سيرخص بعرضه للكبار فقط لطبيعة موضوعه .

ووافق المجلس على رأي الرقابة في العرض للكبار فقط مع التناقص من بعض الملاحظات الرقابية .

وعند عرضي محضر مجلس الرقابة على الوزير^(٥٦) أثير بالأسماع مع [تنفيذ المقترح حذفه من فيلم السراب لما فيه من مناظر مخلة استغل المخرج فيها مواقف معتلة لا تحلح هداماً ويسأل مدير الإنتاج للحل عن تبديد أموال الدولة في المناظر المطلوبة حذفها مع الترخيص ، بالعرض العام بعد التهذيب للقرقر بالمحضر بحدافيره]

ويلاحظ أنه عندما قلمت شركة القاهرة للإنتاج السينمائي سيناريو الفيلم إلى الرقابة أنها رفضته عدة مرات . وكان السيناريو من وضع على الزرقاني لقصة نجيب محفوظ . كما يلاحظ أن كاتب السيناريو قد تناوله بالتعديل مرات أيضاً في محاولات منه للاقتلاء مع الرقابة .

وعندما عرض أمر السيناريو المرفوض على مجلس الرقابة^(٥٧) أوكل إلى أحد أعضائه بقرائه^(٥٨) فأبدي بعض الملاحظات الهامة عليه . أهمها في رأي أنه طالب المجلس عند موافقته على السيناريو بعد إجراء بعض تعديلات حذفها أن يكون عرض الفيلم مقصوراً على الكبار فقط .

وقد وافق مجلس الرقابة ووزير الثقافة على ذلك للرأي .

وبعد تنفيذ الفيلم ، جاء إنتاجه وإخراجه ومناظره في إطار العرض للكبار فقط ، لكن الرقابة عجزت عن تنفيذ ما اشترطته .

(٥٦) الدكتور ثروت حيكاته

(٥٧) في الجلسة ٢١ بتاريخ ١٩٦٧/١٧/٦ .

(٥٨) سليم دلدو

لجنة التصدير

ولقد نظم القانون كذلك عملية تصدير^(٥٩) الأفلام فأصبحت هناك رقابة على الأفلام التي تصدر إلى الخارج بمعرفة لجنة يشكلها القانون ويحدد أعضاؤها لتقرير مدى ملائمة الأفلام المصدرة إلى البلاد المختلفة ، ومدى صلاحية الأفلام من الناحية الفنية والموضوعية والسياسية . بحيث تكون سفيرا جيدا للبلاد وداعية حسنة وبمحيث تراعى علاقاتنا بالبلد المختلفة .

وكان النظام المتبع قبل صدور القانون هو أن يكتب الرقيب رأيه في الفيلم من حيث العرص والتصدير معا ، ولرئيس قسم الرقابة أن يتخذ القرار النهائي على مسؤوليته أو أن يرى أنه من الضروري أن يرجع إلى المسؤولين من رؤسائه .

ولكن هل أدت هذه اللجنة رسالتها ؟ وهل الأفلام التي صدرت كانت دائما على المستوى اللائق بالتصدير إلى الخارج ؟ وهل كانت حقا سفيرا طيبا للبلاد ؟ وهل منعت هذه اللجنة غرق القانون ؟ وهل كانت هي نفسها ملتزمة بهذا القانون في كافة الحالات ؟

إن هذا الموضوع في رأيي له جوانبه المختلفة .

حدد القانون أعضاء لجنة التصدير وجعل تشكيلها بقرار يصدره وزير الإرشاد القومي على أن يتولى رئاسة اللجنة مدير عام مصلحة الفنون وعلى أن تضم ممثلين لوزاري الداخلية والشؤون الاجتماعية والمعمل واثنين من المشتغلين بالفنون والآداب يختارهما وزير الإرشاد القومي .

(٥٩) مادة ٦ من القانون ٣٧٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم عرص الأفلام المصرية

استمرت اللجنة معد صدور القانون محظطة بشكلها القانوني وتؤدي عملها إلى أن ألغيت وزارة الإرشاد القومي ، وبالتالي مصلحة الفنون .

وأصبح مدير علم الرقابة على المصنفات الفنية رئيسا للجنة ، لكن ما حدث هو أن بعضا من مديري الرقابة على المصنفات الفنية استعملوا سلطاتهم وسعوا لدى بعض الوزراء في استصدار قرارات منهم بتعيين قمر من أصلقاتهم أو مريدجم وعلى هذا النحو خرجت اللجنة عن طبيعتها بالمطالبة أصلا لقانون إنشائها . ذلك أن بوعية الأعضاء لم يكن منصوبا عليها في القوانين الرقابية . ويتضح هذا الأمر في الفترة ما بين ١٩٦٦ إلى أن ألغيت اللجنة في أوائل عام ١٩٦٩ تقريبا .

وجاءت فترة لم يكن هدف أعضاء هذه اللجنة في ظل هو صلاحية الفيلم للتصدير أو عدم صلاحيته ، بل إن المكافأة المالية في أغلب الظن كانت هي الحافز الأول لاجتماع هذه اللجنة ، ودليل على هذا أن اللجنة كانت تقسم نفسها أحيانا إلى قسمين : كل قسم منها يشاهد فيلمًا مختلفًا وفي نفس الوقت ، تم يوقع القسمان المحصرين معا ، فتكون النتيجة أن كل عضو وقع من الحاضر ضعف ما شاهد من أفلام ، وبالتالي يكون كل عضو قد حصل على مكافئتين ماليتين بدلا من المكافأة الواحدة المستحقة له .

والأكثر من ذلك أن اللجنة كانت لا تكمل مشاهدة الفيلم في أحيان كثيرة بل كانت تكفي بمشاهدة جزء منه ثم تنحذ قرارها بالرفض للتصدير أو الإجازة . وكثيرا ما كنت (٦٠) أراجع عدد الأفلام التي عرضت على اللجنة في المرة الواحدة فأجد أن اللجنة قد راقبت عددًا من الأفلام لا تكفي الأربعة وعشرون ساعة لراقبتها ، أي يوم كامل منهاؤه وليه ، فذلك باعتبار أن متوسط عرض الفيلم المصري الواحد ساعتين من الزمن .

(٦٠) كنت مديرة إدارة الأفلام العربية والأجنبية ثم أصبحت وكالة للغير العام وكان منوطًا لي تكذيب قرارات لجنة التصدير .

وكانت اللجنة تنص في بعض قراراتها على ضرورة عرض الفيلم عليها كلما أريد تصديره إلى بلد ما ، أي يعرض الفيلم الواحد على اللجنة عدة مرات ، أي تعتقد اللجنة عدم من لرات من أجل الفيلم الواحد . وللقروض أن يعرض عليها الفيلم الواحد مرة واحدة تتخذ فيه قرارها من جميع الأصابع ، وبالنسبة لكل البلاد ، كما كان الحال بالنسبة للجنة في الفترة الأولى من تطبيق القانون عندما كانت هذه اللجنة تفصل فيما إذا كان الفيلم يصلح للتصدير للبلاد العربية ، وفيما إذا كان يصلح لها جميعاً ، أو بعضها فقط ، وفيما إذا كان يجب أن يتخذ فيه إجراء يعينه بالخلف أو تركه كما هو ، أو فيما إذا كان يصلح للبلاد الأوربية ، أو لا يصلح لها أو كان غير صالح للتصدير إطلاقاً وهكذا .

وتحيط لجنة التصدير هذه في قراراتها حتى أنها أحيانا كانت تناقض بعضها وتمنع تصدير ما سبق إجازة تصديره فعلاً لسنوات .

وعندما باشرت عمل كمفوضية للرقابة^(٢١) على المصنفات الفنية ورثت قرارات ملزمة لي قانوناً للتنفيذ ومنها قرارات هذه اللجنة

وأثرت هذه المسألة أمام مجلس^(٢٢) الرقابة لاتخاذ رأى فيها ، وأعلنت لذلك مثلاً بعض الأفلام المصرية السابق إجازة عرضها وإجازة تصديرها للخارج ، ثم منعتها اللجنة من التصدير بقرارات لاحقة وهذه الأفلام مثل : فيلم حبلو ، بنت البلد ، حاتك تحبك ، خوات الحسنية . الخ .

وكان من رأى للمجلس أن منع أفلام سبق تصديرها عبث لأن النسخ أصبحت موجودة فعلاً بالخارج . ويسهل طبع نسخ عليها ، كما أن في منعها منعاً لتحويل عملة أجنبية ، واتخذ المجلس قراراً يقول :

١ - لا يعرض على لجنة التصدير إلا الفيلم المراد تصديره لأول مرة وقاموس الرقابة بتجديد الترخيص لأي فيلم سبق تصديره بناء على طلبات أصحاب الشأن .

(٢١) في ١٩٦٨/٤/٢٤

(٢٢) جلسة مجلس الرقابة رقم ٩ في ١٩٦٨/١١/٢٤ .

- ٢ - تراعى الرقابة عند إعادة الترخيص بتصدير نسخة جديدة من الأفلام التي سبق تصديرها فعلا إعادة النظر فيها ترى وجوب حفظها منها أسوة بالداخل
- ٣ - تلغى جميع قرارات منع تصدير أفلام سبق تصديرها .
- واعتمد وكيل^(٦٣) الوزارة قرارات المجلس الرقابي .

ومع التغيرات المختلفة التي طرأت على وزارة الثقافة وتغيير القيادات بها ، انحدر الحال أكثر فأكثر بلجنة التصدير ، وقلت فاعلية اللجنة في نظري ذلك أن الأعضاء قلت مواظبتهم على حضور جلساتها رغم تكرار استدعائهم لحضور اجتماعاتها الأمر الذي جعل إحدى عضوات اللجنة^(٦٤) ذات يوم مثلاً ، تعلن شكواها من أنها تحصر جلسات لجنة التصدير بفردا أحيانا كثيرة . وقد شجع تكرار تخلف الأعضاء وكيل الوزارة على اتخاذ قراره بإلغاء اللجنة والعودة إلى ما كانت عليه الرقابة قبل صدور القانون بأن يُضْمَن الرقيب تقريره الرأى في التصدير عند رؤيته للفيلم أول مرة ، وأن يتخذ مدير عام المصنفات الفنية مسئولية تصدير الفيلم ولا بأس من أخذ رأى مجلس الرقابة لئلا يوافق عليه المدير .

وكما ذكرت في غير هذا المكان كان من أولى المشاكل التي صادفتني وعانيت بذكرها عندما اجتمع مجلس الرقابة في أولى جلساته كان أمر رفض الرقابة تصدير فيلم^(٦٥) قصر الشوق من إنتاج المؤسسة المصرية العامة للسينما ، وكان من رأى المؤلف نفسه وأن التصدير ماهو إلا مسألة اقتصادية بحتة ، منها دخول العملة الصعبة للبلاد ، وعلينا أن نصدر الفيلم الذى أقررنا عرضه عمليا للخارج ، وفي إمكان البلد المصدر إليه الفيلم أن يمنعه من المرض هناك إذا كان لديه مايرز ذلك المنع

الأمر الذى احتلفت فيه معه ، وكان تصدير الفيلم عندي يجب أن يتسم بالدقة المتزايدة ، لأن تصدير الأفلام ليس كتصدير أية سلعة أخرى ، ذلك لأن الفيلم له

(٦٣) حسن عبد النعم احتضنها بناية من الوزير الدكتور ثروت حاكمه وذلك في ٢٤/١١/٦٨

(٦٤) السيدة أمية السيد كانت عضو لجنة التصدير وعضو مجلس الرقابة

(٦٥) قصة تهيب عفرط وكان ولتها رئيس مجلس إدارة مؤسسة السينما .

مصمونه الفكرى والتفانى وملئوه الاجتماعى وكيانه الفنى وهذه السيلسى ، الامر الذى قد يؤخذ علينا ويجوز أن يكون وثيقة انهم ضدنا ، ومع ذلك فالعلم يشبه السلعة المصدرة فقط من ناحية اختيار أحسن إنتاج وأفضله للتصدير ، وكان من رأى أن هذا الاختيار يشمل جميع الروايا ، لما إذا تركنا تقدير العلم المصدّر للسلع المصدّر إليه ، فإن ذلك يعنى فى رأى ، أن نفرض أهدنا من المسئولية غاماً وأن نترك أى فيلم يصدر إلى أى مكان ولو كان هذا الفيلم سيئاً ؛ وليس معنى إعلاء لجنة التصدير عندى أن يترك الأمر كلية ويصنّف العلم للسىء ، ذلك أنه قد يسبب إساءة للبلاد بما تعجز معه وعن إصلاحه أجهزة الدعاية وأموالها لسنوات ، بالإضافة إلى الإساءة إلى صناعة السينما المصرية نفسها وقفل السوق الخارجية فى وجه العلم المصرى إذاء مايزاحمه من أفلام عالمية متقنة الصنع بالغة الروعة من حيث مستواها الفنى وموضوعاتها .

ولقد اشترك مجلس الرقابة مع الرقابة أحياناً وتوحد رأيها بمنع تصدير أفلام هابطة ووقف معها وزراء متعاقبون ، وأحياناً أخرى كانت تختلف الرقابة مع مجلسها فى الرأى ، ومثال ذلك عندما اتخذ للجلس بالإجماع^(٢٦) فى إحدى جلساته قراراً بالمواظفة على تصدير جميع الأفلام العربية المرخص بعرضها فى الجمهورية العربية المتحدة وأن يترك لجهات الرقابة فى البلاد المختلفة أن تمتنع ما يترامى لها إذ إن من رأى للجلس ألا يحجب عن الخارج ما نستعمله فى الداخل ، وكنت قد اعترضت على رأى المجلس فى أن البضاعة السيئة ممكن استهلاكها بالداخل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من أموال المؤسسة العامة للسياحة ، أما الأفلام التى يصدرها للخارج فوجب أن تظهر بالصورة المشرفة لصناعة السينما المصرية ولصور ذاتها .

اعترض الوزير^(٢٧) على رأى المجلس واتخذ رأى الرقابة بقوله :
« وأثر التصفى فى تصدير الأفلام الهابطة إلى الخارج فليس كل ما تحججه الرقابة

(٢٦) جلسة ٦٦ فى ١٠/١٠/١٩٧٠ .

(٢٧) د . عبد الله بن يوسف فى ٢٥/١١/١٩٧٠ وكنت قد اعترضت على تصدير فيلم «سوق الحر» .

صالحا للعرض خارج حدودنا والمسالمة لها جوانبها الثقافية واللغوية أيضا .

ولم تقف الرقابة بما لها من قوة ولا المجلس بما له من تأثير ولا الوزير بما له من سلطة ضد تصدير الأفلام الغير مرغوب في تصديرها رغم ما وجد فيها من أسباب لمنع تصديرها فكانت المؤسسة تجد دائما أسبابا ومناسبات ومنافذ للتصدير . وكانت تتخذ أسبابا لأعدادها مثل حاجة البلاد إلى العملة الصعبة أو خلق السوق الخارجية أمام الفيلم المصري ، إذا هي لم تصدر أفلاما بيعتها منعت تصديرها الرقابة أو أخيرا تلوح بإفلاسها هي كمؤسسة .

وكانت المؤسسة العامة للسينما لا تعلم من يؤيد رأيا ولو بعد سنوات ، ربما بعد أن تكون قد هدأت العاصفة على إنتاج الفيلم السيء ، أو ربما يكون تخلصا من إلحاحها أو حرصا على عدم زيادة حصارها المالية ، أو الاستجابة لأعدادها أو لتغيير في قيادتها أو قيادات الوزارة أو لغير ذلك من أسباب لم تزل معلقة كعلامات الاستهلام .

ومثال لما ذكرت منم بالنسبة لفيلى قصر الشوق وشقة مفروشة .

وعندما يُضيق على المؤسسة الخناق كانت تلجأ إلى لجنة التنظيمات التي تنصها أحيانا كثيرة مثلما حدث في فيلم « نفر واحد » (٢٨) .

فيلم هيلو :

ويتناول موضوعه قصة صياد سلك طريقا غير مشروع للحصول على الثروة ، فانضم إلى عصابة للتخريب .

سلب فتاة صادفها وأحبته شرفها ، وتكرها ، وأحب راقصة وانضم إلى عصابة ثم فضح أمره أحد غيبرى البوليس الذى تنكر في زى عامل ، فطارده البوليس وقتل أبناء المطردة .

(٢٨) سبى هذا المرحوم هيلما من لجنة التنظيمات

وخصصت^(٦٩) الرقابة بعرض الفيلم ، ثم صدر إلى بيروت ، وسوريا والمغرب ، وبيروت مرة أخرى ، وفرنسا ، وبنغلاد ، طهران ، أمريكا ، عدن ، طرابلس ، المملكة الليبية للتحفة ، الجزائر ، بيروت مرة ثالثة ، بومباي ، البحرين ، الكويت ، إيران ، يوغسلافيا مرتين . ثم بيروت مرة رابعة .

وتحدد الترخيص^(٧٠) طبقاً للمقتون الجديد^(٧١) للرقابة

وصدر الفيلم بعد ذلك إلى قطر ، الخليج القارسي ، بيروت ، بنغازي ، ورجح جمهورية السودان ، البحرين ، سوريا^(٧٢) ، قبرص ، الكويت^(٧٣) ، غزة^(٧٤) ، المملكة العربية السعودية ، غزة مرة أخرى^(٧٥) ، عدن^(٧٦) ولبنان وبيروت^(٧٧) .

ثم تقدم صاحب الفيلم بطلب لتصدير الفيلم إلى اليمن وعرض الأمر على مدير المصنفات الفنية فقرر عرض الفيلم على لجنة^(٧٨) التصدير التي قررت رفض تصدير الفيلم وجاء في حياثها :

[عدم الموافقة^(٧٩) على التصدير نظراً لأن هذا الفيلم يعرض في كل فصوله حربية التهريب للمخدرات بطريقة تشرع أنها ظاهرة اجتماعية الخلف منها الإثراء ،

(٦٩) ق ١١/٢/١٩٥٣

(٧٠) لعدد ١٩٥٧ .

(٧١) ٤٣٠ لعام ١٩٥٥

(٧٢) عام ١٩٥٩

(٧٣) عام ١٩٦٠ .

(٧٤) عام ١٩٦٠

(٧٥) عام ١٩٦٢

(٧٦) عام ١٩٦٣

(٧٧) عام ١٩٦٤

(٧٨) تكونت برئاسة عبد الرحيم محمد سرور مدير الرقابة على المصنفات ، لبيب بديع مدير عام وزارة الداخلية عضواً سبعة داعم وكيه التلفزيون عضواً أحمد نظمي بوزارة الخارجية عضواً مصطفى السليمان وكيل إدارة التخطيط بوزارة الشؤون الاجتماعية عضواً .
(٧٩) وعرض الفيلم على اللجنة في ١٩٦٤/٤/٥ .

وأنه وإن كان الفيلم قد عالج هذه الظاهرة بأن لقي المهرب جزاءه في نهاية الفيلم إلا أنه عالج مشكلة عملية لا يجوز عرضها في الخارج] .

ويلاحظ هنا تناقض لجنة التصدير والتي منعت تصدير الفيلم لاعتبار أن الفيلم تعرض لحرفية تهريب المخدرات واعتذرت عن منعه لأن الطريقة التي عالج بها تلك الحرفية أشعرت بأنها ظاهرة اجتماعية الأمر الذي اعترضت عليه ثم عادت وسلمت بأن حرفية تهريب المخدرات هي مشكلة عملية لا يجوز عرضها في الخارج .

ويعد ذلك^(٨٠) تلميحا تقريفاً تقدم صاحب الفيلم بطلب إلى الرقابة للترخيص له نسخة منه مقابل ١٦ مم للعرض محلياً .

وأعيد مراقبة الفيلم مرة أخرى ودأت الرقبة^(٨١) منع عرضه^(٨٢) واعتذرت بأن الفيلم سيعرض في سيممات الدرجة الثالثة ، التي يؤمها جمهور غير مثقف وأنه سيتأثر بما يشاهده من «الخملوات والجوروات وخاصة وأن المهربين يدعون الطهر والعفاف ويؤدون الصلاة فهم عندما يتعاونون يقرأون الفاتحة عنوان تعاونهم»

ولأن الدولة تعمل جادة على محاربة تهريب المخدرات ، والقضاء على تجارها طالبت الرقبة بالتح وأخذ برأيها في ذلك وأغلب الظن أنها قد تأثرت بقرار لجنة التصدير .

وبعد انقضاء عامين تقريباً ، قدم^(٨٣) فريد شوقي ووصفة ودية طلباً أبدي فيه اعتراضه على منع العرض الأمر الذي دعاه إلى مراقبة الفيلم مرة أخرى^(٨٤) للوقوف على ما به من اعتراضات ، وعندما شاهدت الفيلم قررت عرضه محلياً ذلك أن وجدت أن ما به من أساب ذكرت للمنع أقل بكثير جداً مما جاء من مناظر في فيلم

(٨٠) في عام ١٩٦٦

(٨١) الرقبة سبة عبد النعم .

(٨٢) مع في ١٩٦٦/٧/٢١

(٨٣) في ١٩٦٨/١٠/٣١

(٨٤) كت أصبحت مقبرة الصحف القبة

«ثلاثة فوق النيل»^(٨٥)، والذي رُخص بعرضه جليوريا وكانت في تحفظات عليه .

وكان ذلك الفيلم واحداً من أفلام كثيرة أوقفت تصديرها لجنة التصدير بعد أن كانت الرقابة أجازت ذلك التصدير مما أحدث ضجة بين الفنانين والشركات ، ولأن قرارات تلك اللجنة كانت ملزمة التنفيذ في قانوناً ، أثمرت الموضوع أمام لجنة^(٨٦) مجلس الرقابة كما سبق وذكرت فطلعت جميع قرارات بلجان منع تصدير أفلام سبق تصديرها

وعما يلاحظ أن هذا الفيلم أوقف تصديره بعد أن ظل مسموحاً بتصديره على مدى أحد عشر عاماً صدر خلالها ست وثلاثون نسخة إلى اثنين وعشرين بلداً مختلفاً

ولم يكن هناك سبب قانوني يبرر وقف تصدير هذا الفيلم الأمر الذي يميز للرقابة أن تستخدم حقها في سحب الترخيص . ولرُحظ أن المؤسسة المصرية العامة للسينما قد تقدمت للرقابة بمذكرة تشكوها وتعجب من الرقابة على التصنيفات الفنية لأنها منعت هذا الفيلم من العرض المحلي ومن التصدير إلى الخارج بينما كان التلفزيون^(٨٧) العربي يعرضه على شاشته الصغيرة . وهذا إن دل على شيء فعلى تخطيط لجنة التصدير من جهة ، واختلاف الوجهة النظر بين أجهزة الإعلام المختلفة بالنسبة للمصنف الواحد .

وهذا مثل آخر لتدخل وتضارب لجنة التصدير في ذلك الوقت .

(٨٥) ظهر به جلسات حشيش عليه وتعليقه بصورة أوضح وأشدّ تفصيلاً

(٨٦) جلسة ٩ في ١٤/١١/١٩٦٨ السابق الإشارة إليها

(٨٧) كان في هذا الوقت عبد الرحيم محمد سرور مدير عام رقابة المصنفات الفنية ومسؤولاً عن رقابة التلفزيون العربي ، في ذلك الوقت . وسبقه مدير وكالة رقابة التلفزيون العربي وفي نفس الوقت صرح لجنة تصدير الأفلام للرقابة على المصنفات الفنية

فيلم بنت البلد (٨٨) :

تقدمت شركة مصر الجديدة إلى مدير مراقبة الأفلام (٨٩) بوزارة الإرشاد القومي بطلب ترخيص فيلم بنت البلد بطولة إسماعيل يس .

والفيلم يتناول قصة هزلية إذ يرسل عبد الرحيم بك كبير الرحمة قبل بابه (إسماعيل يس) إلى باريس لتلقى العلم تكتية في أسرة كبير المحافظين .

وفي باريس يعادف الابن ، محال (ستيفان روسي) يوقعه في حبائل الرافضة (كيتي) التي تبتز أمواله وتطالبه بالزواج منها . ويرسل إسماعيل بيرقية إلى والده يطلبه بمبلغ خمسة آلاف جنيه لإتمام الزواج . يثور الأب لخروج ابنه عن طاعته ، ويلاحق به ترافقه ابنة أخته (نجاة الصغيرة) التي أحببت أين عمها (إسماعيل) وأولاد بلده .

ينجح الجميع في إسقاط الزواج ومطاردة المحتال بعد أن أبلفوا البوليس الفرنسي حملتهم وهكذا فر المحتال هاربا .

وتم ترخيص (٩٠) الفيلم للعرض والتصدير (٩١) وصدر إلى سوريا .
وبيروت . عمان . السودان . الجزائر . الكويت . العراق . فرنسا . بيروت مرة ثانية . عدن والكويت مرة ثانية . غزة . طرابلس . البحرين . بيروت مرة ثالثة .
زنجبار الساحل النهي ، سوريا مرة ثانية . الكويت مرة ثالثة . إيران . الكويت مرة رابعة . مراكش . الظهران ، قطر . الكويت مرة خامسة . ليبيا . قطر مرة ثانية

(٨٨) دون الفيلم ٢٢ جم ٢١ كيلو جرام

(٨٩) كان عد. اسم الرقبة في ذلك الوقت تقدمت فيه لشركة في ١٧/١١/١٩٥٨ وكانت تتبع وزارة الإرشاد القومي

(٩٠) بعد حزن الجهر الخامس يرقص للكان كان التي كان يزنها الرجال بلباس غير لائقة (وكان مدير الرقابة محمد حسن سليمان)

(٩١) بغض للملاحظة في ١٤/١١/١٩٥٨

وعندما طلبت^(٩٢) شركة أنطون خوري تصدير الفيلم إلى المحررين بعد ترخيصه بالعرض والتصدير لمدة عشر سنوات عقد مدير الرقابة على المصنعات الفنية لجنة^(٩٣) التصدير وجعله بتقرير اللجنة :

بعد مشاهدة اللجنة فيلم «بنت البلد» - (وخطب الاسم) وكتب مدير الرقابة بخطه الاسم الآخر للفيلم (إسماعيل يس في باريس) ووقع بتوقيعه - قررت اللجنة :

أولاً : عدم الموافقة على تصدير هذا الفيلم لأنه بلغ القمة في الإسفاف وعرضه بالحارج يسمى إلى سمعة الفن وإلى ح . ع م

ثانياً . أن الفيلم هو نفسه «بنت البلد» وذلك بعد الاطلاع على الملف .

وتظلمت المؤسسة المصرية العامة للسينما إلى مكتب الوزير نائب^(٩٤) رئيس الوزراء وكتب مدير الرقابة على المصنعات على شكواها الجملة التالية . وأن هذا الفيلم سبق تصديره عن غير طريق اللجنة خطأ ووقع بإعفائه^(٩٥) .

ويلاحظ أن الفيلم قد أنتج قبل صدور القوانين الرقابية^(٩٦) وكان أمر تصديره متروكاً لمدير الرقابة وقتها .

كما لوحظ أنه ظل يصدور لمدة عشر سنوات - قبل أن تراه اللجنة - صدرت خلالها سبع وعشرون نسخة إلى أربعة عشر بلداً . ثم أوقفت تصديره لجنة التصدير .

(٩٢) بتاريخ ١٩٦٤/١/١٢

(٩٣) مكتوبة من - عبد الرحيم محمد سرور مدير الرقابة رئيساً

محمدي صادق مدير الشؤون العامة بوزارة الصناعة عضواً

أحمد نقيس بوزارة الخارجية عضواً ، محمدي السلمان وكيل إدارة التخطيط بوزارة الشؤون الاجتماعية

عضواً ، سبة ماهر وكالة الرقابة على التلفزيون عضواً وعقدت اللجنة بتاريخ ١٩٦٤/٧/٢٦ .

(٩٤) الدكتور عبد المنعم حاتم

(٩٥) بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٢٥ .

(٩٦) قانون الرقابة رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ و٣٧٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم عرض الأفلام المصرية

وقد توالى طلبات الشركات على الفيلم لتصديره ورفضت كلها إلى أن تقدمت إحدى الشركات^(٩٧) بطلب ما يفيد أن هذا الفيلم «ينت البلد» هو نفس الفيلم «إسماعيل يس في باريس» وكان التفتيش الفني قد صبط نسخة من الفيلم معروضة في طهطا بالاسم الأخير دون إذن من الرقابة في تغيير الاسم مما شكل مخالفة .

وعادت الشركات^(٩٨) طلبها لترخيص تصدير الفيلم وأرسل بعضها إلى وزير الثقافة^(٩٩) وكنت قد أصبحت مدبرة الرقابة على المصنفات وألغى مجلس الرقابة بقراره السابق الإشارة إليه ، قرار اللجنة في منع تصدير الأفلام السابق تصديرها وعليه رخص بتصدير الفيلم من جديد .

وظل الحال كذلك بالنسبة لتصدير الأفلام المصرية منذ إلغاء لجنة التصدير من الوجهة العملية والتي شكلها القانون ٤٣٠ لعام ١٩٥٥ وقيل الرقابة بالتصدير ومن مسؤوليتها وقد وافق الوزير المختص على ذلك إلى أن فوجئت الإدارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية بصدور^(١٠٠) القانون ١٣ لسنة ١٩٧١ دون أن يكون لديها علم بمشروع هذا القانون حتى كان يتسنى لها إبداء رأيها فيه بحكم خبرتها العملية في هذا المجال وما يترتب على ذلك من إكمال أحكامه والتناسق بينه وبين قوانين الرقابة ومتعاً من حدوث أي تعارض أو ليس الأمر الذي وقع بالفعل مما دفعني إلى الشكوى^(١٠١) إلى وزير الثقافة^(١٠٢) وقتها .

إن القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفلنوس المسرحية والأغاني والمسرحيات والمنولوجات

(٩٧) شركة مصر الفوتوغرافية في ١٨/٣/١٩٦٥

(٩٨) للكتب المصرية للتصدير والاستيراد وتقدم بعده طلبات آخرها في ١٩٦٧/٤/٩

(٩٩) د. ثروت عكاشة

(١٠٠) في ٢٧ مارس ١٩٧١ .

(١٠١) مذكورة في ١٠/٩/١٩٧١

(١٠٢) د. إسماعيل طه

والاسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتي ينص في المادة الثانية منه على أنه ولا يجوز
بغير ترخيص من وزارة الإرشاد القومي :

أولاً : تصوير الأشرطة السينمائية بقصد الاستغلال .

ثانياً - تصدير المصنفات المبينة في المقررات السابقة إذا كان قد تم تصويرها أو إنتاجها
أو تسجيلها في مصر .

وبين من استقره النص المتقدم أنه لا يجوز بغير ترخيص من الإدارة
العامة للرقابة على المصنفات الفنية (جهة الاختصاص بوزارة الثقافة والإعلام)
تصدير أى مصنف من المصنفات المبينة في فقرات المادة الثانية المشار إليها ومن ثم فإن
الإدارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية هي الجهة المختصة قانوناً برقابة كافة
المصنفات التي تم تصويرها أو إنتاجها أو تسجيلها في مصر ولا يجوز الترخيص
بتصدير تلك المصنفات إلا بعد موافقة إدارة الرقابة على ذلك .

هذا وإن المادة السادسة من القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم
وعرض الأفلام المصرية والذي ألغى بصدور قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ ينص على
أن [لا يجوز الترخيص بتصدير أى فيلم مصرى إلى الخارج إلا بعد موافقة لجنة
تشكل بقرار من وزير الإرشاد القومي برئاسة مدير عام مصلحة الفنون وعضوية
ممثلين لوزاري الداخلية والشئون الاجتماعية والعمل واثنين من المشتغلين بالهنود
والآداب يختارهما وزير الإرشاد القومي .

[ويجوز للنزى الشأن أن يتظلموا إلى وزير الإرشاد القومي من قرارات هذه
اللجنة في ميعاد لا يتجاوز أربعة عشر يوماً من تاريخ إبلاغهم بها ويكون قرار الوزير
في هذا الشأن نهائياً] .

ورفق حكم هذه المادة كان الترخيص بتصدير أى فيلم مصرى إلى الخارج من
سلطة اللجنة المشار إليها في هذا النص وكانت تلك اللجنة برئاسة مدير عام مصلحة
الصون ثم رأسها مدير عام الرقابة على المصنفات الفنية . . بعد إلغاء تلك المصلحة

وبالتالى فإن مدير عام الرقابة كان يتولى التوقيع على كافة الأوراق المتعلقة بتصدير هذه الأفلام بحكم رئاسته لتلك اللجنة وبعد مشاهدة الفيلم المراد تصديره

إن القانون ٣٧٣ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه قد أُلغى بصور القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ (١٠٣) ونصت المادة السابعة من هذا القانون الأخير على أن يضع وزير الثقافة القواعد الخاصة باستيراد وتصدير الأفلام السينمائية وذلك فيما يتعلق بعدد ونوعية الأفلام ، مع مراعاة القواعد التى تضعها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للاستيراد والتصدير ، وفى حدود السياسة النقدية للدولة .

ولاجتياز الترخيص باستيراد أو تصدير الأفلام السينمائية إلا بموافقة لجنة تشكل بقرار من وزير الثقافة برئاسة رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للسينما وممثلين عن وزارات الاقتصاد والتجارة الخارجية والشئون الاجتماعية والمجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية واثنين من المشتغلين بالمهن والآداب يختارهما الاتحاد الاشتراكي العربى واثنين من المشتغلين بالتوزيع السينمائي فى القطاع الخاص .

ويجوز لدوى الشأن أن يتظلموا إلى وزير الثقافة من قرارات هذه اللجنة فى ميعاد لا يتجاوز أربعة عشر يوماً من تاريخ إبلاغهم بها .
ويكون قرار الوزير فى هذا الشأن نهائياً .

ومفاد هذا النص أن القانون قد أناط بوزير الثقافة وضع القواعد الخاصة باستيراد وتصدير الأفلام السينمائية على أن هذا التكاليف يقتصر على تحديد عدد ونوعية الأفلام كل ذلك مع مراعاة القواعد التى تضعها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للاستيراد والتصدير وفى حدود السياسة النقدية للدولة .

ثم قضى فى الفقرة التالية بأن استيراد وتصدير الأفلام السينمائية لا يتم إلا

(١٠٣) المادة الخامسة من قانون ١٣ لسنة ٧١ نصها : يلغى القانون رقم ٣٧٣ لسنة ٥٦ وكل ما يخالف ذلك من أحكامه

بعد الترخيص من لجنة تشكل بقرار من وزير الثقافة وتكون برئاسة رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للسينما وعضوية ممثلين للجهات التي حددتها على سبيل الحصر وليس من بينها الإذاعة العامة للرقابة على المصنفات الفنية .

ويتبين مما تقدم أن للشرع استهدف من نص المادة السادسة تنظيم عملية استيراد وتصدير الأفلام السينمائية في حدود السياسة النقدية للدولة ووضوح أحكام الرقابة على ما يستورد من الأفلام ومنع التلاعب في النقد الأجنبي عن طريقها بمعنى أن الحكم الذي قضت به هذه المادة أساساً هو أن أسند لوزير الثقافة تحديد نوعية الأفلام التي تستورد أو تصدر ومدى ملاءمتها لنظام المجتمع وفي حدود القواعد التي يضعها وزير الثقافة تقوم اللجنة آنفة الذكر بمبحث جواز الترخيص باستيراد أو تصدير أفلام سينمائية أى أن اختصاص اللجنة المشار إليه وفق النطاق الذي رسمها لها القانون هو اختصاص اختصاص أكثر منه اختصاص رقابي - واعتقد أن ما يؤكد هذا القول هو عدم إدخال مدير علم الرقابة على المصنفات الفنية ضمن أعضاء تلك اللجنة .

هذا ولا يخفى ما في هذا الوضع من تعارض ولزواج لاختصاص الرقابة واللجنة سلفه الذكر .

بيد أنه رغم بيان كل ما تقدم فإنه يصور القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ أصبح تصدير الأفلام التي تم تصويرها أو إنتاجها أو تسجيلها في مصر من اختصاص اللجنة المشار إليها دون النظر لرأي الرقابة على المصنفات الفنية في هذه الأعلام أى أن الرقابة أصبحت في الواقع ويعوجب القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ بلا اختصاص فيما يتعلق بتصدير الأفلام المصرية إلى الخارج .

بل بلغ الأمر أن جعل من الرقابة آلة منفصلة لتلك اللجنة التي حددتها القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ .

الأمر الذي وصع الرقابة في المخرج والتناقص ذلك أنها قد لا توافق على فيلم ما

قد ترى اللجنة فيه ما يخالف رأيا . وقد حدث ذلك كثيرا في تصدير أفلام واستيراد أخرى دون الرجوع إلى الرقابة .

هذا وبالشكوى^(١٠٤) إلى وزير^(١٠٥) الثقافة ورغم موافقته على عدم صلاحية القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ لتعارضه مع الرقابة أمر سيادته بوجوب وضع رأي الرقابة في التصدير ويستمرار أمام اللجنة والتي لها أن تأخذ به أو لا تأخذ ، كما أن تصليح التصدير التي تصدرها الرقابة لا تكون سارية المفعول إلا بعد موافقة رئيس المؤسسة المصرية العامة للسينما .

وحيث إن الأمر كذلك فإن المصلحة العامة كانت تقتضي قصر سلطة الترخيص بتصدير الأفلام التي تم تصويرها أو إنتاجها أو تسجيلها للخارج للإدارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية دون غيرها بصفتها الجهة الأخيرة في هذا الشأن والتي يتوافر لديها الحياد التام واللازم توافره عند مباشرة هذا الاحتصاص .

وبالتالي طالبت وكمعية على المصنفات الفنية بإلغاء القانون ١٣ لعام ١٩٧١ .

وزار الوزير^(١٠٦) الرقابة وأثرت معه موضوع قانون ١٣ لسنة ١٩٧١ في اجتماع لمجلس الرقابة^(١٠٧) مرة أخرى ، ورأى أن يستمر العمل بهذا القانون حتى يصدر تعليم يسد ما به من ثغرات يل وأضاف بأنه يجب أن يكون أمام لجنة التصدير والاستيراد موافقة الرقابة وكذلك ملاحظاتها الرقابية بالنسبة لكل فيلم

وأشار أحد^(١٠٨) أعضاء المجلس أنه قد يحدث في بعض الأحيان أن تعرض على لجنة الاستيراد والتصدير أفلام لم يتم إنتاجها بعد وأن يكون المنتج قد تعاقد على

(١٠٤) مذكرة بتاريخ ١٠/٦/١٩٧١

(١٠٥) الدكتور إسمايل خاتم

(١٠٦) د . إسمايل خاتم

(١٠٧) جلسة ١٠٣ في ٨/٧/١٩٧١

(١٠٨) مجيب عوف

بمعها في الخارج وقد يعمه خاصة بالنسبة للقطاع الخاص - التصدير إلى الخارج قبل العرض للخطي .

وعقب عضو آخر^(١٠٩) بأنه لا يوجد هناك تعارض بين التاحيتين لأن كل فيلم يتبع في الجمهورية الحرية المتحدة يجب أن يعرض أولاً على الرقابة ثم يعرض بعد ذلك على لجنة الاستيراد والتصدير .

وذكر مقرر المجلس^(١١٠) بأن الدكتور الوزير أشار على مذكرة المدير العامة للرقابة بشأن القانون ١٣ لسنة ١٩٧١ بأنه لوجب لجنة التصدير والاستيراد أن تأخذ في الاعتبار الملاحظات الرقابية على الأفلام قبل أن تتخذ قراراتها ودعى إلى ضرورة قيام الرقابة بإخطار اللجنة بملاحظاتها الرقابية على الأفلام التي ترخص بعرضها محلياً

وأشار الوزير بأنه سيصدر قراراً وزارياً بتنظيم لجنة التصدير والاستيراد وسيكون لرأي الرقابة في هذا الشأن اعتباره .

ولم يتمكن وزير الثقافة وقتها من اتخاذ أي إجراء قانوني في تعديل القانون ١٣ لعام ١٩٧١ ونقل رئيساً للجنة عين شمس .

وعندما استلم الوزير الجليل^(١١١) عمله بوزارة الثقافة أثرت نفس الموضوع معه مرة أخرى بعد أن أطلعته على المراحل السابقة .

واستمرت الرقابة ترسل ملاحظاتها عن الأفلام إلى رئيس لجنة الاستيراد والتصدير إلى أن علمت أن اللجنة تهمل هذه الإخطارات ولا تعيرها أي اهتمام ، وكلفت من إرسال تلك الإخطارات وانتظرت أن تسأل عنها المؤسسة العامة للسينما أو أن تسلي اللجنة المشار إليها اهتمامها بها ، لكن ذلك لم يحدث ، وذلك ما أكد لي

(١٠٩) الدكتور محمود الشبلي

(١١٠) حس عيد للشم كمال

(١١١) بدر الدين أبو غازی

مابلغنى من أن إضطرابات الرقابة للجنة التصدير والاستيراد والخاصة بملاحظاتها عن الأفلام يلقى بها في سلة المهملات وتتخذ اللجنة قراراتها دون الرجوع إلى أى منها .

ثم علقت الكتابة^(١١٣) مرة أخرى إلى المستشار القانوني لنائب^(١١٤) رئيس الوزراء ووزير الثقافة والإعلام وبنائه على طلبه ولم يغير ذلك من الوضع شيئاً ، إلى أن صدر القرار الوزاري رقم ٥٩٤^(١١٥) لسنة ١٩٧٣ ثم القرار الوزاري رقم ٢١٣^(١١٦) لعام ١٩٧٤ والذي جاء به أن الإحارة العامة للرقابة على المستغلات الفنية هي الجهاز الفني الذي يقرر صلاحية الفيلم من الناحية الموضوعية ، ويبحث عرصه في إطار التعليمات التي توافق عليها لجنة الترخيص باستيراد وتصدير الأفلام .

ولم يصف هذان القراران جديداً بالسبب لموقف الرقابة بل كانا في رأيي لونا من الإصرار على وضع الرقابة تحت إمرة مائتواقي عليه « لجنة الترخيص والاستيراد وتصدير الأفلام » ، وهي التي تتخذ قرار التصدير بالنسبة للأفلام برئاسة رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للسينما ، وليس من الضروري الأحذ برأى الرقابة والذي أصبح رأياً شكلياً ، وللجنة المذكورة أن تأخذ برأى الرقابة أو ترفضه ، وقبل صدور القانون ١٣ لم تكن تستطيع جهة ما كانت أن تفسر أو تستورد أفلاماً ما إلا عن طريق الرقابة والالتزام بقراراتها .

إن من صميم أعمال المؤسسة المصرية العامة للسينما التعامل المادي والتجاري بالنسبة للأفلام غير أني كنت أرى أنه من الصالح العام للدولة أن يكون الحكم على تلك السلعة المؤثرة تأثيراً قوياً في الجماهير سواء في مصر أو في الخارج لجهاز محايد بعيداً عن جهاز إنتاج تلك الأفلام أو جهاز التعامل المادي معها حتى يكون الحكم على الأفلام حكماً محايداً غير متأثر بقدر الإمكان

(١١٢) بتاريخ ١٩٧٢/٧/٨ .

(١١٣) الدكتور عبد القادر حاتم ،

(١١٤) أصدره يوسف السباعي .

(١١٥) د . جمال الدين السليمي .

ويكون ذلك بأن يبدى كل رقيب رأيه في الفيلم بالنسبة للتصدير موزوناً بته له أول مرة فهو بما له من ناحية تخصصية ، أقدر على ذلك وعلى مدير عام الرقابة أن يتخصص الآراء المختلفة ويشفعها برأيه ، ولا بأس من إشراك مجلس الرقابة إذا كان باقياً في حالة اختلاف الرأي في الفيلم أو إشراك وكيل الوزارة المختص إذا كان هناك ما يستدعي ذلك من موضوعات .

ولا يجوز أن يمنع التصدير للفيلم إذا سبق الترحيص بتصديره إلا إذا جد ما يدعو إلى ذلك في حدود القانون مع ضرورة التأكد من سلامة السح المصدرة وتمعيل ملاحظات الرقابة عليها أسوة بالداخل .

لجنة التظلمات :

وحدد القانون^(١١٦) كذلك لجنة التظلمات التي أعطت الحق لصاحب المصنف في أن يتقدم من قرار السلطة القائمة على الرقابة ، حتى لا تكون قراراتها مستبعدة .

ولكني لاحظت عند التطبيق - ولأكثر ذلك في مناسبات كثيرة - أن لجنة التظلمات ترى أحياناً - وربما كانت على حق - مصالح المظلم لأسباب فقهية أو قانونية دون مضمون الفيلم أو أثره على المشاهد والمشاهدين ، وأحياناً ما كانت تحجب الرأي يا عنها لمجرد أنها لا تعارض الرقابة في مواقفها المختلفة .

وكان مجال تبادل الرأي في هذه اللجنة ضيقاً ومحدوداً ، فعدد أعضائها ثلاثة بما فيهم رئيس^(١١٧) اللجنة ، وكأنهم يؤلفون دائرة في محكمة استئنافية .

(١١٦) القانون ٤٣٠ لعام ١٩٥٥ المادة ١٢ منه

يجوز للمظلم من القرارات التي تصدرها السلطة القائمة على الرقابة إلى لجنة تشكل من

١ - مدير عام مصلحة الاستعلامات أو من ينوبه لذلك

٢ - مندوب من مجلس الدولة يتبعه رئيس إدارة الفتوى والتشريع المختصة

٣ - رئيس نقابة السينمائيين أو من يتفرع مجلس النقابة

كما نظمت المادة ١٣ كمية التظلم

(١١٧) كان مدير عام مصلحة الاستعلامات أو من يتبعه رئيساً إلى أن ألغيت وزارة الإرشاد القومي

وعندما أنشئت وزارة الثقافة وتحتها الرقابة كان وكيل الوزارة المختص بالرقابة رئيساً ،

وعندما ضمت الثقافة إلى الإعلام أصبح وكيل وزارة الثقافة والإعلام رئيساً وهكذا

وفي السنوات العشر^(١١٨) الأخيرة تفرّياً لاحظت أن وكيل الوزارة المختص ، ورئيس اللجنة يتعاطف مع الرقابة في أغلب الأمر حتى لا يناقض نفسه بينما كان نقيب السينمائيين يتعاطف مع السينمائيين وليس مع مضمون الفيلم في المقام الأول .

وكنّت الملح في بعض الأحيان أن تعاطف نقيب السينمائيين كان يميل في اتجاه علاقته الشخصية ، فقد ينجح أحد الأفلام معترضاً على موضوعه بينما يدافع عن الترخيص بعرض فيلم آخر قد يكون من نفس النوع بل قد يدور حول نفس الموضوع .

وهكذا حدث تباعد بين الغرض الذي صدر من أجله القانون الرقابي وتضمن الحرس على أن يكون صوت الفنان مسموعاً ومصالح الفنانين ممثلة عن طريق مندوب النقابة ، حدث هذا التباعد بين القانون وبين تطبيقه عملياً في الحالات التي اتخذ فيها مندوب النقابة موقف الدفاع عن مصالح شخصية أو مصالح فئة من الفئات دون غيرها بصرف النظر عن المصالح العامة لمجموع الفنانين أو المصالح العامة للمجتمع ذاته .

وكان من رأيي أن العدالة تقضي بأن تكون جميع الأفلام سواء أمام القانون ، فإذا استقر الرأي على منع أفلام العنف والرعب مثلاً ينبغي أن يطبق هذا المانع على كل فيلم من هذا النوع بصرف النظر عن شخص المستورد له أو المنتج أو صاحب المصلحة الشخصية في عرضه .

هذا ما أفهمه على ضوء المسألة أمام القانون العام .

أما عضو اللجنة الثالث وهو مندوب مجلس الدولة فقد أصبح صوته في كثير من الأحيان هو الصوت الذي يرجح قرار الحظر أو قرار الإباحة أو قرار الموافقة على موقف الرقابة ويؤيدها أو قرار رفض هذا الموقف .

ويسبى أن نلتبس شيئاً من العثر لكل من عضو النقابة ومنسوب مجلس الدولة
ومسب ذلك أن القرار الذى تتحده الرقابة يكمل جهازها ويكون صد المنصب الذى
هذا القرار يستند فى العادة إلى حلقيات كثيرة لا تكون ماثلة فى دهر عضو النقابة
ومنسوب مجلس الدولة .

والأمثلة كثيرة منها فيلم «لعبه كل يوم» و«شفة مفروشه» و«قصر الشوق»

الخ .

هذه الأفلام جميعاً رأت الرقابة ووزير الثقافة معها من التصدير لأسباب فنية
 واجتماعية وسياسية فى مقدمتها ذريعة هبوط المستوى العى وإن كان هبوط المستوى
 العى ليس مسبباً من الأسباب القانونية التى تعطى الرقابة الحق فى منع عرض أى فيلم
 لأن القانون صريح فى هذا الأمر فقد حلت مواده من تمكين الرقابة من الحكم على
 مستوى الأفلام إيجابياً أو سلباً .

ولكن ما حدث هو أن الرقابة ووزير الثقافة رأيا أن يستخدم أسلوب المنع
 كوع من الزجر أو التأديب أو التيه لمتجى الأفلام الماسطة والمسيئة إلى صناعة السينما
 وأعى هذه الأفلام تلك الأفلام التى تحمل الدولة تكاليف إنتاجها أو تتحمل بسببها
 خسائر مالية وأدبية وربما كان موقف الوزراء المتعاقبين هو موقف الرجل المشلول
 سياسياً عن أعمال ودراته الأمر الذى يجعله يحسب ردود الفعل فى الداخل والخارج
 خاصة إذا استقرى تقديره أن ردود الفعل هذه ستؤدى إلى الإساءة إلى البلد

وفى أحيان أخرى كانت اللجنة تخطى طريقها علما بقرار التصريح بعرض
 بعض الأفلام التى كانت الرقابة والوزير قد اعتبرها أفلاماً فاضحة تتناول شلوداً فى
 العلاقات بين الرجل والمرأة أو غير ذلك من الأمراض السلوكية الشائفة .

ومثال ذلك .

فيلم كيف غوت : What a way to die

فيلم : كيف تموت What a way to die

فكرة هذا الفيلم تلمو وكأنها تتناول محورية الدعارة في إيطاليا إلا أن الفيلم تناول هذه الفكرة في أسلوب مثير فاضح تضمن عرض مشاهد كثيرة مبهرة وجنسية ، كما اشتمل الحوار على العديد من العبارات التي تخفض آدابنا العامة وتقاليدنا عيشاً شديداً والتي يرفضها النورق العام عندنا والسلوك السوى .

وكان وزير الثقافة^(١١٩) في ذلك الوقت يلح على الرقابة في أن تقف في وجه تيار أفلام الجنس والعنف وكانت الرقابة من جانيها تلحظ في اعتبارها أن السواد الأعظم من جمهور المشاهدين قد يحسر الكثير من مشاهدة هذه الأفلام وأنه لن يكسب منها غير الصلال .

كان ذلك موقف وزير الثقافة والرقابة أما الشركة المستوردة^(١٢٠) فكانت تبرر طلبها في إباحة عرض الفيلم على أساس أنه يصور بعضاً من النماذج البشرية المحنودة ، فالباطل فيه رجل يحقد على النساء رغم أنه يرغب فيهن ، أما الصحفية أى البطلة التي ذهبت إليه واتقالت له فكانت تعامله من عقدة النفسية . وعندما انعمت لجنة التظلمات^(١٢١) ذكر وكيل الوزارة المسئول عن الرقابة أن الفيلم يحمل في طياته ما يمس مصالح الدولة العليا وخاصة في الفترة التي كانت تمر بها البلاد بينما اجتمع رأي المصوتين الآخرين على الترخيص بالفيلم بعد حذف^(١٢٢) مناظر معينة حددتها اللجنة^(١٢٣) وبشرط أن يقتصر عرض الفيلم على الكبار فقط

(١١٩) الفكتور تروت شكالة

(١٢٠) شركة متر

(١٢١) انقضت اللجنة في ١٩٧٠/١/٨

(١٢٢) وكاتب لجنة التظلمات شكالة من 'حس عبد النعم وكيل وزارة الثقافة رئيساً

مصطفى حسن نائب الدولة عضواً .

السعيد سائق سكرتير نقابة السينمائيين عضواً

(١٢٣) ١ - منظر التعليل عندما أدخل الرجل السلاح داخل ملابس المرأة وكشف عن عكها وصنوعها

٢ - منظره يتعصب داخل جسدنا عندما كانت تمزق على الهاتف .

٣ - منظر السيف في رقعه سترتيز كشفت فيه من ثيابها ثاماً وكذلك لفظة لها من قرب شبه عارية

واسوتك لصيح تصاحب للموسيقى .

٤ - منظرهما في الحمام عندما عكها ملابسها ثاماً كإلصاق

ولابد لي من أن أعرض للجدل الذي دار طويلا ولعله لم يزل يدور حول تعبير
مصالح الدولة العليا

ما هي هذه المصالح ؟ هناك فريق يرى أن تعبير مصالح للدولة العليا ينسج
للمصالح الأساسية التي يتأسس عليها مجتمعنا بالإضافة إلى مصالح الدولة السياسية
وسلامة الوطن وغير ذلك مما حدده الدستور واجتمع عليه فقهاء القانون .

وهناك من يرى أن استخدام الرقابة أو الوزير لتعبير مصالح الدولة العليا يجب
أن يكون استخداماً محدداً ومطابقاً لنصوص مدونة في التشريع وفي إطار هذا الرأي
فإن أصحابه يعترضون على التوسع في تطبيق عبارة مصلحة الدولة العليا على ما لم يرد
في نص قانوني صريح

أما موضوع الفيلم فيتلخص في أن أحد الرجال تأثر في طفولته بمشهد عقر
تلتهم ذكرها ولسته هذه العقدة حتى نضج واعتاد في أيام عطلة الأسبوعية أن
يصحب إحدى العاهرات ، ليأمرس معها أنواع الشلود بما فيها من سلبية
وتعذيب ، حتى اعتدت يوما من عدم حضورها إلى مسكنه وكانت قد لجأت إلى
الرجل في مكتبه إحدى الصحفيات تطلب منه معلومات متعلقة بمشكلة التعقيم
وتناول حبوب مع الحمل ، وأخبرها أن هذه المعلومات توجد في مسكنه وعرضت
عليه التوجه إلى منزله وبمجرد وصولها يبدأ الرجل في إداقتها ألوان التعذيب والتكيل
حتى تظاهرت يوما بتجرعها بعض الحبوب قاصدة الانتحار فتصجرت داخل الرجل
مجة بوازع إنسانية ويأمر بعلاجها وحولت إقناعه بالتخلي عن أفكاره وعقده التي
يعان منها ، وعرضت عليه الخروج في نزهة خلوية ويذا وكأنه قد شُبع من عقده
وصار شخصاً طبعياً في تصرفاته وسلوكه ورجعا معاً بعد قضاء النزهة وكانت الفتاة
قد أصبحت له مرات عديدة أنها تفضل مزاولة العشق في حرية كاملة على العشب أو
في الماء وتندفع بالفعل في حمام السباحة بالمسكن ويلقي بنفسه وراءها وقد تجردا تماماً
من ملابسهما وعقب مزاولةها الجنس تتخلص الفتاة من الرجل فقد رأيناها بلا

حراك ونعلم بعد ذلك أن الفتاة التي ادعت بأنها صحفية ليست سوى عاهرة كانت على اتصال بالعاهرة الأولى التي اعتادت التردد على مسكن الرجل . وهكذا يردد الفيلم المشهد الذي كان سبباً في إصابة الرجل بالعنة الجنسية وهو مشهد العقرب التي اتهمت عقرباً ذكراً .

والفيلم إنتاج إيطالي ومن توزيع شركة مترو التي تقدمت به للرقابة^(١٧٤) .

كما أخرجه وكتب السيناريو له **Fritz Schimpp** وأنتجه **Gino Segno**

Zaccariello ومن تمثيل **Maria Cassini, Philip de Ral**

وعند عرض الفيلم على الرقابة ، كان ماثلاً في الفن ما تقشى بين شباب أوروبا من شلود جنسى ، وأصبح خطراً يستشرى في جوانب حياتهم ، أردت أن أجبه للمشاهد المصرى بوجه عام والشباب المصرى على وجه خاص .

كما أن مشاهد الفيلم ، والذي كان على مستوى فنى جيد كانت تعتمد في الأغلب على مناظر العنف والسادية والعزى الذى يركز أساساً على الإثارة الجنسية ، وبطريقة مبتكرة ، كما أن المرأة التي ادعت بأنها صحفية ، ما هى إلا عاهرة انقلبت للرجل في إشباع رغباته الجنسية الشاذة ويطرق مختلفه منها استعراض الرقصات الفاضحة ومزاولة الجنس مع ثمال له أحلامه مؤتمرة بلمره .

وفى الواقع أقلقنى جداً حكم لجنة التظلمات بعرض الفيلم إذ إن البلاد كانت ثم بفترة ، دقيقة ، وكانت ما تزال حملة مجلس الشعب على ما أسماه أفلام الجنس ماثلة أمامى ، والتي اضطرت الرقابة على أثرها إلى سحب الكثير من الأفلام من الأسواق وإعادة مراقبتها وحطب كثير من المناظر منها ، كما أن منع عرض الفيلم تنفذه أيضاً لتوجيهات الوزير إلى الرقابة في الحد من أفلام الجنس والإثارة الجنسية ناهيك عن الجنس الشاذ .

وعند تبليغ الشركة^(١٢٦) بقرار لجنة التظلمات الذي يقضى بحذف كثير من المناظر وعرض الفيلم للكليو فقط ، ألهبت الشركة بدورها مركزها الرئيسى بأمرىكا ، ولكنه رفض عرض الفيلم مخلوفاً منه تلك المناظر ، وطالبت الشركة بإعطائها^(١٢٧) قرار المتع لتتمكن من إعادة الفيلم إلى موطنه الأصلى فكان لها ما أولدت . وحدث الله أنها لم تقبل عرض الفيلم .

ومع كل ما يمكن أن يعيب لجنة التظلمات من قصور أو خلاف في الرأى إلا أنى أرى ضرورة الإبقاء عليها صلتاً لحرية الفكر وحرية التعبير وحرصاً على العدالة والديمقراطية ، وكل ما أرجوه أن تمثل اللجنة برباطة عدد أعضائها إلى خمسة أعضاء على الأقل بإضافة عضوين من المشتغلين بالأمور العامة وعن لهم صلة بالأدب والفنون ، وبمحيث يتوفر في اللجنة تبادل للرأى لضمان الحكم السليم ، ولا أوافق على رأى مجلس الرقابة^(١٢٨) الذى لو صمى بأن يكون تشكيل لجنة التظلمات في القانون المعدل من أعضائها الحاليين مضافاً إليهم أعضاء مجلس الرقابة . واعتقد أنه يجب أن يكفى بأن يكون وكيل الوزارة للمحصى همزة الوصل بين هذه اللجنة ومجلس الرقابة ذلك أن التظلم يكون كذلك من قرارات مجلس الرقابة باعتباره امتداداً للرقابة نفسها ومكملاً لها .

ولا يهمهم من قولى هذا أن لجنة التظلمات لم تؤد واجبها أو أن أعضائها قد قصروا في واجبهم ، بل إن هذه اللجنة رغم اعتراضها على قرارات للرقابة عما اعتقدت أنه في غير الصالح العام أحياناً ، ورغم تمسكها بالشكليات القانونية دون مضمون الفيلم في بعض الأحيان الأخرى ، ورغم ما شعرت به من قصور الرأى في مجالات ثالثة ، إلا أن لهذه اللجنة مواقف مشرقة ، كما أنها وقت أيضاً بجانب الرقابة ، دُعمت من رأيا وعمقته في كثير من المواقف

(١٢٥) في ١٧/٦/١٩٧٠

(١٢٦) في ٢٢/٩/١٩٧٠ صدر قرار المتع

(١٢٧) المجلد ٥٧ في ١٥/٦/١٩٧٠

وكل ما أرحوه أن يكتمل لها الحوار والمشاركة في الرأي والنشاور فيه ليكون حكمها أكثر صلاحية وأكثر قدرة حتى تعم الفائدة

فيلم : «لعبة كل يوم» :

تقدمت المؤسسة المصرية العامة للسينما بهذا الفيلم^(١٢٨) إلى الرقابة .

ويستعرض الفيلم غلّاج بشرية تعيش في قرية تتعرض للاضطهاد . مثلاً شياوة الشاب الذي يكتلح في أي عمل ليعيش شريفاً يتعرض لظلم معلمه الذي يعينه حارساً صورياً على عريكته هرباً من الضرائب ، فيقض عليه من أجل ذلك ، والعازية التي تعتبر مع صبي المعلم مخطئاً للاستيلاء على نفوذ زوجته عن طريق غوايته لابنة المعلم والسطو على عرضها ثم يسرق النقود ويهرب ، ثم هناك عنة غلّاج للشقاء ممثلة في وخلف الأخرس والجلوى والباعة الجائلين .

ومظراً لميوط مستوى الفيلم قنيا من ناحية الإخراج والتصوير والموسيقى فقد رأت الرقابة إحالة الفيلم إلى مجلس الرقابة لإبداء الرأي فيه ، وقد أشرت بعرض الفيلم عرضاً داخلياً حتى يرى الناس إنتاج المؤسسة (المهايط طبعاً) ومنعت عرضه بالخارج .

وعند عرض الفيلم على مجلس الرقابة^(١٢٩) وافق على العرض محلياً وقرّر رفض تصدير الفيلم للخارج وطالب «بالكتابة للمؤسسة للكف عن إنتاج أفلام تعيب إلى مثل هذا المستوى حفاظاً على أموال الدولة» .

وعند عرض المحضر على وزير الثقافة^(١٣٠) كتب (هذا الإنتاج المهايط يسيء

(١٢٨) في ١٩٧١/١/٢٦ ورون الفيلم ٢٦ ليس بأسود من تخطيط مابند المهايط ، وبعد الضم لبراهم ونجمة كاريوكا . سيناريو وإخراج وحروز خليل شوقي .
(١٢٩) جلسة رقم ٧٦ في ١٩٧١/٢/١ .
(١٣٠) بدر الدين أبو غازی .

إلى مؤسسة السينما ومن أجل ذلك لا توافق على عرضه ، مادام للجنة قد ثبت له هبوط الفيلم إلى هذا الحد ، ويطلب من المؤسسة مذكرة عن دواعي إعداده هذا الفيلم وتكاليف إصلاحه والمستول عن إيجازته) .

وأرسلت الرقابة إلى مدير المؤسسة المصرية العامة (١٣٦) بقرار المنع وكان نواها (بسبب هبوط المستوى الفني الأمر الذى يتعارض ومصالح الدولة العليا)

وحدث أن اقتضت الصحف ضجة وهاجت الرقابة بخصوص منع عرض هذا الفيلم ، وكتب أحمد النقاد (١٣٦) مقالاً للمصور (١٣٦) هاجم فيه الرقابة مجوماً شديداً ، وتصادف أن زار الوزير الرقابة ، وأطلعت على المقال ، وكيف تهجم الرقابة ظلياً ولاغراض شخصية فضحك الوزير ، وذكر أن المقصود بالمقال هو شخص الوزير ولكن كاتب المقال اختار أن يطلع الرقابة بدلاً من أن يهاجم قرار الوزير ، وشجعتى الوزير على المضي في عمل بغض الجهد طلالاً أن الوزارة وعلى رأسها الوزير ووكيله يقدران هذا الجهد ويستأنده .

وكان موضوع المقال قد أثير مرة أخرى بمجلس الرقابة (١٣٦) وقرّر عضوان (١٣٦) من المجلس أن بعض النقاد ومنهم كاتب المقال كثيراً ما يجادل دون كتابة رأيه صراحة ، كما ذكر عضوان (١٣٦) بأن كاتب المقال برغم ما أثاره كتابة في جانب الفيلم قد انتقده وقرّر أنه سيمى للكتابة ، وذلك عندما شاهد الفيلم بمرکز الصور المثبتة ، كما علم بأن يخرج الفيلم (١٣٦) جمع عدداً من الصحفيين من أصدقائه للدفاع عن الفيلم .

(١٣٦) بطريخ ١٩٧١/٣/٤ .

(١٣٦) سعد الدين توفيق .

(١٣٦) العدد ٢٤٣٣ في ١٩/٣/١٩٧١ .

(١٣٦) الجلسة رقم ٨٢ في ١٨/٣/١٩٧١ .

(١٣٦) كمال نلاخ وسلي داود .

(١٣٦) أحمد الحصري .

(١٣٦) خليل شوقي .

وأشار عضو المجلس^(١٣٨) بأن الرقابة تساهل بالنسبة لأفلام القطاع العام دون القطاع الخاص ، على اعتبار أنها أموال الدولة مما يجعل القطاع الخاص يطالب بالمعاملة بالمثل ، وهكذا تدور في حلقة مفرغة وينتهي الأمر بأنه لا توجد رقابة .

وعندما عرض المحضر على وزير الثقافة أشار الوزير بمنع عرض الفيلم لهبوط مستواه الفني ، كما جاء بقرار مجلس الرقابة (وأنه لا يمرر لتلك الضجة المفتعلة ، فالفيلم من إنتاج المؤسسة المصرية العامة للسينما ، والمؤسسة تتبع وزارة الثقافة والوراثة قررت المنع ، كما تساهل الوزير بمنحه هذه الحسارة ؟)

وتقدمت^(١٣٩) المؤسسة المصرية العامة للسينما لدى لجنة التظلمات من قرار الرقابة بالبيع بحجة أن الرقابة قد أجازت القصة^(١٤٠) والسيناريو وأن الفيلم لا يتعارض مع مصالح الدولة العليا وأن مستواه كئى مستوى فيلم مصري نصريح بعرضه وتصديره للحارج وأن قطاع التوزيع أبرم عقوداً على الفيلم مع عملاء المؤسسة في داخل وخارج البلاد .

ونظر النظم طبقاً للقانون ، وشاهدت لجنة التظلمات^(١٤١) الفيلم ، ورأى رئيس اللجنة تحسكه بقرار الوزير .

أما نائب مجلس الدولة ، وممثل نقابة السينمائيين فقد رأيا : (أن المستوى الفني من ناحية القصة والسيناريو مستوى عالى وسبق أن وافقت عليها الرقابة قبل تنفيذ

(١٣٨) سالى داويد

(١٣٩) استناداً إلى أحكام القانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ طبقاً للمادة ١٢

(١٤٠) فى ١١/٧/١٩٦٥ وخص بمجلس القصة تحت اسم شر واحد وفى ١٤/١١/١٩٦٥ وخص بالسيناريو القصة بتجفاف المبدع عل السيناريو وفى يوافق عليها مدير المصنف السابق مصطفى درويش ذلك فى ١١/٩/١٩٦٧ تقدمت للإوسة بطلب تجديد الترخيص بالنسبة للسيناريو (تريخيس السيناريو ينتهى بعد عام واحد) .

(١٤١) لجنة التظلمات اجتمعت فى ١٤/٤/١٩٧١ عضوية : حسن عبد الحمم وكيل وزارة الثقافة رئيساً ، منصور حسن نائب مجلس الدولة عضواً عبد الحمم محمد توفيق نائب عن نقب السينمائيين عضواً وحضر الاجتماع يوسف صلاح الدين مدير عام المؤسسة المصرية العامة للسينما وعماد رجبى مدير قطاع الإنتاج بالمؤسسة المصرية العامة للسينما وعضو نقابة السينمائيين للشركة المتظلمة ، وقلم بأعمال السكرتيرة عزت عبد الرحيم رئيس مكتب الفني بالرقابة

الفيلم ، بمعنى أن هبوط المستوى الفني فيه للدرجة منع عرضه لمر غير ملحوظ بالفن الذي صورته الرقابة) .

وعليه قرّرت اللجنة قبول التظلم شكلاً وفي الموضوع الموافقة بأغلبية الآراء على إلغاء قرار الرقابة بمنع عرض الفيلم مع الترخيص بعرضه بالدخول وتصديره إلى الخارج .

ويلاحظ أن الرقابة ومجلسها ووزير الثقافة معها كانوا في حالة استياء من المستوى الفني للفيلم ، وقفوا معاً بمحاولة لجنة مستقلة ، للوقوف في وجه المايط من الأعمال ، والحدّ من الأعمال الفنية غير الجيدة ، فأصدر الوزير حكماً ضلّها وأراد مسامحة الخسب عنها ، وربما لو أن هذا الأمر أخذ مجراه الطبيعي لكانت اهتمت المؤسسة أكثر اهتماماً وجدية في أعمالها الأخرى ، والقطاع الخاص من رواتها .

ولكن الذي حدث هو أن لجنة التظلمات أوقفت ذلك التيار الذي كان حتّى في صالح الفيلم المصري لولا أن اللجنة المذكورة أجهضته لساعته باتخاذها موقف مساندة المؤسسة العامة للسينما والتي استعدت معص الأقلام المفروسة ، لتقف ضدّ الرقابة كمكمل جهازها ، تشهّر بوزلرة الثقافة وتحول النيل من وزيرها وجهاز هام وحادّجها ، ولم يدري بخلد لجنة التظلمات أن مجلس الوزراء قد اتهم تلك الوزارة يوماً بأنها كانت سبباً في الفساد الذي استشري بين الفئاشة مسبب التصريح ببعض المصفقات الفنية الأمر الذي اضطرّ وزلرة الثقافة إلى أن تقدم مذكرة إلى مجلس الوزراء تشرح فيها ملاسات الموقف ^(١٤٦) كما أنها تمردّست لهجوم شديد من مجلس الشعب .

إن فعمية الأقلام المايطة ، قضية ملحة في رأيي وكان يتحتم اتخاذ إجراء حيالها ، حاولت الرقابة أن تسلكه ، وحاول مجلسها ووزراء مختلفون تأييده ، إلا أن

(١٤٦) ما جاء بمحضر مجلس الرقابة بجلسه الأولى في ١٩٦٨/٥/٢٧ على لسان وكيل الوزارة المختص حين عهد لنظم وذلك إثر ما صرح به مصطفى مودوش من الفلام

المؤسسة أحبطت أعمالها جميعاً ، كما ذكرت ، ولا حجة بأن الرقابة سبق لها الترخيص بأنفلام في مثل هذا المبوط كما جاء في تقرير لجنة التظلمات ، وإلا فإننا سنسير في حلقة مفرغة ولن يكون هناك نهوض أبداً بصناعة السينما .

ويلاحظ أن المؤسسة المصرية العامة للسينما ، عندما تظلمت ، اعتزلت لدى لجنة التظلمات بأن قطاع التوزيع بها أبرم عقوداً على الفيلم مع عملاء المؤسسة في داخل وخارج البلاد ، وأن هذا الإجراء من جانبها إجراء غير قانوني ، لأن القانون يحتم مواظبة الرقابة في المقام الأول ، وأيضاً فإن الإجراء الذي اتخذته المؤسسة قد يصرحها للضرر الذي إذا تأيد رأى الرقابة سلتنع كما حدث في مسرحية «الفنار» والحسين شهيداً وغيرهما ، وهذا ما سألحدث عنه في مكان آخر من الكتاب . ولكن المؤسسة افترضت مسبقاً إيجازة عرض الفيلم وفي ذهنها أن مسألة الرقابة مجرد إجراء صوري غير ذي يال ولا يدخل في حسابها أنه يمكن أن تقف الرقابة ضد مصنع ما ، بل لقد حدث بالفعل أنها وقفت في وجه فيلم ما جن لها هو «جنون الشاب» والذي ظل حبيس مخازنها فيما أعلم ما يقرب من عشر سنوات وكان من أسباب حبسها .

فيلم : My Lover my sin

تقدمت بالفيلم شركة مترو من توزيعها ، والفيلم من إخراج John Newland
لاند جون نيولاند

ونمثل دونالد هوستن Donald Houston ، رومي شينلر Romy Schenelder

ويتناول الفيلم قصة زوجة ثرية ، تعيش في ضواحي لندن حياة هائلة مع زوجها وابنتا البالغ من العمر سبعة عشر عاماً ، يلاحظ أن العلاقة بين الزوجة وابنتها غير طبيعية هي تعامله على أنه عشيق أو رفيق ، وتراقصه بطريقة لا يجعلها إلا العشاق ، وهي تجد فيه صورة لعشيقها الذي أحسته ولقي مصرعه غرقاً في حمام السباحة .

يبدأ الزوج بشك في علاقة الأم والابن ، كما تبلى صليبه الاسر شكوكها أيضاً ، ثم تكتشف أن علاقته بأمه ليست علاقة طبيعية .

يشور الزوج ذات يوم على زوجته وقد أفضت إليه بحفيقه حبها لاسها ، ويهال عليها ضرباً ، ويقبل الابن على صوت صراخ أمه محاولاً إنقاذها ويستقلا سيارتهما بينما يتمهما الزوج إلى أن تقف السيلرتان وينشأ عراك بين الأب والابن ينتهي بأن يشور الابن الذي رفع عصا الجولف ويضرب بها على رأس الأب الذي يفارق الحياة

ويحاكم الابن وتنتهي المحاكمة ببراءته باعتباره كان يدافع دفاعاً شرعياً عن نفسه وعن أمه ، وتلتحق الأم مع الابن في المنزل بعد المحاكمة ، وتحاول إغراءه مرة أخرى ويواصل الابن تلبية رغباتها ، فقد قتل أباه وأصبح نبأاً لتثيب الضمير وتعرف له الأم بأنها هي التي قتلت زوجها فمتدا ضربه الشاب بعصا الجولف لم يكن قد فارق الحياة بعد ، ولكنها عادت إليه وقضت عليه بالعصا ، كما أنها باحت له بالسراً وأن المقتيل ليس بابيه وأن أباه الحقيقي هو عشيقها الأول .

ولقد أجمع الرقباء على منع عرض الفيلم وعلمنا شاهدت الفيلم (واقفت على المنع حرصاً على الإبقاء على أسمى علاقات حب وضعها الله في قلوب الأمهات لأبنتهن ، كما أننا في غنى عن عرض علاقات شائقة قد تكون لها أسوأ الأثر في مجتمعا رغم ما في الفيلم من مبررات وصنعة جيدة . الأمر الذي يشوه تلك العلاقة الأسرية والحب بين الأم والابن كما أن موضوعه لا يتلاءم وأخلاقياتها وعاداتنا)

وعرض الفيلم على مجلس الرقابة^(١٤٣) وراى أحد الأعضاء^(١٤٤) الموافقة على العرض بعد حذف المناظر العلنية أما باقي الأعضاء فقد رافقوا على منع عرض الفيلم للأسباب التي ساقها الرقابة وأيد الرأي وزير الثقافة^(١٤٥)

(١٤٣) مجلة ٧١ في ١٤/١/١٩٧٦ .

(١٤٤) أحمد الحصري

(١٤٥) بدر الدين أبو عتقى

وتظلمت شركة مترو من قرار الرقابة - برفض الفيلم -^(١٤٦) بمذكرة واعتبرت :

أولاً : أن الفيلم لا يهدف إلى تناول موضوع جنسى يكون المقصود منه الإثارة سواء عن طريق الشذوذ أو بغير هذا الطريق ، وإنما موضوعه يتناول عارضاً نفسياً انتلب سببه نتيجة حادث تخلفت عنه عقدة وتطور وقائع الفيلم حول هذه العقدة ولا يجد المشاهد صعوبة ما فى تبيين هذا الفرض أى بله هذه العلة النفسية وسبب الإصابة بها ثم تلجأ أعراضها وأعراضاً نهائيتها وفى غير إسفاف جنسى أو استهداف إثارة غله العاية وحدها .

ثانياً : لقد خلا حوار الفيلم من أى كلمات أو عبارات مثيرة جنسياً أو تلميحات لما أسسته الرقابة بالشذوذ مؤيدا وكاشفاً من أن هناك مرضاً نفسياً تعاني منه الأم إذ فضلت رجلها الأول فى ظروف قاسية وهى فى أشد حالات الحب والسعادة ، ثم تتزوج وتمش حياة هادئة تتفق مع بيئتها الاجتماعية ، إن الصلحة النفسية التى تولدت عن فقد حييها ترسبت فى أعماق اللاشعور منها دون وعى حتى اشتد عود ابنها الذى تعلم هى وحدها أنه ابن الرجل الأول . وهنا يلعب المرض النفسى دوره وتبدو صورة حييها فى وجه ابنها فتظهر أعراض المرض وتضاقم - وتصدر تصرفات عن الأم وكلها لا إرادية . فلهيأتا تتقرب من ابنها وهى فى شبه غيرة أو حالة سكر . والذى يعيننا تأكيداً أن جميع هذه التصرفات لاشذوذ فيها بل هى اشلالات وتلميحات يدركها المشاهد بالاستنتاج لا بالحلس والأهم من هذا أيضا هو أن الابن لم يستجب مطلقاً لتلك الاشلالات ولم ينحرف أى أن ما تقوله الرقابة من أن هناك شذوذاً جنسياً لأن الفيلم يصور علاقة محرمة بين أم وابنها هو غير صحيح . فإن مثل تلك العلاقة هى مجرد مقدمات لها لم تنشأ مطلقاً بين الأم وابنها .

ثالثاً : إن هناك حواراً كبيراً بين الأفلام التى تتناول العقد النفسية بالتحليل

(١٤٦) فى ٢٢/٥/١٩٧٩ أرسل من مدير شركة مترو عبد القادر .

والمرض مثل هذا الفيلم ، والأفلام الأخرى التي تقصد الإثارة الجنسية لذاتها ، ولقد عرضت أفلام من النوع الأخير كثيرة في هذا الموسم السينمائي دون اعتراض ويدون أن تحدث أثرا سيئا ، إذ التطور الاجتماعي يسمح بالمرض . إذن فمن باب أولى عدم الاعتراض على فيلم الأسس فيه يتناول مرضا نفسيا والجنس فيه عاوهي وليس بهدف . ومع هذا فليس لدى الشركة أي اعتراض على حذف ما قد تراه الرقابة من المشاهد الجنسية المفرطة إذ هي ليست بأصل موضوعي في قصة الفيلم ومن أن يعرض الفيلم على الكبار فقط .

واجتمعت (١٤٧) لجنة التظلمات وحضر اجتماعها كذلك حضوان (١٤٨) من اعضاء مجلس الرقابة لم يكونا قد تمكنا من مشاهدة الفيلم عند عرضه على المجلس واستقر رأيها أيضا على التمتع .

كما حضر محلي (١٤٩) الشركة ولم يخرج دفاعه عما جاء بمذكرة الشركة والذي أكد أن ما أصاب الأم ما هو الأمراض نفسى والجنس بالفيلم ليس بهدف بل هو عارض .

واعترض عضو المجلس (١٥٠) بأن ليس كل ما تلعبه السينما : مصرية أو أجنبية بأنه قائم على حقائق نفسية يمكن التسليم به أنه مرض نفسى ، وأن المؤلف يمكن أن يخلق ما يشاء ويعزم أنه مرض نفسى ، وليس الأمر كذلك وخصوصا بما يسمى علم النفس .

وأن علم النفس والأمراض النفسية التي أشار إليها محلي الشركة لا تزال موضوعات خلافية تتمدد فيها المذاهب والمذاهب بين مثبت ومفكر ، ولا يكاد اثنان من علماء النفس أن يجمعان على رأى فيها .

(١٤٧) تاريخ ١٩٧١/١/٣

(١٤٨) سمي دويد ، الدكتور محمود الشبلي حضرا دون المساء واللجنة وصحبها عضوين في مجلس الرقابة وقتئذ .

ووقتئذ .

(١٤٩) عثمان حلال

(١٥٠) سمي دويد

والأمر ليس أمر النظر في حقائق علمية يصح عرضها أم لا ، وإنما يرجع إلى تقدير السلطة القائمة على الرقابة فيما تراه حامية للقيم والأخلاقيات الاجتماعية والمدنية في بلدنا .

وهناك معتقدات لا يكون من الصواب التعرض لها وخصوصا ما يتخلش منها حالات الفلاسفة الاجتماعية ، فلسفة الأم ، فالأم مقدسة في كل كتاب ومقدمة في مجتمعا ومن عوامل صون الأسرة وصون للمجتمع ألا يتخلش هذه الفلسفة لمن مسئوليتها نحن أن نحصى حالة الأم للفلسفة حتى ولو فرض أن هناك من علماء النفس من يرى إمكانية استعرافها ولشدها ولعلها لو محاولة محاربة الجنس معه ، فإنها مسئوليتها نحن أن نحصى تلك الحالة من عرض مثل هذا الاستعراف المفترض إذا أردنا أن نأخذ مثلا نراه من واجبتنا في وجوب حماية معتقدات المجتمع ومقدساته الثابتة ، وأنه هناك من العلماء والفلاسفة من يسمون بالملادين اللعين ينكرون وجود الله ويمرّحون فكرة التلحين أو يقلّمون مما يرونه مؤيدا لوجهة نظرهم من أدلة مادية وغير ذلك ، كما أن هناك مجتمعات تأخذ هذه الفلسفات .

وقد تقدم أفلاما تدعو إليها ، فهل يجوز للسلطات الرقابية أن تعرض مثل هذه الآراء بدعوى أنها آراء يرى بعض العلماء صحتها وتأخذ بها بعض المجتمعات في عصرنا ؟ بالتأكيد لا لأن مجتمعا له معتقدات دينية وأخلاقية واجتماعية ، وله عرف ثابت في بيتنا قائم على أخلاقنا ومعتقداتنا كل هذا يجب حمايته ومن هنا . ونحن بصدد هذا الفيلم بالدات نجد أن الفيلم يجرّح حالة فلسفة الأم التي أرادها لها الله والأديان والمجتمع .

وعلى هذا فالرقابة على حق في منع عرض هذا الفيلم حماية لشبابنا ومجتمعا حتى لا يتصور شاب يرى هذا الفيلم أنه من الممكن أن تقرب في نفس أمه نحوه مثل هذه النزعات غير الطيبة .

وهنا تصلى عملى الشركة لمصو للمجلس بأن هذا الكلام لا يعلو كونه

شعارات وحديثاً عن الأخلاقيات عامة وقناعة الأم وما توصى به الأديان الأمر الذي لو اتبع في صناعة السينما وفي التكليف ، لا عرضت إلا الأفلام التي تنبع تعليم الدين حرفاً بحرف وللجمعية المثالي ، فللكلام عن قناعة الأم والأسرة والحفاظ على المجتمع وعدم الخروج عن تعليم الأديان كل هذا ليس بقلة السينما ولا تنفيها ، ولكن ما هو منظور الخروج فعلاً عما هو واقع ، ومثل هذه الصورة قد تقع في الحياة ، فقتل الابن لأبيه أمر واقع ، وخروج الأم عن مقتضيات الأمومة واقع ، فإذا صور هذا الواقع بعيداً عن المثالية التي يتحدث عنها عضو المجلس الرقابي ويبلغ بالترملها ، فهذه هي السينما التي تلتزم بالحقائق العلمية تنفيها وتستعرضها ، لا ولا بالتعاليم السماوية نحرج عنها ، وإنما إذا ما عرض للموضوع من غير ابتذال وفي استعراض جنسي مكشوف وفي صورة تثير الشفقة على الأم المريضة بأكثر مما تثير ما قصده عضو المجلس من حديثه فهذا الوضع رأي عملي الشركة ألا غبار من عرض الفيلم بعد حذف مشهد جنسي في العمامة وبعض المشاهد في التلويح الليلي ، وعلى أن يكون للكبار فقط .

وبعد أن استعرض عضو^(١٥١) لجنة التظلمات الآراء المختلفة التي أثارها عضو مجلس الرقابة ومجلس الشركة ، ذكر أن الأصل في كل دروب النشاط العقلية أو الطبيعية أو الأدبية أن تترك بحرية أو دون أن تتسلط عليها رقابة إدارية ، بيد أن القانون وحده يملك إحاطة النشاط الفردي على اختلاف صورة بقاء من القيود ، عندئذ يكون على الهيئة القائمة بأسر الضبط (الرقابة) تتخذ قرارها بمنح الإذن بممارسة النشاط إذا توفرت الشروط التي حددها القانون ، ومن ثم تصبح سلطتها في منح الإذن أو منعه رهينة بتوافر هذه الشروط أو بخلافها .

ومن حيث أن المشرع قد جعل السلطة في يد الجهة القائمة على الرقابة ، فإنه لم يقصد من ذلك أن تكون هذه السلطة في يد مطلقة تصرف فيها بلا صباط أو عاية بل

(١٥١) الأستاذ منصور حسن نائب مجلس الدولة

قصد من ذلك أن تكون في يد المسئول عن الرقابة وسيلة من الوسائل التي يستعين بها في تحقيق غايته من المحافظة على الآداب العلمية أو النظام العلم أو مصالح الدولة العليا ، لذلك فإن القانون قد يلجأ لأسلوب الترخيص ، بيد أنه يضع شروطاً محددة لمنح الترخيص وقيد جهة الإدارة بتنظيم تلك الشروط حتى لا تكل فيها هذا الترخيص إلى سلطتها التقديرية وحتى لا تضيق عارسة الحرية تحت رحمة تقديرها وفي ذلك أكبر الخطر على الحرية .

ومن حيث إنه في مجال الضبط (منها الرقابة على المصنفات الفنية) قد يقتصر المشرع على تحديد الغرض من التقييد كالمحافظة على الآداب العامة وعدم المساس بالأمن أو النظام العلم أو مصالح الدولة العليا دون بيان لحدود هذا الغرض وعندئذ يكون على القائم على سلطة الرقابة أن يتكفل عند نظر المصنف المطلوب الترخيص به بتحديد مضمون الأغراض المشار إليها والتي تقتضى منه انتقاص الحرية .

ولما كان مضمون هذه الأغراض غير محدد تحديداً مسبقاً كان من المتعين عليه أن يتولى تجسيمة استلهاها من مضمون تصوري يستمد من واقع الحالة المعروضة عليه فإذا قامت الرقابة بورن مناسبات قراراتها وربما معقولا مستخلصها استخلاصاً سائفاً من الواقع وكان قائماً على سببه للمشروع فإنه عندئذ يجوز لها أن تتخذ ما تراه لازماً من التدابير الضببية (منها رفض الترخيص بعرض المصنف الفني) للمحافظة على الآداب العامة أو النظام العلم أو الأمن العلم أو مصالح الدولة العليا إذ إن الحريات على وجه العموم لا يعتمد القانون على حمايتها إلا في إطار الحفاظ على الأسس السائقة بمعنى أن التوفيق بين الأمرين مسألة قانونية يفصل فيها القاضي الإداري بصوابه يستخلصها من أبعاد الحريات في علاقاتها بمقتضيات النظام العلم ومن القيود التي يصح فرضها على ممارسة هذه الحريات حماية للنظام العلم على مدى الوقائع التي تعتبر شرطاً موضوعياً لتدخل الضبط الإداري وتقدير هذه الوقائع في صلتها الوثيقة بملامة التعبير الصايط لا يعلو بالدعاة أن يكون مسألة قانونية إذ يتوقف على سلامة التقدير الإداري هذه الملاممة شرعية التعبير باعتباره قيداً مشروعاً على صفة الحرية

وإطلاقها ومن القواعد الأصولية في القانون أن دفع الضرر عن الجماعة مقدم على جلب للنفع أو النجاة الفنية في الأهمية والخطر .

وحيث إن القضاء الإداري يحضّر التبعية الضابط في صوره الأصول التي صاغها في موضوع القيود على صلاحيات الضبط أي سلطات الرقابة - وعنده أن الغاية وحدها لا تبرر الوسيلة في صدد الوسيلة للتبعية الضبطي بل لا بد أن تكون وسيلة التبعية مجدية ومتكافئة وضرورية لانتفاء وجه الإحلال بالنظام العام ويتعين على هيئة الضبط أن تقيم موازنة دقيقة وملائمة وعادلة بين أهمية التهديد بالإخلال بالنظام العام وطبيعة القيد المفروض على الحرية ونوع الحرية التي يراد التحقق بها حماية للنظام العام إذ يشترط على تلك الموازنة التي تجرّها الإدارة مستمينة بهذه الضوابط ومستهدية بأصول التفسير القصائي السليم خاضعة دائما لرقابة القضاء الإداري الذي يقيم الموازنة بالقسط بين الحرية والنظام فيحفظ للحرية سمعتها وللنظام كيانه .

وحيث إنه حسيا بين من الوقائع أن الرقابة عندما اتخذت قرارها برفض الترخيص معرض الفيلم المشار إليه فإن السبب الدافع إلى ذلك هو ما نصمته هذا الفيلم من صلب بقدامة الأمومة وما يترتب على عرضه من إلحاق أشد الأضرار بالهالة الريفية التي تحلها الأم في وجدان كل فرد من أفراد المجتمع وتطبيق القواعد القانونية المشار إليها تفصيلا فيما تقدم والتي تنظم كيفية الموازنة بين الحريات والقيود التي تقتضيها المحافظة على النظام العام بمفهومه الواسع نجد أن الرقابة قد أصابت في قرارها إذ إنه ليس من شك أن حماية الحرية والإشفاق من التصيق عليها لا يبعى أن يبالغ فيها إلى الحد الذي يفضي إلى التضحية بالنظام العام .

وسبق أن اتخذ أحد الممد بخرسا قرارا ضبطيا يحظر عرض شريط سينمائي يمثل مشهد ملاكمة عنيفة بين بطلين نظرا إلى ما اصطليح به هذا المشهد من طابع الفسوة البائسة والمغف الضاري الذي يقرّ منه الإحساس المهذب ولا نقره قواعد الصحة النفسية ولما عرض الأمر على مجلس الدولة الفرنسي يطلب إلغاء قرار الحظر

فسمى برفض هذا الطعن وكان فضله هذا جوابا طيعيا عن تساؤل اعتمد في ضمير
القاضي الإداري : هل هذا الحظر مثبت الصلة بفكرة النظم العام أو موصولا بهذه
الفكرة وفق العناصر التي تصورها لفهوم هذا المضمون . (حكم مجلس الدولة
الفرنسي في ٧ نوفمبر ١٩٢٤) .

لكل ذلك . قررت اللجنة بالإجماع قبول النظم شكلا ورفضه موصوعا .

ويلاحظ هنا أن لجنة التظلمات في هذا الفيلم قد أبدت الرقابة ووقفت أمامها
مهما بل وعمقت التفكير في صالح موقفها من الشركة برفض الفيلم حرما على
النظم العام



الفصل الثالث

في تقديرى أن كل عمل فني جيد يرتفع فوق كل الحواجز ويعرض نفسه على الناس جميعا بما فهم النقد والرقباء ، ويستوى في ذلك العمل السينمائي الممتاز والعمل المسرحي المتفرد ، وللؤلؤة الموسيقية المبدعة ، والصوت التشكيلية ، وفي الحمت ، وفي التصوير ، وفيه الفنون ، تلك لأن إبداع أى عمل كبير متقن يتجاوز حدوده الجغرافية والشخصية ، بحيث يصبح فنا عظيما يقدم متعة بالغة للجمهور لكن الميزان الذى يحكم به على أى عمل فني هو ميزان نسبي أى أنه نسبي لزمانه ومكانه .

وفي هذا الميزان توضع مجموعة من القيم التى تؤلف كيان العمل الفنى فالموضوع الممتاز وحده لا يكفي ، والبراعة في الإخراج أو التمثيل أو استخدام الحيل السينمائية لا تكفى كذلك ، وإنما يورن الفيلم كله موضوعا وتشكيلا وإخراجا وتمثيلا فترجح كفته أو لا ترجح . . ذلك من زاوية الحكم الفنى الخالص .

لكس وظيفة الرقابة ليست هي وظيفة الناقد .

هناك كما قلت صوابط تقيدنا : منها ما هو سياسى ، ومنها ما هو اجتماعى ،
ومنها ما يتصل بعلاقة الدولة بغيرها من الدول .

وفى إطار ما سبق شاععت أفلاما اعتبرها أعمالا فنية ممتازة منها :

فيلم كيلوباترا Cleopatra الذى أنتجته شركة فوكس للقرن العشرين
وأعقت بسحاء شديد عليه ، حيث بلغت تكاليف إنتاجه ٧٠ مليون دولار وهذا
الإنتاج الضخم يحدد تاريخ مصر العريق وحضارتها فى لروع صورة قدمتها صناعة
السينما حتى الآن . ولعبت بطولته واحدة من كبريات نجوم السينما العالمية وهى
البرايت تاييلور

وعندما عرض على الشاشة البيضاء ، وبقاعة الرقابة ، لم أستطع ولم يكن فى
استطاعة أى رقيب أن يوافق على عرضه ، بالرغم من أنه لم يسس إلى شخصية
كيلوباترا ، بل لقد كان هذا الفيلم يحدد ملكة مصر القديمة .

وقد يال القارىء إذن لماذا لم يعرض هذا الفيلم ؟

الجواب ببساطة أن اليزابيث تاييلور كانت إحدى الفنانات والشائعات الذين
نبرعوا لإسرائيل ، وأدلت بتصريحات اعتبرتها الدوائر السياسية المصرية والحربية
مهادنة للمحقوق المشروعة للجانب العربى وقتها ، بالإضافة إلى دعمها للنشاط
الصهيونى فى المحافل الدولية والأمريكية ، وكان مكتب مقاطعة إسرائيل بالطبع قد
أدرج اسم اليزابيث تاييلور ضمن قائمة الفنانين الممنوعين من عرض أعمالهم بلور
السينما العربية وتطبيقا لهذا كله صدر قرار بمنع عرض فيلم كيلوباترا بالرغم من أننا
كنا على يقين من أن هذا الفيلم قد عرض على المستوى العلمى أمام جمهور كبير
للعباية .

والأمر العجيب أن الفيلم الذي اعتبره العرب معاديا لهم اعتبرته إسرائيل فيلما معاديا لها كذلك ، لأنه يجد شخصية مصرية عظيمة ، هي كليوباترا . وللمسك منعت الرقابة في إسرائيل عرض هذا الفيلم ، وهكذا لم يسجح الفيلم للمحتز أن ينال إعجاب الجانبين للمحتارين على الأرض ، وهو عمل فني يخلق إلى حيث يحتاج الإنسان من حيث هو إنسان .

هل انتهت حكاية فيلم كليوباترا عند القرار الصادر بمنعه في البلاد العربية وإسرائيل ؟

وكيف تمت دورة مراقبة هذا الفيلم في مصر ؟

بدأت قصة الرقابة مع فيلم كليوباترا عندما تقدم مدير إنتاج الفيلم^(١) في مصر بطلب إلى الرقابة^(٢) يطلب فيه تصدير الألفات التي صورت بعض المناظر التجريبية بمنطقة الشيخ يادفو ، وذلك لتحريضها بالخروج ووافقت الرقابة^(٣) على التصدير .

وكانت الشركة قد أرسلت إلى مصر بعض المعدات تمهيدا لتصوير الفيلم وأنفقت الشركة على بعض المناظر التي صورت بمصر ٣٣٨,٠٠٠ ألفا من الجنيهات إلا أن السلطات المصرية منعت دخول للمثلة الأولى للفيلم وطلته ، وهي الزايبث نايلور - كما ذكرت - حتى أننا سمعنا أنها وصلت المطار فعلا ومنعت من دخول البلاد .

وكانت جريدة الجمهورية^(٤) قد نشرت أن للمثلة الزايبث نايلور ستصل إلى ج . ع . م في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر سنة ١٩٦٠ . كما نشرت مجلة

(١) جمال مذكور وكان المقروص أن يصور الفيلم في مصر ولكن توقف التصوير بسبب الاعتراض على الزايبث نايلور رغم ما كان متظرا من عمله صعبة تدخل البلاد وفقرت بمرور أربعة ملايين جنيه

(٢) قدمت طلبات تصدير لفئات غير محصاة في ١٩٦٢/٥/٢ ، ١٩٦٢/٧/٢٢ ، ١٩٦٢/٧/٢٥ ، وكان التصوير في منطقة عبد الحمدي تحت إشراف النقيب حسن عبد الرزاق فالتفت منطقة الشيخ يادفو ولما قدم عادل عبد الرحمن مدير مؤسسة السينما للقرارات للسلطة ولم تستلزم مؤسسه السينما الرقابة في التصوير ، ولم تحظرها ولم يتواجد مندوب منها أثناء التصوير حسب ما كانت تفتنى في الموضع والقرارات

(٣) مدير رقابة المصنعات الفنية وقها كان عبد الحمدي

(٤) بتاريخ ١٩٦٠/٩/٣٦

نيوزويك^(٥) أن هذه الممثلة ستصل إلى ج . ع . م لتمثل دور البطولة في فيلم كليوباترا وأنها أي الممثلة صرحت «بأنها سوف لا تلاقي متاعب على الإطلاق وأن شركة فوكس للقرن العشرين رقت مسألة ذهبها إلى مصر والحصول على عشرة آلاف رجل من الجيش المصري لتمثيل دور كتائب كليوباترا» .

كما نشرت صحيفة الرقيب^(٦) الليبية «أن الممثلة اليرايث تايلور فازت - بجائزة الأوسكار وأنها تبرع بما يقرب من نصف إيراداتها متبوعاً لإسرائيل وقد وجه إليها أحد الصحفيين السؤال التالي :

هل تمتلكين أن سلطات ج . ع . م ستسمح لك بالقيام بتمثيل دور كليوباترا في الأراضي العربية ، وماذا تفعلين لو منعت من دخول الجمهورية العربية المتحدة ليورك المعروفة وهي عطفك على إسرائيل وتأييدك المطلق للتقطع النظير لها ؟
وقد أجابت اليرايث تايلور :

«إن سأدخل أراضي ج . م . ع وسأقوم بتمثيل دور كليوباترا هناك ولن تستطيع سلطات ال ج . ع . م منعي . . إن هناك طرقاً خاصة سأتبعها وأنا متأكدة من نجاحها» .

هذا بالإضافة إلى أن مجلة لوك^(٧) الأمريكية نشرت تصريحاً لهذه الممثلة هذا نصه :

«إننا داهيون مباشرة العمل في مصر (في فيلم كليوباترا) ومن ثم متلعب إلى إيطاليا ومنها سنعود إلى هوليوود ذات مرة متعني ناصر من الدخول إلى مصر لأن يهودية ، ولكن هجأة سمح لي بالدخول ولا أعلم الأسباب إنها مسألة عمل بالنسبة لي وإنه لم انفصحك أن أكون أول ملكة يهودية لمصر» .

(٥) ن ١٩٦٠/٨/٢١

(٦) في صنعا المصدر ١٩٦١/٧/٤

(٧) ن ١٩٦٦/٨/١٥

وعندما تقدمت^(٨) شركة فوكس للقرن العشرين بالفيلم^(٩) لإيجزة عرضه لم يوافق الرقابة على العرض ولم توافق أنا أيضا ، ولابد المنع^(١٠) مدير المصنفات^(١١) الفنية للأسباب السابقة المتعلقة ببطلة الفيلم .

وبعد مضي ما يقرب من أربعة أعوام ونصف تقريبا شاهد مدير الرقابة^(١٢) وقتها الفيلم وذلك بناء على طلب جديد من الشركة^(١٣) وأجاز عرضه عرضا عاما^(١٤) دون أية ملاحظات مبدية لأسبابه للعرض وهي :

أولا : الفيلم يمجّد مصر وموقفها السياسي من الاحتلال للرومانى .

ثانيا . لأنه يعنى ص العرب للمسلمين تحمة حرق مكتبة الإسكندرية .

ثالثا : لأنه ممنوع في إسرائيل الأمر الذى يدل على أنه من المصنفة عرضه في الجمهورية العربية المتحدة .

وبناء على ذلك أحضرت الشركة نسخة من الفيلم مقاس ٧٠ مم ونسخين ٣٥ مم وقامت بالدعاية للفيلم والتى تكلفت عشرة آلاف دولار وبشرت جريدة أخبار اليوم^(١٥) تحت عنوان (كليوباترا في القاهرة) ما نصه :

تقرر السماح بعرض فيلم كليوباترا في القاهرة . انقضت هذا القرار الرقابة على المصنفات الفنية ، قال مصطفى درويش مدير الرقابة ووافقنا على عرض الفيلم . . . المنع وأوردت الأسباب السابق ذكرها .

(٨) في ١٠/٥/١٩٦٣

(٩) كان وزن الفيلم ٤٠ جم ٤٤

(١٠) المنع ٣٠/١٠/١٩٦٣

(١١) ^{١٩٦٣} رقابة على المصنفات الفنية في تلك الوقت عبد الرحيم مروو وكنت مديرة ادارة الافلام (العربية والإفلام)

(١٢) مصطفى درويش

(١٣) طلب ل ١١/٢/١٩٦٨

(١٤) العرض ل ١٩/٢/١٩٦٨ .

(١٥) العدد ١٩٢١٩ في ١٦/٣/١٩٦٨

كما نشرت^(١٦) وكالات الأنباء العالمية نبأ موافقة مدير الرقابة على المصنفات على عرض الفيلم .

وبعد ذلك أرسل المكتب الإقليمي لمقاطعة إسرائيل خطاباً مطولاً من أربعة صفحات يؤكد ضرورة منع الفيلم وجميع الأفلام التي تشترك في تمثيلها المثلة ذات الميول الصهيونية للبريغاديين .

وعلى ذلك قررت^(١٧) الرقابة سحب^(١٨) ترخيص عرض الفيلم وتنبه على الشركة بذلك ، إلا أنها تطلعت من قرار الرقابة إلى وزير الثقافة^(١٩) .

الأمر الذي جعل وكيل الوزارة^(٢٠) يطلب عرض الفيلم على مجلس الرقابة في أول اجتماع^(٢١) له .

وعما يذكر أن مجلس الرقابة كان قد أنشئ حديثاً بعد إلغاء منصب مدير عام الرقابة^(٢٢) على المصنفات الفنية الذي سبق مباشرة ، وحتى لا ينفرد مدير الرقابة بالرأي بمفرده بعد الخطوة الجريئة منه في عرض أفلام أثناء وبعد النكسة والتي اعتبرها البعض خطوة في موضوعاتها ومناظرها الأمر الذي أثار مجلس الشعب والرأي العام والغريب في الأمر بالنسبة لفيلم كيبوتز أنه رغم أن مقاطعة إسرائيل كانت متشددة بالنسبة لمنع عرض الفيلم بالبلاد العربية إلا أنه عرض^(٢٣) في الأردن^(٢٤) والحرائر^(٢٥) والمغرب^(٢٦) وتونس^(٢٧) .

(١٦) كما ورد في خطاب المقاطعة إلى الرقابة

(١٧) كنت قد أسست مدير عام الرقابة من المصنفات الفنية ندياً بعد إلغاء منصب مصطفى درويش

(١٨) سحب في ٢٩/٤/١٩٦٨

(١٩) الدكتور ثروت عكاشة

(٢٠) حسي عبد النعم

(٢١) الاثنين ٢٧/٥/١٩٦٨

(٢٢) مصطفى درويش

(٢٣) كما جاء في النظام الذي تقدم به مدير شركة غوكس حمران ربيع

(٢٤) بسبيا الحسبي في ١٠/١١/١٩٦٥

(٢٥) بسبيا الجزائر في ١٧ مارس ١٩٦٦

(٢٦) بسبيا أوريا بالدار البيضاء في ٢٦/١١/١٩٦٨

(٢٧) بسبيا بالبريد تونس في ١١/١١/١٩٦٥

وعندما استوضحت الأمر من المكتب الإقليمي للمقاطعة إسرائيل اعتبر بأن
الفيلم عرض بالمغرب وتونس لأنها لم يصعدوا بعد قانون للمقاطعة الموجود ولم تشأ بها
مكاتب إقليمية للمقاطعة .

أما بالنسبة للجزائر فإنه لم يوجد لدى المكتب الإقليمي للمقاطعة إسرائيل ما
يؤيد عرضه بها .

وقال المكتب بأن الأردن بدأ عرض الفيلم بمجرد صدور قرار^(٢٨) منع عرضه
بالدول العربية تقرر إيقاف العرض به .

أما بالجمهورية العربية المتحدة فهي باعتبارها عضواً في جامعة الدول العربية
ملتزمة بتنفيذ قراراتها وذلك طبقاً لميثاق الجامعة وبرتوكول اسكندرية فقد جاء بند
أولاً من بروتوكول اسكندرية^(٢٩) ما نصه :

« قرارات جامعة الدول العربية ملزمة لمن يقرها » .

كما جاء في المادة السابعة من ميثاق جامعة الدول العربية .

« ما يقره المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة
وما يقره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله .. وفي كلتا الحالتين تتخذ قرارات
المجلس في كل دولة حسب نظمها الأساسية »

وحيث إن الجمهورية العربية المتحدة قد وقعت على الميثاق^(٣٠) فقد أصبح
تشريعاً من تشريعاتها واجب الالتزام به .

وكذلك قرر مجلس جامعة الدول العربية في اجتماعه الثاني والثلاثين ضرورة
تنفيذ قرارات حظر التعامل مع الأشخاص الأجانب (طليعيين واعتباريين) الذين
يثبت لمؤثر ضباط الاتصال مخالفتهم لقانون ومبادئ المقاطعة من قبل للمجلس
- بالإجماع في الوقت الذي يحدد لذلك .

(٢٨) خطاب المقاطعة في ١٩٦٩/٧/٢١ إلى الرتبة على الصعات الصبة

(٢٩) (١٩٤٤/٩/٢٥) و (١٩٤٤/١٠/٧)

(٣٠) ١٩٤٥/٢/٢٢

وعليه أصبحت الجمهورية العربية المتحدة ملزمة بتنفيذ قرارات المحظر ضد الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين التي يصدرها قرارات مؤتمرات صباط اتصال لمقاطعة إسرائيل .

ولقد يتساءل الإنسان الآن ما مستقبل عرض هذا الفيلم طالما أنه تمجيد لمصر القديمة وملكتها كليوباترا ؟

وفي محاولة يائسة أثرت مسألة قرارات مكتب مقاطعة إسرائيل المنتمية بها الجمهورية العربية المتحدة في أول اجتماع لمجلس الرقابة^(٣١)

وعندما طرح مقرر المجلس الموضوع على الأعضاء طالب بدراسة هذه المسألة إذ من غير المعقول أن تمنع جميع الأفلام بهذه الطريقة وطالب بتغيير هذا المبدأ إذ اد السلبية في معالجة القضايا لم تحقق شيئاً وضرب بذلك مثلاً لمثلة مثل اليريبث تايلور فهي لم تحس شيئاً بسبب مقاطعة أفلامها لأنها قد حصلت على أموالها وأجرها من الشركة المنتجة كما أن نسبة توزيع الفيلم في الشرق الأوسط تعادل ٢ ٪ من التوزيع العالمي وعليه فإن هذا القرار لن يضرها بل بالعكس فهي تستغل هذا القرار بالتشهير بقضايا ومصالح البلاد العربية .

وكان من رأى أحد أعضاء المجلس^(٣٢) أن المسألة تحتاج إلى إقناع الممثلين لكسبهم إلى صف البلاد العربية ، وليس عن طريق منع عرض أفلامهم فمنع المصنعات الفنية يخرسنا نحن ولا يعود على إسرائيل بخصائر كبيرة ، ولقد خسرت مصر العمالة ، والعملة الصعبة التي كان مفروضاً أن تصرف في البلاد عند تصوير الفيلم في مصر .

(٣١) كانت أول جلسة لمجلس الرقابة في ٢٧/٥/١٩٦٨ بحضور الدكتور حسن السامح ، والدكتور مصطفى زويل ، مكيه محفوظ ، مكي خليل ، رجاء النقاش ، حسن عبد القادر وكيل وزارة الثقافة باعتباره مقرر المجلس واعتقد مقرر مدير عام الرقابة على المصنفات الفنية

(٣٢) رجاء النقاش

ورأى عضو (٣٣) آخر أن الوقت (٣٤) غير مناسب لعرض الفيلم وإذا كانت البلاد العربية الأخرى قد عرضته في عام ١٩٦٥ ، فقد كانت الظروف التي تجريها البلاد مختلف اختلافاً كلياً ، وأن عرض الفيلم في تلك البلاد العربية ليس مقياساً لصعوبة عرضه هنا باعتباره أن مصر هي المرأة للبلاد العربية وعمل ذلك اقترح تأجيل مناقشة الموضوع لأنه لا يجوز التنازل عن قرارات القاطعة والتي شملت شركات متعددة مثل شركات أدوية . الخ . واستثناء الممثلات من القرار قد يفسر سياسياً بأنه تنازلات سياسية .

ويؤيد الرأي عضو ثالث (٣٥) واعتبر أنه إذا كانت الجامعة العربية قد اتخذت قراراً بمنع عرض أفلام بعض الممثلين فلا يجوز لمجلس الرقابة أن يصدر قراراً مافضاً لقرار الجامعة وطلب عضو رابع (٣٦) يُلجأ المناقشة باعتبارها مشكلة سياسية تعبر عن موقف سياسي ، إلا أن وكيل الوزارة (٣٧) تساهل ولمأذا لا يأخذ المجلس المادة باعتبار أن الموضوع سيعرض على وزير الثقافة والذي قد يعرضه هو بمعرفة على مجلس الوزراء بعد أن يستوى البحث ؟

إلا أن أغلب أعضاء المجلس طالبوا بتأجيل النقاش في الموضوع ولكن ذكرت للمجلس كيف أن أخذت رأي بعض الشركات الأجنبية المستوردة لأفلام منعت بسبب اتخاذ موقف من بعض الفنانين الذين يشتركون فيها ، وفيما إذا كانت هذه الشركات توافق على أن يسمح لها بعرض تلك الأفلام للمجموعة مقابل حصص ٥٠ ٪ من حصيلة الإيرادات لصالح اللاجئين من العرب ، فكان جواب هذه الشركات جميعاً بالإيجاب . إلا أن أحد أعضاء (٣٨) للمجلس اعترض على ذلك باعتبار

(٣٣) سامي دغود

(٣٤) كان عام ١٩٦٨

(٣٥) سويب عنوط

(٣٦) الدكتور حسن السامعي

(٣٧) حسن عبد الحميد

(٣٨) الدكتور ثروت عكاشة

(٣٩) سامي دغود .

أننا في مصر لسنا وحدها المنقذين لقرارات المقاطعة

وعليه اتخذ الرأي في الاستمرار بتأجيل عرض الفيلم ورفضت المقاطعة اقتراح ال ٥٠ ٪ .

وعادت الكتابة إليها عدة مرات لصالح الفيلم وكتبت إليها وزارة الثقافة والإعلام^(٤٠) والهيئة العامة للسينما^(٤١) ، فيها إذا كان من الممكن فعل أى شيء بحيث يعرض هذا الفيلم وكان أن ردت المقاطعة بالشروط^(٤٢) الواجب توافرها لإمكان السماح بعرض أفلام المثليين والمثلات الأجانب الذين حظر عرض أفلامهم ومنعوا من دخول البلاد العربية بما يلي :

أولاً : من حيث المبدأ ووفقاً لأحكام المقاطعة فإنه لا يجوز النظر بالسماح بعرض فيلم لمثلية أو ممثل ممنوعاً لم يرفع اسم الممثل أو للمثلية من قائمة المنوعين وتزول الأسباب التي أدت إلى إدراجهم .

ثانياً . وثبتت أن اليرايث تابلور قد قامت بأعمال لصالح إسرائيل ، بصرف النظر عن أنها اعتنقت اليهودية في فترة من فترات حياتها ثبت بالقطع .

(أولاً) أنها اشترت سندات إسرائيلية بمائة ألف دولار قبل أن يمنع عرض أفلامها بالبلاد العربية .

(وثانياً) قامت بمجهود ضخم لترويج السندات الإسرائيلية مستغلة شهرتها .

(وثالثاً) تبرعها بمبلغ سبعين ألف دولار لبناء مسرح في تل أبيب . .

هذا ولقد قامت بأعمال لاحقة بعد الحظر منها : أنها قامت بتمثيل الأفلام الضخمة منها فيلم Son of the star من مناصرات مزعومة قامت بها فصيلة من الجيش

(٤٠) عام ١٩٧٧ .

(٤١) في ١٩٧٣/٥/٢٣ .

(٤٢) قرار مجلس الجامعة رقم ٣٠٩ الصادر في دور انعقاد الخاص السابع والأربعين

الإسرائيل أمام الجيش المصرى يكامله - هذه الأفلام التى ترمى إلى تمجيد إسرائيل والحط من قيمة العرب .

وعليه لا يجوز رفع الحظر عن أفلامها عالم تقم بالآق :

١ - التبرع هيتات عربية بمبلغ تعادل ما سبق أن تبرعت به إسرائيل ومن حسابها الخاص وليس نتيجة عرض فيلم لها فى البلاد العربية

٢ - قيامها بالمشاركة الفعالة لجمع التبرعات لمصلحة الفلسطينيين الذين شردتهم إسرائيل .

٣ - أن تبدى استعدادها للقيام بتمثيل فيلم لمصالح القضية الفلسطينية مقابل الأفلام التى أنتجتها لمصالح القضية الصهيونية .

وألقبنى السؤال . . . هل سىظل الحكم على فيلم كليوباترا بالأا يراه كل من المشاهدين العرب والإسرائيل ؟

وكان فى اعتقادى أنه كلما عادت الأحوال إلى مستواها العادى الذى لا يتصف بشدة الحساسية أو لا يتأثر بالصراع الشرى الذى استمر على مدى ثلاثين سنة بين العرب وإسرائيل . انفتحت أفق لا أحدى كم تكون واسعة أمام عرض هذا الفيلم الممتاز فى الجانبين العرب والإسرائيلى .

وتركت الرقابة

وكانت المبادرة التاريخية الشجاعة فى إحلال السلام بين البلدين للشحارين وتوقعت أن اليوم الذى سيشاهد فيه جمهور الشرق الأوسط هذا الفيلم لن يكون بعيداً .

وتحققت إحدى الرقابة وعرض الفيلم بسينا كثر وفى عام ١٩٧٩ .

فيلم : سانت باولو Saint Pebbles

نقدم مثلاً آخر من الأفلام الممتازة ذات المستوى الفني الرفيع والتي اضطرت الرقابة لظروف أحيطت به أن تتخذ منه موقفاً انتهى به إلى منع عرضه جماهيرياً، تلك الظروف والأسباب التي تختلف اختلافاً تاماً عما صايف فيلم كليوباترا .

وتبدأ قصة هذا الفيلم الكبير^(٤٣) مع الرقابة قبل التكلفة^(٤٤) بقليل واستغرق الجدل فيه أكثر من عامين^(٤٥) ، وانتهى به الأمر أن رفضت الشركة عرضه بالشروط التي فرضت عليها واعتبرتها في ذلك الوقت مجحفة بالفيلم دافعة له .

كانت العلاقات السياسية وقت عرض الفيلم ، في غاية من التوتر والخلاف مع أمريكا بينما كانت هنالك علاقات طيبة وتعاون مع الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية ، وكان لهذه الظروف تأثيرها على عقليات وتفكير الرقابة .

ولقد انقسم الرقباء في تقديرهم لهذا الفيلم فينها رأى البعض أنه يجوز عرض الفيلم بشروط معينة بعد حذف مناظر وعبارات حددتها بتقاريره^١ واتخذ الرأي الآخر - وجهة نظر المنع وكنت أنا شخصياً مع هذا الرأي^(٤٦) ورغم هذا الخلاف في الرأي والتباين فيه ، أجاز مدير المصنوعات^(٤٧) الفنية وقتها الفيلم للكافة دون أدنى اعتراض عليه .

ولكن ما قصة هذا الفيلم وما الذي دعا إلى الخلاف في الرأي بشأنه ؟ وما الأسباب التي دعت إلى ذلك ؟ ولماذا رفضت الشركة عرض الفيلم ؟ هذا ما سوريه في السطور القادمة .

(٤٣) وزن الفيلم ٢٨ ك ومدة العرض ثلاث ساعات ونصف تقريباً .

(٤٤) قدم الفيلم للرقابة في ١٩٦٧/٢/٢٩

(٤٥) طالت الشركة تركيز بإعادة الفيلم إلى الخارج في ١٩٦٩/٥/١٩

(٤٦) كنت وقتها نائب المدير العام وافقت ظروف المنع ولم يكن المدير العام موجوداً .

(٤٧) مصطفى درويش .

الفيلم من إخراج : روبرت وايز (Robert Wise) للفيل ريتشارد انتبره
وستيف ماكوين .

وعجزي أحداثه حول سفينة حرية أمريكية تتجول في مياه الصين عام ١٩٢٦
أى في بداية الحرب الأهلية التي طرأت بين كاي تشيك وموتسى تونج ومن المعروف
أن قوات كاي تشيك كانت تسفنها قوات أمريكية وكذلك أن قوات موتسى تونج
كانت تسفنها قوات سوفيتية بل إن بعض كبار ضباط السوفيت هم الذين كانوا
يدبرون المخطط العسكري لقوات موتسى تونج .

وفي ظل هذه الظروف كانت مهمة السفينة Sand Pebbles سانت بولوب تقوم
على ردع المنظمات التي تنهض للتدخل الأمريكى .

التحق الميكانيكى « هولمان » بالعمل على السفينة المذكورة ، وفي أثناء رحلته
إليها تعرف على المدرسة « شيرلي » و« جيمس » رئيس بعثة التبشير الأمريكية .

وهل السفينة صادق أحد البحارة « فرنشى » الذى كشف له عن مدى الفساد
بها ، وكيف أن معظم الطاقم عليها من الصينيين ، وأن الأمريكيين متفرغون لضرب
الشياب الصينى من اليسار نهراً ، وقضاة لياليهم في الملاحير الصينية ، وكيف أن
رئيس العمال الصينى وأعدائه يسيطرون على السفينة وآلاتها .

وعندما فحص « هولمان » تلك الآلات تبين له أن أغلبها في حاجة إلى
الإصلاح السريع الأمر الذى أثار غضب رئيس العمال ، وأبدى عداوه « هولمان »
بأن فتح عليه ضحط البخار وهو يقوم ببعض الإصلاحات في باطن السفينة .

وكان « هولمان » قد وقع اختياره على أحد العمال الصينيين ليتخذ منه مساعداً
له لما لحسه فيه من روح التعاون . وأخذ يدرسه على استعمال الآلات ويعلمه أسسها
وعملها . وأثناء قيامها بالإصلاح ، دارت إحدى الماكينات ، فالتفت إلى مصرع أحد
العمال الصينيين ، وألقى قائد السفينة بمسئولية ذلك على « هولمان » .

وفي المساء ذهب « هولان » و « فرنشي » إلى إحدى الموانير ، ووجدوا فتاة صينية حلراء يزيد عليها القواد مقابل مبلغ من المال حتى تستطيع تحرير نفسها وأهلها من رقة الفقر ، وقد علمتا منه أن المبلغ المطلوب هو مائتي دولار وذلك مقابل إطلاق سراحها ، وكانت الفتاة قد وقعت في نفس « فرنشي » ، وقرر الحصول على هذا المبلغ بأية وسيلة إنقاذاً لها .

وانتهز « هولان » فرصة ثورة أحد العمال الصينيين وقرر ملاكمته والمراهنه على فوز أيهما يستطيع جمع المال المطلوب ، وقامت المراهنة فعلا على العامل الصيني وهولان كليهما وانتهت بفوز الصيني بعد أن أثقلته الجراح .

وأسرع « هولان » وصديقه إلى المانور ليخلصا الفتاة قبل ضياع الوقت وقبل أن يلمحق بهما الصينيون وقد استطاعا جمع المبلغ المطلوب وقدماه إلى القواد الذي رفض استلامه وادخل الفتاة الصينية الحسنة في مزاد . وانتهى بها الأمر إلى ترك المبلغ واختلاف الفتاة الصينية .

أراد « فرنشي » أن يعقد عليها قرانه ، ورفض الميشرود ذلك ، فما كان إلا أن دخلا الكنيسة وزوجا نفسيهما تحت سمع وبصر المسيح . وأشهدا « هولان وشيلي » على هذا الزواج ، ولم يستطع « فرنشي » أن يعاشر زوجته علناً ، خوفاً من قوات الشباب الصيني .

وذات ليلة عاصفة ممطرة شدة الحنين إلى الميت مع زوجته وتسلسل للحارج وتعرض للمطر والبرد ، وعند وصوله إليها كان قد أصيب بالحمى ووافته نيته وهو في فراشها .

وفي صباح اليوم التالي ذهب « هولان » إلى مكان الزوجين للسؤال عن « فرنشي » وفوجئ « بوفاته » ، وفي أثناء انصرافه قابلته قوات الشباب الصيني . والتحمت معه ، كما قتلت الفتاة الصينية التي كانت على وشك الوضع .

هاجمت القوات المعادية للأمريكان السفينة «سان بوللو» والتي استطاع «هولان» الوصول إليها والاحتياط بها ، وطلبوا تسليمه للمحاكمة بتهمة قتل العثة الصينية زوجة «فرنشى» ، وتخرج الموقف وهددوا السفينة كلها وتقرّد البحارة وطلبوا بتسليم «هولان» ، إلا أن قائد السفينة رفض ، وكان العامل الصينى معاون «هولان» قد غادر السفينة قبل أن يحيط بها قوات الشباب الصينى للملاى ، وعند عودته هاجمه تلك القوات وتمكنت من القبض عليه ، وعلقته على قائم خشبى وبدأت فى تعذيبه وتقطيع جسده ، بتهمة تعاونه مع الأمريكان ، وقد تعرّى وأخذت تعمل المذى فى جسده تقطع أوصاله جزءا جزءا بوحشية رهبة ، الأمر الذى دفع «هولان» إلى إطلاق الرصاص عليه رحمة به من العذاب الشديد .

وتمكنت السفينة من الإفلاق ، إلا أنها توقفت بعد قليل بسبب هوائى كثيرة وضعت فى طريقها حتى سبّدت مجرى النهر تماما . وطلوت معركة ضاح ضحيتها الكثير من الصينيين وبعض طاقم السفينة التى انقضت طريقها «لشنغهاى» لإتقاء المدرسة «شيرلى» ورئيس البعثة التبشيرية قبل أن تصل إليها قوات الشباب الصينى ، ذلك بسبب تخرج الموقف لأقصى درجة .

رفض رئيس البعثة التبشيرية العودة ، كما أعلن عن تنازله عن جنسيته الأمريكية وأنه قد أرسل ما يفيد ذلك إلى جنيف ، كما رفضت المدرسة العودة أيضاً . أمر الضابط اصطحابها بالقوة ، إلا أن للموقف تخرج وقرر «هولان» البقاء معها للدفاع عنها ، وفى هذه الأثناء هاجم الشبان الصينيون مركز التبشير وقتلوا رئيسه ودارت معركة دافع فيها «هولان» عن المركز إلى أن استطاعت المدرسة الهروب ولقى هو مصرعه وكذلك قائد السفينة «سان بوللو» ولقى أُنحلت تشق النهر من جديد عائداً وبلدت كالحصاة فى صحراء مترامية الأطراف .

وكان الرأى القاتل يلمنح قد بنى على حنة لأسباب منها :

١ - الفيلم دعابة غير مباشرة للأمريكان فى فيتنام (وكانت الحرب تدور رحاها

هناك) .

٢ - أن بالفيلم بعض المشاهد التي تصور الأمريكيين بمظهر الإنسانية ومثال ذلك عندما رغب «هولان» في حلاقة ذقنه بغضه فحسه زميل له أن يترك هذا العمل للحلاق الصيني باعتباره مصدر رزقه الوحيد .

٣ - الإنسانية والشرف التي تميز بها «فرنشى» و«هولان» بالمقارنة بالقواد الصيني وحملها المال له لتحرير الفتاة . وحرص «فرنشى» على أن يتزوجها زواجا قانونيا وشرعيا .

٤ - لحظات من التلمذ كان يلبسها «هولان» صلما يضطر إلى قتل أحد المعتنين كما حدث عندما قتل تلميذ المدرسة التبشيرية رغم أنه هاجمه وكان يريد قتله .

٥ - كما أن الفيلم في الجانب الآخر قد شوه الصينيين وأظهرهم بمظهر المتوحشين القتل المعتنين .

وأمثلة لذلك :

١ - موقف المداء الذي وقفه العامل الصيني بالركب من «هولان» .

٢ - مطالبة الصينيين بتسليم «هولان» على الرغم أنه لم يقتل الفتاة الصينية ، كما ظهر ذلك بوضوح في الفيلم ، بحيث يضمن ذلك الموقف على «هولان» بأنه مظلوم وشهيد يباح دمه وهو يرى .

٣ - قتل الصينيين لرئيس مركز التبشير رغم إعلانه أنه تخلى عن جنسيته الأمريكية .

٤ - البطولة التي ظهر بها «هولان» في نهاية الفيلم لمجرد إنقاذ المدرسة الأمريكية وراح هو وقائد السمينة ضحيتها الأمر الذي يصم الصينيين بالقسوة رغم أنهم في واقع الأمر يقومون بتحرير وطنهم في محاولة التخلص من تلك البعثات التبشيرية التي تقوم في حقيقتها باستمالة الوطنيين إلى جانبهم .

ولقد سبق أن ذكرت بأن شخصيا وافقت على المنع^(٤٨) للأسباب السابقة

(٤٨) للمع كان بتاريخ ٦٧/٨/١٢ وأجاز مصطفى مريض الفيلم في ٦/١/٦٨ في بلد البكسة

بالإضافة إلى أن موقف هذه السفينة قد تشابه في ذهنى بموقف السفينة ليرق الأمريكية والتي كانت تقف على مقربة من الشواطئ المصرية أثناء النكسة .

وكان الفيلم مرخصا به عتلا^(٤٩) الشركة بالترخيص لها بنسخة جديدة مقاس ٧٠ مم وكنت أقوم بأعمال مدير عام الرقابة^(٥٠) على المصنفات الفنية رفضت إعطاؤها الترخيص المطلوب تأييدا لرأى السابق في المطالبة بالمنع ، كما أن مראה النكسة كانت ما تزال تتملك كيانى كله ، والمتواطئ الأمريكى الإسرائيلى لم يزل أثره باقيا فى عمومنا ، وأن أسباب بلع قوت لئى .

كما وأن لاحظت أن الشركة الأمريكية ملحة فى عرض الفيلم وإن طلبها عرض نسخة ٧٠ مم من هذا الفيلم لم يكن عتيا ، بل إن هذا المقاس من الفيلم سيصعب الإقبال عليه حتى ، لأن الأفلام مقاس ٧٠ مم لم تزل جديدة بمصر الأمر الذى سيرغب الجماهير فى مشاهدة الفيلم ، والفيلم على مستوى فنى غاية فى الجودة والامتياز والإتقان الأمر الذى يسهل تقبل ما به من دعاية مغلفة ليسهل هضمها جماهيريا .

ولم تكن الشركة الأمريكية وحدها التى تلح فى رغبتها فى عرض الفيلم بل إن شركة القاهرة للتوزيع السينمائى أرسلت ترحوا وتطالب بعرض الفيلم وإعادة النظر فى أمره ولا أجرى ماذا كان دورها ، ولذا طالبت هى بالفيلم .

وإزاء ذلك رأيت أن أعرض الموضوع على مجلس الرقابة فى جلسته الثالثة والرابعة^(٥١) .

وقد أجمع الأعضاء على أن الفيلم يمتز من الناحية الفنية وباحية التنكيك وكما

(٤٩) فى ١٠/٦/١٩٦٨

(٥٠) كان قد أسمى نائب مصطفى درويش فى ٢٤/٤/١٩٦٨ ولم يحصل على قرار لإتمام أعمال مدير عام الرقابة ، وإنما تمت بأعمال المدير العام بإحدى تالية لمدير العام

(٥١) جلسة الثالثة فى ١٢/٦/٦٨ والرابعة فى ١٥/٦/٦٨ وعرض الفيلم بالمجلس ثلاثة وأخذ الرأى فى الجلسة الرابعة وكانت بحضور : سلمى داود ، أحمد بدويخان ، رجاء القنص ، حسى عبد المنعم ، حسى الساعى ، عبد الله مختار

اختلف الرقابة في الرأي بالنسبة للفيلم ، كذلك اختلف رأى أعضاء مجلس الرقابة
من قائل بإرجاء العرض^(٥٦) ، حين وجود الظروف المناسبة والانتهاء من مشكلة
ليتلم ، والمطالب بالفتح .

ولقد كتب عضو^(٥٧) مجلس الرقابة تقريراً جاء فيه :

(قد يبدو أن رقابة المصنفات يمكن أن تكون في حيرة إزاء هذا النوع من الأفلام
الذي يمثل الفيلم المعروف ، فالفيلم من ناحيته الفنية ، قصة وتصويراً وإخراجاً
يمثل قيمة فنية كبيرة ، كما أنه زاهر بالمواقف الإنسانية التي تحرك مشاعر المتفرج
كإنسان إزاء موقف إنساني بصرف النظر عما يحيط به من علاقات أو معان سياسية أيا
كانت .

والتفوق الأمريكي في صناعة الفيلم استطاع وسوف يستطيع أن يقم إلينا
دائماً مثل هذه المانج في الأعلام ذات القيمة الفنية الكبرى . وأن يركز فيها من
المواقف الإنسانية لأفراد من أبطالها ، ما يربط عواطفنا بهم ، ويصرفنا عن النظر في
إدانة الموقف العام الذي يتحركون في إطاره .

والفيلم المعروف يمثل قدرة أجهزة التوجيه السينمائي الأمريكية من هذه
الناحية أبلغ تمثيل .

إن الفيلم - مثلاً - لا يناقش الوجود الاستعماري الأمريكي في الصين
لا يدينه .. ولا يشجع له ..

وهو بالتال لا يسمع بصرمة للمشاهد ، يُقيم فيها حركة المقاومة الصينية من
حيث سلامة أسسها ، وعدالة أهدافها .

أنه يترك كل هذا ، ويكفى بالنظر إليه ، كأمر واقع منصرف إلى مناقشة
وتقييم الأفراد ... أو الجماعات .

(٥٦) كان من هذا الرأي رجله القليل ، وأحمد بدرخان .

(٥٧) سلس دلويد

وهنا يستطيع الفيلم أن يسوق هواطف للشاهدين ، إلى جانب جميع المواقف الإنسانية ، في جانب أبطال الفيلم من الجانب الأمريكي ، وضد جميع المواقف ، والوحشية التي يتخذها أبطالاً من الجانب الصيني .

فتنحني نعطف على البحار الأمريكي الذي يقع في هوى الصينية المستقرة التي يعرضها النخاس في سوق تجارة الجسد . .

ونحن نعطف على جماعة البحارة التي توازره في جمع القلبية التي يطلبها النخاس فيها ، دون مأرب شهوى .

ونحن نعطف على البحار معه ، وهو يحاول الزواج منها . مرتفعاً بوجه لها إلى المستوى الإنساني الذي يرفض وسيلة شراء الجسد بالمال

ونحن نحيتها معاً عنهما يتزوجان . . . ويتعرضان للمحنة .

ولكننا في الجانب الآخر . نكره النخاس الصيني . ونكره التعصب الصيني ضد رواج الفتاة المستقرة والرجل الذي استقلها من حياة الرق ونكره الجماعة الصينية بأسرها في هذا الموقف . .

ونحن نعطف على البحار الأمريكي ، الذي يشق على عيد الضيقة الصينيين ، ويحذر من تحميلهم مسؤوليات لا مثيل لهم بها ، تعرضهم للموت ويقوم مؤلخاة أحدهم وتربيته . .

وفي الجانب الآخر ، نرى هول الوحشية الصينية في معاملة هذا البحار الصيني السيط الطيب . . . حتى لكأنهم تجردوا تماماً من كل معاني الإنسانية وهم يتحركون بشهوة الدم والتعذيب ، إلى قتله قتلاً بطولاً ، واستنزاف الدم من صدره وجسده بمشارط في أيدي هجج متوحشين منهم .

نحن نكره الجماعة الصينية بأسرها في هذا الموقف . . ونقف بكل مشاعربا مع يد البحار الأمريكي ، عندهما تمتد إلى إنقاذ هذا الصيني الصليق الطيب ، برصاصة ترميه من التعذيب .

وعندما يتلزم الموقف فوق السفينة ، ويطالب البحارة الأمريكيون زميلهم هذا بتسليم نفسه إلى الصينيين البرابرة . . . ترانا وقد امتلأنا إشفاقا عليه أن حياته أصبحت في نظرها غالية ، ولوطننا الإنسانية به ، لم تعد محتمل مجرد تصور تعذيبه بأيدي الصينيين المميج الأشقياء .

ونحن نكاد نصفق للبشر الأمريكي ، وهو يتلذى مما يؤدى إليه الوجود الأمريكى في الصين ، من توترات ومذابح ، ويعلم براءته من الجنسية الأمريكية والعلم الأمريكى ، وكل علم في الوجود . . . ولكننا لا نلبث أن نشعر بحظه الفداح ، علما يلقي مصيره بأيد صينية ، وحيث نسلم بالحمية الجماعية المسلحة الأمريكية للمرعيا الإسبانين الأمريكيين من أمثال هذا المبشر

والعليم يكاد يقنعا بكرامية العقب في مواجهة قوى الاستعمار عندما يقارن بين موقف الثوار اليساريين في الصين ، وبين مواقف الوطنيين المسلمين الذين يدينون الاستعمار ، ولكنهم لا يحفون في مقاومته .

وهكذا على امتداد العيلم الطويل . تستطيع القصة المحكمة والإخراج المتقن ، والفنية العالية ، أن تقود عواطفنا إلى غير اتجاهاتها الطبيعية كشعب يحرص معركة ضد نفس القوى الاستعمارية . . . وهنا خطورة هذا النوع من الأفلام . .

ولذلك فإن أرى مع عرصه بالطريق الذى تراه السلطات الرقابية . . كما أوصى بوجود النظرة المتعمقة إلى مثل هذه الأفلام في المستقبل

وبعد مناقشة التقرير المقدم من عضو المجلس أقر بقاى الأعضاء^(٥٤) وجهة نظر الجمع ، واقترح وكيل وزارة الثقافة إعادة عرض الفيلم في جلسة لاحقة على بقاى أعضاء المجلس المتحلفين

وعرض عليهم العيلم بجلسة مجلس الرقابة الخامسة^(٥٥) وأيدوا جميعا رأى

(٥٤) رجاء التفتش ، أحمد بدرخان

(٥٥) بطريخ ١٩٦٨/٧/٢

الرقابة في مع عرض الفيلم ، وعليه أبلغت الشركة^(٥٦) بإرجاء عرض الفيلم مؤقتاً ولحين صدور تعليمات أخرى .

وعندما عرض الأمر على وزير الثقافة^(٥٧) وكان قد رأى الفيلم ، اقترح عرض الفيلم جماهيرياً وحتى لا يحرم الجمهور من الفن الممتاز ، وفي نفس الوقت رأى لإزالة الرأي العام ، أن يقدم الفيلم بتقلمة مكتوبة وسمعية في آن واحد تفيد أن الدعاية الاستعمارية تستخدم في تنفيذ سياستها ضد الشعوب وسائل عدة منها تصوير تلك الشعوب بالمحجة والوحشية مستغلة في تنفيذ أغراضها المحططات للمسترة وراء الادعاء بنشر الدين وخدمة الشعوب وأن وزارة الثقافة رغم أنها تعترض على هذا الفيلم فإنها تعرضه لتبين هذا الوجه من الدعاية الاستعمارية التي أسمرت عن وجهها في مشكلات الشرق الأوسط والأقصى

وعرض الأمر على مجلس الرقابة مرة أخرى^(٥٨) وقدم عضو^(٥٩) مجلس الرقابة المذكرة التالية :

والانطباع العام الذي تكون لدى من هذه الملاحظات جميعاً يتلخص في أن صانعي هذا الفيلم استغلوا عدداً كبيراً جداً من عناصر الشكل والمضمون لتوجيه وجدان المشاهد وفكره إلى التعاطف مع الأمريكيين وإحترامهم ، والتغور من الصينيين ولزدرائهم .

وألم هذا الانطباع ، يكون واجباً - إذا أدخلنا في حسابنا مجموعة الظروف السياسية التي تحيط بنا ، وكوننا أمة عربية أفريقية ملونة في نظر الأمريكيين وشعوب أوروبا الشمالية ، وكوننا أمة تأخذ بأساليب النمو - إذا أدخلنا في حسابنا هذه العوامل

(٥٦) أبلغت بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٦٨

(٥٧) الدكتور ثروت مكنة

(٥٨) الجلسة الحادية عشر في ١٥/١/١٩٦٩ حضرة الدكتور مصطفى سوير وكيل وزارة الثقافة لشئون للمعاد الفنية ، الدكتور مصطفى الحشاش الأستاذ بجلسته القنطرة ، أحمد بفرسان للمرج السعدي ، سفي دود الصلبي ، حسن عبد السلام وكيل وزارة الثقافة ، امثال مختار مدير عام الرقابة على الفصائل الفنية وأعيد التقييم مرة أخرى لمشاهدة الدكتوران مصطفى سوير ومصطفى الحشاش .

(٥٩) الدكتور مصطفى سوير

كلها يصبح من ألزم واجباتنا التكفير في كيفية الوقاية من آثار هذا الفيلم وأمثاله .

وأيسر السبل إلى ذلك هو أن نقترح منع عرضه على الجماهير ولكن قبل التعلل بهذا الاقتراح يلزمنا التكفير في نقطة هامة : أن صناعة هذا الفيلم على هذا النحو ليست أمراً جديداً ، ولكنه يكاد أن يكون نمطاً حضورياً يتجلى في صناعة نسبة كبيرة من الأفلام الأمريكية ، الأفلام التي تصور الأمريكيين في مقابل اليهود الحمر ، أو الأمريكيين البيض في مقابل الزنوج سواء أكان هؤلاء من الولايات المتحدة أو في أفريقية . . . الخ

وبالتالي فإن اقتراح منع عرض هذا الفيلم يقتضيها - لكن نكون على اتساق منطقي مع أنفسنا - أن نقترح منع عرض هذا الطراز من الأفلام كله . وهذا ما اعتقد أنه غير ممكن عملياً .

وقد حاولت في هذا الصدد أن أسبر آراء بعض شيوخ الجامعات دون أن أطلعهم على هذلي من عملية جس البض هذه شعرت بهم يغفرون واصبح من فرائد منع العرض ، وكانت حججهم وراء هذا المنع أن المتع يتضمن قلدراً من الوصاية وهو مالا يقبلوه ، لأن الوصاية تتضمن قلدراً من فقدان الثقة في قدرتهم على الحكم والنقد

بناء على هذه الاعتبارات ، فقد يكون من الأوفق أن نقترح عرض الفيلم ولكن بشرط أن يقدم له مقدمة تعد بمثابة فائقة تشير إلى الخطوط العريضة لما ينطوي عليه هذا الفيلم من استغلال الصورة واللون والحركة والتتابع والحوار كل ذلك في سبيل بث اتجاهات وجدانية وعقلية مغلقة في نفوس مشاهديه من شأنها أن تمنع هؤلاء المشاهدين على عقله منهم في سبيل قضايا الاستعمار والحرب والفرقة العنصرية ضد آمال الشعوب الناهضة في التحرر وإقرار السلام والمساواة .

والرأى عندي أننا إذا أحسننا هذا التقديم بلغة ممتازة بالبساطة والموضوعية اغدائه غير الخطائية فسمد للمشاهد بإطار ذهني يصد على الفيلم رسالته المشار إليها ،

بل وسيؤدي لدى نسبة معينة من المشاهدين إلى عكس ما أرائه صانعو الفيلم ، فإذا اتعت هذه السياسة في الأفلام المماثلة فسنرى لدى المشاهد شيئا فشيئا إطارا دوقيا وعقليا يجعله على قدر لا بأس به من الحصانة ضد هذا النوع من السموم .

ومناه على اقتراح المجلس أوكّل إلى أحد أعضائه^(٦٠) كتابة التلمعة الآتية والتي وافق عليها وزير الثقافة^(٦١) وكان هناك شرط ظهورها بصريا وسمعيا وتكون القراءة بطريقة هادئة غير خطابية .

وتدور قصة هذا الفيلم حول سفينة أمريكية تتحول في مياه الصين الدخيلة في سنة ١٩٢٦ وتقوم في جولاتها بمهمة علمية لا يفصح عنها الفيلم ، والمفروض أن يثير هذا الموضوع في أذهاننا كثيرا من الأسئلة : أسئلة عن طبيعة المهمة وعن شرعيتها وعن مدى تشابهها مع المهام التي كانت تقوم بها في السنوات الأخيرة من مشابهة بالقرب من شواطئ الدول العربية في الشرق الأوسط ، ودول أخرى في الشرق الأقصى .

ولكن الفيلم لا يجيب على هذه الأسئلة . بل ولا يساعدنا على التفكير فيها وبدلا من ذلك يستخلم كل الوسائل الفنية المتاحة للسبيل الحديثة ليحول عقولنا عن التفكير في هذا الاتجاه ، إلى التفكير في طريق آخر يخالفه تماما هذا الفيلم يفرض علينا منذ البداية موضوعا معينا للتفكير ، هذا الموضوع هو المقارنة باستمرار بين الأمريكيين والصينيين .

ثم يجتهد كل عناصر التعبير السينمائي ، الصورة واللون والإضاءة والحركة والتابع والحوار ، يجتهد هذه العناصر كلها للوصول للمشاهد إلى نتيجة محددة لهذه المقارنة هي التعاطف مع الأمريكيين ضد الصينيين .

(٦٠) الدكتور مصطفى سرف .

(٦١) الدكتور ثروت عكاشة .

الأمريكيون يتأزرون بالنسكافة والصينيون قسزون
 الأمريكيون يتأزرون بالنظام والصينيون بالسفوضى
 الأمريكيون يمدحون إلى الاحترام والصينيون يمدحون إلى السخرية
 ويأخضرون، الأمريكيون دائما شيء جميل والصينيون دائما شيء قبيح

كل هذا يقال بلغة الفن السينمائي المثمن ، لينتقد إلى وجدان المشاهد يملوه
 دون أن ينفق العقل ليعارضه ، وليكشف عما وراءه من تبرير لكل مظاهر العدوان
 والتدخل الاستعماري لا على الشعب الصيني وحده وفي سنة ١٩٢٦ فقط حيث تدور
 حوادث الفيلم ، ولكن على أي شعب يحاول أن يتنفس على قلميه ، وهكذا باسم
 الفن الجميل يتطلع الدعاية المسومة .

إن وزارة الثقافة إذ تأذن بعرض هذا الفيلم ، إنما تأذن بعرض نموذج من
 الأفلام يضح فيه كيف يمكن أن يستغل الفن السينمائي لغير صالح الإنسان تعرضه
 لتكشف القناع عن هذا النوع من الأعمال السينمائية ، أداء لجزء من رسالتها التي
 هي في جوهرها : العمل على رفع مستوى الوعي بكرامة الإنسان »

واعتزمت الشركة على هذه النقطة واعتبرت أنها حكم مسبق بالإعدام على
 الفيلم كما أنها اعتبرتها كداء لإدانة الفيلم وتشويهه تمهلا ، وأنها تخلق عداء بين
 المتفرج والفيلم في اللحظة الأولى ، كما رأيت أن هذا العداء لا يمكن التكهّن بنتيجته
 ذلك أن احتمال الاحتجاج من جانب بعض المتفرجين قائم ، والذين قد تثيرهم
 النقطة في أن يلتوا بأي تصرفات لثلاثة عرض الفيلم قد تؤدي إلى إحداث شغب .

واقترحت الشركة نقدة أخرى هي :

(يتناول هذا الفيلم موضوعا سياسيا شائكا وهو التدخل الأمريكي في آسيا عام
 ١٩٢٦ ولما كنا لا نستطيع أن نطلب من الأفلام الأمريكية مهما ذهبت في نقد هذا
 التدخل أن تفصل إلى أقصى حد في هذا النقد ، أي تدن هذا التدخل بوضوح ،
 لذلك فالفيلم يلجأ إلى الوسائل غير المباشرة لنقد التدخل الأمريكي في آسيا وأنا

نعرضه إيماناً منا بوعي الجماهير على اكتشاف الموقف السياسي الصحيح دائماً)

وبعرض الموضوع مرة أخرى على المجلس^(٦٦) كقرر أنه سبق أن اتخذ الرأي بالانع واليس من اختصاصه عمل تقدمات للأفلام ويصبح باستمرار المنع نظراً للظروف التي كانت تحيط بالفيلم وقتها ، ووافق الوزير على ذلك نرولا على رعية المجلس .



ولكن هذين المثالين السابقين هما لأفلام ممتازة ومنعتها الرقابة رعباً عنها ، وهناك أفلام ممتازة كثيرة قد رخصت بها ولم تلق رواجاً من الجماهير ، فهل أنواق هذه الجماهير قد احتلت أو اختلط عليها حتى أنها لا تقبل إلا على أفلام يمينها وساقط نسميه نحن بالأفلام الممتازة قد لا يستيفه المشاهد العادي وقد لا يتنوقه . ؟ ؟

لقد شكنا إلى بعض مديري دور العرض وأصحاب الأفلام من علم إقبال الجمهور في كثير من الأحيان على منسميه بالفيلم للمتذذي القيمة الفنية عندما كنت أوجه اللوم إلى بعض مستوردي أو صانعي الأفلام للاجة أو الهابطة ، وكان العذر الدائم . هذه رعية الجماهير . . فالأفلام المرتفعة المستوى الممتازة لا يقبل عليها الجمهور ولقد ساق لي بعضهم فيلم « رجل لكل العصور » كمثل هذه الأفلام المتارة التي لا يقبل عليها جمهور للمشاهدين ولكن ماقصة هذا الفيلم ؟

فيلم « رجل لكل العصور » A Man For All Seasons .

تقدمت^(٦٧) شركة كولومبيا بالفيلم إلى الرقابة طالة الترحيص به ، والفيلم من تأليف وسيناريو وويرت بولت Robert Bolt إنتاج وإخراج Paul Zieemann فريدريه ريبمان ، من تمثيل بول سكوفيلر وتيرى هيلر ، ولوش ويلر ، سوران يورك والفيلم إنجليزي ناطق بالإنجليزية ونجري أحداثه في لولجر النصف الأول من

(٦٦) جلسة ٢٦ في ٢٨/٤/١٩٦٩

(٦٧) في ٢٨/٤/١٩٦٧

القرن السادس عشر عندما تربع هنري الثامن على عرش إنجلترا ، وتزوج من « كاترين » أرملة أخيه ، الأمر الذى يخالف تعاليم الكنيسة الكاثوليكية والذى صلب بشأنه من البابا في روما استثناء يبيح هذا الزواج ، ومل هنرى زوجته ورعب في الزواج من اللينى « إن بولين » ، ذلك أن أولاده من « كاترين » يموتون حال ولادتهم ، ولم يعيش له سوى ابنة واحدة « ماري » ، لم يتصور أن تخلقه على العرش ، واعتقد الملك أن الله غاضب عليه لأنه تزوج من أرملة أخيه ، وسيطرت عليه فكرة التخلص من اللعنة بالطلاق من « كاترين » تلك الأميرة الإسبانية التى تكبره سنا ، إلا أن الكنيسة لا تقره وبالتالي أصبح الطلاق غير قانونى ، ورفض كاردينال « ولزى Wolsey » والذى كان فى نفس الوقت قاضى القضاة أن يجيب هنرى إلى مطلبه لفصله « هنرى » وتكل به ثم أعلن نفسه رئيساً أعلى للكنيسة وأقره البرلمان بناء على نصيح وتلميز Thomas Cromwell توماس كرومويل وتزوج الملك من آن بولين ويعمل رئيس أساقفة كاتدرائى نزولا على رغبة الملك أن رواج « هنرى » من « كاترين » كان باطلا ، وأن ابنته منها (مارى) تعتبر غير شرعية ، وأن ابنته الطفلة « إليزابيث من آن » هى وريثته الشرعية .

وكان هنرى الثامن فى صباه على علاقة وطيدة بسير «توماس مور» صاحب الكتاب المعروف (١٤) « المدينة الفاضلة » وعج مجلته ويأمن لصحبته ، وكلف الملك « السير توماس » بأن يشغل منصب قاضى القضاة Chancellor والذى قبله على مضض ذلك أن رغبة الملك كانت أقرب إلى الأمر ، ومع ذلك حذر « مور » الملك بأن الطلاق غير قانونى وأنه لن يغير تفكيره ولن يجمع هذا ولاه للملك .

وبعد أشهر قليلة من تولى « مور » لمنصبه ، فصل الملك « هنرى » الكنيسة الإنجليزية عن كنيسة روما ، ونصب نفسه الرئيس الأعلى للكنيسة الإنجليزية ورفض الوضع بعض المساواة وكان منهم « مور » الذى قدم استقالته وكان فى

تقديره مدى القصب الذي سيصيب الملك من جراء ذلك ، إلا أن حرص « مور » على نفاذ ضميره ، كان أهم لديه من الحياه أو الحرية أو حتى الحياة نفسها .

ورغم ذلك ترك الملك سير « توماس مور » لشأته أشهراً قليلة ثم استدعاه بحضور حفل تتويج زوجته الجديدة ملكة إنجلترا وتخصيص طفلة الصغيرة لها « اليزابيث » وريثة للعرش ، مع إعلان « ملوى » ابنة غير شرعية .

وأبى صمير « مور » ومعتقدة الدين ككاثوليكي أن يقسم على ذلك . وفي الحال أودع سجن البرج بلندن وظلَّ به لسنوات إلى أن قُدم للمحاكمة بتهمة الحياة العظمى ، ومع كل هذا احتفظ « مور » بهلوه وشأته ، ولم يخن أبداً عقيدته فيما يعتقد بأنه الحق ، ولم يرهبه السجن أو الموت كما وأنه لم يخرج حكم الإعدام عن ولائه للملك قط أو أن يدعه أن يعرض به ، ففضل أن تلتصق به تهمة الحياة العظمى ، ويحذثنا التاريخ أنه عندما أعلن الملك تعهد حكم الإعدام فيه ، وكان يلعب الورق مع زوجته آن التفت إليها قائلاً « لقد كنت مسياً في موت هذا الرجل » وبعدها ستة أشهر لقيت هي نفسها نفس المصير .

وكان الفيلم بحق على مستوى فني ممتاز سواء أكان في الحوار الممتع أو الموضوع المتين ، وكان مستواه الفكري غاية في الرفعة ، ومع هذا لم يقبل عليه الجمهور ولم يبق مدار العرض أكثر من أيام لا تزيد عن عدد أصابع اليد الواحدة ، هذا رغم أن الرقابة حرصت على أن يخرج الفيلم كاملاً غير منقوص^(٦٥) إلى الجمهور

ولقد حدث بعد النكسة أن صدر قرار^(٦٦) وزاري بإضاف جميع الأفلام الأمريكية والإنجليزية سواء أكانت أفلاماً طويلة أم قصيرة ، وأوقف عرض هذا الفيلم باعتباره من الأفلام الإنجليزية ثم أعيد الترخيص به مرة أخرى إلى الرقابة والجمهور قد استمتعوا بكثير جداً من أفلام ممتازة رأيت الدور ، وكما

(٦٥) رخص به في ١٨/٣/١٩٦٧

(٦٦) أوقف الفيلم في ٢٠/٧/١٩٦٧ وأعيد ترخيصه في ٢/١٠/١٩٦٧

قلت فرضت نفسها على الرقابة والجمهور معاً ، لكن الأفلام أو المصنفات الفنية كالأشخاص عندى ، فكل منها له مقوماته وصفاته التى تجذبك إليه ، وتترع تقديرك أو احترامك أو إعجابك أو كلها معاً . . . وهى أيضاً كالإنسان تماماً منها ما يصيبه سوء الطالع أو تقع عليه نوبل أو أقدر ما كانت فى الحسبان تشوه من صورته الجميلة أو من فكره أو قد تقضى عليه كلية بعد أن تكون قد أكملت له الرؤيا ، وخيل للناس أنه اجتاز جميع الصعاب ومرّ فى جميع المراحل إلى أن خرج إلى دائرة الضوء قوياً معافى ، وإنّما به يعضر ويصيه عالم يكن فى الحسبان .

وأذكر مثلاً رائعاً لما يمكن أن يصيب المصنف الممتاز من تشويه من جراء تغيير الفكر فيه أو ضيق الأفق ، أو أعمال السلطة وهذا هو فيلم « شقة العاشق » أو The Pent House ولكن ما الذى أصاب هذا الفيلم ؟ وماذا حدث له ؟ وكيف خرج أمام الجمهور ؟؟

شقة العاشق أو The Pent House (١٧)

وقعت الفيلم مأخوذة عن مسرحية C. Scott Forbes وكتبها وأعدّها للمسرح وأنجزها بيتر كولنسون Peter Collinson من تمثيل ثيرانس مورجان Terence Morgan. Suzy Kendall, Tony Beckey, Norman Rodway Martine Beswick

ويتلخص موضوع الفيلم فى أن يستمر «بروس» شقة خاصة فى أعلا طابق بعمارة حديثة البناء لم تسكن بعد ، ليجتمع بصديقته الحسنة «بربرا» barbara بمبدأ عن الأعين . يرى كل من توم Tom وديك الساترين فى الطريق نوراً منبعثاً من أعلا العمارة فيصعدا ويلقا الجرس وتملك اللعشة كلا من بربرا وبروس فمن عساه يكون الطارق وتضى بربرا لتستطلع الأمر ويخبرها توم بأنه جاء لقرعة الإضاءة ، وتدعوه للدخول ونراه يدخل متفلاً ويدعو صديقته باختياره مساعداً له ، ويسقط الأمر فى يد «بربرا» ولا تستطيع إخراجها ، ويتطور الموقف تدريجياً ، ويسألاها فيما

(١٧) فلم للرقابة ١٩٦٧/١١/٢٥ وزن ٥٠ جم ١٧ ك بالالوان كلفة شركة برامونت

إن كانت يفرضها ، فتحبيب بالإيجاب ويفلنق الباب وتبدأ ملاحظتها لتعبر عما يتوهم .
يخرج «بروس» ليستطلع الأمر ويتقدم أحدهما شاهرا مليته في وجهه
ويرغمانه ، على الجلوس على كرسي ويقيدها بالشرطة حريرية يجرانها من حضية
معهما ويقيدها حتى يعجز عن الحركة تماما ، ثم يعلنان بداية حمل يقيمانه ويخرجان
زجاجات الخمر وبعض المأكولات ، ويدعوان بريرا لمشاركتها في حملها صاحب
ولكنها ترفض ويرغماني بالقوة على مشاركتها في الشراب وتخدخين للمحلات وتثور
ثائرة «بروس» ويصرخ في «بريرا» التي فقدت وعيها ، ويقولانها إلى حجرة النوم
ويبدأ كل منهما التناوب على مجامعتها بينما بروس مقيد في الكرسي لا يستطيع حراك
وقد بنت على وجهه كل الآلام النفسية لما أصاب معشوقته .

ويقرر الشبان الانصراف بعد فعلتهما ، ذلك أن صليفيها الثالث «هارى»
كان بانتظارهما في مدخل العمارة ، ولكنها يسودا أحراجها ويقرران التخليص من
بروس ويربرا خشية أن يبلغا البوليس ويقنعهما بروس بشق الطرق والعودة بالآنجيرا
البوليس بما حدث .

وهنا يبدأ كل منهما في إلقاء محاضرة أخلاقية ممتلئة على بروس والسخرية من
الزوج الذي يحون روجته ، ثم يستوليان على حضية نقوده ومفاتيح سيارته ويعدانه
بربرة روجته وقد عثرا على عنوان بيته بالمحظة .

وينصرف الشبان وتنتاب «بروس» نوافذ مختلفة وأخيرا تأتي «بربرا» التي
بدأت تقيق وتلق وتلقه ويقولان سويا إلى حجرة النوم ولكنها يهيجان بجرس الباب
مرة أخرى ، وعندما يفتح الباب تطلقهما امرأة تدعى بأنها «هارى» Flurry الشخص
الثالث ، وأنها جاءت لترد لها أشياء التي سرقها «توم» «ديك» وأنها جاءت
لتعطيها بأنه قد تم القبض على الشابين وأنها تريد منها التزلول معها ليقندا لها
الاعتذار ، ولكن بروس يرفض التزلول ويقنعا الجميع بظهور الشابين وكأنهما مكبلين
ولكنهما مطلقا السراح ثم يبدءان في تكميل «بروس» من جديد ويقيمان حفلتها مرة
أخرى .

وأخيراً ينصرفان ويتركان ويريرون «التي تضع ملابسها وتخرج إلى الخارج ويسرع بروس حلها متادياً ولكنها لا تجيب ويتاملان عند مدخل العمارة في وجوم دون أن ينسا بنت شقة وينصرف كل منهما إلى مسيله ويستوى الفيلم بأعية The World is Full of Lovely Men العالم مليء بالرجال المحبون إلى النفس» .

وأجمع الرقاء على أن الفيلم على مستوى في جيد مع دراسة للشخصيات دراسة جيئة ولقد آتت الموسيقى دورها كما أن الإخراج جاء بطريقة حديثة ومشوقة وفنية وطالبوا بعرض الفيلم للكبار فقط مع حذف مظهرين^(٢٨) الا أن مدير الرقابة^(٢٩) على المصنفات الفنية وقتها وافق على العرض للكبار فقط دون حذف .

وكان مدير المصنفات الفنية قد رخص مجموعة من الأفلام أثناء وبعد النكسة أثارت مجلس الشعب ومجلس الوزراء والرأى العام ، واعتبرت من أشد الأفلام جرأة سواء في موضوعاتها الجنسية المكشوفة أو حولها الفاضح أو مناظرها الخارجة

ولم يسبق في تاريخ الرقابة أن أجازت أفلاماً مثلها ، حتى أتى عندما سألت مدير المصنفات الفنية فيها إذا كان يصرح بهذه الأفلام والموضوعات والمناظر من تلقاء نفسه أم أن هناك توجيهاً ما صبر إليه ، كان يطلق ضحكاته العالية مقهقها ويقول (لقد رخصت الرقابة بما لم ترخص به قبلى ولن ترخص به بهدى) . وللى الآن لم أعرف حقيقة الدوافع التي دعت إلى ذلك وإنما كل ما تأكدت منه أنى أنا شخصياً التي تحملت نتائج عمله دون ما ذنب جنيت .

والعى تلد^(٣٠) مدير المصنفات الفنية وقمت بأعمال المدير العام^(٣١) دون صدور قرار .

(٢٨) مقرر عرى بالسريو عند الانتهاء عليها فصل (٣)

مقرر السيد ترمز علة من حجرة إلى أخرى فصل (٤) .

(٢٩) معقلى دروش

(٣٠) في ١٩٦٨/٤/٢٤

(٣١) كنت نائباً للمدير العام في تلك الوقت

وقلم عاصف ، صدرت إلى التعليمات بإعادة مراقبة جميع الأفلام التي
مرخص بها في تلك الفترة ، ما عرض منها بالأسواق وما لم يعرض بعد ، على أن
أحذف منها كل ما يعتبر مأساً للأدب العامة أو خارجاً على المجتمع والتقاليد ا
يألها من مهمة شاقة وقاسية للغاية .

وكانت هذه أول مرة أتعرض فيها لمثل ذلك الإجراء وإن كنت تعرضت له بعد
ذلك مرة ومرة ، وإن هذه الضربات العاصفة تشبه عندي مرض الحمى الذي
يحتاج الإنسان فيصيه بالدولار والهنديان .

وكانت هذه المرات العنيفة تصيب جهاز الرقابة أحياناً ككل وتؤثر عليه
وتسبب له البلية والاضطراب والخوف ، وكنت وبلا فخر أحاول قدر الطاقة
استيعاب تلك الضربات ومصدّها عن الجهاز بإحساس الأم الجريئة التي تحاول حماية
وليدها لتصدّ عنه إيذاءً كثيراً ليس له فيه ذنب .

وأعدت مراقبة هذا الفيلم الذي أحدث عنه (شفة العاشق) صمن ما أعدت
مراقبته من أفلام ولم يكن قد عرض بالأسواق بعد . وجدت مشهداً^(٧٣) كاملاً
اعتبرته خارجاً على الأدب العامة وجري العرف على حذف أمثاله بالرقابة ، أما
المشهد الثاني^(٧٤) فقصت بحذف أعليه ولم يبق به إلا ما يشير إلى الحدث نفسه دون
تبذل أو خدش للمجاء ولم يبق إلا القليل جداً من المشهد بالقدر الذي يسمح به سياق
القصة دون بتر أو تشويه في تسلسلها وبحيث يكون هناك معنى للألم البلى على وجه
العشيق وهو مقيد إلى الكرسي .

وكان وزير التربية^(٧٥) يقوم بحملة واسعة ضد الأفلام التي رخص بها مدير
المصنفات من قبل ، ونزلت بالأسواق .

(٧٣) منظر لا مرّة خاطرة تماماً تمر من حجرة إلى أخرى
(٧٤) منظر قيام السيدة إلى حجرة النوم وتجردها والاحتواء عليها من الشليل بالقطب - حدث لتقرر جمعه
وأضحت من جرء صليل لا يرى فيه إلا جزء من رأس السيدة على السرير ورأس الرجلين بحث يستطيع
الشاهد التامض هم ما حدث دون التفصيل التي كانت تصبح بالمشهد .
(٧٥) حلمي مراد

واتصل بي تليغونيا وزير الثقافة^(٧٥) ، وسألني عما فعلت بالفيلم ، وكان سبق له أن شاهده في عرض خاص ، وذكر أني أنه رأى منظرًا محلاً ، فقصصت عليه ما فعلت بالفيلم ، وكان الفيلم ، قد مر على عرضه يوم واحد لا يزيد مدار العرض وانتهى الأمر مع الوزير واقتنع بقولي .

وبعد قليل اتصل بي وكيل الوزارة^(٧٦) تليغونيا أيضاً ثم جاء مكنتي وأفهمني بأن وزير التربية عاضب ويشكو من أن بالفيلم مناظر محلة ولا بد من حذفها ، ولم أتعج بما سمعت لأن أنا التي قمت بنفسى^(٧٧) بعملية الحذف والمونتاج ، وحاولت الدفاع عن كيان الفيلم دون جلوى . .

وسحبت الفيلم من دار العرض^(٧٨) مغلوطة على أمرى ، وحذفت الجزء الباقي القليل جداً ، والذي أردت أن أبقى عليه بالفيلم كإشارة عابرة لا اعتداء الرجلين على العشقة ، حتى أحفظ للفيلم سياق القصة وبالتالي أحافظ على ما به من قيمة فنية وأدبية وأخلاقية ، فعلى إلهاب الزوج ومثله بالاعتداء على معشوقته التي صحتها دون مراعاة لحقوق الزوجية والاختصاص أمره مهانة لرجولته ، وتهديد الشبان له بزيارة زوجته أقسى عقوبة له ، ولو فكر للحظة أن الآخر يفعل بزوجته ما فعله بمعشوقته لما أقدم على فعلته الذكراء ، ولذا تنازعه صراع يعسى رهيب وهو جالس مكتوف الأيدي مشلولهما إلى كرسيه ، وقد فجر الرجلين بفعلها كل عوامل الصراع التعمسى الرهيب الذي انعكس على وجهه ، وقد أصبح في حالة عجز تام عن حماية المرأة التي صحتها وعن حماية زوجته ، وعن تخليص نفسه .

وبعد حذف البقية الباقية من المشهد للتعترض عليه تغير مضمون الفيلم غاماً

(٧٥) د. ثوب مكاشة

(٧٦) حسن عبد ظهيم

(٧٧) في الأعلام أعياد أو المنزه والتي كنت ألتحق عليها من الثقافة في المونتاج كنت أفضل أن أقوم أنا بنفسى بحذف ما يجب حذفه أو نصحى حتى أبقى على الناحية الفنية والجسالية بقدر المستطاع مع الإبقاء على سياق القصة وتسلسل الأحداث والوسيقى

(٧٨) سبها راجيو

وسببته واحتلّ للمعنى الأخلاقي بالترجمة الأولى ؛ وأصبح الحوار غير مفهوم لأن جزءاً كبيراً منه بتر بترًا .

وبدا الرجل الذى يتخصد لى ، مقيداً على كرسيه بالشرط الحريرى . . . وكأنه يتألم من قسوة ذلك القيد الحريرى . . . يا إلهى . . .

وضاع من جهد ساعات طويلة^(٧٩) ، حاولت فيها دون جدوى المحافظة على القيمة الفنية للفيلم وتسلسل الأحداث والصورة دون تشويه كبير ، دفاعاً عن حق الجمهور فى رؤية فن جميل على دون إخلال بالأصل بقدر ما يستطيع ، وفى إطار الأدب العامة ، والتقاليد .

وشعرت وكأننى مغلب قط ، وأنا أقوم بما لا أوضى عنه ولن أعصره لنسى أبداً .

وهكذا ظلم أحد الأعلام العلمية ومن القصص المللى والذى يعمل قيمة فنية كبرى وقيمة أخلاقية أكبر ، وظلم الجمهور الذى لم يفهم الفيلم وأخيراً ظلمت الرقابة . . . وظلّمت نفسى .

والآن وبعد سنوات من هذا الحادث ، أرى أنه لو لم تؤخذ الأمور بعسوية وحجة ، لأمكن إرضاء جميع الأطراف دون تعت لوجسائر أو تشويه ، وأنّ فيما واحداً من هذا الطرار أفضل عندى من كثير جداً - فنيا وأخلاقياً - من أعلام محلية أنتجت وظهرت وسافرت مهرجانات ، فى تلك الفترة ، ولها مال مصرى - سواء أكانت أموال القطاع الخاص أم العام - وأساعت إلى النش وأساعت إلى الدولة . . . ١١

(٧٩) لى عملية المنتج ودوره الحوار مع الصورة عبارة الإبقاء على أهم ما فيه حتى لا يصبح كلفة مع الفكر للجمهور

فيلم دكتور زيفاجو : Dr. Zhivago or Moscow in Madrid.

تقدمت الشركة^(٨٠) بمقدمة^(٨١) الفيلم وطالبت الرقابة بإرجاء عرضها حتى عرض الفيلم خشية أن يكون هناك أسباب تدعو إلى منع عرضه ، إلا أن الشركة ألحت في طلب عرض المقتمة وعلى مسئوليتها ، وراقبتها وقررت^(٨٢) حذف^(٨٣) أجزاء منها ، ورخصت بها فلم يكن هناك شيء مسمى يؤخذ على المقتمة وأصبحت صالحة للعرض في رأيي .

وتوالى^(٨٤) المقتمات واختلفت أشكالها وأسماؤها فكان منها Dr. Zhivago (Behind The Camera) لى دكتور زيفاجو خلف الكاميرا

وطلست الشركة الترخيص بنسخة^(٨٥) فيلم مقامس ١٦ مم تحمل اسم Dr. Zhivago وكانت هذه النسخة عبارة عن دعاية لفيلم دكتور زيفاجو وكانت تصور وصول مخرج الفيلم دافيد لين وممثليه إلى حفل العرض الأول بيسيما كاييتول في ميونيخ ، كما نقل إلينا الشريط لقاء أحد كتابنا وتقادنا الفسيفساء^(٨٦) مع نجوم الفيلم وحديث له مع « رود شتايجر وعمر الشريف وجير الدين شانلي » وجاء على لسان المعلق ملخص لتاريخ حياة « باستريك » مؤلف « دكتور زيفاجو » والأحداث التي أحاطت بالقصة قبل نشرها وبعده

واختلف الرقابة كذلك في منع أو عرض هذه النسخة من الفيلم والتي تحمل

(٨٠) شركة سترو وكان ذلك بتاريخ ١٩٦٧/١٧/٢٢

(٨١) المقدمة هي الإشارة من الفيلم إلى تعرض جود العرش قبل عرض الفيلم كإعلان له

(٨٢) كتبت وكالة الأنباء العام ورخصت بالمقدمة بطلب من المدير العام

(٨٣) كانت هناك تذكرة إلى فيلم Lawrence of Arabia أو لورانس العرب والذي كان قد تقرر مع عرضه ثم

جاءت بعد معرفة تكريمي لإنتاج الفيلم دكتور زيفاجو وحدها الجلسة باعتبارها ترويجاً لميكيا يس. إلى

روسيا لمراجعة ما عليه الجهاد الإيجابي التي كانت تبناها البلاد وقتها ورخصت في ١٩٦٧/١٧/٢٢

(٨٤) ترخص بنسخة في ١٩٦٧/٧/١٧ باسم This is the year of Dr. Zhivago. وأخرى في ١٩٦٧/٧/٢٢

في ١٩٦٧/٧/٢٨ ثم في ١٩٦٧/٧/٢٦

(٨٥) رخصت بها واحدة بتاريخ ١٩٦٧/٧/٢٦ وأخرى في ١٩٦٧/٧/٢٦ وثالثة في ١٩٦٧/٧/٢٦

(٨٦) كمال النجاشي

دعاية له ، إلا أن رأيت مرضها بعد حلف (٨٧) بعض الجمل

وأرسلت الشركة (٨٨) إلى الرقابة بنسخة الفيلم مقاس ٣٥ مم استمداً
لمرضها بدور العرض .

والفيلم من إخراج « نافيذ لين » وتمثيل « عمر الشريف » و « جبر الدين
شابان » و « جولي كريستى » .

ولستقر رأي الرقابة على منع عرض الفيلم ، ووافقت على هذا الرأي كما أبدته
مدير الرقابة على المصنفات الفنية

وتبدأ قصة الفيلم ببحث وأجراف زيفاجو عن ابنة أخيه ، «أجراف» هذا
هو الأخ غير الشقيق للذكور «ديورى زيفاجو» ، ولأنه يبحث يقدم له أحد أصدقائه
قطة في حوالى العشرين من عمرها ، تعمل بأحد للصانع وسؤاله إياها ، يكشف
أنها لا تعلم شيئاً عن نشأتها كما أنها لا تعرف اسم أبيها أو أمها فيبدأ «أجراف» في
مرد بعض ملامح من حياة أخيه منذ كان صبيّاً في العاشرة صلاها تتذكر ما عليها إلى
حقيقة نشأتها .

وتبدأ حوادث الرواية بموكب جنائزى لزوج «أندريه زيفاجو» ونتمتع على
«ديورى زيفاجو» لحظة يولرى نعيش أمه التراب إذ يتقدم وكان في العاشرة من عمره
صوب القبر وصراعان ما يعطى وجهه بينه الصغيرتين وينحدر باكياً ، ويأخذ عمه
خارج المقبرة ليمصى ليلته في أحد الأديرة القريبة حيث عهده «طونيا» انه والكسندر
جروميكوه مندوليناً صغيراً .

وكانت رحى الحرب الروسية اليابانية لا تزال دائسة ، بينما تظمى عليها

(٨٧) حلف ما يتعلق بهيلم لورنس العرب وجملة تشير إلى أن دكتور ديفاجو غير صالح للعرض بروسيا وكان
بالبحر ألا تكون أرضاً مسرحاً للدمار الأمريكية منذ الروس تنبذ أسلحة الحرب الإيجلي وألا تكون
لرؤسا مسرحاً للحرب الباردة بين العسكريين إلا أنه مدير المصنفات الفنية رفضها عبد الرحيم سرور طلب
بتزك ما يشير إلى لورنس العرب وذكروا أنه منع عرض الفيلم في ١٩٦٧/٤/٩

(٨٨) في ١٩٦٧/٤/٢ وفرن ١٥٥ جم ٣٦ ك ولستقر مرضه ثلاث ساعات ورجع

أحداث غير متوقعة ، تلك هي بشار الثورة الروسية ، ثم تظهر «لارا» وهي في السادسة عشرة ، ونعرف علاقتها بمشيق أمها الذي يزداد نفورها منه حين يوقع بها ذات ليلة ، فنكره كرهاً شديداً ، لانقيادها الأعمى له ، ويمتزج هذا الكره بشعورها بالخطيئة ، ويدفعها هذا المزيج من المواطن إلى إطلاق النار عليه إلا أنه لا يموت وإنما يصاب في معصمه .

وتعكس لنا الأحداث الثورية في روسيا عام ١٩٠٥ في صورة إضراب عام قام به عمال السكك الحديدية في «بترسبرج» ويشارك «باشا» في تنظيم الإضراب وعقد الاجتماعات وأعمال الشغب ، وكان «يوري زيفاجو» يسكن بعيداً في موسكو مع عائلة «جروميكو» وابنتها «طونيا» وهي في عمر «يوري» ، أما عمه فكان في بترسبرج وقد راقب الإضراب من نافذة بيته .

وفي عام ١٩١٢ تخرج «يوري زيفاجو» في الجامعة وكان يدرس الطب وتخرجت معه «طونيا» ، ونشأت بينهما علاقة حب انتهت بالزواج وأنجبا طفلاً .

وكان حبه للفن والتلويخ واضحاً إلا أن انشغاله بالأحداث من حوله جعله ينصرف عن الفن .

وعندما أعلنت الحرب العالمية الأولى ترك زوجته وولده ليأخذ مكانه كطبيب في الجيش برتبة ملازم ، وهناك يتقابل مع «لارا» ، ويلحقها بالعمل كممرضة وقد رآها من قبل في منزل أمها التي انتقل ذات مرة لعيادتها .

وقبل الحرب كانت «لارا» قد تزوجت من «باشا» أحد المتحمسين للثورة البلشفية ، وساعدت الظروف التي التقى فيها «زيفاجو» و «لارا» على التقرب بينهما

وفي جبهة القتال التقى بصليقة «مينشا جورودون» ، «وجالويل» ، و«عجرت قبلة على مقربة منه وأصيب بجراح بالغة ، ودخل المستشفى .

ويعرف «زيفاجو» أن أحد أصدقائه «جورودون» قد نشر في موسكو الكتاب

الذي ألفه هو - دون إذن منه - وأن الأساطير الأدبية استقبلت الكتاب استقبالا حسنا ، وترأس إليه من موسكو أبناء جمعية عن بدء ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ وهو مازال في الجبهة .

وتسحب روسيا من الحرب نتيجة للقيام الثورة الروسية بقيادة «لينين» ، ويقرر «زيفاجو» العودة إلى موسكو ، وفي القطار تنازعه قطبان من التفكير أحدهما يتصل بزوجه «طونيا» وابنة «ساشنكا» ، الذي ولد قبل التحلف بالجبهة وحياتها المأهبة التي غمرها الولف والحُب والشعر ، والثاني عن الثورة ، الثورة كما فهمها الطلاب وأبدتها الفئات للوسطة والتي انطلقت عام ١٩٠٥ وحظيت بإعجابه وولائه

ويصل إلى بيته بعد سفر طويل مرهق ، مضى خلاله سنوات من التفرات والتحركات والشكوك والحرب والثورة والتدمير والملوث والمخزات ، والمخزات إلى أن أصبح كل هذا فجأة إلى فراغ هائل لا معنى له عنده إلا الحاح الحقيقى الأول منذ انقطاعه الطويل ، ألا وهو هذه الرحلة في القطار وحقيقة اقترابه من بيته وزوجه .

يصل «زيفاجو» إلى بيته ليجد منزله الكبير مازال سائياً بقياً وقد شاركه فيه الثوار وتغضى عليه ثلاث سنوات بموسكو بعد الثورة ، وتمضى الأيام ويشعر معها بوطأة الجوع والإرهاق والمرض والسوق السوداء ، ويشغل تفاصيل الحياة اليومية ومشاكل البيت حتى تصيب به سبل العيش ، وخوفاً على حياته وحياة أسرته ينتقل بها إلى الريف في قطار مكلم بللهجرين ، وفي أثناء الرحلة يصادف قطاراً خاصاً «باشا» الذي أصبح من زعماء الثورة ، وقد استجوبه الأخير ثم أطلق سراحه وأثناء الاستجواب الأخير «باشا» بأن زوجته «لارا» تقيم في بلدة تصالف أنها قرية من منزل «زيفاجو» الريفى . وتستمر حياة «زيفاجو» في الريف على هذا النحو زوجته وولده بمنزله الريفى ، وعشيته «لارا» بالبلد القريب وفي أثناء عودته من إحدى زيارته لما ينقض عليه بعض الثوار الحمر ويجبرونه على الاتصام إلى مصروفهم لحاجتهم إلى طبيب ضابط ، وبعد أكثر من عام شاهد فيها معارك الحرب الأهلية واستمر أعمال العنف التي يقوم بها الحمر والبيض على حد سواء ، هرب عائداً إلى منزل عشيته

التي علم منها أن أسرته عادت إلى موسكو ومنها استطاعت الخروج من البلاد خوفاً من الاضطهاد .

أنام مع عشيته فترة في منزله الريفي دون خلالها أشعراً في كتاب اسماء «لارا» وينمو في نفسه حبه «لارا» ، ويحيا عليه فترة من الزمن ينزعه هذا الحب الجليل إخلاصه لأسرته وضرورة التضحية في سبيلها ، وفكر في الانتحار .

وأنشاء غرفة في تأملاته وأفكاره ، يدخل عليه «باشا» مطارداً هارباً ويلتزم بينهما حديث عن الثورة وعن «لارا» وعن «باشا» ، يحاول الأخير أن يبرر سلوكه بالإيمان بالثورة بكلمات شعر معها «زيغاجو» أنها تفصح عن مرض خطير ، ألا وهو : جنون العصر الثوري . وإن كان يضرع غير ما يظهر ، بل لا يوجد من يشعر براحة الضمير فكل يشعر بحقيقته وأنه مجرم مستر وجال مجهول ، ومع ذلك يبرر هذا الشعور .

وفي الصباح وجد «زيغاجو» أمام بيته جثة هامدة ، اتضح عند اقترابه منها أنها «باشا» .

واضطرت «لارا» إلى الهروب خارج روسيا لانها لم تفرجها بغيانته للثورة وكان ذلك خطراً جدياً جداً من تحمل اسمه ولو أنه لم يرها لسنوات .

يعود «زيغاجو» إلى موسكو وهناك يعيش وحيداً شريداً إلى أن يلحق «لارا» وهي تسير بالطريق بينما كان يركب أتوميساً . يحاول اللحاق بها وهو يجرى ويجري ولكنها تضيع منه في أحد المنعطفات ويكاد يفتق من وطأة الإرهاق والتمس اللذين حطما كيانه جميعاً ويسقط جثة هامدة في الشارع .

مع مراحل حياة زيغاجو تبرز أحداث من ثورة ١٩٠٥ التي فشلت ثم أحداث من ثورة ١٩١٧ بقيادة لينين وما صاحبها من حرب أهلية وما تم لها من سيطرة على البلاد ، هذا مع بعض تعليقات في الجرائد على تلك الثورة أو على الرجال الذين قاموا بها ، ومحاولات لتصوير حياة الناس قبل الثورة وعند قيامها وبعدها .

وصحب ظهور هذه الرواية ضجة هائلة في جميع أنحاء العالم نتيجة رفض

جماعة الأديباء الماشرين في روسيا نشرها متهمين كاتبها «يورييس باسترباك» بأنه إنسان متحلف لا يحمل في قلبه أية خوة من التقدير أو الحب للثورة أو الحزب وقد استطاع المؤلف أو أصدقائه من إعطائه نسخة منها إلى ناشر إيطالي كان في ريادة الاتحاد السوفيتي ، وقام الناشر بإصدارها في إيطاليا ومنها انتشرت ترجماتها وذاعت في أغلب لغات العالم ، كما أنها أحدثت دويماً في الكتبتين الشرقية والغربية على السواء مع اختلاف رد الفعل في الناحيتين .

والمعتقد أن هذه الرواية تلمين بشكل علم الوضع في روسيا والثورة مند فيهما ولعل هذا هو السبب الرئيسي لاحتفاء الغرب بها

ووقف الاتحاد السوفيتي من هذه الرواية وكاتبها موقف الرفض كما أن باسترباك أجبر على أن يرفض جائزة نوبل بل ومنعته السلطات السوفيتية من مغادرة البلاد كما أن شهادته حلت حول موته ضمن قاتل أنه مات مسموماً ، ومن قاتل أنه نفى في قريحته حتى مات حزينا يائساً .

وقد ذكرت الشركة الأمريكية في دعائها أنها عتلت أرادت تصوير الفيلم في أماكنه الطبيعية بالاتحاد السوفيتي ورفضت الحكومة الروسية طلب الشركة ولهذا السبب قامت الشركة بتصوير الفيلم في أسبانيا (مدريد)

وعندما عرض الفيلم لأول مرة بمصر ، رفض لاعتبارات سياسية كانت قائمة حينذاك وأولها أن العلاقة الرسمية بين مصر وروسيا كانت تتعرض مع عرض مثل هذا الفيلم ، ولم يكن في مقلود الرقابة أن يخرجوا على إطار السياسة الرسمية

وأرسل مدير (٨٩) الشركة يتظلم من قرار الرقابة (٩٠) بالتحقيق وأكد التزام الشركة بسياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز ، وللخطط الاشتراكي ، مبرراً أسبابه لعرض الفيلم :

أولاً : أن قصة دكتور زيفاجو في موضوعها الرئيسي قصة غرامية وقعت

(٨٩) لقد قررت منع وإيد ذلك مدير لخدمات القصة عبد الرحيم محمد سرور وذلك في ١٩٦٧/٥/٢٤

(٩٠) عبد الرحيم للقرن عظيم جريخ ١٩٦٧/٥/٢٦

أحداثها قبل وأثناء الثورة الروسية ولم يكن هدفها أصلاً التعرّض بالتحليل أو النقد للثورة الروسية .

ثانياً : أن القصة صدرت في عالم الوجود في كتاب نال جائزة نوبل ، وسمع يتداوله وفراسته والتعليق عليه بالصحف والمجلات بالجمهورية العربية المتحدة ولم يثر منذ صدوره حتى ذلك اليوم أى اعتراض من جهة حكومية أو غير حكومية أو أجنبية .

ثالثاً : أن الفيلم السينمائى المنقول عن القصة المكتوبة انصبت كل عنايته على الجانب الغرباى وابتعد عن أجزاء كثيرة متصلة بالثورة الروسية . وأن جميع مشاهد الفيلم ليس فيها لمحة لمخرج واحدة أو إبانة للثورة الروسية أو الوضع الحالى في روسيا

وطلب مدير الشركة بحلف أى مشهد أو عبارة ترى الرقابة فيها أى مساس بروسيا .

رابعاً : أن الفيلم تكلف ما يزيد على اثنى عشر مليوناً من الدولارات وعرض في معظم بلاد العالم ، ونال ست جوائز فنية ، كما أن بطل الفيلم «عمر الشريف» هو حير دعاية للجمهورية العربية المتحدة وأن الجمهور يتشوق لرؤية بطله العربى في فيلم يعتبر من الأفلام الممنوعة في تاريخ السينما العالمية .

خامساً : أن دولاً من دول عدم الانحياز عرضت الفيلم مثل الهند وبنغوليا وعرض البلد طويلة .

ونظر التظلم^(٩١) ولم يزد بحامى الشركة عن مذكرتها سوى أن الفيلم فرصة لأن يقدرون الرأى العام في مصر ما حدث في الثورات الأخرى وبين ثورتنا البيضاء ، وأن

(٩١) اجتمعت لجنة التظلمات الأربعة ٢٢ يونيو عام ١٩٦٦ وكانت تتكون من

الدكتور عز الدين مريد وكيل وزارة الثقافة

عبد الفتاح مباح الدينى المستشار المساعد لمجلس الدولة

حسن حلى نقيب السينمائيين ومدير عام التليفزيون العربى

ويحضره عبد الرحيم محمد سرور مدير الرقابة على المنشغات الفنية ومعتدل حلال على الشركة

مع عرض الفيلم سيسبب خسارة للشركة تقرب من ٢٥ ألفاً من الخيئات .

وعند عرض الفيلم على لجنة المظلمات ذكرت أن المادة الأولى من القانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية جعلت الترخيص بعرض الأفلام أو منعه مرتبطاً بحماية مصالح الدولة العليا وقد فسرت المذكرة الإضافية المقصود بتلك المصالح بأنه ما يتعلق بمصلحة الدولة السياسية في علاقاتها مع غيرها من الدول .

وقد قالت لجنة المظلمات بالحرف الواحد ما يلي :

(وحيث إنه ودون ما حلجة إلى التعرض لتفصيلات الفيلم ولإسائه أو عدم إسائه إلى الثورة الروسية ، فإنه مما لا شك فيه أن ثمة عدم رضا منذ البداية من حكومة الاتحاد السوفيتي عن القصة وعن الفيلم فعمل في عدم التصريح بنشر القصة وامتناع كتابها عن استلام جائزة نوبل وفي عدم موافقتها على إخراج الفيلم أو تصويره في أراضيها ثم الاحتجاج على محاولة عرضه في أحد المهرجانات الدولية وقابل عدم الرضا هذا التوقف من جانب الكتلة الغرية مناصرة القصة وتحمس ودهاية لها ولكتابها حتى نال عنها جائزة نوبل كما اتخذت كسلاح من أسلحة الحرب الباردة القائمة بين الكتلتين ، وفي غمار هذه الضجة غير العادية حول القصة وكتابها بدأت شركة من الجانب الغري - وهي الشركة المستظلمة بإخراج الفيلم المسحوز عنها ورصدت لذلك أموالاً باهظة .

وحيث إن حكومة الجمهورية العربية تلتزم في سياستها انفتاحية بمبدأ عدم الانحياز وإن قبولها عرض هذا الفيلم فيه ترجيح لكتلة على أخرى في إحدى قضايا الحرب الباردة الدائرة بينها . الأمر الذي يمس مصلحة الدولة السياسية في علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي ، ومن ثم ينطبق للمبار الذي وضعه القانون لحماية مصلحة الدولة العليا وبالتالي يكون التظلم على غير أسس من القانون متعيناً رفضه .

ورأت اللجنة أنه لا يغير من هذا النظر ما أثير في التظلم من مبررات أو ما

عرضته الشركة من حذف كل ما قد يسيء إلى الثورة الروسية ، فإن ذلك كله لا ينبغي أن مجرد عرض هذا الفيلم - وقد أحيط بإخراجه وقصته بالظروف والملازمات المتقدمة - من مصلحة الدولة السياسية في علاقتها مع الاتحاد السوفيتي . وذلك مهما حلف منه من مشاهد أو عبارات .

وعليه . . قررت اللجنة رفض التظلم موضوعاً .

وسحبت الشركة للخدمات ونسب في الفيلم وأعلنتها^(٩٢) من حيث أنت .

وبعد مرور ست سنوات تقريباً تقدم أحد موظفي^(٩٣) التليمريون ومخرج معروف بطلب إلى وكيل وزارة الثقافة^(٩٤) والإعلام يذكر فيه أنه اشترى فيلم « كور «زيقاجو» المنوع ، والذي يعلم أن ظروف منعه قد زالت بالإضافة إلى أنه عرض في جميع البلاد العربية .

وكتب^(٩٥) وكيل الوزارة إلى وكيل وزارة الخارجية للاستئناس بالرأي في أمر عرض الفيلم ، طالما أنه يتضمن أحداثاً سياسية ، وأن الرقابة منعت عرضه لما يجعله من دعابة من العالم العربي ضد العالم الشرقي (الاتحاد السوفيتي) .

وأعاد الطالب الكتابة مرة أخرى إلى الدكتور^(٩٦) نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافة والإعلام وذكر أن « عمر الشريف » الفنان الوحيد بين الفنانين العرب الذي رشح لجائزة نوبل ، ونال هذا الشرف لدوره في فيلم زيملجو .

وأن مؤلف القصة كرمته بلاده عند وفاته وبعد انتهائه حكم خروشوف ، والذي جاملته مصر بمنع عرض الفيلم وقت زيارته لها ولتغير الأوضاع في الاتحاد السوفيتي ذاته حتى أن بلداً شديدة الصلة به قد عرضت الفيلم .

(٩٢) أصليت بتاريخ ١٦/٧/١٩٦٧ .

(٩٣) عهد سالم في ١٩٢٧/٧/٣٠ .

(٩٤) حسن عبد الحكيم

(٩٥) خطاب في ١٧/٥/١٩٦٧ برقم ٢٠٦٠ .

(٩٦) الدكتور عبد القادر حليم .

ولوجود العلاقات الدولية الجنبيلة بين موسكو وواشنطن لم يعد هناك مبرر
بمع عرض الفيلم أو التباطؤ في ذلك خاصة وأن هذا الفيلم واحد من ثلاثة أفلام
اشتراها الطالب لتوزيع عرضها بمصر .

وذكر الطالب أن ليس بالفيلم ما يمس إلى سياسة الاتحاد السوفيتي لأنه يمثل
فترة ما قبل ثورة لينين وأسباب قيامها الأمر الذي يشرف السياسة الحالية في الاتحاد
السوفيتي .

ورقب الفيلم مرة أخرى وترخص^(١٧) بعرضه لأول مرة بمصر بعد أن مضى
على إنتاجه أحد عشر عاماً تقريباً .

وهكذا نجد أن الضغوط السياسية المختلفة وعلاقاتنا بالدول في كل زمان لها
تأثيرها علينا في عرض أو منع مصنفات فنية لها طابعها الخاص .

وعندما رالت تلك الضغوط شاهد الجمهور المصري هذا الفيلم متأخراً عن
إنتاجه أحد عشر عاماً .





الفصل الرابع

ظهرت في السنوات الأخيرة تعبيرات استخدمها بعض نقاد السينما وبعض الصحفيين والكتاب وكانت هذه التعبيرات غريبة وعامضة ومن هذه التعبيرات وصف الأفلام غير الممتازة بأنها هابطة ذلك أنه في كل فن إما أن يكون هناك عمل في جدير بأن يطلق عليه وصف الإبداع العلى أو لا يكون هناك مثل هذا العمل فيصح المعروف أن أمامنا منه صناعة عادية أو إنتاجا لا تستوفى له مقومات العمل العلى الحقيقي .

ونقد تعرضت الرقابة لأزمات متوالية بسبب هذا الإنتاج السينمائي غير الممتاز وأسهمت الأكترية من الجمهور والنقاد بل بعض أعضاء مجلس الشعب وجهات مسئولة أخرى مهم وظيفة الرقابة وحلود عملها وذلك أن هؤلاء جميعا وجهوا أو كانوا يوجهون اللوم على هبوط ذلك النوع من الأفلام إلى الرقابة وبالطبع فإن تحميل الرقابة مسئولية هبوط الأفلام غير عى موضوع أى لا أساس له من الناحية القانونية ومن الناحية العملية فقوانين الرقابة المكتوبة منها أو التقاليد التى أصححت فى حكم العرف المطبق لا تعطى الرقابة الحق فى أن تمنع عرض فيلم ردىء من الناحية الفنية

كما أن هذا اللوم المبني على سوء الفهم قائم على اعتبار أن الرقابة هى الجهة المستجيبة للأفلام وليست الجهة التى تطبق القانون على الأفلام بعد إنتاجها بواسطة الأفراد أو الشركات أو المؤسسات .

لمى أن حدود عمل الرقابة قانونا وعمليا هي التعامل مع سلعة تم انتاجها بالفعل ، وبعد ذلك تأتى مرحلة طرحها في السوق ، وطبقا للقانون ينبغي عرض هذه السلعة على الرقابة للتصريح بعرضها أمام الجمهور ويعنى آخر فإن الرقابة ليست مسئولة عن تصنيع هذه السلعة وليس من سلطتها أن تقيم من نفسها جهة ناقدة فيما لموضوع الفيلم أو لصيغته الفنية النهائية . . . وإنما تنحصر مهمتها في الحدود التي تشبه الحدود الرقابية على الصحف وقت أن كانت موجودة .

وبالرغم من ذلك . . فقد كانت الرقابة تجرد نفسها في بعض الأحيان واقعة بين فكى كمشاة قوية . . الفك الأول هو مسئوليتها أمام نفسها عن ضرورة الارتفاع باللوق العام عن طريق المنتج الفنى سواء كان فيلما مسيماتيا أو عملا مسرحيا أو أضية ، أما الفك الثاني فهو أنها بحكم قوايتها ليس لها الحق في أن تصدر قرارا هائيا يمنع عرض الفيلم المايبط وقد حدث كثيرا أن اعترضت الرقابة على بعض الأعمال ذات المستوى الفنى الرئىء ولكن أصحابها تقدموا بشكوى إلى لجنة التظلمات التي أجاتر بعضها من هذه الأفلام أو عددا غير قليل منها على أساس أن الرقابة ليست هي السلطة التي تصدر قراراتها بناء على مولزين نقدية خاصة بالشكل أو بالموضوع .

والحقيقة أنه في بلد مثل مصر تلعب فيه السينما دورا خطيرا جدا ، الأمر الذي يندل عليه التذاكر المباعة سنويا للجمهور وهو الذى تجاور في بعض السنوات الأخيرة مائة مليون تذكرة . . ينبغي ألا يقف عمل الرقابة عدما سبق أن أشرنا إليه من حدود قائمة حتى الآن بل يجب أن يتعدى عمل الرقابة تلك الحدود إلى ممارسة سلطة المنع أو الإباحة على أساس المستوى الفنى وعلى أساس مستوى الموضوع الذى يعالجه هذا العمل الفنى .

وربما اقضى ذلك إعادة النظر في تكوين هيكل جهاز الرقابة ذاته وأن يتم هذا التعديل على ضوء ما حدث ونجحت في البلاد التي سبقتنا في مجال صناعة السينما حيث نجد أن لأجهزة الرقابة مجلسا دائما لا يضم فقط موظفين كبارا وإنما يضم إليهم بعض

أساتذة علم النفس وأساتذة وسائل الاتصال الجماهيري وبعض أصحاب الخبرات العلمية التي يمكن أن تساعد في قياس الرأي العام ومعركة اتجاهات الجمهور وقياس مواقفه الفكرية والوجدانية وكل ذلك بهدف أن يساهم عرض الأعمال الفنية التي تساعد على تكوين رأى علم نابه وأيضاً تلك التي تقدم متعة فنية عظيمة ذلك أن الجمهور يتردد على دور العرض أولاً ليقضى وقتاً مشغولاً مع عمل فني يضيف إليه شيئاً جديداً أو يجعله يتنفس من خلال أو يعطيه فرصة أن يروّج عن نفسه أى أن الغرض من المصنفات الفنية لا يقف عند الأغراض التعليمية (أى الأخلاقية) وحدها وإنما يتعدى ذلك إلى إثارة اهتمام الجمهور بأشياء لا يعرفها أو تسليه تسلياً إنسانية ترتفع به وتتغف عواطفه سواء كانت الأعمال للمروضة كوميدية أو تراجيدية أو استعراضية أو وثائقية أو تاريخية أو ترجمة لحيلة عبقرية كبار من العلماء والمخترعين والأدباء والعلماء بل سواء كانت أفلاماً خيالية مبنية على افتراضات قد تصح وقد لا تصح .

ويعنى آخر فإن كل عمل فني نسبي إلى زمانه وإلى مكانه وينبغى أن يحكم عليه من الناحية الجمالية والصنعة الفنية وأيضاً ما يقوله هذا العمل الفني لمن يشاهده أو يسمعه

إن بعض كبار الأدباء يكتبون رواياتهم الطويلة أو قصصهم القصيرة ليقراها قارئ الكلمة المطبوعة وقد تعتبر جزءاً هاماً من الإبداع الأدبي المعترف بقيمته ، لكن كل قراء الكتب في كل بلاد الدنيا يختلفون اختلافاً كاملاً عن رواد السينما وذلك من حيث حجم القراء الذي يكون في العادة أصغر بكثير من رواد دار واحدة من دور السينما تعرض فيها لمدة أسبوع وبالإضافة إلى ذلك فإن قارئ الكتب الأدبي يقع في شريحة المواطن للتلفى الثابت الذي يستطيع أن يميز بين ما يقوله الكلمة الأدبية وما لا تقول . ثم إن كل قارئ لعمل أدبي يتطبع به على نحو خاص شخصي أما الأكثرية الساحقة من رواد السينما فهم من عابري السبيل أى أنهم لا يتميزون بأنهم من شريحة ثقافية محدودة وإنما هم خليط من المثقفين وغير المثقفين ومن العامة وغير العامة ومن الشباب ومن كبار السن رجالاً ونساء ، أطفالاً وصبية .

أى أن قراء العمل الأدبي يحكمهم التخصيص أما رواد السينما مثلا فيحكمهم التصميم ، كما أن الأكثرية منهم قد يتأثر بما يشاهده أو ربما يقلده دون وعى أو إدراك متميز لأن السينما تخاطب جميع المستويات البشرية وتعمق في سلوكها .

ومن أجل هذا كان الحرص من إنشاء وزارة الثقافة راعية الثقافة والأدب . والصون على أشكائها والتي من واجبها الثقافي أن تولى تلك الأدب والفنون من أهميتها ورعايتها ، وكان لزاما أن يوكل إليها بالتالى بإدارة الرقابة على المصنفات الفنية والتي أصبح من أهم أعمالها المراقبة بين صالح للجمهور وصالح الفنان ، وهى في موقعها هذا مضطرة أن تشير إلى التافه أو الخابط من الأعمال بل أن تعترض عليه بهدف المشاركة في الارتقاء بالمستوى الفنى وتنمية الذوق السليم عند الجماهير وحماية الميكانى الأساسية في عاداتنا وتقاليدها .

وفي محاولة وزارة الثقافة للبهوض بالمستوى الفنى والارتفاع به كان قرارها بإنشاء القطاع العام للفنون والأدب حتى تظهر بعض الأعمال الفنية والتعليمية والثقافية الجيدة أو الممتازة ، وحتى لا تكون السوق كلها واقعة تحت تأثير المنتجين والعائنين الخاضعين الذين يسعون وراء الكسب المادى فحسب ، ومن أجل هذا أيضا رصدت الحوافز المالية والأدبية تشجيعا للأعمال الممتازة والجيدة

ولكن هل أدى القطاع العام في الفنون والأدب رسالته العلية في رفع المستوى الفنى ومستوى التلوق لدى الجماهير ؟ في رأى أنه لم يحقق الأغراض المعقودة عليه وذلك أمر سأعرض له في موضع قادم من هذا الكتاب .

وفي محاولة وزارة الثقافة أيضا للارتفاع بمستوى المصنف الفنى ومساعدة منها للرقابة في الوقوف في وجه التافه أو الخابط من الأعمال الفنية شكل وزير الثقافة أول مجلس رقابى لها عام ١٩٦٨ من أهم أعماله النظر فيما يشهه الخلاف بين وجهات النظر الرقابية والمصانين بأخذ رأى صفوة من الأئمة والكتف والمفكرين في الأعمال العلية التى تعترض عليها الرقابة ، وكان من أول الأعمال التى اعتبرتها الرقابة هائطة

المستوى وعرضها على مجلسها في جلسته الثانية^(١) فيلم قصر الشوق من ثلاثة^(٢) الكاتب الكبير نجيب محفوظ .

ولكن كم ظلمت السينما كبار الأدباء ، ولا شك أن كاتب القصة الكبير الأستاذ نجيب محفوظ ، قمة مستقرة في عالم الأدب بلا نزاع وأعماله الروائية كانت موضوع بحث للدراسات العلمية عليا ، داخل مصر وخارجها ، وسو واحد من أعلام أدب القصة المعاصرة في اللغة العربية ، ولقد أحزن الذين يجيئون أدب نجيب محفوظ أن ظهرت بعض أعماله في السينما في المستوى الذي جعل فريقاً من الرقباء والنقاد ومجلس الرقابة ، يصفونها بأنها أفلام هابطة ، إن فيلم قصر الشوق كان من أسوأ الأعمال السينمائية في رأيي والتي قابلتني كرقبة بل أنى أرى أنه مسح كامل للعمل الأدبي الأصل .

ولكن ما قصة هذا الفيلم ؟ وماذا حذى منها بالنسبة للجماهير قبل أن يظهر الفيلم على الشاشة البيضاء ؟ .

هذا ما سيتضح في السطور القليلة القادمة . .

(١) في ١٩٦٨/٥/٣٠

(٢) بين القصرين - قصر الشرق - الكويت

قصة الصراع بين الرقابة ومؤسسة السينما حول فيلم قصر الشوق

لقد دارت سلسلة طويلة من الاشتباكات بين الرقابة والمؤسسة العامة للسينما حول فيلم قصر الشوق ولعل أستخدم كلمة الاشتباكات لأنها أخف كلمة يعنى استعمالها فيها حدث من خلاف شديد جدا بين الرقابة على المصنفات والقطاع العام المنتج لأفلام السينما ذلك أن فيلم قصر الشوق الذى أجمعت كثرة النقاد على أنه فيلم هابط لم يصب نجيب محفوظ وحده بإساعات بالغة أسرها أن الفيلم أهدر العمل الأدبى الذى كتبه نجيب محفوظ بل لقد جسّد هذا الفيلم الأسلوب التجارى الرئى الذى اتبعته المؤسسة فى ذلك الوقت فى مجال صناعة السينما . . لأنها أنفقت من المال العام مبرانية غير قليلة على إنتاج فيلم كتب قصته الأدبية رئيس (٣) مجلس الإدارة وأنتجه وأخرجته اثنان (٤) من كبار الفنانين ، وكان للفروض أن يؤدى الانفاق من المال العام على هذا الفيلم إلى ظهوره فى المستوى الفنى اللائق وإلى أن يقدم تبرير مقعا للجمهور والنقاد بأن القطاع العام فى السينما يمثل خطوة على طريق العن السيمائى الرفيع ولا يكون نسخة مكررة من الإنتاج الفردى الرئى الذى طالما رفع الجمهور صوته محتجا على هبوط أفلام كثيرة منه . . . بل لا أبالغ إذا قلت إن هذا الفيلم أقل من المستوى الفردى بكثير ، بل إن ما يسمونه بالقطاع الخاص قد استطاع قبل إنشاء المؤسسة أن يقدم للجمهور بعض الأعمال السيمائية الهامة مثل فيلم العريضة بطولة فاطمة رشدى ومثل أفلام الرمانى والأفلام الأولى التى أنتجها ستوديو مصر وبعض أفلام صلاح أبو سيف وكمال الشيخ ومحمد كريم وزملائهم الذين يسمون إلى جيلهم .

وقد نشب الخلاف الحاد بين الرقابة والمؤسسة لأن كل واحدة منهما وضعت الفيلم فى ميزان مختلف تماما عن الميزان الذى استخدمته الجهة الأخرى فمؤسسة

(٣) كان نجيب محفوظ رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للسينما
(٤) حلمى وهله ورسى الإسلام

السببا مثلا كان موقعها يتلخص في أن تبيع سلعة - هي هذا الفيلم بأسلوب التاجر الذي يريد أن يبيع أولا ويربح أخيرا .

والواقع أن أي فيلم ، سلعة تنزل إلى السوق شأها شأن بقية السلع ، لكنها في حقيقة أمرها سلعة استثنائية تختلف عن سائر السلع من حيث تأثيرها في تكوين مشاعر الجمهور الذي يشاهدها ومن حيث التأثير على سلوك الأفراد والجماعات الذين يقعون بلا أدنى ريب تحت التأثير الدريع للصورة والصوت والكلمة التي تقدمها الشاشة الكبيرة وتلعب في تقليدها سنة بعد سنة أمام ملايين المتفرجين

أي أن مؤسسة السينما لم تنظر في اعتقادى إلى طبيعة هذه السلعة الاستثنائية وإنما عاملت هذا الفيلم وغيره كما لو كانت مصنعا ينتج ملابس جاهزة بل ينتج أحذية ولا شيء أكثر .

امتد الاشتباك بين الرقابة ومؤسسة السينما بخصوص هذا الفيلم أكثر من عامين وتناول بداية الفيلم أي القصة والسيناريو اللذين أُنِدت عليهما الرقابة عصفت جوهرية وتوالى اعتراض الرقابة على الفيلم بعد انتاجه وتطور الأمر بحيث اشتركت مع الرقابة لجان مؤلفة بقرار من وزير الثقافة في ذلك الوقت كما اشترك مع الرقابة مجلس الرقابة ولجنة تصدير الأفلام .

وفي ان سجل جولات هذا الاشتباك الحاديين الرقابة ومؤسسة السينما هي أن لاحظ ما يلي -

أولا أن هذا الفيلم الكبير قد تم انتاجه في فترة زمنية قصيرة جدا لا تتجاوز الشهر وهذا أمر يدعو إلى التسؤل هل يستطيع أفضل استوديوهات العالم أن تنتج فيلما كبيرا على مستوى في ممتاز في مثل هذه المدة القصيرة ؟ لو كانت الإجابة نعم لكان معنى ذلك أن في هذه الاستوديوهات العالمية عقربات هذه وقف وراء احداث التجهيزات والمكينات والكاميرات وذلك أمر أعلم أنه غير موجود في صناعة السينما في مصر أو في غير مصر من البلاد النامية ، ولابد فالأمر المرجح أنه تم طبع الفيلم على وجه السرعة بدون أي اعتبار لضرورة التجويد والانتقا وسيظهر صلق هذا الرأي فيما سأروي به بعد ذلك من ملاحظات بحس جوهر الفيلم وشكله

الأمر الثاني الذي استرعى انتباهنا هو أن كانتا كبيراً يحظى باحترامنا وتقديرنا وهو نجيب محفوظ قد أسندت إليه وظيفة هامة في صناعة السينما وكأنها أصبحت قيداً على يديه بل لعلها جعلته يسار الرأي الذي يقول إن السينما تجارة وليست صناعة وفناً ، باعتباره رئيساً لمجلس إدارة مؤسسة السينما ، في ذلك الوقت ، وكان مسئولاً عن كيفية تمويل مثل هذا الفيلم الهابط وبالتالي اتخذ موقفه للدفاع عنه بالرغم من أن الفيلم أساء إلى عمله الأدبي أبلغ الإساءة كما قال نصر من أسئلة الجمعيات المتخصصة في علوم الأدب والاجتماع وعلم النفس والذين شاهدوا الفيلم وأجمعوا على «رفض تصديره إلى الخارج لأنه أهدر قصة نجيب محفوظ الأدبية وأهدر القيم الفكرية والفنية والتربوية التي جعلت تلك الرواية واحدة من معالم فن نجيب محفوظ القصصي» .

ويجوز لي أن أقول إنه إذا كان للقطاع العلم في صناعة السينما فوائد فإن له بالتأكيد عيوبه الفادحة .

وقد كان عيباً فادحاً أن تتج مؤسمة السينما فيلماً هابطاً يحمل اسم كاتب كبير ومتج كبير ومخرج كبير بينما يشعر المشاهد أن موضوع الفيلم قزم مشوه يسيء إلى تاريخ مصر الوطني ويسقط من حسابه روعة الفترة التي يروى نجيب محفوظ جانباً من قصتها وهي فترة الكفاح المجيد الذي حمل أعباءه الشعب المصري في مواجهة الاحتلال البريطاني .

إني أكتب الآن عن هذا الفيلم بعد سنوات من انتهاء العاصفة التي أثارت حوله ، لكنني لم أزل أشعر بمراوة التجربة التي خضتها أنا وزملائي أعضاء الرقابة لكي نقول كلمة حق من أجل صناعة السينما الوطنية ومن أجل مصر ولكي نتنصر هذه الكلمة حتى لا يصعب شيء مما بقي مجيداً من حياة مصر وفنها . تلك الحيلة التي قلمت في مجال الفن محانا عظيماً هو محمود مختار ، ودسامين كبار وأدياء أكبر ومجاهدين وطنيين أبرار لا يسهون تحت حصر . .

بأي منطق وبأي قدر قلمت الشائنة البهيمه خيوطاً من هذه الفترة المجيدة في

صبورة تلير التفرز في العنص لكثرة ما فيها من مشاهد جسدية جلوة للمشاعر ولكثرة ما فيها من مسخ للعسل الأدبي الأصلي ثم لما جاء في هذا الفيلم من تطاول مرفوض تماما على بعض كلمات كاتبنا العظيم .

كل ذلك سجلت الكاميرا وآلات تسجيل الصوت وهي تنتج فيلم قصير الشوق فيما يربو على ثلاثين يوما بأمل أن تمتلئ جيوب البعض بالمكاسب ولو أدى ذلك إلى إهدار كثير من القيم التي لا يمكن أن يعيش يتغيرها وتعجز ميزانيات كبيرة وقدرات أكبر على استردادها والحفاظ عليها .

نصه فيلم قصير الشوق مع الرقابة :

نبدأ القصة عندما تقدمت^(٥) . شركة القاهرة للإسماح السينمائي إحدى شركات القطاع العام ، إلى الرقابة تطلب ترخيص للفيلم للعرض العام ، والفيلم في موضوعه امتداد لقصة نجيب محفوظ بين القصصين والسابق إنتاجها سينمائيا وكان قد سبق للرقابة أن رحضت سباريو^(٦) قصر الشوق تحفظات هي مراعاة كل ما يخالف الفانون والأداب مع تهديد نقاط بعينها حداثتها ، رفاهه وأشارت إليها ، ذلك أنها لاحظت أن السباريو يجمع إلى الجنس شكل ظاهر وملح ، الأمر الذي جعل محررا^(٧) كبيرا يهرص على تلك التحفظات ، وطورت بين كاتبة هذه السطور وبسه مافشة وعد إثرها بإعداد الفيلم في صورة طبعة مشرفة تتناسب مع العمل الأدبي القيم ووقع نهجها كتابيا ملئ ، وكان قد تقدم للرقابة بكتاب منه يرجوها فيه أن تعدل من موهبها وتحفظاتها باعتبار أن حوادث^(٨) قصر الشوق تقع في فترة الاحتلال البريطاني وكان لهذا الاحتلال تأثيره السيء على البشة المصرية ، فانتشرت في عهده بيوت الدعارة وتكاثرت الموابخ وانصرف الكثير من التجار إلى الملبات وكان طابع الاحتلال يسيطر على جانب كبير من المجتمع في ذلك الوقت بما

(٥) في ١٣/١٧/١٩٦٧ ورد الفيلم ١٠٠ جم ٢٢ كغير الإنتاج محمد رجبى

(٦) ١٩٦٧/١١/١١

(٧) حلمى رطه وكان أيضاً من خلال أحد صفحات الأسرة

(٨) من نص الكتاب الذى لمرسه إلى الرقابة والوجود بجانب الفيلم .

أوصحه الكاتب الكبير محجب محفوظ في قصته المشهورة « قصر الشوق »

ولما كنت أتعامل مع الفنانين يغلب سليم وعقل مفتوح وأكره أن أجعل من الرقابة سبباً مسلطاً على المراقب فقد سمحت له بتقديم التعهد الذي جاء بأقراره والسابق الإشارة إليه على أن يلتزم بالقوانين الرقابية وعلى أن يكون الفيلم هو العيصل في النهاية

وفي اليوم السابق على تقديم الفيلم للمراقبة زارني حلمي رفلة في مكتبى مرة أخرى ، واعتبر أن بالفيلم بعض المخالفات الرقابية الطفيفة والتي سبق أن أبدت له لتجسها عند ترخيص الرقابة بالسيناريو واعتذر عن تعيدها بدعوى أنها ضرورية للفيلم كما علمت منه خلال الحديث معه أن هناك لجنة شاهدت الفيلم قبل عرضه على الرقابة ، وحدثت منه ثلاثة عشر مشهداً ، وكأنه يريد أن يوحى «إلى» بأن الفيلم قد رُقب بالفعل وأصبح ملائماً للعرض وطيت حاطرته وعلمت الأمر كله حين رُوي للفيلم .

والفيلم من تمثيل نادية لطفي وبحي شاهين وإخراج حسن الإمام وإنتاج المؤسسة المصرية العامة للسينما كما ذكرت .

وعندما راقبت الفيلم لم أكن أتوقع أبداً ما جاء به من مشاهد ومخالفات وأنه على ذلك المستوى اللغوي الهابط .

وكان حلمي رفلة وقتها من كبار الموظفين العيينين بالمؤسسة وجاء بتقريرى^(٩) ، بالنص الواحد :

شاهدت الشريط مع السادة الرقابة وأرى الأحد بملاحظات مديرة القسم العربى^(١٠) وأصيف إليها

أولاً - أن المخرج لم يعتمد بملاحظات الرقابة على السيناريو ولم يأخذ بها إطلاقاً وهذه ظاهرة خطيرة طالما أتبعها مخرجو الأفلام المصرية والمقطاع العام على وجه

(٩) بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٧ طبقاً لتلفظ الخفص بالفيلم
(١٠) وكانت قد كتبت تقريراً من مفتحنى من بملاحظات الرقابة

خاص مما جعل الرقابة في حل من مع الفيلم ولا عبء بالالتباس الذي قدمه السيد/حلمي رفلة في ١٣/١١/١٩٦٧ في تعديل التحية الرقابة ورأيها في الملاحظات إذ جاء الفيلم بصورة سيئة

ثانياً : الفيلم في عمومياته دعوة إلى العشق والفجور والرتا وهدم الأسرة وأظهر المجتمع المصري ولا يشمله إلا الفسق والفجور وأنه كله فساد ، والأب وجيله جيل فاسد والأبن أى الجيل الذي يليه فاسق أيضاً ، وهائل ويكبر عندما انصرف الأخ الأصغر أى الجيل الثالث أيضاً فاسق

ثالثاً : الفيلم دعوة قائمة إلى هدم كل القيم الروحية متمثلة في شخص الابن الأصغر عندما تحطمت صورة الأب الطيب في ذهنه وكذلك تحطم حبه ، وأحبا صورة الزعيم المثالي للوطنية في حياته وسعد وعلول عندما هاجمه ريله ثم «هون» الأخ الأكبر من شأنه بعد موته بقوله «يعني هو أحسن من اللى راحو» - وما يذكر أنه جاء بالسيديريو «هو أحسن من النبي» وفي هذا تكريم لرعيم وطني أما ملجاء بالفيلم فهو تهوين وحطاً من شأنه .

رابعاً : الفيلم يحمل في طياته دعاية مسببة إلى الاسلام فقد حُرِف في الآيات القرآنية وفي الأحاديث فقال « إذا بليتيم فاستروا » « وإذا استرتم فانتلوا » وقال « إن الحمر مفتاح الفرج » ثم جعل من الصلاة فريضة مظهرية طائفة يطل يصل في منزله ويمسح خارجها ولم يمثل قول الله تعالى « إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر »

هذا والفيلم بشكل عام هدم لا بناء فيه ولم يبرز المخرج أثر الإنجليز في المجتمع المصري ولم يشر إلى أنهم المسئولون عن انتشار بيوت الدعارة ولواطح كما أراد ذلك المؤلف بل جاء الفيلم عرضاً لما يدور في هذه البيوت مما لا يتلاءم عرصة على أولادنا وبناتنا ووصف الفيلم حقبة من تاريخنا لم تكن كلها ساءدا كما يسردها الفيلم بل أعرجت لنا مكافحين ومفكرين كثيرين منهم المؤلف نفسه .

وأرفع الأمر إلى السيد المدير العام رجاء النظر . . ولزى عدم التصريح بالتصدير .

وأرسل رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية^(١١) العامة للتسويق خطاباً^(١٢) إلى الرقابة يجبرها أن اللجنة التي كونها وزير الثقافة اجتمعت يوم الأربعاء ١٩٦٧/١٢/٢٠ ورأت الفيلم بعد تعديله وتنفيذ الملاحظات وأقرت أنه صالح للعرض ، وأن الوزير^(١٣) وافق على رأي اللجنة .

وأعطى مدير المصنعات الفنية تعليماته بإيجاز العرض وتأسيساً على ما جاء بالخطاب بعد تمديد حذف ثلاثة مشاهد أخرى بالإضافة إلى ما سبق حذفه من قبل بواسطة اللجنة المشار إليها .

رفض مدير^(١٤) المصنعات الفنية توقيع التاملوه^(١٥) الخاص بالفيلم^(١٦) لإجازته ، وطلب من توقيعه بدلاً منه وقطعت إلى أنه لا يرغب في أن يقر اسمه بفيلم في مثل هذا المستوى من المربوط الفني ، ورفضت أنا أيضاً الإجازة بالعرض وعليه أرسل التاملوه إلى مدير الأعلام^(١٧) فوقعته وأجيز الفيلم علياً^(١٨)

ولعل مدير المصنعات الفنية كان يدرك سوء الفهم القائم من بعض الجماهير التي تلقى بتبعية إنتاج وتصحيح العلم على مدير المصنعات الفنية مباشرة ولا تفهم أن إضماؤه لا يمتد إلى ما هو أكثر من إجازته بعرض الفيلم .

وحدث بعد أن أصبحت مديره للمصنعات الفنية أن كنت أجلس مضطربة إلى توقيع إجازات لأفلام لا أرى فيها إلا لحيوط مستواها الفني أو لأى كنت أرى أنها

(١١) سبب محض

(١٢) بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢١

(١٣) الدكتور ثروت عكاشة

(١٤) مصطفى درويش

(١٥) الترخيص الذي يحمل اسم الفيلم وورقه ونصم شركة ونصم ورقة الثقافة والإدارة العامة للمصنعات الفنية

ثم اسم مدير الرقابة وتاريخ الإجازة وتعرض في أول كل فيلم بمثل عرصه جديرأ

(١٦) كنت عليه المدير العام

(١٧) عليه فريد

(١٨) أجيز علياً بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٨

لا تناسب بيئتها جاهزياً ، أو أعرض عليها كلية كمصومون ، ولكن كنت مجبرة على الترحيص بها نزولاً على حكم لجنة التظلمات أو نزولاً على رغبة مجلس الرقابة

وتقدمت باقتراح أعتقد أنه من حق مدير عام الرقابة على المصنفات الفنية وهو أن يكون هناك تمودج من التأملوه كما هو الحال في لندن ، مثلاً ، أحدهما يشير إلى أن الفيلم يحل محل من الرقابة مباشرة بينما الثالث يشير إلى أن مجلس الرقابة هو الذي أجاز الفيلم .

ولم يلق اقتراحى ترحيباً ، وأحد الرأى على أنى لريد أن أصع مجلس الرقابة أمام مسئولياته أو لعل البعض اعتبر أنى لونغ في الهروب من مسئولياتى ، ولكن الحقيقة التى أردتها أن يكون هناك وضوح رؤية أمام الجمهور .

وما زلت أعتقد أنه من حق جماهير مصر أن تعرف ما تعرفه جماهير لندن أو أى بلد متحضر آخر فليس عيباً أن يعرف أن فيلماً ما أثار لشكلاً مع الرقابة أو أنها عجزت وحلها إلى أن تخرجه إلى دائرة الضوء لو أنها اعترضت عليه بطريقة موضوعية .

نعود مرة أخرى إلى فيلم « قصر الشوق » الذى طالبت الشركة بتصديره للخارج بعد أن حصلت على إجازة العرض عرصاً علياً ، واجتمعت لجنة تصدير الأعلام^(١٩) وقررت الموافقة على التصدير إلى جميع البلاد دون أى تحفظ ما

واعترض مدير المصنفات الفنية وطعن في بطلان تشكيل لجنة التصدير كما أنه لا يوافق هو شخصياً على تصدير الفيلم .

وطلب^(٢٠) وكيل وزارة الثقافة إعادة دعوة اللجنة بكاملها كما طالب بأن يصدر الفيلم بكلمة من نجيب محفوظ تبين أن هذا الفيلم يوضح شريحة من المجتمع العربى في عهد الاحتلال .

(١٩) في ١٨/٢/١٩٦٨ وكلفت تتكون من ستة عشر وكيلة التلفزيون العربى والليلى مصطفى حافى

(٢٠) خطاب الوكيل للرقابة في ١٨/٢/١٩٦٨

ولا أخرى ماذا كان رأى هذه اللجنة ذلك أنه لم يصل الرقابة تقرير منها

وحدث أن الذى نذب مدير^(٢٥) عام الرقابة على المصنفات الفنية وقعت نيابة عنه بأعمال المدير العام ، إذ كت وقعتها نائبة المدير العام إلى أن صدر لى قرار وأصبحت مديرة عامة للرقابة ، وكانت تلك هى المرة الأولى التى تتولى فيها سيدة مصرية مسئولية دقيقة حقا هى إدارة هذه الرقابة التى شرفت بمولتها أطول مدة مارسها عبرى من الرجال . إذ بقيت مديرة لهذه الإدارة مدة تسع سنوات تقريبا إلى أن بلغت سن التقاعد^(٢٦) .

وبعد إلغاء منصب مدير عام الرقابة السابق أصدر وزير الثقافة قراره بتشكيل مجلس الرقابة ، والذى عقد اجتماعه الأول فى ١٩٦٨/٥/٢٧ ، وكانت أولى المشاكل الرقابية التى عرستها عليه ، مشكلة فيلم «قصر الشوق» الذى رفضت تصديره إلى الخارج كما امتنعت أيضا لجنة تصدير الأفلام عن تصديره وكان يرأسها المدير العام السابق ، وكان قد أثير حول الفيلم جدل كثير ولعل وانهائات عدة للرقابة .

وقرر مجلس الرقابة^(٢٧) بالإجماع مع تصدير الفيلم وولت عصوة المجلس^(٢٨) (أن فى خروج هذا الفيلم للعالم العربى جريمة فى حق مصر لا تقتصر لأن الفيلم لم يظهر إلا لاحتاب الجنسية رغم أن الفترة الزمنية التى تناولها الفيلم كانت فترة وطنية والفيلم استبعد كل ما هو وطنى وحشد بالمناظر الجنسية المشتتة وعليه فهو لا تسمح بتصديره

(٢٥) مصطفى درويش قرار رقم ٧٧ لعام ١٩٦٨ بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٤

انتدب الرقابة بقرار رقم ١٩ لسنة ١٩٦٦ فى ١٩٦٦/١٠/٢٤

وانتدب لى المرة الأولى من مجلس الدولة فى ١٩٦٦/٦/٣ وكان د . ثروت عكاشة وزيرا للثقافة

والذى هذا التنب عندما أصبح الدكتور عبد الناصر حاتم وزيرا للثقافة وتندب عقيد عبد الرحيم محمد سرور فى ١٩٦٨/١٠/٢٨ مدير الرقابة على المصنفات الفنية

(٢٦) ١٩٧٧/٦/٢٤

(٢٧) قرار رقم ٩١ لسنة ١٩٦٨ بتشكيل أول مجلس للرقابة على المصنفات الفنية

(٢٨) أعضاء المجلس الذين حضروا الاجتماع الدكتور حسى السامح ، مصطفى دويش ، سامى دويد ، وجدة الشافعى ، أمية السعيد ، أحمد بوقحان ، حسن عبد القيم استقال مختار

(٢٩) السيدة أمية السعيد رئيس مجلس إدارة مؤسسة دار الحلال

بأية حال من الأحوال) كما أنها رأت أن الفيلم خال من التكنيك السينمائي والفني .

واعتبر أحد أعضاء المجلس^(٣٠) أن الفئتين والقائمين على الفيلم ومعهم المخرج قد أهملوا العمل الفني لتجيب محفوظ بل أن واقع الفيلم لا يمت إلى قصة بأية صلة ، كما وأن الحوار وطريقة اللهجة وكيفية الإلقاء والأداء كلها منافية لواقع العصر وأن المسألة أخطر من الموافقة على تصدير الفيلم ، لأنه إذا كان كل مخرج يهدف إلى نجاح فيلمه بهدم العمل الأدبي على ذلك النحو ، فإن هذا شيء خطير ويسفي في اعتقاده ألا يخصص الفيلم حتى يكون درسا لكل مخرج يتعد عن النص الأدبي وطلب أن يسجل باسمه أن ذلك الفيلم (أهمل العمل الفني وأدى جيد ولا بد من أن يؤاخذ من أهمل هذا العمل) .

وذكر عضو ثان هو أستاذ علم^(٣١) الاجتماع بالجامعة : (أن الفيلم به تناقض عجيب وليس به وحدة هدف فني مقلدته يعرض شعارات وطنية ثم ينتقل إلى موضوع لا يمت إلى مقلدة الفيلم بسبب وفي النهاية يذكر أن سعد زعول مفت دون ترابط وقال «إن المستفيد من هذا الفيلم هو المخرج الذي وضع في اعتباره إيرادات أنشاك مما يعتبر إرضاء للإسفاف الجماهيرى وإن هذا ليس من رسالة الفن بأى حال من الأحوال وأفترح أن يلقى نجيب محفوظ بكلمة في أول الفيلم للتعريف بالعصر الذى قامت الرواية فيه وحتى لا يحدث خلط لعامة الجماهير بين الماضى وحاضرنا^(٣٢) كما طالب بتسجيل اعتراض المجلس على ما في الفيلم من تبذل واضراع السلبية الجنسية من الإطوار المرجعى التاريخى الاجتماعى .

واعترض أيضا عضو المجلس^(٣٣) ومخرج كبير على تصدير الفيلم نهائيا وعلى ما جاء به من مناظر مقززة .

(٣٠) مصطفى ربيع أستاذ علم النفس بالجامعة

(٣١) د. حسن الشافعى

(٣٢) الرمز الذى تم به الفيلم (١٩٦٨)

(٣٣) أحمد بدرخان

كما ذكر عضو خامس^(٣٤) أن المؤسسة وضعت في اعتبارها أن تصدير الفيلم للخارج سيهدد على البلاد معائد مادي أجنبي بما يتراوح بنحو ٢٥ ألفاً من الجنيهات ، وهو شخصياً لا يوافق على تصدير الفيلم إطلاقاً ورد على ذلك عضو سادس^(٣٥) بأن الناحية المادية لانتم للمجلس وطللاً أن الفيلم سيء ويعطى صورة سيئة للعامة من الناحية الوطنية والموضوعية ، وأنه شديد الانحطاط فيجب منعه وأن المجلس متفق على منع تصديره .

وأفصح كاتب الفصحة^(٣٦) في جلسة أخرى للمجلس عن رأيه في تصدير الأفلام بأنها عملية اقتصادية يحثه تعود على الدولة بتقد أجنبي ويمكن للبلد المصدر إليها الفيلم أن تمنحه من العرض فيما إذا شاعت وإن كان بلد فيه رقابة ، أما بخصوص فيلم «قصر الشوق» فإنه يرى أنه إن كان للرقابة أن تمنع تصدير الفيلم لكان لها أن تمنع عرضه في الداخل لا أن تسمح به بالعرض ثم تمنع تصديره .

واعتذر عن حضور جلسة التصويت على الفيلم ولم يحضرها ، وفي تلك الجلسة استعرضت المراحل المختلفة التي مر بها الفيلم وذكرت للمجلس أن جميع ملاحظات الرقابة على السيناريو لم تنفذ ، وأيضاً ما تعهد بتقديمه حلماً وعمله شخصياً لم ينفذ ، وطالبت برد اعتبار الرقابة التي هوجمت هجوماً شديداً سبب وقفها صد هذا الفيلم وعلى الأخص من المؤسسة المصرية العامة للسينما ، وشركات التوزيع ، ووزارة الثقافة واستقر رأى المجلس بإجماع الآراء على تأييد الرقابة ولجنة تصدير الأفلام في منع تصدير الفيلم إلى الخارج (لما تضمنه من مشاهد تسمى « إلى فترة تلويحية وطنية للبلاد ولكثره ما به من مشاهد الجنس وعبارات التبذل)

كما كلف المجلس كاتبة هذه السطور بحفظ^(٣٧) وتهذيب بعض المناظر الأخرى من الفيلم بالنسبة للعرض المحلي بالإصافة إلى ما كان قد استقر عليه الرأي عند الترحيص بعرضه علنياً قول مرة

(٣٤) سلمي مازد

(٣٥) رجاء القناشر

(٣٦) نجيب محفوظ

وعندما أبدلت شركة القاهرة للتوزيع السينمائي بعدم الموافقة على التصدير ، نظمت (٣٨) من قرار الرقابة إلى الوكيل المختص (٣٩) وذكرت في كتابها أن وزير الاستعلامات العتيق شاهد الفيلم مع وفد غينيا برئاسته في الشهر السابق وأوصى بشرائه وكتب الوكيل بدوره إلى الوزير مشيراً في كتابه إلى أسباب إجماع الآراء على منع تصدير الفيلم ، كما أشار أيضاً إلى أنه لا يمكن التناقص عن أن الفيلم حقق إيرادات قياسية على المستوى المحلي بالنسبة لغيره من الأفلام ، وطالب من الوزير الترخيص بالتصدير عملاً بالسلطات المخولة له ، رغم رفض المجلس ، وأن الرقابة هذمت الفيلم مرة أخرى ومن المنتظر أن يحقق عائداً يعاون المؤسسة في حل بعض مشكلاتها المالية التي تعانيها .

وأشرك وكيل أول (٤٠) الوزارة على مذكرة الوكيل مشيراً على الوزير بتصدير الفيلم بعد إجراء جميع المحادثات التي لارتأتها الرقابة ومجلسها ، وعليه وافق (٤١) الوزير على الرأي .

وسدر الفيلم إلى بيروت والعراق والدوحة وقطر ، السودان وسوريا وتونس والكويت ، لجمهورية العربية السورية ، عدن ، ماليزيا ، أبو ظبي ، الجزائر ، السعودية .

والآن . . وبعد كل هذه الجولة مع «قصر الشوق» والرقابة ، ألا يرى معنى القرار كم هي مظلومة ومغلوب على أمرها هذه الرقابة ؟؟

(٣٧) بعض المنتظر الخالية بالتفصيل الأول.

أ - منظر السيدة السيور وهي ترتفع وتضع قدمها تحت يدها

ب - حطب جملة تعيش مصر حرة إذ قيلت في مأمورتي غير مكابها .

ج - حذف جملة سعد وهول مات التي قيلت في آخر الفصل وأحوال الذي سيها وبه تغلب من قيمة سعد وهول (مؤرخ من آل واصل)

ويلاحظ أن النسخة التي عرضت على المجلس نسخة مخدوشة منها ثلاثة عشر منظرًا التي اعترضت عليها اللجنة الاستشارية التي تزعمها الوزارة وتتهم الفيلم قبل عرضه على اللجنة ، ومخدوش منها كذلك المناظر التي استعزى ردى الرقابة على حذفها .

(٣٨) تنظيم ياسر عبد الحميد جودة السحري باية هي رئيس مجلس الإدارة

(٣٩) حسن عبد النعم بطريخ ١٩٦٩/١/٨ .

(٤٠) عبد النعم السوي

(٤١) دكتور ثروت مكنانة وافي بطريخ ١٩٦٩/١/١٨

فيلم امرأة ورجل :

ومثال نادر للأفلام المحاطة هو فيلم «امرأة ورجل» ، بشأن هذا الفيلم مع مؤلف قصته شأن فيلم قصر الشوق مع مؤلفه كذلك . فهذا الفيلم مأخوذة عن قصة لها قيمتها الأدبية وكتابتها هو أحد كبار أدباء المرموقين^(٤٣) لكن الفيلم أهدر القصة الأصلية .

وعند عرض الفيلم^(٤٤) على لجنة الرقابة تقرر بإجماع الآراء أن يقتصر عرض الفيلم على الكبار فقط مع حذف بعض المناظر التي حددتها اللوائح^(٤٥) .

وعندما راقت الفيلم ، أصابني الحيرة .. فالفيلم هابط مستواه الفني للدرجة كبيرة جداً ، وهابط في غنايته للجنس وفي مناظره الجنسية للكنسوة ، وأصبحت صمة من سمات الفيلم المصري في ذلك الوقت غنابة الفرائز الجنسية . واعتبرت هذا الفيلم من أكثر الأفلام المصرية المثيرة التي صادفتني من هذا النوع .

ورأيت أنه ربما كان أسلم الطرق واقتصرها أن أهدب الفيلم^(٤٦) بحيث يصبح لانفقا بالعرض الجماهيري ، كما اتخذت قرارى بأن يكون التصدير^(٤٧) بمنس حالة العرض المحلي .

(٤٣) يحيى حقي

(٤٤) تقدمت الشركة بالفيلم إلى الرقابة في ١٩٧١/١/٢ وزن الفيلم ١٧٠٠٠ ك إنتاج حمام الدين مصطفى خليل وشذى أبانة ناهد شريف ويزى مصطفى إنتاج أفلام ليلى خليل

(٤٥) ملف الفيلم بالرقابة

(٤٦) أ . اتخذت قرارا بحذف ثلثات متعددة اعتبرتها غريبة بين جنس وميله في علوية بالقتل الأول

ب . حذف منظر النتن فوق زويته بالقتل ١ ، ٢ ، ٣ الأول

ج . حذف وتهديب وقصة طوباة لتأخذ شريف يميني الدم وهي تلبس بالخلخال وبعثت يلف منها الجزء الذي ينتهي فيه وشذى أبانة لرسا ويظهر بين ساقها وهي ترتفع واقفة متفرجة الساقين

د . كما طالب بحذف جزء من الفيلم يبدو فيه الصورة غامضة ويظهر فيها وشذى أبانة بخلع ملابس ناهد شريف الدخالية بحيث يبدو كما ولدتها لها

(٤٧) مكتب لجنة التصدير قد أهدب كما سبق وشرحت تحت عنوان لجنة التصدير

ولم أصل إلى رأى مع صاحبة^(٤٧) الشركة والذي طالب بالاحتكام إلى مجلس الرقابة لأنه أراد الاحتفاظ بجزءه^(٤٨) من الفيلم رأيت فيه خروجاً على الآداب العامة ، كما أنى لاحظت بأن هذا الجزء تقليد مختل في فيلم أجنبي ، باسم Query كان من الأفلام التي رخص بها مدير عام الرقابة السابق^(٤٩) ، وتقرر بعد إلغاء مدبه إعادة مراقبة الأفلام التي رخص بها ، وكان هذا الفيلم ضمنها ، وحذف الجزء المشار إليه من الفيلم .

وعرضت الفصل الذي به الجزء المختلف عليه من الفيلم على المجلس^(٥٠) بعد أن حذفت جزءاً كبيراً منه ، ولكنني كنت أرى أنه ملائماً عملاً بالآداب العامة ورأى عضواً^(٥١) من المجلس أن لا بأس من ترك هذا الجزء ، بينما اعترض عليه عضو ثالث^(٥٢) ، واستقر الرأي على عرض الفيلم كاملاً في جلسة قادمة^(٥٣) ليكون الحكم عليه سليماً .

ويتلخص موضوع الفيلم في أن جاسر أحب حميدة الغازية ، وقتل مشولى غريمه ، وحكم عليه بالسجن خمس سنوات ، وعندما خرج عاشق في ضيافة ابن خاله إسماعيل المتزوج من نرجس اللعوب ، واشتغل جاسر قاطع حجارة بمحجر ووقع في غرام نرجس التي أغرت بمعاشرتها ، كما أغرت كثيرين غيره عن طريق خميس شيخ الخضر .

قام جاسر بتدمير مقتل إسماعيل وتزوج من نرجس بعد فسخ خطوته من صالحة ابنة صاحب المحجر . وحاولت حميدة الغازية إعادته إليها لكنه مضى يقاومها .

(٤٧) أياب القيس

(٤٨) الجزء الناعم الذي اشترت إليه .

(٤٩) مصطفى حروش

(٥٠) الجلسة ٨٠ بتاريخ ١٩٧١/٣/٤

(٥١) تسيب محفوظ سمي دود

(٥٢) أحمد المنصوري

(٥٣) جلسة ٨١ في ١٩٧٣/٣/١١ ضد الأعضاء بالجلسة السابقة زيد عليهم كمال اللامع

فقد جاسر بصره أثناء عمله ، وأُتيحت الفرصة لترجس لتذهب إلى بيت
خيس شيخ الحفر القواد ، وهناك لحق بها جاسر واستطاع أن يقتلها ويقتل خيس .

وبعد العرض على مجلس الرقابة رأى أغلب الأعضاء ، أنه لا بأس من
السماح بعرضه عرضاً عاماً بعد أن هُتبت الرقابة مناظر الفيلم ، إلا عضواً
واحداً^(٥٤)، اعتبر أن في عرض الفيلم إساءة إلى صورة الحيلة في مصر الريفية ، وأنه
يهدم كل قيمة الاجتماعية من صداقة وقرابة وحياة زوجية ، ويهدمها جميعاً ،
بالإضافة إلى أنه قائم على مسائل جنسية مفضوحة جداً تكشف عن الهدف الوحيد
من الفيلم ، وأن من واجب المجلس عرض الموضوع على الوزير مع الإشارة إلى
هبوط مستوى الفيلم المصري .

وكلف المجلس العضو المعارض بكتابة تقرير مفصل توطئة ل عرضه على الوزير
مع إيداء الرأي فيما يتبع مستقبلاً في أمثال هذا الفيلم .

وعند عرض عضو مجلس الرقابة على الوزير أشر وكيل وزارة الثقافة^(٥٥)
ومقرر الجلسة بالآتي (مسألة هبوط مستوى الأفلام واتخاذها درجة للرفض باعتبار أن
ارتفاع المستوى يدخل ضمن مصالح الدولة العليا ، إعمالاً للنص القانوني ،
موضوع يثار فيه جدل ويقتحمه بعض الساحة أبواب الأفلام الصحفية بين مؤيد
ومعارض ، من قبيل هنا ما حدث من أيام حين اتصل بي أحدهم وهو السيد رؤوف
توفيق تليفونياً في صحيفة للمحاسبة على توصية المجلس بالنسبة لفيلم لعبة كل يوم^(٥٦)
وقرار سيادتكم بمنع عرضه ل هبوط مستواه . . . وهكذا .)

(٥٤) سفي تلو

(٥٥) حسن عبد الفتاح كليل

(٥٦) سبب أن أشرت إلى هذا الموضوع عند الكلام عن فيلم لعبة كل يوم حين أقر مجلس الرقابة منع تصديره ل هبوط
مستواه الفني ورأي الوزير منع العرض والتصديق ظلالاً أن للمجلس فتحة له هبوط مستواه الفني ، وأثر هذا
الاجراء جدد في الصحف وكتب رؤوف توفيق مقالاً بالصور المند رقم ٢٤٢٢ في ١٩/٣/١٩٧١

وأشهر السيد الوزير^(٥٧) (يستظر تقرير الأستاذ سامي دلود ولا سبيل إلى رفع مستوى الفيلم المصري فلم نأخذ بأسباب الحزم والتشدد بالفيلس إلى ما هو هابط من هذه الأفلام) .

وفي الجلسة التالية نوقش^(٥٨) تقرير العضو الذي جاء فيه :

السبب في عرض هذا الفيلم على المجلس ، اختلاف الرقابة مع منتج الفيلم حول مشهد واحد من مشاهد ، يلرس فيه البطل والبطة ، الفعل الجنسي كاملاً ، ونلتقطه علماً الكاميرا من خلال حائط متموج شفاف ، إخماء للتفاصيل مع إبقاء الحركة المثيرة بكل ما توحى به من خيالات .

وقد رأى المجلس مشاهدة الفيلم كاملاً ليتبين ما إذا كان هناك ما يبرر إبقاء المشهد أو تخفيفه . أو إقرار الرقابة على حذفه .

وقد وضح لدى مشاهدة الفيلم ، أن الشركة المنتجة لم تستهدف منه سوى عرض مناظر الإثارة الجنسية ، ومشاهد العنف الشديد . . مع التجاوز الكامل عن طبيعة وأخلاقيات البيئة التي تجري فيها أحداث الفيلم . وهي بيئة القرية في صعيد مصر . .

إن بطل القصة ، يثير خيالات نساء القرية وفتياتها ، لأنه قتل رجلاً ندد بعلاقة بينه وبين غائبة القرية . . ودخل السجن . . فطلق عليه نساء القرية اسم « جاسر بتاع حيلة » وتهافتن عليه لدى عودته من السجن ، ويطلقن الرعرايد . وكأنما هو لم يقتل رجلاً من رجالهن .

- إن هذا البطل لا يكاد ينعم بضياقة ابن عمه القلاح وإيوائه له بعد خروجه من السجن ، حتى ينصب شاكة لزوجته ، وتجاريه الزوجة ، وتضن في إغرائه بشق المثريات ، حتى وزوجها قائم في البيت .

(٥٧) بدر الدين أبو هادي

(٥٨) جلسة ٨٢ في ١٨/٣/١٩٧١

- إن الزوجة ، لا تجد مائماً بمنها من أن ترقص في عرس عشيقها ، أمام زوجها وأمام الرجال الآخرين .

- إن من اليسير في هذه البيئة ، أن تملوس الزوجة بتهارة الجسد ، في بيوت المزب من سكان القرية . . وأن يكون قوادها في هذا العمل ، هو شيخ خفر القرية بزيه المعروف .

- إن المنصر « الشريف » الوحيد الذي يشمئز من عمل الزوجة ، ويندبه هي غازية القرية . . أما باقي الرجال والنساء . . فيلاحظون ويسكتون ، وكأن شيئاً غير عادي ولا مألوف ولا مستكر يجري في محيط قريتهم .

- أما مناظر العنف ، والمقتل بالحيلة ، فتبلغ الذروة .

وقد كان السؤال الذي فرض نفسه عقب مشاهدة هذا الفيلم ، هو كيف أجازت الرقابة تصويده بعد عرض السيناريو عليها . . خصوصاً ، وأن تقرير الرقابة لا تشير إلى وجود أي خروج من الفيلم على السيناريو للعقد .

لما الإجابة السائدة ، فكانت ، أن معظم المخرجين لا يلتزمون عند تصوير الأفلام بالسيناريو المكتوب . . وأن الرقابة درجت على التساهل في هذه الناحية ، وأن الفيلم ليس أسوأ من كثير من الأفلام المصرية التي تعرض صلاً .

على أن قراءة السيناريو قد أوضحت مايلي :

- أن جميع مشاهد الإثارة الجنسية للمروضة في الفيلم ، لا وجود لها على الإطلاق ولو من قبيل الإشارة العابرة في السيناريو المكتوب . . وذلك ماعدا مشهد واحد في مقدمة الفيلم - قبل العناوين - أشار إليه السيناريو بكلمة « جاسر في خلوة مع حيلة » . . وطلبت الرقابة حذفه ، ومع ذلك أصر للمخرج عليه .

- أن قصة جديدة كاملة قد أدخلت على الفيلم ، هي قصة البطولة النسائية الثانية فيه : « حيلة الغازية » . . إن هذه الشخصية لا وجود لها على الإطلاق في

السيناريو بعد اللقطة الوحيدة المشار إليها في مقدمة الفيلم . . وقد لا يكون هناك اعتراض رقابي على هذه القصة المستحكمة في الفيلم . ولكن مجرد استخدامها كاملة بكل علاقاتها والمشاهد التي تظهر فيها ، يشير إلى خلل في العمل الرقابي يجب تلافيه . خصوصاً وأن تقارير الرقابة ، لا تشير إلى شيء من هذه المخالفات .

وحلصة الرأي ، أن التشدد واجب عند النظر في الترخيص بعرض هذا الفيلم ، إذا كانت وزارة الثقافة جادة في الارتضاع بمستوى الفيلم المصري ، وإحلاقياته .

ولقد كانت الرقابة تتساهل مع أفلام القطاع العام ، حرصاً منها على اقتصاديات مؤسسة السينما الملوكة للشعب .

ودرج القطاع العام ، على القول بأنه مضطر إلى مجازاة أفلام القطاع الخاص التي تنافسه أمام شباك التذاكر .

ويستطيع القطاع الخاص بناء على هذا ، أن يستمر في إغراء القطاع العام . : إذا ظل يجد من الرقابة تساهلاً في الترخيص بعرض أعلامه التي لا يستهدف منها سوى الربح من أي طريق مهما كانت المخالفات التي يقوم عليها إنتاجه .

والمسئولية بعد هذا ستظل مسئولية وزارة الثقافة ، وأجهزتها الفنية والرقابية التي يجب عليها أن ترسم طريقاً جديداً للفيلم المصري ، يتناسب مع أهداف شعبنا وأخلاقياته وقيمه . ومع خطورة العمل السينمائي وتأثيره البالغ .

وقد أتضح من هذا التقرير أن الفيلم موضوع المناقشة مخالف تماماً للسيناريو المرحص به من الرقابة بل هناك مشاهد أضيفت بالكامل دون أن يكون لها سند في السيناريو .

وقد رأى وكيل وزارة الثقافة أنه كان في وسع الرقابة أن تؤدى واجبها وتعمى المجلس من عرض هذا الموضوع لو أن الرقابة قد أوصحوا في تقريرهم أن هناك خلافاً بين الفيلم والسيناريو .

عندئذ ذكر عضو المجلس (أن الرقابة قد وخصت بـسيناريو الفيلم بشرط حذف مشهد جاسر في حلوة مع حيلة وحتى عند الترخيص بعرض الفيلم لم يحذف هذا المشهد ، عندئذ قررت مدير عام الرقابة على المصنفات الفنية أن هذا المشهد الموجود في الفيلم قد قامت الرقابة بتخفيفه كما أنها خففت مناظر كثيرة من الفيلم كانت موضوع اعتراض ، ولكن عضو المجلس^(٥٩) قرر أنه كان من الواجب حذف هذا المشهد بأكمله طالما أن الرقابة سبق أن قررت حذفه نهائياً في السيناريو .

وذكرت المدير العام^(٦٠) للرقابة أن الرقابة لحد ما تعتبر أن المخرج فنان مثله كممثل من يصور صورة بالزيت قد يعن له أن يلعب هذا الجزء أو ذلك بأن يضيف عليه أو ينقص منه ، فهي تتسامح طالما أن ليس هناك اعتراض رقابي ، أما إذا وجد أى اعتراض رقابي فهنا تحصل الرقابة الشركة المنتجة .

وعلق^(٦١) عضو آخر من المجلس بأن منتج الأفلام العربية يرون قدراً كبيراً من التسامح في الأفلام الأجنبية والرقابة قد يكون لها بعض العذر في التسامح بعرض بعض المشاهد الجنسية في الأفلام الأجنبية على اعتبار أنها تمثل بيئة غربيشتا ولكن المنتج المصرى قد يستغل ظهور هذه المشاهد ويطلب بالقياس وبذلك يعطى المنتج المصرى جرعات جسدية غير مناسبة .

فاعتراض العضو^(٦٢) الأول وذكر بأن الأذى الذى يصيب للصرح للأفلام الأجنبية أو العربية واحد ولكن خطورة الأفلام العربية تكمن عند عرضها في الخارج

(٥٩) سامى داود

(٦٠) امتداد تيز

(٦١) نجيب محمود

(٦٢) سامى داود

أنها تسمى إلى سمعة الشعب المصرى على اعتبارها تمثل البيئة المصرية ، فمثلا شيخ الحفر المصور فى هذا الفيلم قد صور على أنه قواد وهذا مالا يقبله العقل إطلاقاً .

وقد رأى (٦٣) عضو ثالث أن شيخ الحفر قد ظهر بالفعل على أنه شخص سلبى جداً وكان المفروض فيه أن يزجر حيلة لا أن يقوم بعملية القوادة .
لذلك رأى العضو المذكور أن يعدل الفيلم على الوجه التالى :

١ - قص المبالاة فى إظهار شخصية شيخ الحفر والاكتفاء بظهوره مرة واحدة فقط .

٢ - حذف المشهد بين « جاسر وحيلة » والملى يسبق أسماء الممثلين رغم أن هذا الجزء قد سبق الحلف منه بمعرفة الرقابة .

٣ - حذف المشهد الجنسى كله بين « جاسر وعروسه » فى رقصة الخللحال

وقد رأى عضو المجلس أن يعرض الفيلم بعد الحلف المشار إليه عملياً وعدم الموافقة على التصدير إلى الخارج حيث إنه لا يمثل البيئة المصرية .

وعاد العضو (٦٤) للمعترض يقول إنه إذا كانت الرقابة جادة فى عملها فإنه يجب أن يكون الفيلم مطابقاً تماماً للسينااريو المرحص به وإذا أريد أى تغيير فلا بأس من استئذان الرقابة ، مع ضرورة إخطار منتج هذا الفيلم لإعادة تعديله بحيث يطابق السيناريو المرحص به وحذف جميع المشاهد التى أضيفت والاستئذان فيها أضيف وكان جيداً .

ووافق المجلس على رأى واعتمده الوزير . وبناء على هذا حررت الرقابة خطاباً المشتركة (٦٥) قالت فيه (نأسف الرقابة إذ تخاطركم بأن الفيلم لم يأت مطابقاً

(٦٣) كمال اللام

(٦٤) سليم مكي .

(٦٥) د ٢٦ / ٤ / ١٩٧١

للسيناريو المرخص به من الرقابة حيث أضيف إليه مايلي :

١ - مشاهد الإثارة الجنسية .

٢ - شخصية حيلة الغواية .

٣ - كما أن الشركة لم تقم بحذف مشهد جاسر مع حيلة في أول الفيلم والذي طلبت الرقابة حذفه من السيناريو المرخص به .

ولما كان هذا مخالفاً لأحكام القانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥

لنا فرت الرقابة لإجاء الترخيص بالفيلم حين قيل الشركة بالالتزام بالسيناريو السابق الترخيص به من الرقابة .

ولكن الأمر لم ينته عند ذلك الحد ، بل استمرت المناقشات بين الرقابة والشركة للنسجة التي أرسلت مذكره إلى الرقابة^(٦٦) توضح فيها أن قصة الفيلم من الأعمال الأدبية القيمة للأديب المعروف يحيى حقي ، ونظراً لأنها قصة قصيرة لا تتعدى الصفحات القلائل فكان لابد من معالجة السيناريو مع تحريك الشخصيات الجاهلية حتى ولو ذكرت في القصة الأصلية في عبارة واحدة .

لذلك بعد الكتابة الأولى للسيناريو وجدنا أن كل شخصيات الفيلم شريرة وأن عنصر الخير غير ممثل على الإطلاق فحذفنا شخصية حيلة الغواية من كلمة خاطئة في القصة الأصلية ، ودعم أنها عذرية إلا أنها تنصرف مع جاسر بطيئة فطرية ، وحبير إنسانية .

فخرج الفيلم إحد عن السيناريو المصريح به من الرقابة جاء لتحقيق الجوانب الخيرة في عمود بشرى (الغاوية) التي تستلزمه دائماً السلوك للشين . وقد عمدنا إلى ذلك لتدعيم المصنف الفنى وليس امتهانا له . وإنما إد نضع دائماً نصب أعيننا

(٦٦) د ١٩٧١/٤/٢٨

التعاون مع إدارتكم والتزام تعليماتكم من حيث الممنوع والمباح لذلك نرجو التفضل
بالمرافقة على التعديلات التي أضيفت إلى السيناريو .

وعلى هذا ، وافقت شخصياً على العرض مع الحلف والتخفيف للمشاهد
السابقة موضع اعتراض الرقابة واستأذنت المجلس في ذلك إنقذاً للفيلم مع إخطار
كافة الشركات بالالتزام بالسيناريو المرخص والاستئذان في كل ما بمن لها من
تغيير^(٢٧) أو إضافة ، واعتبر للمجلس خطاب الشركة استثنائاً من المضاف على
السيناريو وتم حلف الفيلم والترخيص به للعرض العام .^(٢٨)

فيلم ثم تشرق الشمس :

من إنتاج وتوزيع المؤسسة المصرية العامة للسينما ، تمثيلي رشدي أباطه ، نور
الشرif ، نجلاء فتحي ، سهير رمزي ، قصة وحول وميناريو ثروت أباطه .
إخراج أحمد ضياء الدين .

عند عرض الفيلم علينا بالرقابة تملكفى غيظ شديد ؛ لأن الفيلم من الناحية
الفنية يعتبر من الأفلام الجيدة للمستوى ، إلا أن قيمته الفنية لم تكتمل وجاء الفيلم في
رأى مشوها لوجود تخلل به نتج من عدم التزام القصة بالفترة الزمنية التي ترخص
بها السيناريو ، لأن أحداث الفيلم المقروص فيها أن تكون قد وقعت قبل الثورة ،
بينما جاء الفيلم مصوراً بجميع الأحداث والتغيرات التي حدثت وقت تصوير^(٢٩)
الفيلم بل حرص الفيلم بأن يحدد فترة الأحداث بعد موت جمال عبد الناصر ، لأنه
ركز على صورته مجللة بالسواد ، كما أظهر صور أمتاء الشرطة ، والسيدات يرتدين
الملابس القصيرة جداً حسب موديلات الوقت .

ولم يقتصر الأمر على الأوضاع الشكلية فقط بل إن عدم الالتزام بالزمن أوجد
التخلخل بالقصة أيضاً لما تأكد من معاني وانطباعات أخلت بالمجتمع المصري فيها

(٢٧) كتبت لتشير في ١٩٧١/٤/٢٩

(٢٨) كان ذلك في ١٩٧١/٥/٢ .

(٢٩) قدم الفيلم للرقابة في يوليو ١٩٧١ وكان ورته ١٠٠ جم ٢١ ك بالآوان

بعد الثورة الاشتراكية ، الأمر الذى أوجب الاعتراض وقليلها على الفيلم ، فنجد أن
 الممثل يسقط على القفر رغم أنه على مستوى معيشى مرتفع ، ونجد أيضا أن
 السلاج الأمرية في الشرف والبلل مركزة كلها في كبار الأعيان والإقطاعيين ، الأمر
 الذى لم توافق عليه الرقابة إطلاقا في ترخيصها بالسيناريو ، ولا في تنفيذها عليه .
 ولا أظن في نقاشي مع المؤلف والمخرج قد أكدت هذا المعنى ، بل بكل
 العطف والتعاطف بينت وجهة النظر الرقابية ، ورغم تأكيدى لهم بتخفيف مناظر
 الجنس ، والجنس للجنس حفاظا على الأدب العامة ، لم يكن هناك التزم بذلك
 عند تنفيذ الفيلم ، والأكثر من هذا أضيف إلى الفيلم بعض المشاهد والأحداث
 الحسية ، الأمر الذى اعتبرته الرقابة خروجا على الأدب العامة ، لأن جرعة الجنس
 جاءت كبيرة وضاعطة .

واحتوت ملأنا أصنع ، وبيت لمرأ .

رأيت أن أضع المؤسسة المصرية العامة للسينما أمام مسئولياتها ، ولم أجد في
 الفيلم رأيا معينا أو قاطعا ودون إحلال في واجبي أشرت^(٧٠) في تقريرى بأن الفيلم لم
 يلتزم بالسيناريو المرخص ، وأن جرعة الجنس به كبيرة ولم أفس أن أشير بالتقرير إلى
 أن الفيلم رغم ذلك على مستوى فنى جيد فيما يختص بالتصوير والألوان والإخراج .

وطالبت بعرض الفيلم على مجلس الرقابة وكأني أسأله للشورة بينما أردت في
 قرارة نفسى أن أشعر وزارة الثقافة باستهانة المؤسسة بمصومات صناعة الأفلام
 وبسياساتها وأولاهها للحفاظة على ما توحى به الفترة الزمنية التى اخترها المؤلف إطارا
 لأحداثها وشخصياتها ، وأردت أن أبين أخطاء المؤسسة بأعمالها ، حتى تكف
 المؤسسة المصرية العامة للسينما ، عن الضحج بالشكوى من الرقابة وإتباعها رواد
 للرقابة بأنها تمثيل أعمالها ، وحتى يبين للجميع أن الرقابة ليست متعصبة معها ، بل
 تكس فيها هى نفسها أسباب فشلها .

(٧٠) تقريرى بالمكتب الخاص بالفيلم في ١٩٧١/٦/٢٢

وإن أعلم أن رقابة القصة والسيناريو عندما أنشئت كانت لخدمة المنتج حتى لا تضع أمواله في إنتاج فيلم قد يتعرض مع الصالح العام أو ظروف البلاد ، فتضيع أمواله بالتالي بمصدرة الفيلم ، أو تعطل بإرجاء عرض الفيلم حين تغيير الظروف المحيطة . ولاحظت أن القطاع الخاص في الإنتاج غالبا ما يلتزم بالسيناريو لأنه حريص على أن يستثمر أمواله في الإطار المضمون ، بينما هناك تهاون واستهتار ومعاملة إذا قام القطاع العام بالتمويل والإنتاج .

وبكل الحرص على المال العام ، وبدافع إنقاذ ما يمكن إنقاذه منه ، كانت الرقابة تتركز على العديد من أفلام القطاع العام ثم تخضع تجربة أحيانا على الترخيص لكثير من أفلامه رغم ما بها من هتات وأخطاء وخروج وهبوط في المستوى الفني حتى أنها كانت تلام على ذلك .

وعند عرض^(٧١) الفيلم على مجلس الرقابة فرض أحد أعضائه بكتابة تقرير عنه قدمه في جلسة^(٧٢) تالية .

موضوع الفيلم :

يتولى والد خيرى ويسرى أثر صلعة اقتصادية ويقوم الأخ الأكبر خيرى برعاية أخيه الأصغر إلى أن يتخرج ويعين في عمل لم يرض عنه لأنه لا يكفل له حياة مترفة تكفيه في الصرف على ملابسته ، وعلى الرغم من العلاقة التي تربط خيرى بوفية ابنة عمه الثرى وحبها إلا أنه يرفض الزواج منها لفقره وخشية أن يعرضها للمتاعب

يستطيع حامد المدوس الوصول بمساعدة العم الثرى السفر إلى الخارج في بعثة ليحصل فيها على الدكتوراه .

يقدم حامد أخيه دولت للعمل كمعرضة لفائز بشت العم الثرى والتي فقدت سمعها .

(٧١) عرض على المجلس جلسة ١٠١ في ١٩٧١/٦/٢٤

(٧٢) الجلسة ١٠٢ في ١٩٧١/٧/١

يوصى وحامد صديقه وخيري، باحتة دولت خيرا وبرعايتها أثناء غيابهم .

تغرى دولت ، خيري ويتواعدا على اللقاء في شقة صديق له ، إلا أنه يتمثل
وصاية صديقه فيحجم عن لقاءها وقد أوشك أن يتورط معها .

تنصرف عنه دولت وتقيم مع شقيقه علاقة غير شرعية

يعود حامد ، ويعين عن طريق العم الثرى في منصب رئيس مجلس إدارة
إحدى الشركات كما عين يسرى مسكرا له .

يتزوج يسرى من فائزة ليظل على مقربة من دولت ، تكشف فائزة هذه
العلاقة وتشكو لخيري الذى يطلب من أخيه إحراج دولت من المنزل ، فيعمل يسرى
على تزويجها من عبد الوهاب في مقابل تعيينه بوظيفة في للزسة .

وفي الصباح دفع يسرى للزوج ثمن لقاءه بدولت كرهينة جنها

يتهم يسرى وحامد الوصول في قضية رشوة ويدعان السجن .

تذهب فائزة للاقاة زوجها المقبوض عليه فيرفض ملاقاتها بعد أن عرف أنها
كانت على علم بعلاقته بدولت مما أشعره بالثلم فقرّر أن يكفر عن سلوكه السابق
ليكون جنيرا بها .

وقدم عضو (٣٣) المجلس تقريره الذى جاء فيه

عندما شاهد مجلس الرقابة الفيلم وجد نفسه إزاء نوعين من الملاحظات .

النوع الأول : ملاحظات رقابية يمكن ملاحظتها بحطف بعض المشاهد كلها أو
جزئيا تحقيقا لما ينص عليه قانون الرقابة من وجوب مراعاة الآداب والأخلاق العامة
وخصوصا أن الرقابة وافقت على السيناريو بتحفظات من هذا القبيل كما اتضح من
مراجعة نص تصريح الرقابة أثناء الجلسة المذكورة .

(٣٣) بجله ١٠٢ في ١٩٧١/٧/١ وقدم التقرير من على طريقه .

النوع الثاني : ملاحظات وقف المجلس إزامها حائراً لأنها ملاحظات موضوعية تتعلق بطبيعة الحياة المصرية وخروجها في الفترة الزمنية التي حدثها الفيلم وهي الفترة الواقعة بين ثلث السنين وبين أوائل السبعينات على التحديد بعد وفاة القائد الخالد جمال عبد الناصر الذي تبدو صورته في أحد مشاهد الفيلم الأخيرة مجللة بشارات الحداد . وقد اقتضى هذا النوع الثاني من الملاحظات الرجوع إلى السيناريو المصرح به لتحديد المسؤولية بين الرقابة والمتج بشأن هذا النوع من الملاحظات . وبقراءة السيناريو يتضح علماً أن الشركة المنتجة لوقعت جهاز الرقابة في خديعة إذ قلعت لها سيناريو تجري أحداثه خلال الحرب العالمية الثانية ويعبر عن واقع الحياة في تلك الفترة وعن أفكارها السائدة ثم لم تكد تحصل على تصريح الرقابة حتى أحدثت نتيج الفيلم بنفس أحداثه والأفكار التي يعبر عنها متجاوزة من حيث زمن الأحداث أكثر من عشرين عاماً تعبر فيها وجه الحياة المصرية تغيراً جذرياً وعميقاً مادياً وفكرياً بحيث لم تعد صورة الحياة في الفيلم مما يمكن قبلها كصورة للحياة في مصر في الفترة الزمنية التي اختارها الفيلم لذلك .

ومن هنا بدأ التناقض واضحاً أمام مجلس الرقابة وكان لابد من مراجعة نص السيناريو

بجدد نص السيناريو الفترة الزمنية التي تقع فيها أحداثه بما يلي :

١ - استعمال لقب «وزير المعارف» الذي تغير منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو إلى وزير التربية والتعليم (٧٤) .

٢ - وجود من يسميهم الفيلم «بنوع الأرنس» في العبارات وقدرتهم على الإعاق الواسع والأرنس ، ظاهره بدأت وانتهت مع بداية الحرب العالمية الثانية (٧٤) .

(٧٤) من ٢٣ من السيناريو

(٧٥) من ٩٠ من السيناريو

٣ - الغارات الجوية والدفاع للصاعدة ويقصد بها طبعاً غارات الحرب العالمية الثانية^(٣٦)

٤ - انتشار الجود الأستراليين في بارات القاهرة وعلب الليل فيها والمعارك التي كانت تقوم بين جنود الخليفة والشعب المصري أثناء الحرب العالمية الثانية^(٣٧) كل هذا وغيره أدى بالرقابة إلى التصريح بتصوير الفيلم من السيناريو للعروض باعتباره فيلماً يعبر عن واقع الحياة المصرية في بدايات الأربعينات

فلم بدأت الشركة المنتجة تصوير الفيلم واستغر رأياً على أن تتجاوز فترة الرمنية بأكثر من عشرين عاماً . ظنت وهذا نوع من السذاجة التي لا تفهم لجهاز كبير كجهاز المؤسسة المصرية العامة للسياحة أنه من الممكن يحدث تغيير شكل في بعض المناظر المشار إليها كحذف كلمة الأرنس واستبدال الناس إلى عندهم فنوس بها . وتصوير خناقة البار على أنها بين مصريين ومصريين بدلاً من أن تكون بين مصريين وعساكر استراليين ظنت أنها بهذا تستطيع أن تلبس الفيلم صورة واقع المستهات والسبعينات ناسبة كل التغييرات الاجتماعية والقانونية التي تمت خلال عهد الثورة والتي تتعارض تماماً مع أحداث الفيلم التي بقيت مع صورتها في السيناريو .

ولعل الشركة المنتجة ظنت أيضاً أن من الممكن الإبقاء على منظر الغارات الجوية بالفيلم اعتماداً على ما حدث عام ١٩٦٧ وما تلاه من غارات مع الصارق الشليد بين نوعية الغارات في الحالتين ويزن رد فعل الجماهير في الحالتين أيضاً .

ومن هنا وقعت الشركة المنتجة في أخطاء موضوعية فادحة استعرض بعضها فيما يلي :

أولاً : طبقاً لأوضاع وفكرات المجتمع المصري في الثلاثينات والأربعينات

(٣٦) من ٩٤ وما بعدها من السيناريو

(٣٧) من ١٣٩ من السيناريو

كان من الممكن أن توجد القصة التي تركز على كل عوامل النبل والإنسانية والشرف في طبقة الإقطاعيين وكبار الأغنياء وأن تركز عكس هذه المعاني تماماً في الفقراء وعذلى النعمة من أثره الحرب ومن إليهم ولكن هذه الصورة تغيرت تماماً بقيام الثورة الاشتراكية التي كشفت عن حقيقة مصادر غنى الأغنياء وأدانت المعاطلين بالوراثة وجعلت العمل أساس الشرف وألجعت الفقر إلى أسبابه الاجتماعية التي تدعى المجتمع الإقطاعي ولا تنسب العار للفقراء .

ومع ذلك فقد قام تركيب هذا الفيلم على إبراز نماذج عالية في الشرف والإنسانية والنبل تنتمي إلى طبقة الإقطاعيين وكبار الأثرياء وأبرزت نماذج ساخطة على فقرها لا تمكث ولا تريد زيادة دخولها بالعمل ولكن بالتسلق على الأغنياء من البلاء والشرفاء مع أصرار الحقد عليهم في كل مناسبة وهي صورة لا يمكن نسبتها إلى مجتمع الستينات والسبعينات في حياتنا بل لقد تورط السيناريو ومنتج الفيلم معاً في الإبقاء على صورة تجلّي واقعنا الجديد وتكشف تماماً عن فكريات الثلاثينات والأربعينات عندما أورد على لسان حيوي سليل الإقطاع والعز الذي فقد ثروته بسبب تصرف سيئ لأبيه وأبواباً فقد ثروته عشان صديق له أنا يهيأ إلى أن فقرنا دلوقت أشرف من الغنى نفسه «الشرف منسوب ومرتبطة بالغنى في الفكر الأممي الذي قام عليه السيناريو الذي سجله الفيلم متجاهلاً كل ما حدث من تغييرات فكرية وعملية في المجتمع

ثانياً : طبقاً لأوصاف الثلاثينات والأربعينات كانت الطبقة الحاكمة وهي الحكومة التي تتكون من تحالف الإقطاع ورأس المال المستغل تلك من النفوذ في جميع مجالات العمل ومستوياته الحكومية والأهلية ما يمكنها من صنع أي شيء بالسهولة التي يشعل بها الفرد سيجارته ولكن هذه الطبقة سقطت تماماً وسقط بالتالي نفوذها مع قيام الثورة وبعد التشريعات الاشتراكية على وجه الخصوص ومع ذلك فقد رأينا نفوذ هذه الطبقة باقياً على حاله في الفيلم الذي نجرى أحداثه في الستينات والسبعينات ومن أمثلة ذلك .

١ - الإقطاعي أو الرأسمالي الذي يستطيع التعمين في وظائف الدولة لا

يلقى في ذلك أية صعوبة . بل هو يقول ببساطة وثقة كبيرة لمن يطلب وساطة .
اعتبر المسألة منتهية أو من بكره تستلم عملك إن التمين في وظائف الدولة لا يحدث
الآن ولا يستطيع حتى الوزراء أنفسهم إلا اتباع إجراءات معينة كالإعلان والامتحان
والقرار الجمهوري وغير ذلك . ولا يمكن أن يتم بوساطة الوسيط وقد حدث هذا مع
خيري ومع يسرى بمجرد أن وعدهم عمهم الإقطاعي باستلام العمل ثم التمين
والاستلام فوراً .

٢ - الإقطاعي أو الوجيه الثرى يستطيع إرسال للبعوثين إلى الخارج بمجرد
الانصال الوزير المسئول ومعروف أن البعثات أو المنح منذ أكثر من عشرة أعوام
تضبطها لوائح وقوانين لا يمكن الخروج عليها لا للوزراء ولا لغير الوزراء

٣ - الإقطاعي أو الوجيه الثرى يستطيع أن يعد أحد محسوبيه بوظيفة العضو
المنتدب في إحدى شركات التأمين . . وفي المنظر الثاني مباشرة يجد المصوب جالسا
على مقعده عضوا منتدبا في شركة التأمين لقد ظف عن السيناريو وعن الشركة المنتجة
أن شركات التأمين من أوائل الشركات التي أتمت في عام ١٩٦١ هي والمصارف في
لحظة واحدة وأن تعيين رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والأعضاء المنتدبين فيها يتم
بقرارات جمهورية وليس استصدار قرار جمهوري بتعيين عضو منتدب لشركة التأمين
من الأمور التي يسهل على إقطاعي أو وجيه من الأثرياء أن يحصل إليها في أواخر
١٩٧٠ أوائل ١٩٧١ أى بعد رحيل القائد الخالد جمال عبد الناصر الذي يرى صورته
معلقة بالسواد في مكتب العضو المنتدب .

وهذه - بعد - بعض الأمثلة الصارخة على أن الشركة للنتجة وهي المؤسسة
العامة للسبينا تأخذ مسبقا الاجتماعية وما يحدث فيها من تغيرات جبرية قانونية
وميسمية مأخذ الهزل والاغفال ولكنها ليست بمؤسسة مسئولة من كبرى مؤسساتنا
التقنية .

يتضح من كل هذا أن إجازة الرقابة للسيناريو كانت إجازة سليمة إذا أخذنا في
اعتبارنا مسألتين جوهريتين .

الأولى : أنها أجزأت السيناريو مع تحفظات خاصة بنواحي الأخلاق والأداب

العلمة

التفنية : أنها أجزأت السيناريو على أساس أنه يعرض صورة ممكنة للحياة المصرية في أعوام الثلاثينات والأربعينات وليس في أعوام الستينات والسبعينات وفي الوقت نفسه يتضح من كل هذا ومن مشاهدة الفيلم أن الشركة المنتجة لم تلتزم بالتحفظات الرقابية الخاصة بالأخلاق والأداب العامة . . . كما أنها في الوقت نفسه سمحت لنفسها بتغيير زمن الفيلم مع الإبقاء على كل مميزات مجتمع ما قبل الثورة فيها كما هي . . . ودون أن تعرض هذا التغيير الجوهري على الرقابة وأن تستأذنها فيه ولو كان الأمر مما يمكن علاجه بحذف المشهد الذي تظهر فيه صورة الرئيس الراحل جمللة بالسواد والذي يحدد على وجه القطع زمن أحداث الفيلم لأشرت بذلك على المجلس .

ولكن صورة الحياة الظاهرية في الفيلم بأسره ، تدل على هذه الفترة الزمنية الستينات والسبعينات يتضح هذا من موديلات السيارات والأزياء واحتفاء الطرايش إلى غير ذلك مما يمكن استقصاؤه بمحاولة مشاهدة الفيلم ولذكر منها منظر وجود أثناء الشرطة التي لم تنشأ في مصر إلا أخيراً .

وأنا أترك تقدير الأمر في هذا الفيلم للمجلس مع رجائي عرض هذا التقرير على وزير الثقافة كمحاولة متواضعة في سبيل الكشف عن العيوب الموضوعية في عمل المؤسسة العلمية للسينما والتي عمتنا جميعاً أن يوجد لها العلاج .

ورأى عضو آخر^(٧٨) للمجلس للموافقة على عرض الفيلم لأنه على قدر جيد من المستوى الفني .

بينما أشار وكيل وزارة^(٧٩) للثقافة ضرورة عرض الفيلم على الوزير للاستئناس برأيه .

(٧٨) اسمعيل النقاشي .

(٧٩) حسن عبد القاسم

وفيما يبدو شعر رئيس مجلس^(٨٠) إدارة المؤسسة العامة للسينما بحوقف الرقابة وجلسها من الفيلم وعرضه على وزير الثقافة^(٨١) قبل أن يصله محضر مجلس الرقابة ، واعتقد أن الوزير أبدى ملاحظاته على^(٨٢) الفيلم لرئيس مجلس إدارة المؤسسة نفسه .

ويؤيد هذا الرأي ما كتبه وكيل وزارة الثقافة في تعليقه على محضر مجلس الرقابة الذي تناول الفيلم فكتب التشيرة التالية قتلًا^(٨٣) (السيد الوزير وقد رأيتم توجيه نظر المؤسسة لما جرى في تنفيذ فيلم «ثم تشرق الشمس من مفارقات»

ورد وزير الثقافة على هذا برأيه «يرجأ المقترح في تشيرة السيد الوكيل بالنسبة لفيلم «ثم تشرق الشمس» حين عرض محضر الجلسة التالية التي فهمت أن المجلس انتهى فيها إلى قرار بشأن الفيلم» .

وحدث أن زار^(٨٤) وزير الثقافة وقاعة المصنفات الفنية وحضر جزءاً من جلسة مجلس رقابتها وتناول بالتقاش بعض الموضوعات وأبدى وجهة نظره في مسألة الجنس بالأفلام بشكل عام وذكر بأن الجنس وإن كان عنصراً أساسياً في الحياة إلا أنه يجب أن يوضع في الاعتبار عند معالجة الجنس في الأفلام أن يكون متصلاً بموضوع الفيلم وألا يكون مقصوداً لذاته

وأشار الوزير بهذه المناسبة إلى وجوب حذف بعض لقطات من فيلم آخر سبق الترحيص به من الرقابة اعتبرها مشاهد مقتعلة ، وخارجة عن الآداب العامة ، كما ذكر الوزير بأنه أبدى ملاحظاته تلك إلى رئيس مجلس إدارة المؤسسة للصبرية العامة للسينما وكان الفيلم هو «البعوض يعيش مرتين» .

(٨٠) عبد الحميد جوده السطر

(٨١) د. إسماعيل غانم

(٨٢) وذلك كما جاء بمذكرة لوكيل الوزارة (حسن عبد الناصر) بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧١ رداً على مذكرة سابقة من مدير عام الرقابة حول المصنفات الفنية (المعدل ٤٢٢)

(٨٣) طبقاً لما جاء بمحضر مجلس الرقابة ١٠٢ في ١٩٧١/٧/١

(٨٤) جلس مجلس الرقابة رقم ١٠٣ في ١٩٧٧/٧/٨

والفيلم من إنتاج المؤسسة المصرية العامة للسينما ، أيضا ومن أفلامها المأبقة في رأيي وكانت المؤسسة قد تزعمت إنتاج حصيلة من الأفلام البتيلة والمأبقة والجسدية وتبعها كثير من أفلام القطاع الخاص حتى أصبحت سمة من سمات الفيلم المصري في ذلك الوقت أنه لا يعالج موضوعات مصرية أو علمية بقدر ما كانت موضوعاته تتناول الثراقتصات والسقطات والموضوعات المندرة للربح المادي والمفلة في التكاليف .

وأصبحت الرقابة في حيرة من أمرها فهي واقعة تحت حملات تلك المؤسسة وهي إذا اشتدت صرخت للمؤسسة وادعت أن الرقابة تضطهدها وذلك فيما أظن لكي تخفي فشلها المادي وتتنوع بأن اعتراض الرقابة على مشاهد وموضوعات أفلامها تسبب لها الخسائر المادية وإن تراحت الرقابة قلمت الدنيا ضدها ولا أحد يعلم حقيقة مأساتها .

وكنت قد رأيت أن أحسن الطرق أن أترك بعض أفلام المؤسسة المصرية العامة تعرض لبعضها وتفضح إنتاجها السيء ، وقررت أن أترك فيلم «البعض يعيش مرتين» كما دخل الرقابة إلا من منظر واحد رأيت فيه إختلالاً^(٨٥) شديداً

ولسوء الحظ - في رأيي - لم يطل الأمد بالوزير^(٨٦) بورارة الثقافة ونقل مدير الجامعة عين شمس دون أن أتمكن من معرفة المشاهد التي اعترض عليها بالفيلم (البعض يعيش مرتين) .

والأكثر من هذا أن ملاحظات الوزير لم تنفذ واعتبر الموضوع متتهياً لمجرد تغوير الوزير ووعده ما تعرضت له الرقابة من لوم بسبب ذلك الفيلم .

إن تغير الرأي والت تردد فيه لدى وزارة الثقافة ، وعدم الثبات على معايير رقابية بعينها ، كلان واحداً من الأسباب التي دعقت إلى عرض فيلم «ثم تشرق الشمس» على

(٨٥) منظر زوجة مديبول تجلس على السرير بطريقة مقردة مع تركيز الكاميرا فيديو وصورتها مضطربة على هيئة القسطنطين ويظهر الكلوت الأسود بين يفتنيا بطريقة هائلة

(٨٦) د . إسماعيل نجيم

يجلس الرقابة دون إبداء رأى فيه ، حتى استخلص عملياً ماذا يراد من الرقابة ، وأين يجب أن تقف .

واستمر رأى مجلس الرقابة بعد مشاهدة فيلم «ثم تشرق الشمس» على عرض الفيلم للكبار فقط دون إبداء رأى اعتراض عليه .

وفى نفس الوقت ومن ناحية أخرى جاعلتى تعليمات بلرجاء منح الترخيص الكتابى للفيلم مؤقّتا وطنين المتخذ رأى آخر .

وأرسل ثروت أباطة بمذكرة إلى وزير^(٨٧) الثقافة جاء فيها^(٨٨) (إن مديرية الرقابة تحت تأثير إشارة لائمة من وكيل الوزارة ، رأيت ان الحس بالفيلم فى وهما قد لا يرضى الوكيل الذى أحبرها أن سيأخذكم قد أخذتم على فيلم «البعض يعيش مرتين» إغراقه فى الجس وإن مليرة الرقابة قاصرة من لمرها لتضرب التعليمات التى تعمل بمقتضاها ولذلك رأيت عرض الفيلم على لجنة الرقابة^(٨٩) العليا وفى ظل الرهبة التى ملأت نفوسهم من ملاحظة سيادتكم رأيت اللجنة أول الأمر أن الفيلم يعرض مشاهد جنسية وحين مناقشتى لهذا الرأى مع بعض أعضاء اللجنة وطلبت منهم عقد مقارنة بين هذا الفيلم وفيلم «امرأة ورجل» وفيلم «الناس إلى جوه» .

وفيلم «أى فوق الشجرة» قصة إحسان عبد القدوس الذى يحتوى على ٥٧ قلة ولا يحد بهم أن يكيلوا بمكيالين يزنوا بميزانين خاصة وأنهم أجازوا فيلم «امرأة ورجل» بعد سماعهم للملاحظة سيادتكم وبعد مشاهدتكم «فيلم البعض يعيش مرتين» . . .) كما ذكر (بأن الفيلم قد تكلف اثنين وثلاثين ألفاً من الجنيهات وأن الفيلم بالألوان ويقوم به مثلون كبار وأن المنتج سيقدم ستة نسخ من الفيلم واثني عشر نسخة مقدمة هذا علماً بأن الفيلم الغير ملون يتكلف ٤٥ خمسة وأربعون ألفاً وأن إنتاج هذا الفيلم سيكشف عن موقف ما كان يرجى له أن يظهر للميون .)

(٨٧) تاريخ ١٩٧٦/٧/٢ حولت لى أن نفس النوع

(٨٨) من نفس مذكرة ثروت أباطة

(٨٩) المقصود مجلس الرقابة

ثم أتبع هذه للمذكورة بذكر أخرى جاء فيها :

١ - كان من القروض أن يمول هذا الفيلم جان مخوري وقد رأى أن أحداث الفيلم يجب أن تكون معاصرة لأن الأفلام التي تمثل فترة سابقة لأهم المتفوج - وقد قال وهو المسئول حينئذ عن التوزيع : إن الميلاد العربية لن تقبل شراء الفيلم إذا وجدت أحداثه تدور خلال سنوات الحرب العالمية الثانية .

٢ - وجد القائمون على الفيلم أن إجراء حوادث الفيلم في فترة الحرب سيكلفهم عتاً من أمرهم فللبأس لابد أن تتوافق مع هذه الفترة والسيارات لابد أن تكون موديل ٣٩ وما حولها والأهم من هذا أن معالم القاهرة جميعها تقريباً تعيرت عما يجعل التصوير في الخارج أمراً في غاية الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً وليس من المقبول فيها أن يكون الفيلم بالألوان ولا يكون فيه مناظر خارجية .

٣ - وهو الأهم أن الفيلم يتجه اتجاه إنسانيا بعيداً كل البعد عن الفكرة الكلاسيكية بدليل أن كل من أحطاً فيه بالجزء وكل عهد يقع الجزء على المخطيء عهد جدير بالتقدير .

(ويعد فقد رأى هذا الفيلم الكثيرون من العاملين بالمؤسسة وجميعهم متفهم يفكر واحد منهم فيما ذهب إليه عضوا اللجنة . وقد كتبت اللجنة المختصة بالتنوع التي كانت تشرف على عقد الفيلم - وهي غالباً تنقص العيوب . إن الفيلم يشرف السبيل المصرية .

وقد نتج عن هذا التكلؤ في البت أن مؤسسة السينما قد أرسلت إنذاراً على يد محضر لتسج الفيلم لأنه لم يسلمه في الموعد المتفق عليه .

ولعل في هذه الأسباب ما يتيح للفيلم أن يأخذ طريقه إلى الحياة^(٩٠) وحول الوزير الخطاب إلى اللجنة .

(٩٠) ١٩٧٧/١٢/١٢

(٩١) رسول وزير الثقافة هذا الخطاب إلى مجلس الرقابة في نفس يوم إرساله ١٩٧١/٧/١٢

وترخص بالفيلم^(٩٢) كما قضت بذلك لجنة مجلس الرقابة ودون حذف فيها عنا ما أقرته الرقابة بلحجه الأمر ، وأن يكون العرض للكافة .

وبعد مضي ثمانى شهور على الترخيص يعرض الفيلم جلسات تعليمات من الدكتور^(٩٣) نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافة والإعلام بحذف بعض المشاهد^(٩٤) وكان قد عرض بدور العرض .

وحقق^(٩٥) مع الرقابة في امر هذا الفيلم وفيما إذا كان ترخيص السينيمايو يختلف عن ترخيص الفيلم ثم انتهى الرأى إلى :

١ - حفظ التحقيق لعدم المخالفة .

٢ - مباشرة الرقابة لاعتصاصاتها في شأن تنفيذ ملحوظاتها الرقابية حتى لا يخرج الفيلم ميثاً للموضوع .

٣ - التوصية^(٩٦) في إخطار المؤسسة بالالتزام بالسينيمايوهات المرخصة طبقاً للقانون وضرورة مراعاة الملاحظات الرقابية حرصاً على الصالح العام .
والمعجيب في أمر المؤسسة بعد كل هذا أنها أرسلت هذا الفيلم رغم ما به من

(٩٢) في ١٩٧١/٧/١٨ .

(٩٣) الدكتور عبد الفتاح حاتم نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافة والأعلام

(٩٤) للشاهد من :

(١) مشهد السجدة على الرثوة تحت صورة جمال عبد الناصر للكلية بالسود .

(٢) حذف مشهد دول (سوبر ديمري) تحمس يدها صورا عارية وهي تنظر إليها بشوق ثم يقول هو

الشريف ومقرر خلع ملابسها والجالوس بهجوازه والتركيز مرة أخرى على فتاة كسجة ثم المود إليها لثراهما

وهما يرتديان ملابسها

(٣) حذف منظر لفتاة عارية في القطار الجسى بنينا (سوبر ديمري) ويور الشريم

(٤) حذف منظر صور دول (سوبر ديمري) عارية وهي مستقيمة على القرائش وكذلك مشهد صرخا

ورشدى إياها يضع يده عليه

(٥) حذف منظر بيت الدولة

وبلغت هذه الملاحظات بخلاف من وكيل وزارة الإعلام كسى بركات بتاريخ ١٩٧٧/٢/٦ وأن

ذلك بناء على تعليمات الدكتور نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافة والأعلام كذا جاء بالحطاب

(٩٥) قضية رقم ١٩٧١/٧/١١ في ١٩٧١/٧/١١

(٩٦) لا أن حسي عبد الحليم وكيل الوزارة أشر على حله القضية في بند (٣) بأن حله القضية ولكنها لا يور

بتلك في ١٩٧٧/٧/١٨

أحفظه فنية جسيمة إلى أحد المهرجانات ولكنى لا أذكر بالتحديد أى منها وماذا كانت النتيجة

ومتال آخر للأفلام الهابطة المستوى :

فيلم شقة مفروشة :

والعيلم من إخراج وإنتاج حسن الإمام قصة أبو السعود الإبياري وسيناريو سعد الدين وهبه تثيل أحمد مظهر وماجة الخطيب ومحمد رضا من توزيع شركة القاهرة للتوزيع السينمائي - مؤسسة السينما .

ويتناول موضوع العيلم قصة فزنب مدرسة موسيقى بالمتصورة التى نقلت إلى القاهرة لتعمل مدرسة بمعهد الموسيقى العربية . نتحت عن شقة مفروشة فتجدها عند العاملة نجف . وتدور أحداث العيلم وتعلم أن الشقة مؤجرة فعلا للبيع انتدب للعمل بالاسكندرية ويترك الشقة ليلا . يعود المذيع ليكشف أن المعلمة سمحت لزيب بالسكن فى الشقة ، فلك أنها تعمل بالنهار . وتبدأ المشاحنت والمواقف التى تنتهى بوقوع كل منها فى حب الآخر ثم النهاية السعيدة

والمفروض ان العيلم كوميدى ، وفى رأى أنه عرض صورة جو العاملة القديمة صاحبة الشقة بصورة هابطة كما تعرض للشخصيات المختلفة بصورة أكثر هبوطا كزوجها والخادم والخالمة . الح أما من الناحية الفنية فكما فى العيلم من الساذجة والاستهتار بالجماليات ، سواء فى الحوار أو التصوير أو الاخراج ما جعلنى استنار فى أمره واحيرا اتخذت قرارى الآن واللى دوتته فى التقرير بالملف

(الفيلم من إنتاج خاص محول من المؤسة ، وهو فيلم دون المستوى بل فى رأى من الأفلام الهابطة ، وأرى الترحيص به بالمعرض كما هو حقى يكون الحكم عليه من الجمالير . ولا أوافق على تصديره) .

إلا أن الشركة وعمل غير المعتاد بالنسبة للأفلام المصرية ، طالبت بترخيص تصدير الفيلم قبل ترخيص العرض المحل جماهيرياً ، وعندما أبلغت (٩٧) برخص الرقابة بتصدير الفيلم ، طالب مدير الإحالة العامة للتوزيع (٩٨) بالخارجى برجاء إعادة النظر في قرار الرقابة نظراً لارتباط الشركة بتعاقدات كثيرة على استغلال الفيلم المشار إليه في الخارج ، الأمر الذى يترتب على منع تصديره ليس فقط خسارة كبيرة للمؤسسة وللدولة من العملات الصعبة ، بل أيضاً اهتزاز ثقة العملاء في معاملاتهم مع الشركة والمؤسسة . . ١

وكنت قد طالبت من مجلس الرقابة مشاهدة فصلين من الفيلم للوقوف على مدى ثقافة الانتاج وهبوط الإخراج وعمل الأخص لد الفيلم من تمويل المؤسسة وتوزيع شركة القاهرة للتوزيع السينمائي (لئى أن تمويل الفيلم وتوزيعه تتحملة الخبرة العامة) .

وعندما عرض محضر مجلس (٩٩) الرقابى على وزير الثقافة الدكتور ثروت عكاشة أشرف مخط (لا يعرض فيلم شقة مفروشة إلا بعد مشاهدته بواسطة المجلس ومعاملته المعاملة الموضوعية بصرف النظر عن تمويله بواسطة المؤسسة ثم إخطارى بالنتيجة) .

وعندما شاهد مجلس الرقابة الفيلم (١٠٠) كاملاً قرر الأعضاء عدم الموافقة على الترخيص به إطلاقاً بالإجماع للأسباب الآتية .

- ١ - الفيلم يمثل عقوبة للمشاهد
- ٢ - فيلم عتهن كل أوليات العمل السينمائي .
- ٣ - فيلم يتحدر بالسينما إلى ما قبل الثلاثينات .

(٩٧) ن ١٩٧٠/٥/٥

(٩٨) محمد لى

(٩٩) جلسة ٥٠ من محضر مجلس الرقابة في ١٩٧٠/٤/٢٧ .

(١٠٠) الجلسة ٥٤ في ١٩٧٠/٥/٢٨

- ٤ - فيلم فيه الإسفاف والإسفاف مالا يفترض ليجتنبه .
- ٥ - فيلم يشوه صورة المجتمع المصري كأفراد وكمجموعات وكمسؤولين .
- ٦ - الفيلم يعتبر خسارة تستحق تحييد مسئولية المؤسسة في تمويله .
- ٧ - لم يمتد خروج الفيلم التعليمات الرقابية الواردة في السيناريو والمطلوب حذفها رقابيا^(١٠١)
- ٨ - أصناف المخرج إلى الفيلم مشاهد دون ترخيص من الرقابة حيث لم يرد نصها ضمن السيناريو المرخص^(١٠٢)
- ٩ - حذف المخرج من السيناريو مشاهد دون ترخيص من الرقابة^(١٠٣) . (اعتمد الورير المحضر وأقره بحري تحقيق لتحديد المسئولية عن ظهور هذا الفيلم وتوقيع عقوبة رادعة لمنع تكرار هذا الاستهتار والإسفاف .) وأرسل صورة من المحضر إلى رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للسينما^(١٠٤) . وبلغت الشركة بالمنع إلا أنها نظملت لدى لجنة التظلمات المشكلة بالقانون^(١٠٥) الرقابي .

(١٠١) في هذه الحلة يمكن مع الفيلم قانوناً والمخاطرة الصفحات ١٩ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٥ من السيناريو

للشاهد من

أ - مشهد عبد الفضيل وهو يجلس على الكتيبة ويغسل وجهه تومس على الشاشة في وضع مشرق يمتدح لها

نظرة الكونشية لقرآن لها البهجة مؤدية حركات خطية ماجة

ب - مشهد عبد الفضيل وهو يمشي في الشوارع يشتر بينا وجهه تومس تشتر إلى بهجة ثم يصعد

عبد الفضيل ليقرأ لما حطيك واحد ونجيه في مشقة أنت وراك حطية

ج - مشهد العلاقة بين تومس وعبد الواحد واقفاً هات في يده السلم في اوضاع خطية

د - مشهد يتر السلم ولقاء عبد الواحد وتومس وقتها على الحطب مع اتجاه تومس حركات ماجة .

هـ - مشهد معهد الموسيقى البحرية في آخر الفيلم

أ - مشهد ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ في مرسى مطروح حيث يعمل حسين مهتمنا بينا يعمل في الفيلم لميلاني

اتخاذ المتفرقة

ب - مشهد ٢٨ في شقة حسن

ج - مشهد ٤٥ ، ٤٦ في حقول البترول في مرسى مطروح

د - مشهد ١٢٧ لم يرد الحوار الذي ورد في ص ١٩٩ من السيناريو

هـ - مشهد ١٤٦ في حجرة الترم في شقة عبد الفضيل

(١٠٤) تاريخ ٢٩ / ٧ / ١٩٧٠

(١٠٥) التظلم في ٢٦ / ٧ / ١٩٧٠

وعند نظر الموضوع أمام^(١٠٦) اللجنة ، استعرضت أسباب الشك واستطلعت رأى حسن الإمام فقرر أنه أنتج هذا الفيلم اعتماداً على اسم كاتب السيناريو سعد الدين ومبه ، كما قرر أنه اشترى القصة من المؤسسة ، وأن الموضوع كوميدى سيد ربحاً وفيراً على المؤسسة ، كما قرر أن الفيلم أحس بكثير من الأفلام الكوميدية التي عرضت .

وبعد أن شاهدت اللجنة الفيلم قررت^(١٠٧) بأنه جد هابط ويتضمن من السذاجة والامساف ، ما لا يقبل في عصر أصبحت فيه السينما تمثل الصور المرئية للنهضة والتقدم ولكن إذا كان هناك أية كلمة انصاف له فإن هذه الكلمة لا تخرج عن كونه يمثل الكثير من الأفلام المصرية .

والأمر كذلك ينبغي على المسئولين عن السبب المصرية وقف هذا الانحدار والامساف ، وعنى عن اليأس أن الارتفاع بمنوى الفيلم المصرى هو مسئولية المؤسسة المصرية العلة للسيا فيكون من المؤسف أن يشارك في إنتاج هذه الأفلام الجهة التي يوجب منها الإصلاح .

لذلك يتعين معاملة الشبب أو المسئول عن اشتراك المؤسسة في تمويل هذا الفيلم أو ما يماثل من الأفلام الهابطة الرديئة .

(وقد رأى رئيس اللجنة منع عرض الفيلم للأساب السابق ذكرها . إلا أنه نظراً لأن القصص يجمع عرض الفيلم يتضمن خسارة شديدة على المنتج في وقت نرى أن هذا الفيلم يمثل الكثير من الأفلام المرخص بها لذلك راعت اللجنة ما تقدم . ودرنأت بناء على رأى نائب مجلس الدولة وممثل نقابة السينما ، تخفيف المشاهدة المطلوبة التي قد تكون من شأن تعديلها أن يصبح الفيلم مقبولا بعض القبول ويمكن عرضه)

(١٠٦) لجنة التنظيمات للشركة بالقانون ٤٣٠ لسنة ٥٥ في ١٩٧٠/٧/٢٠ برئاسة حسن عبد النعم كامل وكيل
رئيس اللجنة رئيساً ومعدنية كل من : منصور حسن نائب مجلس الدولة ، عبد النعم توفيق نقيباً عن
نقيب السينمائيين ، عضواً وسفير الاجتماع حسن الإمام منتج الفيلم وعمره بهبه ممثلاً عن الشركة
المنظمة كما شاهد الاجتماع أحمد حلمي وكيل الرقابة من المصنعات الفنية بمجلس الرقابة

(١٠٧) من نص محضر اجتماع اللجنة

وعليه رأت اللجنة إبلاغ وزير الثقافة^(١٠٨) بالتوصية بإجراء تحقيق مع المسؤولين بالمؤسسة المصرية العامة للسينما حسياً أشرنا إليه فيما تقدم .

وتصادف أن مؤسسة السينما أحالت على الرقابة في ذلك الوقت عدة أفلام هابطة المستوى غاية في الميوعة ووجبة سواء أكان من إنتاجها أو توزيعها مثل فيلم آدم والنساء ، سوق الحريم ، أبطال ونساء ، شقة مفروشة ، الناس إلى جوه ، أوهم^(١٠٩) الحب ، برىء في المشتة ، موسيقى^(١١٠) وحب وحاسوسية ، الحب والقلوس . . الخ .

وكنت اعترضت على تصدير بعض منها وعرضت الأمر على مجلس^(١١١) الرقابة الذي خالف رأيي وكان من اعتراض^(١١٢) الوزير على رأى المجلس

وحدث تغيير وراى وعين وزير آخر لوزارة الثقافة وبعد قرار الرقابة بجمع الفيلم بحوالى ستة شهور تساءلت المؤسسة عما تم في أفلامها الثلاثة^(١١٣) . — شقة مفروشة — الناس إلى جوه — آدم والنساء .



(١٠٨) د . يار الدين أبو غزوى

(١٠٩) إنتاج وتوزيع المؤسسة .

(١١٠) الحب والقلوس : إنتاج مصرى ليس مشترك .

(١١١) الجلسة ٦٦ في ١٠/٢٢/١٩٧٠

(١١٢) يار الدين أبو غزوى وسبق أن أشرت إلى ذلك عند الكلام من لجنة التصدير

(١١٣) خطاب للمؤسسة رقم ٢٥٣٩ في ١١/١/١٩٧١

المؤسسة المصرية العامة للمسيما مالم وماعليها

الفصل الخامس

عمد إنشاء مؤسسة المسما راود الأمل الكثيرين في أن تنهض المؤسسة بصناعة المسما وأن يكون لها من الإنتاج الجيد واستيراد الأتلام لمنازلة والإدارة الاقتصادية الرشيدة ، ما يفرها من قصور أو نقصير .

ومن يقرأ القرار الصادر بإنشاء المؤسسة يشعر بأنه يوحى بهد الأمل ، خاصة بعد ما كانت صناعة المسما في مصر قد أضحت تمر بأزمة ملموسة

لكن الذي حدث جاء على خلاف هذا الأمل ، ولعل لا أنجوار الحقيقة إذا فت ن الكثير من إنتاج المؤسسة المصرية العامة للمسيما وطريقة إدارتها جانسه الصواب والتوفيق في كثير من الأحيان

ولست أحب أن أناقش المؤسسة من حيث أنها إحدى مؤسسات القطاع العام أو أدخل في تحليل مسارها الاقتصادي أو أتعرض ليراسها وديونها ووجوه إنفاق أمراها ، فكل ذلك يقع في اختصاص الجهات المشولة من أجهزة تقيم عمل القطاع انعام والمائد منه بل إنقاد ما يمكن إنقاذه منه وتدعيم ما سحق التدعيم لحدوته وكدهته وقدرته على تحقيق الغرض من إنشائه ، وإن كان من حق المواطن المصري العادي أن يعرف كيف أديرت هذه المؤسسة وفي أي الوجوه صرفت الاموال ومن الذي

استفاد منها وهل كل الذين كتبوا روايات لها أو أنتجوها أو أخرجوها تأثروا هم
 الفصيلة المنتظرة أم أنهم كانوا من عابري السيل ؟ ولست أحب كذلك أن أضيع
 نفسي في صف الذين يسطرون المسائل تبسيطاً ساذجاً فيردون الأمثال التي تقول إن
 المال العام مباح لأنه ليس له صاحب عند سهر عليه ليل نهار ويحافظ عليه كما يحافظ
 الإنسان على حبة عينه إن هذا القول ساذج فتحت السطح ما قد يكون أشد مرارة .
 وأبعد تأثيراً على جوانب كثيرة من حياتنا كلها .

وما جنى فقط هو أن تعرض لتماذج من الأفلام التي أنتجتها تلك المؤسسة
 أو سلمت في إنتاجها ، أو استوردتها من الخارج أو قلمت بتوزيعها وقدمتها للرقابة
 لعرصها جماهيرياً ، ودار حولها نزاع أو جدل بين الرقابة والمؤسسة كنت أشعر أثناءها
 بشعور غريب . فبينما كانت الرقابة تتلقى تعليمات محددة لتطبيقها تعبيراً عن
 سياسة الدولة كان بعض هذه الأفلام المتجة أو المستوردة يتعارض تماماً مع سياسة
 الوزارة بل مع موقف الدولة ، وطالما تساءلت كيف يمكن أن تتعارض سياسة
 جهتين يتبعان وزارة واحدة ؟ بل والمفروض فيها أن يتحداهما واحداً ؟ وكان
 بعض زملائي يتساءلون هل مؤسسة السينما دولة مستقلة داخل الدولة تفعل ما تشاء
 وتدافع عما تفعل وتجذب دروباً مختلفة تسلكها خارج خريطة العمل المعروفة لنا ؟
 وكان بعض الزملاء الآخرين يتنكر ويقول إن المؤسسة هي جزر متصلة كل جزيرة
 منها تصنع ما تشاء وتحارب حروبها الخاصة ويأسلوبها الخاص ، لكن الذي يدفع الثمن
 هو المستوى العتيق وصناعة السينما ، وأخيراً ، وليس أخراً الجمهور الذي يدفع ثمن
 التذاكر من جيبه ، بل ملايين المواطنين الذين يدفعون الضرائب ، فيذهب جانب
 منها لتمويل هذه المؤسسة .

وأهم من هذا كله هو أن من يتابع مسيرة مؤسسة السينما ، يلاحظ التخبط
 بين أمرين هما : هل وظيفة المؤسسة الأساسية أن تقوم بالإنتاج والاستيراد ويحتكرهما
 أو أن وظيفتها أن تشجع على الإنتاج الجيد واستيراد الأفلام الجيدة وأن توفر أماكن
 العرض وتشجع المال الأهل على أن يقيم المزيد من دور العرض ؟ وهل وظيفتها أن
 تشارك في مهرجانات عالمية بأفلام يستحيل عليها أن تنافس المستويات الرفيعة في
 صناعة السينما العالمية ؟ وإن توفد وفوداً متوالية لحضور مثل هذه المهرجانات لا تفيد

منها ١٢ ! وهل غاية المني أن تؤلف اللجان وتصرف للكافآت ومثل السفر . . الخ ؟ أم أن وظيفتها أن تدقق إلى أقصى مدى في اختيار للهرجان الدولي الجلد الذي يستحق أن تشاؤك فيه بعرض أحسن أفلامنا وليس الأفلام التي تسندها توصيات أو وساطات أو نفوذ ؟ وهل وظيفتها أن تمارض القوانين المختلفة وتحرفها وإن تتلاعب بها وتتحايل عليها أم أن وظيفتها أن تدعم تلك القوانين وتطورها في صالح المجتمع وفي المحافظة على القيم الاجتماعية والدينية والمحافظة على التقاليد والأداب والأمن العلم ؟

إن القطاع العام في السينما والمسرح هو المسئول في رأيي عما أصعب السينما والمسرح من انحطاط في السنوات الأخيرة .

مؤسسة السينما هي المسئولة عما أسماه النقاد بهبوط المستوى الفني للأفلام لأن الأغلبية العظمى من أفلامها سواء أكانت من إنتاجها أم من تمويلها أم من توزيعها أفلام دون المستوى الفني المطلوب للتمهيد بصناعة السينما أو بناء الإنسان المصري والمحافظة على كيانه وكيان الأسرة والمجتمع والأمة التي ذكرتها للتليل على تشويه أعمال أدبية نعت بها مثل قصة «قصر الشوق» وعرض قصص متهاكة مثل قصة «شفقة مفروشة» ، و«نفر واحد» و«ثم تشرق الشمس» و«السراب» إلخ كاذبة وهناك عشرات أخرى من الأفلام بل مئات اشتركت فيها بطريق أو بآخر ، كلهم هذا اللون مثل : الناس إلى جوه ، سارق المحطة ، رضا بوند ، سكرتير عاما ، أصعب جواز ، أشياء لا تشتري ، أنا وزوجتي والمكرتيرة ، زوجة عبودة جدا ، الساعات الزهية ، سوق الحرير ، يوم واحد غسل ، عمرت مران ، يرى في المشقة ، موسيقى وحب وجاسوسية . . الخ . . الخ .

بل إن من إنتاج المؤسسة ما لم ير النور مثل «جنون الشباب»^(١) لأن الرقابة رفضته كلية ولم يقتصر الأمر على الإنتاج المصري والإنتاج الممول ، بل تعداه إلى ما سمي بالإنتاج المشترك وأفلام الخدمت أو التصوير الخارجي .

(١) عادت أنه عرض انمرا بعد انقلاب أحد عشر عاماً على إنتاجه

أفلام التصوير الخارجى :

وهى الأفلام الأجنبية التى تصور كلها أو بعضها بمصر وهى إما :
أفلام مشتركة : أى أن مصر تشترك مع شركات أجنبية بنصيب من رأس مال الفيلم
مضاف إليه أحيانا بعض الجهد الفنى وقد يشترك فيه فنانون مصريون ، ويصور بمصر
أو بمصر وبالخارج مثل الفيلم المصرى السوفيتى المشترك « الناس والنيل » .
أفلام خدمات : وهى الأفلام التى تطلب شركاتها مساعدات وخدمات لازمة لإتمام
تصوير هذه الأفلام أو أجزاء منها بمصر نظير بعض العملات الصعبة والامدادات
المستعملة التى غالبا ما تتركها الشركات بعد استغلالها .

ونوع ثالث من التصوير الخارجى هو الأفلام الملونة للنتيجة محليا بفنانين وأموال
مصرية ويرغب متجوها فى تخميصها ، أو تخميفها وطبعها بالخارج بدعوى أن ليس
بمصر معامل تخميص صالحة لتخميص الأفلام الملونة .

وهذه الأنواع الثلاثة من صميم عمل المؤسسة المصرية العامة للسينما ، وكلها
تتمحور بالخارج ، وربما رأينا بمصر الأفلام المشتركة ولكنه ليس بالضرورة اطلاقا أن
نرى أفلام الخدمات .

ولأخفى سرا إذا قلت إن الشكوك سالورنى بالنسبة لأفلام التصوير الخارجى
بأنواعها طوال فترة عمل بالرقابة ، بل وسالورنى الشكوك بالنسبة للشركات الأجنبية
التي تقوم بعمليات تصوير هذه الأفلام بالبلاد وربما تعدت شكوكى أيضا إلى بعض
المتعاونين معهم من المصريين .

وعندى فى ذلك أن حصيلة الأفلام المشتركة وأفلام الخدمات سواء أكانت
أفلاما سليحية أم غيرها كانت فى معظمها إن لم تكن كلها أفلاما تسمى إلى البلاد ،
ومليحة بالمخالفات والمتناقضات مع مجتمعا وحياتنا الاجتماعية ودياناتنا ، والأمثلة
على ذلك كثيرة ومتعددة مثل فيلم « على ضفاف النيل » إنتاج حلمى رفلة ، وفيلم

« الناس والنيل » وفيلم « أبو الهول الزجاجي » ، وفيلم « القاهرة » المشترك وفيلم « الخرطوم » وفيلم « للزائرة » وفيلم « الجماعة » أو The Group الخ .

ولو قمنا بكشف حساب المكسب والخسارة من هذه الأفلام لوجدنا أننا نحن الخماسون لأن العائد المادي من العملة الصعبة - عذر المؤسسة الوحيد في السماح لهذه الشركات بالتصوير - لا يوازى هذا العائد ما يسببه منظر أو حوار يسبب إلينا ، يتكرر مع كل مرة يعرض فيها الفيلم في أي بقعة من بقاع العالم ، بل أن ذلك العائد المادي يقل كثيرا عما يبذل من جهد مادي وأدبي في سبيل دعاية طيبة أو محاولة مخلصنة لصعد أثرى ، تنزكه هذه الأفلام .

وكم اعترضت الرقابة على كثير من هذه الأفلام لما حملت من اقتراءات وإساءة إلينا لم يسلم منها تاريخنا القديم نفسه كما جاء في فيلم « أبو الهول الزجاجي » أو ما يحيط بكرامة الرجل العربي كما جاء في فيلم « الجماعة The Group » والذي صور عام ١٩٧٤^(٢) عندما أفتش المعتل الأجنبي بوشاح الرجل العربي المعروف ووضح العقاب على رأسه واللحم في فمه ومشى على يديه ورجليه وامططه سيلة وأحلت تسوقه سوق الحمير .

ودات مرة جانب الصواب والمنطق إحدى الشركات الأجنبية المتضخمة إلى المؤسسة المصرية العامة للسينما في أسباب الحصول على تصاريح التصوير ومبرراته ، إذ تقدم أحدهم يطلب الترخيص بتصوير رمل حلوان ، ورمل الناعلي ورمل دهشور ورمل سفاره وكان يحمل ترخيصه من رئيس^(٣) مجلس إدارة المؤسسة ، وعندما جاء من الطلب بالرقابة انزعجت جدا فكتنا نعلم أن قواتنا المسلحة تتخذ من هذه الأماكن مكانا لتدريباتها وإعادة بناء الجيش بعد الكسة المشنومة ، ولما حاطت رئيس مجلس الإدارة لائمه تليفونيا ، قال لي « نحن نبيع حيات الرمل بالدولار »

(٢) تحت إشراف خليل شوقي

(٣) عبد الحميد جودة السحار .

وعندما أثرت موضوع التصوير الخارجى بمجلس الرقابة وأيدت له شكوكى وأن لا أطمئن إلى تلك البعثات الأجنبية التى تطلب التصوير فى أماكن متشابهة ويعينها ويرعم أنها تحصل على موافقة جهات الأمن للمعينة فى تصوير تلك المناطق ولأن أخوانى من الرقابة اشتكوا إلى من سوء نية ونصرفات تلك البعثات وحداثة أجهزة التصوير التى يستعملونها رأى أحد الأعضاء (٤) أنه طالما أن جهات الأمن الخاصة قد وافقت على تصوير تلك الأماكن فلا خوف من ذلك ، خاصة وأن الرقابة هى التى تعطى ترخيص السيناريو وهى التى تجلد (٥) أماكن التصوير ويمكن لرقب التصوير أن يتفق مع الجهات (٦) العسكرية ودعا على أن تكون مناطق التصوير بعيدة عن المناطق الحرة بل إن المجلس يريد أن يطمئن أيضا على أن الجهات العسكرية حريصة كل الحرص عن طريق مندوبيها - على علم تصوير المناطق العسكرية

وتصدى عصر آخر (٧) من المجلس كان من رأيه أن موضوع الختمات المقدمة من الجهات العسكرية لا يمثل قائمة كبيرة بل قد يكون ضرره أكثر من نفعه وضرب لذلك مثلا بالحسرة التى حاققت بمصر بعد أن سمح لسيبل دى ميل بتصوير مشاهد من فيلم « الوصليا العشر » فقد كسبت مصر بضعة دولارات (وهى الحجة التى تتشوق بها المؤسسة) ، ولكنها فى نفس الوقت قلّمت دعالية مضادة لصالح العدو الصهيونى إذ أصبح هذا الفيلم يعد أن قلّم سلاح الفرسان المصرى التسهيلات اللازمة من جود وسلاح وخيل ليقوموا بتمثيل طرد وسحل وقتل اليهود كما جاء فى سفر الخروج - أصبح الفيلم وثيقة دافعة للعالم على أن المصريين يكونون البغضاء والكرامية لليهود منذ الأزل ولذلك سلّم هذا الفيلم فى الإنجليز الكذاب بأن الإنسان المصرى ، مجبول على العنصرية .

(٤) حبيب محمود وكان ذلك بجلسة ٣٩ ق ١٩ / ١ / ١٩٧٧

(٥) والمفهوم هنا من تجلبد أماكن التصوير أن الرقابة تأخذ موافقة على أماكن التصوير من جهات الأمن المختلفة وحسب تعليماتها وتعطى ترخيصها حسب تلك التعليمات

(٦) الفتح وجود مندوب للأمن مع بعثات التصوير
(٧) سفي دويد

وظل التصوير الخارجى قائماً بالرقابة إلى أن استلتمت أن أبث شكوكى إلى وزير^(٨) الثقافة وشكوت من تصرفات المؤسسة ويبيعها الرمل بالدولارات فأوقف التصوير الخارجى لفترة ليست بالقصيرة - ثم أعيد مرة أخرى بإيعاز من المؤسسة وفى ظروف معاكسة ونحت ضغطها

والرأى عندنا أن الدليل الوحيد لإمكان حسم الأمر بالنسبة لكافة أنواع الأفلام المصدرة وعبر المحمضة هو أن تعمل الدولة جادة على اعداد معمل تخميض الأفلام بحيث يمكن تخميض أى نوع منها ، وتزويده واعداده بأحدث الآلات والمواد ، وبحيث تلتزم كافة الشركات بالتخميض عملياً .
وهذا بالقطع :

أولاً : سيحد من تلاعب الشركات الأجنبية فى التقاط مناظر سينمائية أو غير مرغوب فيها ، لأنه ثبت أن وجود الرقيب لورجل الأمن أثناء التصوير لا يمنع التقاط تلك المناظر علماً ، ولكنه يجفف منها فقط لأننا فى حالة عجز تلم عن ملاحقة التطورات الحديث فى آلات التصوير ومعداتنا ، ولأن معلوماتنا عنها قاصرة ومتحلفة ، الأمر الذى يسهل معه اختلاع الرقيب ومغالطه .

ثانياً : بالنسبة لأفلامنا المحلية الملونة والتى تخمض بالخارج فإن تخميضها بداحل البلاد سيمنع كثيراً من أسباب الشكوى من أفلامنا المصرية بالخارج . وثبت من مصريين بالخارج وروسميين ، كما ثبت مما ضبط بالرقابة صدقة ، أن هذه الأفلام عند تصديرها تحمل نوعين من اللقطات أحدهما للاستهلاك المحلى ومترجمة ، وأخرى مخالفة للقانون تماماً للمرضى بالخارج ، كما وجد بعض المناظر لبعض الفنانين المصريين منهم من تجرد من ملابسه . أى أن بعض منتجى الأفلام المصرية يقلد ما تفعل بعض البلاد الأوربية بأن تنسخ نسخة من الأفلام للاستهلاك المحلى ونسخة أخرى متحررة من التقاليد والقوانين المرعية فى مصر ، وهذه النسخة يقوم للتسج بتصديرها .

(٨) الدكتور ثروت حكاشة

ومادام بيجاتيف الأفلام سيكون بداخل البلاد فيسهل التحكم في نوعية الأفلام المراد تصديرها ، اللهم إلا إذا صورت هذه الأفلام بالخارج وتمكك فيها أصحابها حسب أهوالهم ، وهو احتمال قائم أيضاً .

ثالثاً : مع التعميض للدخول ووجود الجاتيف بالبلاد يمكن للدولة السيطرة على تحديدات بعض منتجى الأفلام كما حدث مثلاً في فيلم «العصفور»^(٩) الذى لم تكن السلطات فى مصر وقت تصنيعه ترضى عن إجازة عرضه محلياً ، ولكن لوجود الجاتيف بالخارج عرض الفيلم بالجزائر وبعض البلاد الأخرى متحدياً تلك السلطات

ولم يكن هذا ليحدث أبداً قبل وجود المؤسسة المصرية العامة للسينما والتي لت أنها شجعت تخفيض كثير من الأفلام بالخارج . وليس هذا فحسب بل ساعدت بعض الشركات على تصدير أفلامها المصورة لتحريضها بالخارج عن غير طريق الرقابة متحدياً بذلك القانون الرقائى ؛ وقضض أمرها ، عودة بعض هذه الأفلام صاعدة عن طريق الجمارك التى أرسلتها للرقابة لفحصها وتسليمها لأصحابها

ولا أدري فيما إذا كانت هذه الأفلام صُدرت عن طريق لجنتها للتصدير^(١٠) والاستيراد والتي استحدثتها لم عن طريق الحقيبة الدبلوماسية أو بلى طريق آخر وأغلب الظن أن المؤسسة المصرية العامة للسينما والقائمين عليها لم يكونوا يرضون رغبة أكيدة فى إعداد المعمل إعداداً حديثاً كاملاً .

منافذ للتصوير الخارجى :

لاحظت أن التصوير الخارجى له أربعة أبواب مختلفة يعرفها الأجنى جيداً ، ويتخذ منها لنفسه منفذاً فإذا أغلق دونه باب انفتح له باب آخر .

(٩) يوسف شاهين

(١٠) التى مر عليها ثلاثون سنة ١٩٧١ والتى تمسكت بها تحت عنوان لجنة للتصدير

الأول : عن طريق وزارة السياحة بدعوى تصوير أفلام سياحية ويشرف على تنفيذه وزارة السياحة نفسها وتحت مسئولية متوصيها والمقروص أن يكون هناك رقيب من الرقابة على المصنفات الفنية حتى نطمئن الدولة إلى تنفيذ تعليماتها ، ولم يكن ذلك الأمر يتحقق بدعوى العجز المادي وجرت العادة على أن يكفي مائتراف رجل السياحة فقط ، ولا نزاع في أن هناك اختلافاً بين نظرة كل من رجل السياحة ورقيب الفيلم السينمائي .

الثاني : التصوير عن طريق البعثات التلفزيونية الخارجية لأحد أفلام لعرضها بالتليفزيونات الأجنبية ، ويتم تحت إشراف ومسئولية التليفزيون العربي وله جهازه الكامل ورقابته المستقلة والمتصلة تماماً عن رقابة المصنفات الفنية كما أن للتليفزيون^(١١) فلسفته ومبادئه وتعليماته والتي قد تختلف أو تتوافق مع رقابة المصنفات الفنية .

الثالث : التصوير الخارجي عن طريق بعثات للرسائل الأجنبية ، والبعثات الأجنبية عن طريق مصلحة الاستعلامات وتحت إشرافها ونادراً ما كانت الاستعلامات تستعين بالرقابة على المصنفات الفنية .

الرابع أما النوع الرابع فهو السابق الحديث عنه والذي يخص الشركات السينمائية الأجنبية والتي تدخل البلاد بجمعة ونمحت مسؤولية وإشراف المؤسسة المصرية العامة للسينما .

وإذا تأملنا القانون الرقابي جيداً ، نجد أنه يسرى على هذه الأنواع جميعاً ، إلا أن تنازع السلطات بين الورارات والمصالح ، والمروق من القانون وإهمال المؤسسة المصرية العامة للسينما للدور الفعال الذي تقوم به الرقابة ومحاولتها تقنين الخروج على القانون الرقابي لتستأثر هي بسلطاته تستغلها في مآربها المختلفة كل ذلك أدى إلى التسبب والتحكك والتزاوج والتكرار وتشتيت الجهد وتضارب الآراء والحلل .

(١١) سألته من ذلك معلماً فتكلم عن الرقابة ووسائل الإعلام

والرأى عندنا يقتضى توحيد هذه الجهات الأربع في واحدة فقط حتى يكون هناك انضباط حقيقى وعدم تضارب لأجهزة الدولة المختلفة مع ضمان حيطة الرقابة وترشيدها ، وتوحيد أحكامها . والأول أقدم نماذج تخص المؤسسة المصرية العامة للسبينا والى صلاحته فى حياى العملية وموقف الرقابة منها والى توضيح وجهة نظرى فى أفلام التصوير الخارجى .

فيلم الشمس والتيل :

إن اعتبر هذا الفيلم نموذجاً مريداً لما يحاول أن أسميه «مهرزلة الأفلام المشتركة» .

والفيلم - مصرى روسى مشترك ويخص الشركة العامة للإنتاج المشترك وهى إحدى شركات المؤسسة المصرية العامة للسبينا ، ورخص بالسيناريو تحت اسم «السد العالى» ثم رأى تعبير الاسم إلى «شعب على التيل» واستقر الرأى على تسميته «الناس والتيل» ، وكان الغرض من إنتاج هذا الفيلم تبيان الجهد الحبار المبذول من كلا الجانبين المصرى والروسى فى عملية بناء السد العالى ، مع استعراض مدى قوة الصداقة المصرية الروسية المتحالفة - آنذاك - فى إرساء أصول الاشتراكية بالتعاون الوثيق فى شتى المجالات العلمية والثقافية .

ورخص بالسيناريو على هذا الأسس مع بعض التحفظات على بعض المشاهد المستمرة مثل المشهد المحشور حشراً للشبب النوى الذى ذهب إلى أسوان للبحث عن عمل ، والمقطة القواد للميت مع للموس طمعا فيما قد يكون معه من نقود ، ومثل سبل السباب والشتائم الخ التحفظات .

وعند عرض الفيلم على الرقابة^(١٦) لوحظ أنه من أفلام مفاص ٧٠ جم بالألوان ، وأن أجراء من الفيلم صورت بمنطقة السد العالى والفاهرة ، وأجزاء أخرى صورت بموسكو ، كما أن التحمض كان هناك بموسكو .

(١٦) بطوح ١٣/١٠/١٩٦٨ .

والفيلم^(١٣) من إخراج يوسف شلهين وتأليف عبد الرحمن الشراوى
وتأخيرى ، تمثيل سعد حسنى ، عرت الملايل ، عماد حمى وبعض النجوم
السوفيت . وكتب السيناريو حسن فؤاد .

وأول ما طالعنى بملف الفيلم عند مراجعته عدد الكيلوات^(١٤) من الأفلام
للمصورة المصدرة إلى موسكو لتحميض إذ بلغ وزنها ٩١٠, ٥٥٦ كيلو جرام أى ما
يقرب من ٢٠٧, ٣٩ ألف متر هذه الأرقام فيما يخص النسخة الأولى للفيلم عندما
عرض الفيلم على الرقابة لأول مرة واعترضت عليه ككل ، مما اضطر الشركة إلى
إعادة تصوير بعض اللقطات منه مرة أخرى على زعم إصلاح ما به من أخطاء
ومخالفات .

وصدّرت الأفلام التى صورت للمرة الثانية لتحميضها بموسكو وبلغ وزنها
٣٦١, ٧٠٠ كيلو جرام أى ما يقرب من ٢٠, ٠٠٠ ألفا من الأمتار تقريبا .

أى أن مجموع الأفلام التى صورت يزن ٩١٨, ٦١٠ كيلو جرام أى ما يقرب
من ٢٠٧, ٥٩ ألفا من الأمتار ليستحصل منها ما وزنه ٥٥, ٨٠٠ كيلو جرام هو وزن
الفيلم^(١٥) .

(١٣) وزن الفيلم ٥٥, ٨٠٠ كجم

(١٤) من الملف يوم ١١/١٢/٦٧ سُجِّلَ ٥٠, ٥٠٠ كجم ما يعادل ٢٨٣٧ مترا

(١٥) يوم ٢٠/١٢/٦٧ سُجِّلَ ما وزنه ٣٠ كيلو جرام ما يعادل ١٦٠٥ مترا

يوم ٢٣/١٢/٦٧ سُجِّلَ ما وزنه ٢٢, ٨٥٠ كيلو جرام ما يعادل ١٣٣٦ مترا

يوم ٢٧/١٢/٦٧ سُجِّلَ ١٠٠ كجم

يوم ١٦/١/٦٨ سُجِّلَ ما وزنه ٤٨, ٨٥٠ كجم

يوم ٢٥/١/٦٨ سُجِّلَ ما وزنه ٧٦, ٥٠٠ كيلو جرام ما يعادل ٤٥٠٥ مترا

يوم ٣٠/١/٦٨ سُجِّلَ ما وزنه ٣٦, ٥٥٠ كيلو جرام ما يعادل ١٨٤٥ مترا

يوم ٢/٢/٦٨ سُجِّلَ ما وزنه ٤٦, ٩٠٠ كيلو جرام ما يعادل ٢١٨٥

يوم ١٥/٢/٦٨ سُجِّلَ ما وزنه ٤٨, ٢٠٠ كيلو

يوم ٢٨/٢/٦٨ سُجِّلَ ما وزنه ٣٣, ٣٥٠ كيلو

يوم ٢٢/٢/٦٩ سُجِّلَ ما وزنه ١٩, ٧٥٠ كيلو

ويعد رفض الفيلم من الرقابة ولى عائلة تعذيبه صدرت الشركة ق.ل.ل.ل.ل.

بتاريخ ٢/٤/١٩٧٠ سُجِّلَ ما وزنه ٦٧, ٧٥ كجم

بتاريخ ١١/٤/٧٠ سُجِّلَ ما وزنه ٣٩, ١٠٠ كيلو جرام

ولاحظت أن الشركة^(١٦) طلبت من الرقابة استلام لفات من الفيلم معادة إلى مصر بعد تحميضها في موسكو على أن تستلمها هي من الجمارك مباشرة وبمرئتها دون تدخل من الرقابة ، كما طالبت بإعادة تصدير هذه الملفات إلى موسكو بعد فحصها ودون تدخل من الرقابة أيضاً .

وهذا المطلب الغرب والمخالف للقوانين الرقابية تماماً لقي استجابة من الشخص^(١٧) التالي في مباشرة ، الأمر الذي كان يشكل لي وباستمرار صعوبة من داخل الرقابة ذاتها ، إذ من غير المعقول أن تتنزل الرقابة عن واجبها في معرفة محتويات طرد ولورد ، ولا تعلم عنه شيئاً إطلاقاً ولا وزنه ولا محتوياته ثم تعطى ترخيصاً على ياص في تصدير طرد غير معروف لها نهائياً ، علماً بأن الأفلام مجمضة وبسهل معرفة ما بها .

وعند عرض الفيلم علينا ، طالعنا في أولى لقطاته بمقارنة مريسة بين مصر وروسيا فيينا يتزل اسم الشركة السوفيتية على الشاشة على خلفية من الآلات الصحمة ، نجد أن الاسم المصري يتزل على الجمال والصحراء ذلك للنظر التقليدي الذي تتخذه الأفلام الأجنبية الاستعمارية شعراً لمصر منذ نشأة السينما . وكان الجانب الأحيى ومعها الجانب المصري لا يرى في مصر ما يستأهل أن يقدمه للعالم غير الصحراء والجمال !!

■ بتاريخ ١٨/٤/٧٧ صُدِّقَ ما وزنه ٣٦,١٥٠ كيلو جرام .

بتاريخ ٢٠/٤/٧٧ صُدِّقَ ما وزنه ٣٦,١٥٠ كيلو جرام

بتاريخ ٢٩/٤/٧٧ صُدِّقَ ما وزنه ٣٣,٨٠٠ كيلو جرام

بتاريخ ١٩/٥/٧٠ صُدِّقَ ما وزنه ٣٤,٩٥٠ كيلو جرام

بتاريخ ٢٦/٥/٧٧ صُدِّقَ ما وزنه ٣٢,٣٠٠ كيلو جرام

في يوم ٢٨/٥/٧٠ صدر ما وزنه ٢٨,٤٥٠ كيلو جرام

في يوم ١٠/٦/٧٠ صدر ما وزنه ٦٧,٤٠٠ كيلو جرام

في يوم ١٣/٦/٧٠ صدر ما وزنه ١٩,٧٠٠ كيلو جرام

(١٦) خطاب شركة القفزة للإنتاج السينمائي يحمل رقم ٨١٩ في ١٩٦٨/٨/٢

خطاب شركة القفزة للإنتاج السينمائي يحمل رقم ١٠١٧ في ١٩٦٨/٨/٢٤

خطاب شركة القفزة للإنتاج السينمائي يحمل رقم ١٠١٦ في ١٩٦٨/٨/٢٤

(١٧) عليه لريد

وفي مقارنة بين المصريين والسوفييت نجد أن للمصري والنوبي كليهما في عاية من التراخي والكسل والنوى يندب أرضه السليبه التي سلبها منه ذلك العملاق الحبار السد العالي ، وأسلمه للحرب والضياع وعندما ذهب إلى أسوان باحثاً عن العمل التقطه القواد ولم يجد مكاناً يبيت فيه غير مخدع الساقطة ، وفي الجانب الآخر نجد الروسي جاداً مكافحاً ، حياته كلها جدية وخصب ، ملبشة بما يعطع الشعوب ، فالروس كافحوا كمالح الأبطال في حريم في معركة سنالنجراد ، واشتركوا فيها نساء ورجالاً ، وهم أنسابيون في معاملتهم للعمال المصريين ، ليس في قلوبهم غلظة ، بينما المصريون ضجرون يكره بعضهم البعض ، فاللهننس المصري فظ ، يعامل أترانه بقسوة ، وعندما جاءه أحد العمال متظلاً ، طرده شر طردة وسجد روجة للهلمس متكبرة متعجرفة جوفاء يملؤها الخواء ، وابته طائشة ، كل ما تفعل هو أن تقع في حب عامل مصري يبيها نجد للروسية لها القدرة على التأقلم وتحمل حياتها الجديدة ، دون أن يملكها الملل رغم اختلاف حياتها بموسكو ورغم أن حياتها بمصر أقل امتلاء .

ويجد أن العامل المصري الذي سُلط عليه الصوء ما هو إلا صحفي في الخفية ، ونجد الخفير يقول له بصفاقة : «أوعى تكون من رجالة رئاسة الجمهورية التي يبدلوا وسط العمال لتبليغ ما يجري .»

كل هذا قليل من كثير فاللهننس مثلاً يعيش وسط حشد من أسرته وعندما يروره الروسي في منزله بجمر الجلباب داخل النطلون حشراً ، منظر معيب في رأيي ، قد يأث من أقل بكثير من اللهننس ثقافياً وإجتماعياً كما أن اللهننس يعيش في منزل مكبته بالأحسين وكلهم يريد المقرجة على الزائر الأجبي ، بينما الحيوانات الأليفة تروبع في المنزل ، وبلا ضابط .

وأخيراً نجد أن الصبي ماسح الأحذية يتحنجل فوق صور كورنيش النيل بينما يمر التوربين الضخم ومر القدرة والحضارة عبر النيل الخالد .

وجاء بتقريرى عن الفيلم عندما شاهدته^(١٨) في المرة الأولى بالرقابة مائمه :
(لا أوافق على عرض الفيلم ذلك أنه يسىء إلى الشعب المصرى العريق أسامة
بالمة ، فهو يصوره جاهلاً ، أحمق ، متحلقاً أشد التخلف ، بعيداً عن الحضارة
والثقافة بل ومعادنياً ، مغلوباً على أمره تحكمه البيروقراطية ، والهمجية ،
والتعصب والدعارة والفوضى والممارات للتخلف ، وتعلقه بالأجس ، ولو أن
المستعمر أراد أن يسىء إلى البلاد فيعلم ما ، لما جاء بأسوأ من هذا فى رأى .

وإنى لأنتهر هذه الفرصة مرة أخرى ومزلت ألح وأكرر النداء بضرورة إصلاح
معمل التلميض على أحدث الوسائل العلمية العالمية ، ولن يتكلف أكثر مما يتكلفه
فيلم واحد مشترك يسىء إلينا أكبر إساءة مما ينحدر بنا لأجيال وأجيال حلت وحق
نجد حلاً لهذه المهزلة التى تسمى إلينا أكبر إساءة ألا وهى الفيلم المشترك والذى لم
يحدث أبداً وخرج فيلم واحد مشترك مشرف للبلاد وإنى لأضح هذا الفيلم أمام
المستولين برجله تحميد للمسئولية علماً بأن الفيلم خرج دون مراعاة لبعض من
الملاحظات الرقابية التى أوردتها الرقابة على السيناريو .

وفىما علفت قد تألفت لجنة مكونة من أحمد كامل مرسى ، ويوسف جوهى ،
وأحمد طمى لتحقيق فى إنتاج الفيلم ، ولا أدري ، لماذا تم فى هذه اللجنة وإعنا كل
ما علمته أنه بعد العلم والنصف تقريباً بدأت إدارة الإنتاج العالمى للسينما^(١٩) تطلب
من الرقابة ومن جديده تصدير بعض الملفات المصورة غير المحمضة والخاصة بالفيلم
والتي بلغ مجموع أوزانها ٧٠٠ جم ٣٦١ ك كيلو جرام كما سبق وذكرت .

وأرسل رئيس المجلس إدارة هيئة المسرح^(٢٠) والسينما والموسيقى ما يعيد أن
جمهورية مصر العربية تكلفت فى إنتاج الفيلم ما يعادل ٦٠٪ من ميزانية الفيلم ،
وذلك فى الطلب^(٢١) بالتريخيص بالفيلم للمرة الثانية وبعد التلميل .

(١٨) طريح ١٥/١٠/١٩٦٨ يظف لخاص بفيلم
(٢٠) عبد الحميد جوده السطر .
(٢١) حلت فى ذلك الوقت أن تبلغ وصل إلى ٢٤٠ من اللجعات ولكن لم تؤكد من ذلك
(٢٢) فى ١٣/١/١٩٧١

واعتقد أن الفيلم بعد التعديل ، كان إضافة جديدة إلى الخسائر في المرة الأولى ، لأن الفيلم جاء ضعيفاً ، متككاً في محاولته لسرد المجهود الروسي بمساعدة المصريين في بناء السد العالي .

وطالبت مليرة الأفلام^(٢٤) العربية بعرض الفيلم جليدياً وأن تدع الحكم عليه للجمهور فوافقت على الرأي^(٢٥) وترخص بالفيلم عرضاً عاماً ، واعتقد أن الجمهور لم يقبل على الفيلم ولم يكن قبيلاً ناجحاً .

فيلم الخرطوم : Khartoum

من إخراج مزيج ديرون وتشيل لورانس أوليفيه ، وتشارلوتون هيستون وتقدمت^(٢٦) به شركة ليندال موشن إلى الرقابة .

وأجمع الرقابة على منع عرضه ، كما اعترضت على إجازة العرض مبينة أسباب الرفض التي جاءت^(٢٧) بالآتي :

- ١ - لما به من مغالطات تاريخية تسيء إلى تاريخنا .
- ٢ - لما به من مقارنة بين المسيحية والإسلام تغضب كلا من المسيحيين والمسلمين معاً ، وتفضي للفرقة الدينية .
- ٣ - لما به من إسالة إلى العلاقات المصرية السودانية ، فهو يسيء إلى السودانيين والمصريين على حد سواء .
- ٤ - لما به من دعاية استعمارية تمجد بطولات إنجليزية رافقة على حساب الشجعان المصريين والسودانيين

(٢٤) فاعلة السراج

(٢٥) ل ١٩٧٦/١/١٦

(٢٦) بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٥ .

(٢٧) من ملف الفيلم نص ما جله بقرري بتاريخ ١٩٦٧/١/٣

٥ - وارى أن تصوير هذا الشريط في بلادنا وخروجه بهذه الصورة المثقمة للمشاهد ، وعرضه في بلاد العالم المختلفة ، كل هذا يعتبر من أسباب الدعاية الموجهة إلى صندورنا وإلى جمهوريتنا الفتية وأمتنا العربية ، مما يثير الشك في نوايا المسلمين^(٢٨) في إخراجهم من المصريين سواء تسهيل التصوير أو اشتراك الممثلين المصريين في أدوار مخطئة بالكلمة والعمرة القومية مما يدعو إلى المساءلة والسؤال معاً . وليست العمرة بحفنة دولارات تلقى في جيوب البعض بينما يستمر الأثر السيئ لمثل هذا الفيلم على عمر الأجيال وفي عرض الدنيا وطولها وتعجز قلوبنا على محو ما يسيئه من أثر سيء محط .

وأيد مدير عام الرقابة^(٢٩) على المصنعات الفنية رأى المنع ، وتظلمت الشركة من قرار الرقابة بلعوى (إن الفيلم يعتبر أكبر إنتاج عالمي لهذا الموسم وتم تصوير أكبر جزء منه في بلادنا علاوة على اشتراك عدد ضخم من الفنانين والعلميين العرب فيه) .

وتدور وقائع الفيلم حول الأحداث التي صاحبت إرسال «جوردن» إلى الخرطوم عقب الاحتلال البريطاني لمصر كحاكم عام للسودان في مواجهة الثورة التي قام بها وقتذاك السيد ومحمد أحمد بن عبد الله المهدي ، فتصور تلك الوقائع المشاورات الحثائية والخفية التي دارت في لندن بين رجال السياسة والحكم وعلى رأسهم «جلادستون» حول مبدأ اختيار شخص «جوردن» بالذات للعمل في السودان تحت الظروف المحيطة به وقتذاك ووسم الدور الذي سيقوم به هناك هو ومساعدته «ستوارت» الذي أرسل معه ليكون في الواقع رقيباً على أعماله في معاينة «جوردن» لبلاده ومروره بالقاهرة ليقابل مصحبة للمعتمد البريطاني الخديوي توفيق الذي أصدر له فرماناً بتعيينه حاكماً عاماً على إقليم السودان وأذن له في السفر إلى الخرطوم لمباشرة سلطاته ثم تجري الأحداث وتصور رحلة جوردن في الليل على إحدى البواخر النيلية ثم وصوله للخرطوم واستقباله فيها من الأهالي والرسميين ثم تتوالى الوقائع

(٢٨) تظلمت الشركة بالبطريق إلى الرقابة ورقض

(٢٩) مصطفى من درويش ، انتقز على الفتح بطريخ ١٩٦٧/١/٢ وكنت وفيها نقية للتغير العام

ويبر اشتداد ثورة المهدي واعلرات أتباعه على المناطق الصحراوية ، وتلك القرية من مراكز المدن والاشباكات التي وقعت بينهم وبين رجال الخماعات المصرية المضوية تحت قيادة «جوردون» . وهكذا إلى أن تم لأتباع المهدي «ماصرة مدينة الخرطوم» وصور القيلم منخرى فيها أثناء الحصار ثم اندفاع هؤلاء الأنواع نحو المدينة مخترقن الامتحكامات التي أقامها «جوردون» حولها حتى اقتحموا سراى الحاكم العام وهنا يماجتهم «جوردون» بحروجه عليهم بكل ثبات بدلتة الرسمية فيصيبهم الوجع والذهول لهذه المفاجئة إلا أن واحدا منهم جمع أعصابه وصوب رعه إلى «جوردون» فأصابه به وسقط الأخير صريعا من فوق سلم السراى . ويموت «جوردون» وتنتهى قصة القيلم ، وكان مثاله وهو متعليا صهوة جواده هو حائمة المناظر المعروضة وتحلل هذه الوقائع لقاء انيس «جوردون» وللهلى «وفى اللقاء الأول كان «جوردون» يدرس شخصية المهدي» ويستطلع آراءه ويسير أغوار نفسه ، ويصححه بالكف عن ثورته . وفى اللقاء الثان كان «للهلى» ينذر «جوردون» بوجوب الامتسلام والسجاة بنفسه موضحا له موقف اليأس والعزلة الذى يحيط بالآخر . كما تحللها عرص للمحاولات التي بدلت فى انجلترا وفى مصر لأرسال حملة لأتقاذ «جوردون» وما تم من تجهيز هذه الحملة وتسييرها إلا أنها لم تدركه ولم تمكن من الوصول إليه فى الوقت المناسب .

وظفرت لجنة التظلمات ، التظلم المقدم من الشركة وشاهدت الفيلم وجاء فى تقريرها أنه استوقف نظرها عدة روايا من الفيلم .

أولاً - أن القيلم يضع «جوردون» فى صورة الطل التاريخي وصورة القديس الشهيد وأنه الرجل الذى استقبله السودانيون بحرارة وتعاون ونظروا إليه وهم يلتسمون الإنقاد والرحمة من وراء شخصيته ، وأيا كان الرأى فى صفات «جوردون» الذاتية أو الشخصية ، إلا أنه لم يخرج من كونه أحد المخالين الذين استعانت بهم بريطانيا فى تلك الحقبة من تاريخها والعصر الفيكتوري لسط سلطان امبراطوريتها على أكبر رقعة من أراضي العالم وقد ضحى بحياته ليؤدى لبلاد هذه الخطة

الاستعمارية ، ولولا ذلك لما تحمل كل هذه الصعاب وواجه هذه اللواقظ فلم تكن مصلحة السودانيين ولا المصريين تهمه في شيء كما كان يبالغ مهمته بهذا الغلاف الظاهري ، وإنما كان الكامن من نفسه هو خدمة الامبراطورية البريطانية التي يسمي إليها ، ولو عن طريق الاستشهاد ليعطى بلاده حجة تركز إليها في التدخل في شئون السودان واحتلاله فيها بعد .

وثانياً روى الواجهه المقابله ، ظهر «محمد أحمد المهدي» على أنه رجل فيه شعوره ويعتمد في زعامته على انحرافات كما أبرز فيه وحشية وبعداً عن الأساليب الإنسانية في معاملة أعدائه في حين أن شعب السودان يعتبر «محمد أحمد المهدي» زعيماً ديبياً بمعنى الكلمة ولولا ذلك لما عاش مفعبه حتى الآن واستمر ذكره وتأثيره في السودان حتى اليوم ، ولم يكن للمهدي تأثيراً دينياً فحسب وإنما كان زعيماً سياسياً يرمى إلى تخليص بلاده من المحتلين لأراضيها .

ثالثاً - بالنسبة للمصريين فإن الفيلم لم يظهر منهم سوى المساويء ، فمظهرهم منذر ، وصبرهم على احتمال المشاق في الصحراء قليل يعكس أبناء الانجليز . وقام أحد الصباط المصريين أثناء حصار الخرطوم بسرقة الغلال وبيعها فأعدمه «جوردون» أما الضباط والجنود فهم أية في الطاعة والانصياع لأوامر «جوردون» أو الضباط الإنجليز الذين تولوا قيادتهم في بعض الحملات التي جردت لمقاومة ثورة المهدي أو لاجل «جوردون» .

رابعاً - بالنسبة لشعب السودان فقد أظهره الفيلم يظهر الرابع في بقاء الحاكم الإنجليزي في بلده بل كان يستمد من شخص «جوردون» روح الصبر والثبات ويستقبله بالصلوة والرجاء في كل مكان ، أما اتساع المهدي فهم قوم متعصبون لا رحمة عندهم ويسرون سيرا أعمى وراء خوافات المهدي خلاصاً - أظهر الفيلم تمثال جوردون وهو شليخ فوق جواده يطل على نهر النيل ، وجعله خاتمه لناظر الفيلم ، هذا بينما أن شعب السودان أول ما حصل على استقلاله وتم جلاء الانجليز عن بلاده حطم هذا التمثال بالذات وأزاله من عاصمته كعبته منه

على إزالة رموز الاستعمار وبداية عهد الحرية ، فإظهار التمثال ثانية بهذه الصورة وعلى هذا الوضع فيه محمد لمشاعر السودانيين .

وحيث إن اللجة تستشف من كل ذلك ومن سياق الفيلم وحولته أنه يهدف في المقام الأول من خلال تمجيده لأحد أبطال الاستعمار الفيكتوري إلى إثارة وقيعة بين كل من دولتي الجمهورية العربية والسودان ذلك أنه يعيد إلى أجهان السودانيين ، ويذكرهم بالفترة التي كان المصريون فيها في عهد أسرة محمد على يحتلون أرض السودان ويحكمونه كما صور بعضاً من المعارك بين الجانبين المصري والسوداني يريد كل منها فيها أن يفتك بالآخر فضلاً عن أن المصريين كانوا متصافين في تنفيذ أوامر «جوردون» في محاربة أتباع المهدي ، وتعتمد الفيلم أن يظهر دائماً العلم للمصري وهو التركي في حقيقة الأمر - على رأس المحاربين . هذا إلى أن بعض المثنيين المصريين أحوا أذواراً - عن حسن نية منهم - رسمت لهم إلا أنها تسير في حقل هذا الهدف مثل شخصية أحد كبار السودانيين الذي ما كان يرى «جوردون» أثناء قدومه إلى السودان حتى اسهل على قدميه يقبلها ثم أخلف تقبيل يديه وهي صورة لا يرضاها المواطن السوداني لأنها تخرجه فاختيار مصري لأن يقوم بهذا الدور قد يكون اختياراً متعمداً ومنزموماً والواقع أنه ما من مصري يقبل أن يشترك ولو بطريقة غير مباشرة في جرح شعور شقيقه السوداني . وكذلك شخصية تاجر الغلال الذي فضل أن يبيعها إلى الجيش بأغل الأسعار بينما أهل بلده في أشد الحاجة إليها فهذه الصورة تأخذ حكم سابقتها . وكذلك صورة الصابط المصري الذي كان يلازم «جوردون» ويلتزم بأوامره فقد أظهره الفيلم في صورة من لا يكاد يصدق أن يصلر إليه الأمر بمهاجمة أتباع «المهدي» حتى يتفانى في تنفيذه .

وحيث إن ما استظهرته اللجة من النواحي التي حاولت قصة الفيلم أن تبررها بتعارض تماماً مع مصلحة الدولة سواء في نظريتها إلى التاريخ الاستعماري في أمة من بقاع العالم وفي البلاد العربية والأفريقية خاصة وفي أراضي وادي النيل على الأخص وسواء في حرصها الشديد على حسن العلاقة والود مع الدولة الشقيقة

السودان التي تربطها فضلاً عن الحدود المشتركة والجوار روابط عميقة من الأخوة والصداقة ووحدة في الدين والمشارب ويكفى أن البيلدين يرتويان من نهر واحد ، ولا شك في أن مشاعر كل من البيلدين تتلظى من قصة هذا الفيلم ومناظره ولا أدل على ذلك من أن حكومة السودان رفضت أن تصرح بالنقاط ماضية في أراضيها كما رفضت أن تصرح بعرضه في دور العرض بها ، وذلك على ما جاء بالملف الخاص بهذا الفيلم .

وعليه رأت اللجنة أن القرار الرقابي بعدم التصريح بعرض الفيلم سليم وقائم على سببه الصحيح من الواقع ومن القانون وأن التظلم في غير محله مسبقاً ورفضه وعليه قررت اللجنة قبول التظلم شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد القرار المتظلم منه ثم أحطرت (٣٠) الرقابة مقاطعة اسرائيل بمنع عرض الفيلم في البلاد العربية باعتباره مسيئاً إلى العرب .

هذا الفيلم نموذج حي لأفلام التصوير الخالجي التي كنت أتحف ضدها وأعارضها ومن أجل ذلك كانت المؤسسة المصرية العامة للسينما تعتبرني عقية في سبيل أعماها ولعل القاري يقرر الآن لأي مدى كنت على حق في معارضتي هذه .

واختارت للقاري، مثلاً ثالثاً من أفلام التصوير الخالجي ، هو .

فيلم وأبو الهول الخالجي

وقع اختياري على هذا الفيلم لأنه مثل للأفلام المشتركة من ناحية فهو مصري إيطالي مشترك ، ومن ناحية أخرى فهو فيلم سياحي اشتركت فيه مصلحة السياحة وأسهمت فيه وكان لقروض فيه أن يقوم الفيلم بدعاية سياحية للشواطئ المصرية بإيراز جمالها والهدوء لها .

وتقدمت^(٣١) بالفيلم شركة القاهرة للإنتاج السينمائي - الإدارة العامة للإنتاج المشترك .

ويتناول الفيلم قصة العالم الأثري كارل «نيكولسن» الذي يبحث عن مقبرة «ابو يسمي» بالقرب من أسوان والتي يلاحظها تمثال زجاجي «لأبي الهول» والمعتقد أن بداخل هذا التمثال «أكبر الحيلة» .

تصل ابنة أخت العالم «جيني» إلى القاهرة تحمل جهازاً حديثاً للتصويب ، وكان المفروض أن يكون في انتظارها «الكسي» مساعد العالم ، ولكنها تجد شاباً آخر في انتظارها هو «راي» Ray وتقع عدة أحداث وتتعبه رجال الشرطة كما تفاجأ بمقتل أحد مرشدي البوليس ، دون معرفة القاتل ، وتتوالى الأحداث ويجد أن «الكسي» يتعاون مع عصابة من الخارجيين على المقاتون . وتفاجأ «جيني» بمن يقتحم عليها غرفتها بالفتنق بالقاهرة ليلاً ، ليسرق الجهاز ، دون أن يتمكن رجال الشرطة من معرفة الفاعل . تسافر «جيني» مع «الكسي» إلى حالها ويصر «راي» Ray على مصاحبتها ، ويعلمان منه أنه صحي . تستمر أعمال المجرم والبحث وتنتهي باكتشاف المقبرة والمثور على تمثال «ابو الهول» الزجاجي» . يعرض «الكسي» رجال العصابة بالمهجوم على العمال ، ويضرب البروفسور حتى يفقد وعيه ، ويسرق كنوز المقبرة ، يعود «البروفسور» إلى وعيه ويسرع مع «جيني» «راي» في مطاردة «الكسي» والذي اختطف سكرتيرة البروفسور معه عوة ، يشتبك الطرفان في صراع عنيف ويتمكن «الكسي» من الهرب إلى بلخنة في انتظاره بقلة السويس ، ويتبعه «راي» والبوليس المصري وينتهي الأمر بفرق «الكسي» في القصة . ويكتشف أن «راي» مدبوق شركة التأمين الذي كلفته شركته بهذه المهمة بعد مقتل عالم الآثار الذي سبق البروفسور في البحث عن المقبرة .

ويلاحظ من شاهد الفيلم أنه يعرض بشكل عام صورة مشوهة للحياة

(٣١) بطبع ١٩٦٨/١/٢٨ .

عندنا ، لأنه ركز على عمليات القتل والسرقة وهجمات رجال العصاة ، ويكاد يكون دور البوليس المصرى معلوماً .

ولقد أثرت بلف (٣٣) الفيلم بأن (الفيلم مسمى جداً إلى البلاد ونظراً لأنه إنتاج مشترك ومعرض الآن بالخارج ، فلا جلوى من منع عرضه أو حذف مشاهد مت ، ورأيت أن يعرض الفيلم كاملاً حتى لا يضر القطاع العام من ناحية ، ويعرض الفيلم بذلك للتسبب في هذه الاساءة البالغة للبلاد من ناحية أخرى) .

وكان المقروض في هذا الفيلم كما سبق وذكرت أن يكون فيلماً سياسياً يؤدي مهمة الدعاية السياحية للبلاد . لا العكس . ويلاحظ أن وزارة السياحة عندما طلبت من المصنفات الفنية رقيب التصوير الخارجى (٣٤) لمرافقة بعثة التصوير الخاصة بالشركة الإيطالية للعملية للأفلام ، اعتذرت ووزارة السياحة بأنها لن تستطيع الاتفاق على إقامة ومصاريف انتقال الرقيب . وإنما ستكون بمسودب السياحة ومندوبى جهات الأمن المعنية ، الأمر الذى دعا الرقابة إلى سحب رقيبها (٣٥) مع إحطار المسؤولين بالوزارة .

وعندما علمت الرقابة بأن هذه الأفلام ستصنر عن طريق الحفية الدبلوماسية ، الأمر الذى يخالف القوانين الرقابية أرسلت الرقابة إلى جهات (٣٥) الأمن المختصة بالوزارة ، وفيما يبدو أن جهات الأمن تلك قد أئذوها أن يعرض أمثال هذا الفيلم بالخارج ، الأمر الذى يسبب إلى البلاد ، بل وفيما يبدو أن جهات الأمن لاحظت ان هناك مناهك بالفيلم أكثر إساءة إلى مصر ولم تعرض بنسخة القاهرة .

(٣٢) نشرة ملف في ١٩٦٨/٢/٤ وكنت ناية المدير العام ومصطفى درويش مدير عام الرقابة عن المصنف الفنية

(٣٣) خطاب السياحة الرقابية في ١٩٦٨/٩/١٠

(٣٤) خطاب الرقابة رقم ٢١٨١ في ١٩٦٨/٩/١٢ .

(٣٥) خطاب الرقابة إلى مدير إدارة الأمن بوزارة الثقافة برقم ٢٢٢١ في ١٩٦٨/٩/٢٣ ذكرت فيه الرقابة للمخالفات التي ترتكبها بعضات التصوير الخارجى والجهات الدولية عن التصوير لخارجى وفى مسح للشركات الأجنبية بالتصوير وكثاب الأمن للرقابة في ١٩٦٨/٩/١٦ برقم ٨٦١

وهكذا نجد أن وزارة الثقافة عملة في قطاعها العلم ووزارة السياحة انفتحت معاً على فيلم المقروض فيه أن يكون فيلماً سياسياً مشرقاً للبلاد ودعاية لها إلا أنه جاء بصورة استتعت مساهلة الكثيرين وخيت آمالاً كثيرة ، لن تكفى أضعاف أضعاف تكلفة الفيلم في استرداد نفقاتها بداخل البلاد أو بخارجها .

أفلام المييز والمؤسسة المصرية العامة للسينما .

ظهرت في أواخر الستينات حركة تمرد بين الشباب الأوربي الذي خرج على التقليد والمبادئ وأباح نفسه حريات وأفلا ، لحت بعضهم إلى الاستغراق في الملذات والجس ، وإقامة علاقات شادة وتعاظم المخدرات ، بل وجسحت بعض المجتمعات منهم إلى ارتكاب جرائم القتل والسرقة واستغلال العنف بل سفك الدماء لتحقيق مطالبهم .

واستغل بعض تجار السينما العربية هذه الظاهرة وأخرجوا أفلاماً سقيمة ، لمجتمعات معترضة ، أنتجت أجيالاً متعج وخرجى السينما ، خالية من كل الاعتبارات الإنسانية ، فكانت تلك الأفلام إنتاجاً سينمائياً هابطاً وخجماً يستهدف الإثارة لأعصاب المتفرجين ، واستمالة أذن الفرائز وإعطاه علاج سيئ للشباب ، وكان سائر المجتمعات البشرية قد أصيبت بالانحلال الأخلاقي ، وكان للمسؤولين عن سلامة وحريات المجتمع أفرافاً وهيئته قد أفلت منهم للزمام تماماً فأصبحت الجرائم تتوالى بالجملة ، ولا مبرر ، ولا حدود لا يحد سيولها شيء ، ولا تردها قوة قادرة على القسر والإلزام .

ورأيت شباب المييز في لندن^(٣٦) حياتاً وقتيات يجلسون وينامون بالميايين العامة ، مطلقى اللحى وشعر الرؤوس ، حيلة ورغم ذلك رأيتهم شائناً جددين في أعمالهم ، صادقين مع أنفسهم ، ولم ألاحظ يسهم ما أثارته الأفلام من خيالات غير موحدة أو متوقعة لوحوش آدمية ، يمتصون ويلتذون بالعبث وتمسكيب التنس

(٣٦) في صيد ١٩٦٩ (بولي)

البشرية ، والخروج على كل ما هو مألوف أو مسموع من الانحلال الخلقي والتعاطش إلى الجريمة .

وأخذت حظري من تلك الأفلام واعتبرت أنها جبروتية خطيرة لأمراس اجتماعية يجب القضاء عليها في مهدها ، وحماية شبابنا من أضرارها باعتبارها غلة بالأمن العام ، ولأنها تخرج عن تقاليدنا وأدبنا ومثلنا ، ولم تكن تخفف النهاية المحزنة لهذه الأفلام - في رأيي - من خطورها أو تأثيرها باعتبارها توحى إلى الجريمة واستعمال القوة والانحلال الخلقي .

ولم يتر بطر أندأ أن المؤسسة المصرية العامة للسينما مستورد أفلاما من هذا الإنتاج الرديء حقاً أو أنها تتيج أخرى تبرز فيها نماذج لهذه الحركات التمردية المخلة ، باعتبار أنها تمثل شرافع من الشباب المصري ، وكنت أظن أن المؤسسة ستأخذ في تقديرها أن مجتمعنا له تقاليده وعاداته الراسخة ، كما أنه يحلو بالقطع من أسباب وجود وانتشار أمثال هذه الحركات الشاذة .

وكنت قد ظننت يوماً أن المؤسسة المصرية العامة للسينما تحرص على المجتمع المصري ، وأن من رسالتها أن تحقق هذا الحرص عليه ، بأن تقدم له كل ما هو جاد وإنساني وبيد ومفيد .

وبعد أن اعتقدت أن تلك الحركات ، وأفلامها قد انحسرت ، تقلصت المؤسسة المصرية العامة للسينما بأفلام من استيرادها للرقابة وأخرى من إنتاجها حق علينا أن نطلق عليها أفلام المييز ، وحق علينا منها .

فيلم : Violence Angels

وكانت المؤسسة المصرية العامة للسينما قد تقلصت (٣٧) بالعيلم للرقابة للترخيص معرضه .

والفيلم من تخطيط : توم سترن Tom Stern وجيرمي سلاتات Jeremy Slade
ومستيف ساندو Steve Sando لإخراج : لي مادن Lee Madden وإنتاج توم سترن Tom Stern

وقررت الرقابة منع عرض الفيلم لأنه :

- ١ - يصور حياة جماعة من المهيّز وما يقتزفون من أعمال غير مشروعة .
- ٢ - صوّر العنف والاعتداء على الناس بطريقة استعرازية ، الأمر الذي يشجع أو يوحى للشباب باتخاذ هذه الأنماط مثلاً لهم .
- ٣ - قصة الفيلم لا تدعو أن تكون قصة سرقة إلا أن السلطات لا تستطيع إزاء هذا العيصر من الانبهار اتخاذ أية خطوة انجماية من شأنه ردع هذه الجماعة .
- ٤ - الفيلم يتعارض مع مصلحة الأمن العام .

وموضوع الفيلم يتلخص في أن يستعرض حياة جماعة من المهيّز وما يقومون به من أعمال العنف والاعتداء بلون أساليب واصحة ومن بين هذه الجماعة شقيقان يديران أموال احد العنايق ويصحبان في السرقة وسريان ومعهما إحدى فتيات الجماعة ، يحاول شريف البلدة القبض عليها ويهجر فيلجأ إلى مافى الجماعة لمعاونة في البحث عنها ، وكان الشقيقان قد هربا إلى الجبال ، ثم احتلما معاً ، ومل أحدهما الحرب وفكر في إعادة الأموال والعودة ونشبت معركة بينهما ، انتهت بأن مات أحدهما عتقاً ، أما الآخر فحاصرت جماعة المهيّز وأخذت منه الأموال المسروقة وتركة بالجبال لمصيره مع رفيقته بعد أن سكبت المياه التي معه وأطلقت دولجته البهارية

وعرض الفيلم على مجلس (٣٨) الرقابة وقرر المنع بالإجماع للأسباب التي أبدتها الرقابة .

ووافق وزير الثقافة (٣٩) على الرأي .

(٣٨) جلسة ٨٢ في ١٨/٣/١٩٧١ بحضور الأعضاء سبب معركه على حدود كمال لللاخ شمسايل القاضي أحمد الحصري حسن عبد القوم احتفال مختز واحد طس (وكيل الادارة العامة لرقابة) (٣٩) د. يلو الدين البرغزي

ولم تكن المؤسسة المصرية العامة للسينما باستيراد أفلام المهييز بل أنتجتها
ومثال ذلك .

فيلم جنون الشباب :

ويتناول موضوعه قصة سلوى فتاة تعيش مع أمها في القاهرة وتنتظر بشوق حل
زيارة والدها الذي يعمل بالاسكتلندية فهي تحبه حباً جماً ، وكان لسلوى صديقة
منحرفة تدعى عصمت من شباب المهييز ، نائفة مثلهم تحتج مطرقتهم ، ويتضح
ذلك من خلال علاقتها الشائقة مع صديقتها الحميمة داليا ، ومن خلال حياتها مع
شلتها من المهييز التي يترعها علاء والتي تصم أخطاءاً مختلفة لمجموعة من الشباب
تجمعهم معاً ساحة الضياع .

تقاوم سلوى الاندماج في ركب هذه الشلة إلى أن تكتشف خيانة والدها ،
ويتضح لها سلبية زوج المستقبل ، ابن حلفتها مدحت ، فترغمي بكل ثقلها في بؤرة
هذه الشلة وتلتصق معها في عالم المهييز صاربة بالمثل والقيم عرص الحائط لكن شيئاً
شيئاً ويوماً بعد يوم يتكشف لها زيف هذه الشلة وضعفها وعدم إدراكها لما تنادي به
من مبادئ . فالحب يعتبره شبابها متعة لذاتها ، يسعون إليها بشقي الطرق ويلا
مبالاة ويلا مسئولية ، كما يتصنع لها ضعف هؤلاء الشباب فيما يواجههم من
مشاكل ، إلا أن صحوة سلوى هذه جاءت بعد فوات الأوان فقد انتحرت صديقتها
عصمت عندما تزوجت حينها داليا ، وهرب الجميع بعد أن ادركوا أن البوليس في
الطريق إليهم تاركينها مع الحقة لتواجه المشكلة

وكانت الرقابة رخصت^(١٠) بالتيار وبتحفظات أمها

١ - عدم الإشارة إلى الشذوذ الجنسي بين عصمت وداليا ، والاكتفاء بأن تكون
العلاقة بينهما علاقة صداقة متينة بحيث إذا تزوجت داليا تشعر عصمت
بالفراغ والضياع فتحدث لها الصلصة

(١٠) بروج ١٩٧١/٨/٣١

وذلك حرصاً من الرقابة على الشباب حتى لا تضع أمانه أمثلة لافته
لشؤذ جنسى مما يسيء إليه .

٢ - عدم إطلاق كلمة هيبز أو وصف شيبانا بما يتصف به شباب الغرب ،
والاكتماء بجعله شباباً متحرراً مطلقاً يتخذ من هذا التحرر وسيلة للتعبير عن
سخطه على الكبت والقيود التي تغل عليه .

وكان ذلك حرصاً من الرقابة بالألا بوصف شيبانا بأنه من شباب الهيبز
لاختلاف البيئة ولرسوخ تقاليدنا ولبعد الأسباب التي دعت بشاب أوربا إلى
هذا الانحراف ، الأمر الذي تبعد أسبابه كثيراً عن مجتمعاتنا .

٣ - مراعاة الآداب العسلية والبعد عن الإثارة الجنسية في بعض المشاهد التي
حلدها^(٤١) التقرير .

٤ - حذف قول علاء والمييز والراهب كل منهم منقول عن العالم زاهد فيه بس
الفرق أن الراهب يحرم نفسه من كل منع الجسد^(٤٢) وذلك احتراماً من
الرقابة لرجل الدين المسيحي^(٤٣) .

٥ - حذف قول عصمت وأنا انحررت من روابط العيلة ، واقترحت الرقابة
استبدالها بجملة وأنا انحررت من قيود^(٤٤) العيلة ؛ إذا كان هناك تصميم
عليها

٦ - حذف قول عصمت والجولز نظام قاسد نظام رجسى ولازم^(٤٥) يتلفى دوراً
وذلك حفاظاً من الرقابة على النظام العام والنظام الاجتماعي .

٧ - حذف مشهد الفتى في ملابس يضع حلقه في لحنه ويلوكة على رأسه .

(٤١) مشهد ١٣ من ١٠٥ إلى ١٠٧ من السيناريو

(٤٢) مشهد ١١٠ من ١٧٧

(٤٣) مشهد ٢٧ من ٤٩

(٤٤) من ١٨٥ بالسيناريو من ٣٠ بالسيناريو

(٤٥) من ١٥٥ من السيناريو

التخفيف من مشاهد تناول الحشيش والتقليل من مجالسه ومراعاة ذلك في المشاهد التي اشار^(٤٦) إليها التفتير

وعندما كنت مجلة الكواكب^(٤٧) تحت عنوان تغطية المييز تصيب أفلامنا أرسلت الرقابة تعليقا إلى المحرج بعدم إظهار الشباب المصري بمظهر شباب المييز لمخالفته للبيئة والتقاليد المصرية وذلك عند تصوير فيلم «جنون الشباب» وعدم الخروج عن السيناريو^(٤٨) المخصص به إلا يأذن من الرقابة تنفيذا للفتاوى الرقاب .

وعندما ورد الفيلم إلى الرقابة^(٤٩) اختطفت لجنة الرقابة ، بين المنع ، والعرض ، مع حذف ملاحظات كثيرة ، ورأت اللجنة الرقابية أن الفيلم في محاولة مناقشة مشاكل الشباب قد تعرض لتصوير الضياع واللامبالاة ولم يصل إلى وسيلة لإقناع الشباب واعتبرت الفيلم بذلك متورا . . . لما أسبب المنع فكانت أهمها :

أولا - إبراز الشذوذ الجنسي بين عصمت وداليا في العديد من مشاهد الفيلم رغم أن الرقابة بوهت عند ورود السيناريو بصرورة عدم الإشارة إليه
ثانيا - إظهار الشباب المصري بمظهر شبب المييز من حيث اللبس والتصرفات وطريقة التعبير عن الثورة والسخط والتمرد مما أوضح أن شبابنا يقلد تقليدا أعمى شباب الغرب ، رغم اختلاف التقاليد والعادات ورغم اختلاف أسباب السخط والتمرد .

ثالثا - إضافة بعض العبارات دون إذن من الرقابة وهي عبارات لا يمكن إجازتها وقايا مثل حديث نبيلة السيد عن إمكان إدارة أخطاء الفتيات بواسطة حيوب منع الحمل .

إذ رأت الرقابة أن في ذلك دعوة من الفيلم إلى الفتيات للحطية وتنبهها إلى الأخطار من نتائجها يستعمل الحيوب للشار إليها .

(٤٦) مشهد ١٦ ص ٣٨ ، ومشهد ١١٩ ص ١٨٦ .

(٤٧) بتاريخ ١١/١٠/١٩٧٧ بمقتضى الصلح رقم ١٠٥٥ .

(٤٨) دهن بالسناريو رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٧٧/٨/٣١

(٤٩) بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٢

وأبدا - الفيلم جاء مليئا بكثير من الإشارات التي توّصَح الشهود الحسّيين عصمت وداليا ، كما جاء ببعض العبارات والمشاهد الجسدية البتلة والتي تسيء إلى شبابنا وتعارض مع تقاليدنا وعاداتنا ، وتتفق مع مجتمعنا^(٥٠)، وبيتنا

خلصا - مشهد كامل لأوضاع جسدية بين أزواج مختلفة من الشباب وفي نفس الوقت بالفصل الأول .

ورأيت أن الفيلم جاء بما لا يتيسر وأوصافا الشرقية وتقاليدنا ومطما الاجتماعية ولكل ما سبق من أسباب ، رأيت منع عرض الفيلم وأبذلت المؤسسة بذلك

وبعد أن قرأنا للمرحوم يوسف السباعي وزارة الثقافة كون اللجنة^(٥١) الاستشارية للرقابة

وعرض الفيلم على^(٥٢) اللجنة ووافق الأعضاء على التصريح بمرص الفيلم مع بعض التحفظات وهي

١ - تخفيف مناظر حملات الهييز بحيث لا يبقى منها إلا ما يشعر بإجاءه بأن هذه المجموعة تعيش على طريقة الهييز أي لا يبقى من هذه المناظر إلا اللبس

٢ - مسألة^(٥٣) تخرج الفيلم عن لسان إعماله عن عمد وإصرار للملاحظات الرقابية على السيناريو والتي سبق إبلاغه بها

(٥٠) ١- التتمة بين الفتيتين عصمت وداليا بالفصل الأول

ب - حركة يد شاب تحسّس جسد فتاة ، وحيلة شقّ لمدرسة أخرى ، وكلمة داليا أثناء الفناء خلفه على الأرض في الفصل الثاني

ج - حلة شرف البب روى عبد الكبريت بلوط يرمي كثيرا في الفصل الثالث

د - مشهد حلاء يجر سيجارة الخشيش وقوله وناولي لسمار والمدر ومطر تتناول الخشيش بين الفتيت والفتيان وكذلك الميمارة للمطلة على الحائط Sex without Love في الفصل السابع وقد تكرر ظهوره طوال الفيلم

(٥١) برزو رقم ٧٣ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢١ وكنت بدلا من مجلس الرقابة

(٥٢) نظرت اللجنة الفيلم بجلسة رقم ٦ في ١٩٧٣/٦/٢٠ عضوية

لمينة السيد ، موسى حلي ، عبد الرحيم محمد سرور ، محمد لامي ، حسن عبد النعم احتفال بنظر

(٥٣) خليل شوقي

٣ - كما طالبت اللجنة بمعرفة ما إذا كان قد تم تصوير الفيلم قبل الموافقة على السيناريو أم يعد للموافقة ؟

٤ - طالبت اللجنة إعادة عرض الفيلم عليها بعد تنفيذ الملاحظات المطلوبة والتي حددتها الرقابة في تقاريرها^(٥٤) بالملف

وفيا يبدو أن المؤسسة شكت الرقابة إلى وزير الثقافة والذي طالب بمذكرة وافية عن الموضوع^(٥٥) .

وعندما اطلع على رأى اللجنة الاستشارية طالب بمسألة المخرج عن أسباب اصراره على مخالفة الملاحظات الرقابية وتمثيل الهيئة خسائر كان يمكن تجنبها لو قام بتنفيذ الفيلم حسب التعليمات المبلغة له من الرقابة ، أشار الوزير^(٥٦) بالموافقة على رأى اللجنة على أن تعرض عليه نتيجة التحقيق .

وطالبني وكيل الوزارة بإعداد خطاب باسمه يتضمن ما سبق ، لارساله إلى رئيس مجلس إدارة هيئة السينما .

ولكنى لم أعرف شخصيا نتيجة التحقيق

« أفلام العنف وأفلام الجريمة »

إن أفلام العنف والجريمة من الأفلام التي لى فيها رأى خاص ، فثنا أكرمها بطبعى ، وأرى فيها خطراً على الشباب والنشء والمجتمع . لسهولة تقليدها ومحاكاة أبطالها ، كما أنه ليس من رسالة وزارة الثقافة نشر الإرهاب والعنف والأخذ بالثأر بالأصناف إلى أن غالبية هذه الأفلام هابط في المستوى سواء من الناحية الفنية أو الجمالية أو من ناحية الموضوع والحلول ، فهذه الأفلام إذن مفسدة للذوق سيئة التأثير

(٥٤) وهي الملاحظات السابق الأتية إليها

(٥٥) وردت إلى مكتب الوزير يوم ٢٣/١٠/١٩٧٣ وأعيدت إلى الرقابة في ٧/١٠/١٩٧٣ برقم ورد ٣٠٤١ (يوسف السباعي)

(٥٦) يوسف السباعي

فهي تؤثر في صعلاف النفوس والناشئة ، وفي أغلب النظم لا تكلف صانعيها أو مسؤوليها كثيراً .

وأذكر عندما زرت رقالة لندن^(٥٧) وقابلت^(٥٨) رئيس المجلس الرقابي البريطاني في ذلك الوقت وتناولنا الحديث عن أفلام العنف ضمن ما أثير من موضوعات ، أن أيد وجهة نظري ، بل أضاف بأن نصحي في الاستمرار في سياسة الرقابة ، وعلى الأخص بالنسبة لأفلام العنف لتأثيرها السيئ ، وأنهم هناك بلندن قد سمحوا بعرض هذه الأفلام وهم يحنون من مسؤوليتها ، وكان في اعتقاده أنها من المؤثرات القوية على الشباب ، وأن شباب لندن جنتح ساحية العنف وأنهم هناك يحاولون رده جاهلين دون جنوى .

وذكر أن الأفضل للمجتمع وقائته وهذا خير من الوقوع في التجربة ، والواقع أن الخير كل الخير الاستفادة من تجارب الآخرين .

ولاحظت أثناء النكسة المشهورة في يونيو ١٩٦٧ وما بعدها أن الأفلام الأحبية التي ترد إلى البلاد سواء أكانت من الشركات الأجنبية أو شركات القطاع العام أو القطاع المصري الخاص ، تنسم في كثير منها طابع معين ، فموضوعاتها بشكل عام تتعلق في أغلبها بالجريمة وأسبابها وممارستها بصف وقسوة ، وهي لا تخلو من التشويش وجذب المشاهد ، وشد انتباهه إليها ، وتماطف المشاهد مع مرتكبيها من المجرمين والقتلة بمن يستيحيون لإراقة الدماء ولزهق أرواح الأبرياء لأتفه الأسباب أو لما دون مسبب لمجرد التسلية أو التمرية ، في سبيل الوصول إلى مال مسروق على سبيل المثال أو غير مشروع ، فالجرم الطل لا يقف عند قيمة إنسانية ، فهو يهتك بالبشر ويقتل الأطفال والأبرياء والساء مغتات في أعمال التعذيب والتكيل والسادية ، ما لا يتف عند حد ، فلا كهولة ولا طفولة ولا ضعف يمه والأمر عنه رصاصة أو سكين أو آلة ما يتركها لتعمل في أجساد ضحاياها ، ويبحث في الأرض فسلاً ، مهذرا القيم كل القيم الروحية منها والوضعية فالمامه المرأة هي أية امرأة يمارس معها علاقه أينما

(٥٧) صيف ١٩٦٩

(٥٨) مستر تريفلان شقيق سندر برطانيا أثناء حرب ١٩٥٦

صلاحت إن كرها أو طواعية والأمر عنده ميال لأنه منساق وراء شهرته وإجرامه ، لا يردعه قانون أو ضمير أو دين ، والأديان كلها قد استخف بها ، بل إنه يستعملها في تنفيذ مخططاته الإجرامية ، لا ثقافة عنده ترجعه ولا علم يزيه ولا قانون يردعه ، ولا مساء تخشعه ، فكل القوى مسخرة لقوة مطشه وإجرامه ، وهو بعد كل هذا يظل مهاب إما فائز بالمال المشهود أو حبه الضائع أو ثلوه للتوعد ، ثم يمضي حيث يعيش حياته هائلا أو يموت وقد هدأت سريره .

ولرقتي هذه الأفلام ، ولم يخف على الرقابة الأثر الذي يمكن أن تتركه في الشباب والمجتمع ، ولم يخف عليها موجة العنف والضياح والإجرام التي اجتاحت شباب العالم والتي تعاني منها الحكومات المختلفة والفكرة على أن تأخذ بأسبابها وهي مع ذلك ضلقت بأساليب علاجها .

وشعرت أن الرقابة تقوم بدورها الفعال البناء حين تمنع لعنات هذه الأفلام التي تجرد الجريمة والمجرمين ، وتهدر القيم الإنسانية والوضعية والسموية ، لتسقط لهذا البلد الطيب قيمه ، وتحمي أبنائه من بشاعة التجربة العنيفة التي تمتلح شباب العالم وتسد عن شبان سبل الأجرام المزين المتدفق في الأفلام حتى لا يتسرب إليه جرعة جرعة من أسهل الطرق وأحبها إلى نفسه وأكثرها عليه تأثيرا .

وعندما سمعت الرقابة أعدادا كثيرة من هذه الأفلام ، أينما في هذا مجلسها الرقاب الذي رأى وجهة نظرها ، ولا غرو فكله بمن له دور فعال في صنع هذا البلد الكريم

وبارك رأى الرقابة وأيده وزراء متعلقون للثقافة ، مدركون ، بل وناشدا الشركات وعلى رأسها المؤسسة المصرية العامة للسينما أن تأخذ بأسباب مع استيراد هذه الأفلام .

وناشلت وزارة الداخلية الرقابة التفتيش والتشديد في السماح بأفلام الجريمة والعنف التي ترى صحائف النفوس وتؤثر على الأمن العام .

وأذكر في مذكورة ورود أفلام العنف إلى الرقابة أن تمت أربعة أفلام منها دفعة واحدة ثلاثة منها تقع تحت شريحة الأفلام التي وصفت والتي تجعل من المجرم بطلا وتهدون من شأن الجريمة وتشجع عليها ، والرابع يشير ضمن موضوعه الذي يتناول الجريمة والعنف ، إلى اليهود وممسكرات الاعتقال ، ومنعت مقاطعة إسرائيل فيما بعد وهو فيلم المغامرة هو المغامرة *L'aventure Cont L'aventure* وكانت هذه الأفلام الأربعة قد تقدم بأولها وهو فيلم يانكي *Yankee*^(٩٩) أحد غلصم الأفلام وكنت قد صفت درعا بأفلام العنف هذه ، لذا وافقت على رأى الرقباء بالإجماع برفضه ، وعندما رأيت الفيلم تحت إلحاح من مقدمه لعل أجد له منفلاً تأييد^(١٠٠) لدى النخ وسجلت رأى بالثلب واعتبرت أنه من الأفلام السلبية الخطورة على الشء لاعتماده على العنف والقتل ، ولأن البطل يتخلص من مجموعة من عنزوى القتل والإجرام برعاية رجل يحط من القتل والسلب تسلياً له ، وكان البطل يانكي أكثر إجراماً واقتداراً في الجريمة وفوتها مما مكته من الفضلاء على جميع حصومه باستخفاف شديد كما أنه في النهاية لم يلق جزاء ما

أما الفيلم الثاني فكان فيلم السيكون *Elisoo*^(١٠١) وتضمنت به المؤسسة المصرية العامة للسينما . وتبدأ قصة الفيلم بدحول المجرم السيكون عقوباً عليه لتنفيذ حكم الأعدام فيه شقاً ، إلا أنه تمكن من الإفلات من تنفيذ العقوبة بحيلة بأن طلب من جلاديه إشعال سيجلوة معه كزغبة أخيرة له ، وكان هذا السيجلار محشواً بالديناميت الذي انفجر فيهم ، وبذلك تعلب على عشرات من رجال الأمن وعشرات من مسافيه في الأجرام ، وقتل عدداً كبيراً من الرجال^(١٠٢) ، ثم قار في النهاية بالمال ومحبونه وترك الملة .

(٩٩) قدم للرقابة في ١٠/١٠/١٩٦٨

(١٠٠) شاعرت الفيلم في ٢١/١١/١٩٦٨ .

(١٠١) برامبر ١٩٦٨ تقريباً

(١٠٢) أصبحت عدد القتل ثمانيناً وخمسون رجلاً

ورأيت بالإضافة إلى هبوط مستوى الفيلم فنياً وسذاجة إخراجيه ، أنه يشكل خطراً على المشاهدين لأنه يمجّد الجريمة وينصّب من المجرم بطلاً الأمر الذى حتم منع عرضه جماهيرياً .

وكنّت أبليت استعلاى المؤسسة فى معلونتها بقرامة الكتيبات الإعلامية عن الأفلام وإيلناه رأى فى صلاحيتها إلى حد ما وقبل استيراد الأفلام حتى لوهر عليها جهد ومشقة استيراد أفلام مرفوضة رقلياً .

وانعطرت المؤسسة برفض الفيلم بالإضافة إلى رفض فيلم « دولار بين الأسنان »^(٦٦) وطليت منها :

(أن تدقق فى الأفلام حتى لا تبعثر أموال الدولة) . عندئذ غضبت المؤسسة وغضبت معها وكيل وزارة الثقافة — وزعما كان على حق — وعلق على مذكرى لائها بأن (جارورت اختصاص الرقابة وقد يكون الحرص على المال العام هو الدافع لى ، ولكن الحرص لا يعنى الشطط)^(٦٧)

ولعل الوكيل يذكر كم ضيقنا بأفلام العف الممنوعة ، وكم ثقلت علينا وكم أجهلنا كرقابة وكم مجلس للرقابة .

وكان فيلم الدولار بين الأسنان هو الفيلم الثالث

ولا يختلف كثيراً عن سابقيه ، وعن أسباب منهما ، وكانت شركة القاهرة للتوزيع السينمائى واللى تتبع المؤسسة المصرية العامة للسينما هى التى تقدمت به إلى الرقابة

وفات يوم ، وبعد أن منحت هذه الأفلام بقليل وأنا أجلس إلى مكتبى فى حوالى الثالثة بعد الظهر وكنّت بمفردى بعد أن انصرف جميع العاملين لأنى بعض أعمال الكتيبة ، وإذا باب الحجرة يفتح ويدخل رجلان فارعان ، نمتنا الجسم ،

(٦٦) For a Dollar in the Teeth.

(٦٧) نص تعليق الوكيل على مذكرى المؤسسة .

أحدهما حليق^(٦٥) والآخر أسمر اللون ذو لحية كثيفة طويلة سوداء . ويلحون الحليق ، وكان العضب عيلاً وجهه وقدم إلى زميله المخرج الهنسى ، ثم بدأ صوته يرتفع ويتردد حدة ويأبى قاتلاً :

لماذا منعت أفلامى ؟ (عن أى أفلام تتحدث . . . ؟ هل رأيتك قبل الآن ؟ . . . ثم أنى لم أمنع أفلاماً باسمك والقاتلون يكفل لك حق التنظيم . . . وليس من حق أحد مناقشتى وقد انقضى وقت العمل الرسمى بساعة . . . والباب مفتوح أمامك) وخرج ذلك الحليق ومرافقه ذو اللحية السوداء *

وفى اليوم التالى سألنى وزير الثقافة^(٦٦) تليفونياً عن أسباب منع تلك الأفلام وفى نفس اليوم زلنى وكيل وزارة الثقافة^(٦٧) بمكئى وسألنى عن نفس الأفلام الممنوعة وعرضت عليه ملفاتها ، كما عرضت عليه الأفلام ، وبعد أن شاهدها انزعج منها انزعاجاً شديداً وأبد وجهة نظرى وانفجرت أسفريه وبدأ طبعياً بعد أن كان يتحدى البطيئة والمتحدى وقال لى بثقة وود ، (تعرفى كلمه فى شرك الدكتور ثروت قال لى ايه : « روح شوف الست دى بتهب آيه فى الأفلام . الآن . أنت على حق ومن غير الممكن عرض هذه الأفلام ») وكتب فى مذكرته إلى الوزير « بعد مشاهدتى فيلمى « بانكى والسيكرو » لوافق الرقابة على منع العرض لما تروقانه من الخلد والنار وفوز الجريمة وبشاعة القتل وبخس أن يتنبه على الشركات كلها مراعاة عدم استيراد أفلام بهذه البشاعة والمتعاهه »

وأناهل على سيل من هذه الأفلام وصممت أن أتف ضده ومنتعت فى عام ١٩٦٨ حوالى الخمسين فيلماً أكثرها من هذا النوع وما يقرب من هذا العدد فى العام التالى وكاد نصيب المؤسسة المصرية للعبة للسينما من عدد الأفلام للممنوعة هذه ما يقرب من الثلث فى كل من هذين العامين .

(٦٥) همد زكريا الطاهر

(٦٦) الدكتور ثروت حكلة

(٦٧) حسن عبد القم كهل

ولم غر هذه الظاهرة من انهملوا أعلام الحف ، دون أن تترك أثراً في نفسى ، وأخذت الأسئلة تتوارد على ذهنى لماذا ترد إلينا نوعيات بذاتها من الأعلام ؟ ولماذا هذا النوع ؟ ولماذا في ذلك الوقت ؟ ولماذا يأتي إنتاج بعينه دون باقى الإنتاج ، ولماذا يحدث هذا من شركات أو أشخاص بعينهم دون الآخرين ؟ وهل المقصود للتأثير على الرأى العام المصرى تأثيراً معيناً ؟ .. هل الأمر صدفه .. مجرد صدفه ؟ ... أم نتيجة لتدبير وخطه بعينها ؟ ولماذا يختص مستوردون بعينهم وراء آخرين ؟ ولماذا يستوردون وراء المؤسسة المصرية العامة للسينما ؟ وما الدور الذى تقوم به المؤسسة ومن وراءها ؟ وما للمقصود منها وبها ؟ ولكنى ماذا أستطيع أن أقول ؟؟؟

ولاحظت كما سبق وذكرت ، أن المؤسسة المصرية العامة للسينما تستورد وتنتج كثيراً من الأفلام الغابطة للمستوى والذى تحملو من كل قيمة فنية أو ثقافية ، ولم تكن بالحس حالاً من القطاع الخاص والشركات الأهلية التى كانت تستورد أو تنتج أفلاماً لا تستهدف منها سوى الربح المادى والربح دون غيره ، ولا حساب على من تكون الخسارة

نعم إن الربح المادى هدف مشروع لتجنى ومستوردى الأفلام طالما أن السينما صناعة تستهدف الربح ، ولكن أين موقف الدولة ؟؟ مؤسسة الدولة ؟ وكنت ظننت خطأ فى أول الأمر أنها تستورد وتصنع الأفلام التى يحجم أو يعجز الآخرون عن أسيرادها أو تصديرها لما لها من قيمة فنية أو مستويات ثقافية أو جمالية ترتفع بمستوى أدواق الجماهير وتحقق لهم المتعة والتسلية اللقينة ، وبالتالي ترفض تلك الجماهير الغابطة من الأفلام والردى .

ولم تكف المؤسسة المصرية العامة للسينما عن تقديم أفلام العنف للرقاقه ، وكان ضمن أفلامها فيلم 70 Gengester (٦٨) والذى لم يخرج موضوعه عما سلف وذكرت ، وقررت مع الفيلم على أساس أن ليس به قيمة فنية تبرر عرضه جماهيرياً ، وبالإضافة

(٦٨) نشرت به بتاريخ ١٩٧٠/٧/١

إلى ما به من عنف ومناظر رقابية مخلة^(٧٩) ، واتخذ المجلس الرقابي^(٨٠) بأغلبية الأصوات وجهة نظر مخالفة واستقر رأيه على عرض الفيلم جماهيرياً بعد حذف بعض المناظر العنيفة وأخرى رقابية ، وبعثوا قرأ وزير الثقافة^(٨١) محضر مجلس الرقابة ، اتخذ رأى الرقابة مؤيداً للمنع بقوله : (لا أوافق على العرض وإن وقف موجة هذه الأفلام التي تحتاج القنطرة ، والتشدد في المنع مطلب من مطلب الرقابة من مد هذه الأفلام الذي يزحف على دور المرض ، وهو يدعو للمسؤولين عن استيرادها إلى التحرر والاتجاه إلى أفلام أخرى ترحى قيم الفن والجمال) ونهت على الشركات بما استقر عليه الرأى .

ومع ذلك استمرت المؤسسة المصرية العامة للسينما على مهاجمها ، واعتزمت الرقابة كلية على أحد أفلامها^(٨٢) ومن توزيعها لتمجده الأحد بالثر مما يتعارض والأمن العام للدولة ولأن المجرم ظل طليقا بعد أن أصاب باللوت عدداً من الناس ، واتخذ وزير الثقافة نص رأى المجلس^(٨٣) الذى أيد وجهة نظر المنع مطالاً (بتوجيه نظر المؤسسة إلى مراعاة الصالح العام فيما تستورده وتوزعه وقبل ذلك فيما تستجبه من

(٧٩) وكانت الرقابة قد حدثت للناظر الرقابية في -

١ - مشهد ساقى امرأة عربيان كتشركان في أفراد ويعد الناظر من كتب الباب

٢ - مشهد لا امرأة حورية الصندوق في السرير

٣ - مشهد الرجل والمرأة حورية في السرير

٤ - مشهد المصع يضرب رجل عسراً ميرجاً ونصويوه بالمركة البطيخ

٥ - مشهد لامرأة حورية بالسرير يتكرر ثلاث مرات

٦ - مشهد لرجل يلقى النار على وجه آخر كما ظهر عديد من الجثث والقتل .

٧ - مشهد قتل رجل بالقتل

٨ - مشهد النجبة جلماة بين العصبيتين المتفتتين

٩ - مشهد لمرصعة غائرة في جرح والدم يرفرف مع بخرورة

(٨٠) جلسة رقم ٧٥ في ٢٨/١/١٩٧٦ عضوية نجيب محفوظ سمي طود أحمد الحضرى أساميل القاضى

حسن عبد النسيم وأختلال عتار

(٨١) د . بدر الدين أبو فاضل

(٨٢) I Tre Faplicacell

(٨٣) جلسة رقم ٨٣ في ١٠/١/١٩٧٦ عضوية محمود الشنيطى - كمال اللامخ - أساميل القاضى - أحمد

الحضرى - حسن عبد النسيم - أختلال عتار

أفلام) وقال في تعليقه على فيلم آخر (يستلهم رئيس المؤسسة في اجتماع قادم للمجلس برئاسى لا سترعاه نظره في شأن هذه الظاهرة التى تكررت)

وفي جلسة أخرى عندما منعت الرقابة فيلماً آخر^(٧٤) من توزيع المؤسسة أيضاً ، أيد الوزير نفسه المسح بقوله^(٧٥) (أوافق وأولى بمؤسسة السينما أن تكون مثلاً للآخرين في اختيار ما توزعه من أفلام) .

وفي مرة تالية طالب الوزير كذلك (بتحديد المسئول في المؤسسة من اختيار أحد الأفلام^(٧٦) التى سمعها الرقابة وأيدها مجلس^(٧٧) رقابتها بالأجماع .

واجتاحت ظاهرة العنف هذه جميع شركات السينما وأصبحت ظاهرة تستحق الدراسة والتفكير ، ولستوردت بعض الشركات الأجنبية والمحلية أفلاماً اعتبرتها قمة في العنف والقسوة والخطر مثل العسكرى الأزرق أو وصمة عار The Blue Soldierوالذى استغرق جدلاً كثيراً بالرقابة . وفيلم ذئاب شريره Straw Dogs وفيلم Wild Bunch وفيلم Once upon a Time in the West الخ الخ .

وما أرفى حقاً أن ما نالت به بالنسبة للمشاهد العادى ، قد حدث بالنسبة للرقباء وأعضاء مجلس الرقابة ، ثم أعضاء اللجنة الاستشارية التى حلت محل مجلس الرقابة فيما بعد .

وأيضاً لجنة التظلمات ، ولأحظت أنهم بدأوا يفقدون الإحساس بقسوة المناظر الصعبة وضراوتها لكثرة ما شاهدوا منها .

فمثلاً فيلم Once upon a time in the west رخص الرقباء به وللأكافة دون إبداء أية تحفظات رقابية . وكنت لاحظت عندما عرّض على ملف الفيلم وقرأت التقارير

To day its me Tomorrow you. (٧٤)

جلسة رقم ٧٣، ١٩٧١/١/٢٤ . (٧٥)

فيلم IncDio من توزيع المؤسسة (٧٦)

جلسة رقم ٨٨، ١٩٧٢/٤/٢٢ . (٧٧)

وأولادها جميعاً قد قتلوا وبالمبحث عن القاتل عرفت أنه «فرانك» الذي يعمل لدى الثرى «موردن» والذي كان يملك خط السكة الحديد ويطعم في الإستيلاء على قطعة أرض يملكها «ماكيبين» زوجها الذي كان يوى إقامة بلدة عليها يمر خلالها خط السكة الحديد .

يصل في نفس الوقت إلى اللثة شاب غريب يبحث عن «فرانك» أيضاً ، ويتعرف على مسر «ماكيبين» ومحمدان سويما في العشر على «فرانك» الذي احتجى تحت حماية «موردن» في الوقت الذي كان ثمة مجرم مطارد ، يدعى «شيان» يجد في أثره كذلك ، لأن «فرانك» قد ألصق به تهمة قتل «ماكيبين» .

وكان «فرانك» من جاتنه يطعم في الاستيلاء على أموال ومشايخ «موردن» الذي لم تحف عنه هذه الحقيقة فحرض رجلاه على قتل «فرانك» لكنه تمكن من الإفلات منهم ليجد نفسه في مواجهة الغريب الذي كان يتبعه خطوة بخطوة دون أن يدري «فرانك» من ذلك .

وأخيراً وفي ملوحة بينها يعلم «فرانك» أن الغريب شقيق لرجل قد شنقه ، ويتمكن الغريب من نيل مأويه من «فرانك» بالقضاء عليه وتبدأ مسر «ماكيبين» في تنفيذ المشروع الذي طالما راود زوجها .

والمصطوبات إلى عرض الأمر كله على مجلس الرقابة^(٨١) لاختلاف رأى جهاز الرقابة فيما بينه وبين نفسه وليجسم الأمر بما يتراءى له ، ولكن للأسف رفض المجلس مشاهدة الفيلم والأكثر من ذلك أنه أقر عرضه عروصاً جماهيرياً للكافة واعتزفت لدى المجلس محتجة ، بأنه لا يجوز إصدار حكم على فيلم ما ، موضع خلاف رقابي بين جهاز الرقابة نفسه دون رؤية الفيلم فمجلس الرقابة في عرفي كهيئة المحكمة التي لا يمكن أن تصدر حكماً دون عاكمة .

(٨١) جلسة رقم ٦٧ في ١٢/١١/١٩٧٠ مصرية نجيب محفوظ لمساميل القاضي ، حسن عبد المصم اعتدال
مكرر

واعترض العضو^(٨٢) الأول ورفض مشاهدة الفيلم نهائياً مطالبا بإبادة عرص أفلام العنف متعللا بأن مسألة العنف هلى قد وجدت عندها تقرر مع عرض الأفلام الأمريكية إثر البكة عام ١٩٦٧ ، وأنه قد أعبد عرض الأفلام الأمريكية باعتبارها مجالاً للثقافة ولا داعى للأخذ بجميع الأفلام بسبب العنف .

وشاهد الفيلم العضو^(٨٣) الثالث ومقرر المجلس الرقابى وقررا أن بالفيلم عنما شديدا بالفعل ورأيا ترك الأمر لى لاتخاذ ما أشاء وصمعت على اللع عسكا برأى الرقابة فى مع أفلام مماثلة عليلة فى نفس عف هذا الفيلم موضع حديثنا ولأن الأحذ بالتأثر لما تكافحه سلطات الأمن بالبلاد ، ولأى رأيت من وجهة نظرى أن حذف وتعيمف مشاهد العنف والقسوة سيؤثر حتيا على موضوع الفيلم وجوهر سياق القصة عما يشوه العمل الفنى لدى الجمهور .

وبارك وزير الثقافة^(٨٤) هذا اللع وسجل كلمته (لأ يد هنا الرأى وتلك مسئولية ثقافية فى منع أفلام العنف والحلم الاجتماعى) .

ولم ترتص^(٨٥) الشركة هذا الحكم وتظلمت لدى لجنة التظلمات^(٨٦) ولاحظت أثناء عرض الفيلم عليها وكانت هذه المرة الثالثة التى أشاهد فيها الفيلم المرة الأولى عنما راقته لأتأكد من صلاحية للعرض الجماهيرى ، والمرة الثانية مع بعض أعضاء مجلس الرقابة ، وهذه المرة - لا حظت ولاحظ مع نفس الشىء وكيل وزارة الثقافة ورئيس لجنة التظلمات والذى شاهد الفيلم مرتين المرة الأولى مع مجلس الرقابة والثانية مع تلك اللجنة - لاحظنا أن أجزاء من الفيلم والنقى تتناول بعض المشاهد العنيفة والقاسية وموضع اعتراض الرقابة : قد حذف الأمر الذى طالبت بثباته فى محضر اللجنة المشار إليها .

(٨٢) نجيب عموط

(٨٣) اسماعيل الفاضل

(٨٤) د . بدر الدين أبو فخرى

(٨٥) شركة براموت

(٨٦) تظلم فى ١٩٧٦/١/١١ عصره وكيل وزارة الثقافة رئيسا لمصور حسن تلاب مجلس الدوة حضرا والجميع

صالح عن قرب الذى يلقى حضرا ، اسماعيل عطر عن الرقابة .

ومعنى هذا أن شخصاً ما قد قص تلك الأجزاء من الفيلم ليصبح وقع الفيلم على اللوحة وميضاً أحداً أقل حدة وقسوة عيارياً أول مرة . وبالتالي تغييره اللوحة المذكورة وفعلنا حدث أن أجازته اللوحة مع شرط حذف (كل ما به من مناظر القسوة والمناظر الرقابية) أى ما تبقى منها بالفيلم وشاهدته اللوحة . وعندما طالت بمع عرض الفيلم جلياً اعتقدت أنه سيلحق الضرر بالمشاهد العادى لمصونه الإجرامى بالفكرة والصورة واعتبرته ضاراً بالأمن العام والنظام العام وفى نفس الوقت حرصت ألا أقدم لجمهور المشاهدين عملاً فنياً مشوهاً لأى رفضت فكرة حذف المناظر البالغة البشاعة والمشاهد الرقابية المعترض عليها لثقتى أنها من الأجزاء الهامة فى صلب الموضوع وبلونتها سيتأثر حتى سياق القصة وأحداثها الهامة وتسلسلها . أردت من سرد خطوات هذا الفيلم ، أن أبين للقارىء بعضاً من الضغوط التى كنت أعانى فى عمل سواء أكانت ضغوطاً داخلية ، أى من داخل الرقابة نفسها أم ضغوطاً خارجية .

وتمثل الضغوط الداخلية ابتلاء عندما أغفل الزملاء من أرقباء الذين راقبوا الفيلم - الإشارة فى تقاريرهم إلى ما رأوا فى الفيلم من مناظر قاسية متفرقة - وأل الإحساس بأن أحد الرقباء قد لا يكون دقيقاً فى سرده لأحداث الفيلم فى تقاريره جعلنى أقرأ التقارير جميعاً بدقة وأستشف ما بين السطور لاثنتين صورة أقرب ما يمكن للفيلم وتأثيره النفسى على ، ولا فالبدل رؤية الأعلام جميعاً الأمر المستحيل واعتقد أنه ليس من المألوف ألا يهتز لخطر إطلاق الرصاص على أطفال أبرياء فيصيدهم بالتشويه والقتل الجماعى وتعر جثثهم المشوهة بينا ينبثق الدم من أجسادهم ووجوههم الصغيرة البريئة ؛ ولعل الشمس للزملاء علماً بأنهم اعتكوا تلك المناظر القاسية لكثرة ما رأوا منها فى الأعلام الكثيرة المتعددة .

ولعل فى موافقة رؤسائهم والمعاونين لى فى عمل - على إجازة الفيلم دون أخذ تحفظ بالنسبة لما به من عنف نوعاً من الضغوط أيضاً وإن مجرد الذيلبة فى الرأى بين

الإباحة المطلقة ثم المنع في مدة أيام لا تجاوز عدد أصابع اليد الواحدة هو أيضاً نوع من أنواع الضغوط .

وإن مجرد رفض مجلس الرقابة لفكرة رؤية الفيلم وانخاضه القبول بعرضه جماهيرياً للكافة دون رؤيته ، ورغم أن يثبت له وجهات النظر المختلفة والخلاف القائم بين وبين جهاز الرقابة في الحكم على الفيلم ، وتغيير رأى بعض أعضائه ذلك الجهاز من الإباحة بلا شرط إلى المنع لممارسة للضغوط كذلك كما أن انسحاب عضو المجلس ورفضه رؤية الفيلم بل ومطالته بإباحة أفلام العرب دون قيد ولا شرط هذا في حد ذاته نوع من أنواع الضغوط . واعتقد أن مجلس الرقابة ذاته قد اعتاد رؤيته مناظر العنف والفسوة وأصابه الملل منها لكثرة ما شاهد من تلك الأفلام

وعندما أبدى وزير الثقافة القرار بالمنع بما له من سلطة مبرراً قراره بأنها مسئولية ثقافية ضد الهدم الإجتماعي ولولت لجنة التظلمات نوعاً من الضغوط مرتين : المرة الأولى في عدم رؤيتها المسئولية الثقافية التي أكلها وزير الثقافة والمرة الثانية في إجارتها لعمل فني مشوه لن تعيد منه الجماهير شيئاً ، لأن ما طالبت به تلك اللجنة من حذف هو كما سبق وذكرت حذف في صلب الموضوع وفي أجزاء هامة منه

ولم يكن أمامي وأمام الرقابة إلا الرصوخ لقرار تلك اللجنة بزولا عن حكم القانون

ولا أنسى أن أذكر أن حذف أجزاء من الفيلم في عيبة من الرقابة قبل العرض على لجنة التظلمات هو ممارسة للضغط على الرقابة لقبول عرض الفيلم .

ولعل القارئ يقدّر موقف الرقابة من كل هذه الأنواع من الضغوط للجنة عليها ؛ ولعل للمشاهد يترقب في حكمه صلحا عندما يتعدى عليه متابعة أحداث فيلم ما

وربما تسأل القارئ ما مصير الأجزاء من الفيلم التي حذفت قبل عرض الفيلم على لجنة التظلمات ؟

حدث في مثل هذه الحالة أن استلمت بعض الشركات غير المستولة تلك الأجزاء التي حطعت دون علم الرقابة وضممتها إلى الفيلم بعد الترخيص وعرضتها بدون العرض

وطالما سجل التعتيش المعنى مخالفات من هذا النوع والرأي عندنا أن يكون العقاب رادعا في مثل هذه المخالفات ولا بأس من مصادرة السمحة وغلق دار العرض لفترة وعلى الأخص أن الرقابة تمنظر الشركة ودور السينما بما اعترضت عليه من مناظر رقابية أو حواله .

وهناك نوع آخر من الأفلام له طابع يرتبط في رأيي لارتباطا وثيقا بأفلام العنف

هو :

« أفلام الكاراتيه » :

وأذكر أن أول فيلمين وصلا منها إلى الرقابة هما فيلم The Chinese Boxer^(٨٧) و Big Fight^(٨٨) وهما من إنتاج هونغ كونج وعند مراقبة الفيلمين ولأول وهلة ترددت في إجازة عرضهما جماهيريا ، وتلجج الرأي على بين الإجازة والرفض ، الرفض لما يتسم به الفيلمان من مناظر القسوة والشاعة والقتل وإراقة الدماء ، علاوة على أنها على مستوى فني هابط ، وأن ليس بهما قيمة ثقافية أو فنية ، والإجازة لأن هذا النوع من الأفلام لون جديد انتشر بالخارج وتكلمت عنه الصحف ، ومن حق المشاهد المصري رؤيتها ، كما أنها تتناول لعبة الكاراتيه وهي لعبة رياضية أصلا وتستلهم في الدفاع عن النفس ومباحة وتدرس بالوحدات الرياضية والجيش .

(٨٧) توزيع شركة ميثا فيلم وعرضه من ١٩٧٢/١١/١١
(٨٨) توزيع شركة أفروود فيلم وعرضه من ١٩٧٢/١١/١٢

واحدت رأى وكيل وزارة الثقافة^(٨٩)فى أمر أفلام الكارتية وأوصحت له
مخاوى بالنسبة للشباب والأطفال لسهولة محاكاة حركات هذه الأفلام وفى إلقاء يمكنى
عرضت عليه الفيلمين وشاكنى هذه المخاوف وتصحنى بالتريث فى إجازة الأفلام

وفى حلال زيارة أخرى فى يوم اخر زلت رئيس^(٩٠)مجلس إدارة هيئة مؤسسة
السيا والمسرح والموسيقى ، وطالبى رئيس مجلس إدارة الهيئة بعدم ترحيص أفلام
الكارتية مؤقتا وتعطيل إجازتها لحين وصول أفلام الهيئة لأنه توقع هذه الأفلام ربما
وهيا ورواجا عظيما فى مصر وعلى الأخص أنها رائجة جدا ببيروت وأن وشول أفلام
الشركات الأخرى قبل أفلام الهيئة سيبيع عليها سوق تلك الأفلام وعلى الأخص أن
هناك سيلا منها قد وصل الحمارك فعلا وليس من بينها أفلام هيئة مؤسسة السيا
والمسرح والموسيقى .

وعندما واجهته بما بنص عليه القانون باعتبار الأفلام مجازة إذا لم يت فيها
خلال ثلاثين يوما ، أخبرنى بأن هناك خطأ فى الطريق إلى يطلنى بعدم إجازة
أفلام الكارتية .

وجاء بالخطاب^(٩١)غير ما تحدث به معى ، وكان مجرد إظهار بظهور أفلام
بالأسواق التقليدية للفيلم المصرى ، أفلام من هوج كونج تعرض فى مظاهرها
رياضة الكارتية ، وهى رياضة صبية ولكنها فى الحقيقة أفلام تسم بالعكس ، وأن
هذه الأفلام أثرت على توزيع الأفلام المصرية فى تلك الأسواق . وأن النجاح المادى
لتلك الأفلام دفع بعض الموزعين المصريين بل بعض المشرفين على التوزيع فى هيئة
السبنا إلى استيراد بعض هذه الأفلام .

وأن السماح بعرضها فى مصر سيؤثر ولا شك على الأفلام المصرية ، لذلك
يقترح عدم إجازة مثل هذه الأفلام .

(٨٩) حسن عبد المنعم كلال

(٩٠) عبد الحميد جوده السطر

(٩١) لوسلى بطريخ ساين (٨٧/١١/٧٣)

السيد

الميد / الأستاذ حسين محمد الختم
وكيل وزارة الثقافة

تحية طيبة وبعد :

أنت طيبته في الأوقات الطويلة للقيام بالمشروعات التي من شأنها أن تساهم في تطويرها وإثراء الكوادر في كافة المجالات ولتتبع في الحقيقة أنتم تسمي بالمنسك وقد أثرت هذه الأنظمة على تنوع الأنظمة المسببة في تلك الأوقات وقد أصبح التجميع المادي في تلك الأنظمة بعمق التوزيع المادي بل بعمق التوزيع على التوزيع في هيئة السيد إلى استواء بعمق هذه الأنظمة .

ولما كان السبب في هذا هو عدم توفر الأوقات على الأنظمة المسببة - لا سيما - لا سيما أنكم جميعاً تأخذ هذه الأنظمة للتأخر على السبب المسببة للقيام بالمشروعات .

وتتبعاً لما سبق ذكره ، أطلب إليكم :

وتتبعاً لما سبق ذكره

(مما يليه جهة السطر)

دمياط ، ١٩٧٢ / ١١ / ٢٢

وكان هذا الخطاب في رأيي تعظيماً من رئيس مجلس إدارة هيئة المسرح والموسيقى لمجرد تعطيل الترغيب في أفلام الكوادر ولحين ورود أفلام الهيئة منها .

واقترح وكيل وزارة الثقافة أخذ رأي المجلس الأعلى للشباب في أفلام الكوادر ومدى صلاحيتها للعروض على الشباب والجمهور ، وأعتقد أن هذا من جانب الوكيل كان ليس لمعرفة رأي المجلس الأعلى فحسب ، بل كان بهدف كذلك إلى إعطاء المؤسسة فرصة حتى تعمل أفلامها .

وأرسل المجلس الأعلى للشباب مندوباً^{١٢٦} عنه شاهد التعليم السابق الإشارة إليها وقدم تقريراً جاء به بالنص الواحد .

(قمت بمشاهدة فيلمي The Chinese Boxer Big Fight بملء العرض الخاصه بالإدارة العامة للرقابة على المصنوعات الفنية والرأى عنلى من ناحية صلاحية عرضها على شاشا من عدمه هو أنها صالحة كل الصلاحه للعرض العام نظراً لما تحويه من قوة وشجاعة وهون فى لعبة الكاراتيه المعترف بها فى مصر ولما انماد خاص وهى كلفة خاصة بالتدريب للدفاع عن النفس تتطلب من لاعبيها تدريباً عيماً ولياقة بدنية ممتازة تنمى جميعاً أن تتوفر فى شابنا هذا إلى جانب ارتباط التدريب عليها وممارستها بروح وطنية عظيمة تملأ نفوس الشباب الصيى ضد اليابانيين الذين يحتلون بلادهم ويتعدون حرياتهم وخاصة فى فيلم Big Fight فهى إذاً صالحة للعرض فقط أوصى بحذف المناظر الخارجة عن الآداب والتقاليد المصرية مثل

- ١ - ظهور صلب امرأه عار فى فيلم Big Fight
- ٢ - ظهور منظر اعتصاب امرأه فى فيلم The Chinese Boxer
- ٣ - مناظر الدعاء تتدفق من فم بعض اللاهين فى الفيلم .
- ٤ - المنظر الأخير فى فيلم The Chinese Boxer والذى يحتوى على قتل بالفتاخر أما بقية المعارك والتدريبات فهى فى رأى لاغير عليها والرأى مفوض .

محمد أمين سلوم

مندوب المجلس الأعلى للشباب)

٧٢/١٢/٢٤

ومع ذلك لم تصل أفلام الهيئة إلى الرقابة ، ولكن أفلاماً أخرى لشركات وأفراد آخرين وصلت إليها مطللين بعرضها جماهيرياً .

(١٢٦) حضر يومى ٢٢ ، ٢٤/١٢/١٩٧٢

واقترح وكيل الوزارة سببا جديدا في رأى لتعطيل هؤلاء أيضا بأن طالب الرقابة يأخذ رأى غرفة صناعة السينما في عرض أفلام الكارائيه جماهيريا .
لكن رئيس (٩٣) غرفة صناعة السينما قدم فيلما باسمه من ذلك النوع إلى الرقابة وجاء رد الغرفة صريحا :

حرصا من غرفة صناعة السينما على تشجيع وحماية الفيلم المصرى فقد قرر مجلس إدارة الغرفة المنعقدة بتاريخ ١٩٧٣/١/٩ بالنسبة للأفلام المنتجة وكذلك الأفلام الكارائيه المنتجة في هونج كونج السماح باستيرادها طبقا للشروط الآتية :

- ١ - يصرح باستيراد الفيلم الهندى أو الفيلم من نوع الكارائيه إنتاج هونج كونج مقابل شراء حق استغلال فيلم مصرى في البلد منتج الفيلم المستورد على أن يكون الحد الأدنى لسعر شراء الفيلم للمصرى ٣٠٠٠ جنيه استرلى حرا بالنسبة لهونج كونج و ٥٠٠٠ جنيه استرلى حرا بالنسبة للهد على ألا يتم صلور تصريح الرقابة على المصنعات المعنية بعرض الفيلم المستورد إلا بعد تقديم شهادة من البنك في مصر تفيد صلاحيه الفيلم المصرى المصدر
- ٢ - يقصر حق استيراد هذين النوعين من الأفلام على المنتجين المصريين الذين هم حتى استيراد ثلاثة أفلام أجنبية مقابل إنتاج فيلم مصرى
- ٣ - لا يصرح لأى منتج بأن يستورد أكثر من فيلم واحد من أى من النوعين خلال ثلاث سنوات متتالية .
- ٤ - لا يصرح باستيراد أكثر من خمسة أفلام لكل نوع من هذين النوعين خلال العام الواحد .
- ٥ - توضح شروط خاصة بتنظيم عرض هذين النوعين من الأفلام في دور العرض المختلفة بالجمهورية يراعى فيها عدم تعرض عرضها مع مصالح الفيلم المصرى .

وكان هناك اقتراح ثالث من وكيل الوزارة بإبلاغ رئيس^(٩٢) لجنة التصدير والاستيراد بقرار غرفة صناعة السينما للاستعانة برأيها ولكن طال الأمر^(٩٣) وطال الأمد بأفلام الكاراتيه بالرقاهه فهي لا ترخص بها ولا تمنعها . ومع ذلك لم تصل أفلام مؤسسة السيا والمسرح والموسيقى منها ، وصبح أصحاب الأفلام من نرك مصر أفلامهم معلقا هكذا ولوحوا في حقهم القانوني^(٩٤) في وجوب الترخيص بها خلال ثلاثين يوما

وتحدثت مع وكيل^(٩٥) الوزارة في أمر هؤلاء^(٩٦) فاقترح إعجزة الصالح من تلك الأفلام مع تخفيف مشاهد العنف والتشبه على الشركات بعدم استيراد أفلام حذمه منها ، وحتى يتبين أثر ما ترخص منها من جهة وسين رأي لجنة التصدير والاستيراد فيها من جهة أخرى وعليه أحيزت أفلام الكاراتيه !!

ووصل الرقابة عدد غير قليل منها وكما سبق وذكرت كانت هذه الأفلام تحمل اسم لعبة الكاراتيه فقط ، ولكنها اتعرفت على تقتضيه تلك اللعبة من قوة وشجاعة وهون لعبة الكاراتيه المعترف بها في الدفاع عن النفس

وجاءت تلك الأفلام استعراضا لأعمال العنف والقتل وغريق الأجساد الشرية بصورة منيرة غاية في التقرز والشاعة ، وتمعها أفلام أخرى سميت بأفلام الساموراي والسف وما شابه ذلك وكلها تندرج تحت هذا الوصف

وكنت قد تحدثت مع وزير الثقافة^(٩٧) إثر اجتماع تم بينه وبين بعض العاملين تحدثت معه عن هذه الأفلام وهبوطها واجباها للأسواق وأصدر تعليماته إلى شعاة بمع الترخيص بها وإلى حين صدور قرار وزاري منه .

(٩١) في ١٨/٨/١٩٧٣

(٩٢) حوالي ثلاثة شهور

(٩٣) للجنة ب من القانون يجب حل السلطة لقتله حل الرقابة أن نت في طلب الترخيص خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب وبشر الترخيص موحا إنا لم يصدر قرار من السلطة خلال هذه المدة

(٩٤) كتيب نظري ١٩٧٣/٢/٢١

(٩٥) تقرير في ١٩٧٣/٢/٢١

(٩٦) للرجوع يوسف السباعي يوم ١٩٧٣/٤/٥

وصدر القرار^(١٠٠) الوزاري لينظم قواعد استيراد هذا النوع من الأفلام ولم يصدر قرار بمنع استيرادها وحاطبت وكل أول وزارة الثقافة ورئيس هيئة العنوان لاتخاذ اللازم نحو استصدار القرار المشار إليه ، فعلا أصدر الوزير قرارا بجمع^(١٠١) استيراد أو عرض أفلام الكاراتيه والساموراي والأفلام المشابهة بجميع أنواعها كل هذا حدث ، ولم تورد الهيئة العامة للسينما والمسرح والموسيقى أفلامها من أفلام الكاراتيه إلى الرقابة ، وكانت قد أدخلت فيلم^(١٠٢) The Hero الناطق باللغة الصينية وسحت لترجمته وعلى مسئوليتها ولم تعد إلى الرقابة إلا بعد صدور قرار الوزير .

فيلم The Hero

وعندما راقه^(١٠٣) الرقيب أجمعوا على منع عرضه لاتسامه بالعنف الشديد وبعد أن شاهدت الفيلم سجلت رأيي الذي جاء به

١ - أنه يخالف القرار الوزاري الخاص بمنع أفلام العنف الصادر بتاريخ ١٩٧١/١٠/٢٥ .

٢ - لأنه يركز على الأخذ بالثأر .

٣ - لأنه من أفلام الكاراتيه والساموراي المجموعة

٤ - لأنه من أفلام الهيئة والتي يجب أن ترتفع بمستوى الفيلم الأجنبي وأن تستورد أفلاما على مستوى فني رفيع لرفع أذواق الجماهير والخروج بها من الدائرة المحكمة عليها من أفلام الكاراتيه والعنف والثأر والمهبط في المستوى الفني .

(١٠٠) قرار وزاري رقم (٨) لعام ١٩٧٣ .

(١٠١) قرار وزاري برقم ١٣٦ لعام ١٩٧٤ صدر بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢

(١٠٢) ١٩٧٣/١/١٢

(١٠٣) بتاريخ ١٩٧٤/٥/١٩ والفيلم من إخراج Emilio Mingolla تمثيل Peter Martin Young Ching

Casio Chiao.

وتقوم فكرة الفيلم على الثأر لقتل رجل وزوجه على مرأى من استنها والى ترحل لتلغى بأحبها وبصمها معا على الانتقام لوالديها ويستعينا بقاتل محسك لمساعدتها في انتقامها وقد غمك الشاب ثوبة عنيفة عندما رأى أنه صريضة طمئة خنجر وفي ثورته حطم وصية لأبيه معلقة مكتوب عليها «لا تقتل أحدا» وظل يقتل أعداء واحدا واحدا إلى أن قصى عليهم جميعا .

وعندما شاهد وكيل لول^(١٠٤) ووزارة الثقافة الفيلم أبد مع عرضه وذكر أن الفيلم يخالف قرار الوزير^(١٠٥) بجمع أفلام العنف وعليه فالفلم مرفوض أصلا فضلا عما يجويه من كثرة مناظر العنف وسفك الدماء والى كانت ستؤدى حتيا إلى عدم الترخيص به حتى لو كان تاريخ استيراده قبل صدور قرار الوزير وبلغت الشركة بالرفض^(١٠٦) .

وبعد حوالى خمسة شهور^(١٠٧) لوسل أحد مستوردي^(١٠٨) الأفلام إلى الرقابة صورة مذكرة عملية سبق^(١٠٩) أن أرسلها إلى الهيئة العامة للسنيما وذكر فيها أن الهيئة طلبت منه تزويدها ببعض الأفلام الأجنبية لتوزيعها مقابل ٢٥٪ من صافي الأيرادات نظراً لانتهاجها سياسة الحاد من شراء الأفلام الأجنبية لصعوبة تدبير العملات الصعبة اللازمة لتغطية احتياجاتها .

وعليه تم التعاقد بينه وبين الهيئة العامة على تزويدها بشمانية أفلام تجارية من الدرجة الأولى من نوعية الكلاسيكية وأنه تنفيذا لإلتزاماته قبل الهيئة العامة قام بشراء

(١٠٤) حسن عبد السلام وكان يجلس الرقابة قد أوقف بعد التغير الوزاري بذاك في ١١/٣/١٩٧٢
(١٠٥) قرار رقم ٤٥٩ في ١١/٣/١٩٧٢ .

(١٠٦) بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٥ ويلاحظ أن ذلك تأخير في نظر موضوع الفيلم ذلك أن في تلك الوقت كان لشعب كسليمة لجنة الاستيراد والتصدير فإن تحضر الشركة برخيص استيراد الفيلم إلى الرقابة للتأكد من أجزاءه للشرا إليها له بالاستيراد ولكن الشركة اضطرت الفيلم ولم تحضر ترخيص الاستيراد ولم يفيد الفيلم بدفتر الرقابة حتى تاريخ ١٩٧٢/١١/١٠

(١٠٧) بتاريخ ١٩٧٥/٤/٣

(١٠٨) حمد عويدي .

(١٠٩) بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٦ .

الأفلام الثمانية من الخارج متكبنا فيها مبالغ طائلة . ولك الأفلام قد وردت تباعا
وقيل ورود القرار الوزاري الخاص بمنع أفلام الكارتونه ، ومشيرا إلى أن الرقابة
منعت الأفلام الأربعة :-

1. The Hero.
2. Infernal Street.
3. The Unicorn Palm.
4. Fist of Fury.

وطالب الرقابة بالترخيص بالأفلام مع حذف ما تراه الرقابة من مظاهر تخفيفا
لمشاهد العنف بها .

وعند عرض مذكرة الرقابة على المستشار القانوني^(١١٠) حسب توجيهات^(١١١)
الوكيل الأول أيد رأى الرقابة في المنع
وانخذ نفس الرأي وكيل أول الوزارة^(١١٢) .

وبعد كل هذا والعرب في الأمر والذي يدعو للتساؤل أن أرسلت لجنة
الاستيراد والتصدير بالمؤسسة مطالبة بمرص فيلم The Hero^(١١٣) الوارد لحساب
الهيئة الذي يتعلق عليه قرار الإغفاء من الرسوم الرقابية !!

وأذكر أن أرسل مدير مكتب الرئيس للشئون^(١١٤) الداخلية برسالة وارده من
السعوديه من طبيب مصري مرفقا بها قصاصة صحفية بعنوان الفيلم الصيني يكسح
الفيلم المصري في بيروت وكان بالقصاصة تعليق على «مظهر العنف والقتل التي
تجلى في الأفلام الصينية» وضرورة معها عفاطة على الأخلاق والسلام .

(١١٠) المستشار على السيد

(١١١) بتاريخ ١٩٧٥/١/٣ .

(١١٢) سعد القبي رحمه في ١٩٧٥/١٢/٣١

(١١٣) وأصلها من الطلب أنه ورد بموجب بوليصة الشحن رقم ١٩٧٦/١١١٤٠٤٩٦ طيرين شركة الشرق
لاوسط

(١١٤) عمود الجليل بتاريخ ١٩٧٤/١/٧ وعلى ذكر أن أفلام الكارتونه من إنتاج صيني راسي يمكن للمنع
القتال الصيني وانهم بان هذه الأفلام من إنتاج هوج كوج وان الصين لا تنتج هذه الأفلام ولا ترفق عليها نما
أسطوري أن أصبح يقاتل هذه الأفلام

وجاء بكلمة الطيب (مرفق القصاصة من صحيفة أخبار اليوم وبها خبر عن أفلام الكاراتيه الصينية وأناشدكم أن تحكموا الضمير فهل مجتمعا في حاجة إلى مزيد من العنف والقتل .

ويأتري من الذي سيفيد من دروس الكاراتيه هذه في السينما وأغلبهم سيكون من بين اللصوص وقطاع الطرق والشلالي وغيرهم من تلك الفئات تحيل أختك زوجتك أبنتك أنت نفسك يهاجمك أحد هؤلاء

وهذا مما يؤيد الرأى عندنا ضد أفلام الكاراتيه خاصة وأفلام المعب عامة . وكانت أفلام الكاراتيه هذه هي آخر أنواع أفلام العصابات صالفتي خلال حياتي العملية

وما يدعو إلى السرور أن طالعنا الصفحة ١١٥ بعد أن تركت العمل بأن هناك توجيها من مجلس الوزراء يحظر عرض الأفلام الأجنبية التي تمس على الحرية أو تثير الرعب أو تظهر للجرم في صورة بطل وانطلق نفس هذا القرار على الأفلام العربية على أن يتعد ذلك القرار أول نوفمبر عام ١٩٧٧

الأمر الذي ناديت به وحاولت لغت النظر إليه وحرصت على تنفيذه بعد الكسة مباشرة أي قبل هذا التاريخ بعشرة أعوام ولكن السؤال الآن :-

هل حقا خلت الأفلام المعروضة من العنف . ؟ هل هدلت توجيهات مجلس الوزراء ؟

هذا ما يعرجه المشاهد ويجب عليه سواء مشاهد الشاشة الصغيرة أم الشاشة الكبيرة .

(١١٥) عدد الأخير ٢٤ / ١٠ / ١٩٧٧ يتعدى من أول نوفمبر تمتع عرض أي فيلم يحرص على الجريمة والأثمة ويظهر للجرم في صورة بطل

واسمحوا لي أن أقول إن اعتراضنا على أفلام العنف والشراسة والقسوة البالغة ومعها أفلام الجنس الفاضح ليس يدعة ابتذالها ، فقد اعترض عليها الضمير المتحضر في أوروبا مع مأكورة الإنتاج السينمائي عندما كانوا يصورون مشاهد تعيد الإعدام والقصص باللغة القسوة .

وظل الرأي يتردد منذ مولد أفلام السينما بين مؤيدين لعرض هذه الأفلام ومعارضين لها .

فالمرء يدون لأفلام العنف والجنس يأخذون بالقول أن الإباحة تستأسس هذه الموجة أو تلك وتلائم بينها وبين أساليب الحضارة الحديثة ، والمعارضون يقلعون الأساطير الميثاقية والعلمية والتفسيية ويؤكدون أن هذه الأفلام تؤثر على الشباب والمراهقين وتؤدي بهم إلى الخروج عن السلوك المستقر عليه المجتمع بما تقلمه من نتائج من السلوك المنحرف .

وكان من رأى رئيس المجلس^(١١٦) الرقابي بلندن أن أفلام القسوة هذه أخطر على المجتمع البريطاني من أفلام الحب الفاضح ، ذلك أن المجتمع البريطاني نفسه في إمكانه أن يقاوم هذا النوع الأجنبي من الأفلام بإباحتها إلى الحد الذي يصيب الناس بالتقزز منها وبالتالي يكرهونها وإن الإحصائيات تقول إن عدد التذاكر المباعة منها يتضاءل سنة بعد سنة وأن الشباب لا يقبل عليها ، وأن للمشاهدين في سن الأربعين أو الخمسين هم الذين يشاهدونها ، أما الشيوخ فيفضلون القاء في بيوتهم لمشاهدة التلفزيون .

أما أفلام العنف فهي تقدم للشباب والأطفال إغراء حاصيا ، ولذا كان ينصح بالتشدد بالنسبة لها .

وطالعتنا الأخبار في علم ١٩٧٢ أن رئيس المجلس الرقابي بلندن ، وهو قاض سابق ، قد ترك منصبه مستقila لأنه عجز عن مقاومة سيل أفلام القسوة والعنف

(١١٦) مسر ترينيليان

(١١٧) مقال لرشدي صالح الاخبار ١٠/٣/١٩٧٢

كما طالعنا الصحف كذلك أن القضاء البريطاني نظر في نفس هذا العام
إعلانك حول أحد البرامج المسلسلة التي أذاعتها محطة ال بي بي سي تحت عنوان
والوقت المناسب للموت» والذي اتهم بأنه برنامج في غاية القسوة بالنسبة لبعض
المرضى من الشيخوخ في المصحات الخاصة بهم ، والتي طالب بعضها أمام القضاء
بإيقاف بقية المسلسل ، واستجابت محكمة الدرجة الأولى لهذا الطلب وأوقفت إذاعة
البرنامج لصالح المظالمين بمنع إذاعته

وفي نفس الوقت نشرت النيويورك تايمز بأمريكا وبعض الصحف الأمريكية
تقريراً علمياً صافياً وضعه بعض كبار علماء النفس والإجتماع وحبراء الإعلام حاصداً
بتأثير أفلام الجنس المثيروأفلام القسوة والرعب على الأطفال والمراهقين بل وتأثير ذلك
على البالغين والشباب والكهول .

وقد تكلف هذا التقرير مليون دولار واستغرق معطوه من العلماء ثلاثين شهراً
في إعداده وانتهوا إلى أن انتشار أفلام الرعب والقسوة والجنس الماصح تهدد جميعها
سلامة النفس البشرية وحدروا من عرض هذه الأفلام سواء بالتلفزيون أو السينما
وسجد بلاداً أخرى مثل فرنسا التي تستلهم رقابة مشددة مع أفلام الجنس
والمخدرات ، سجدتها تعترض بشدة على أفلام العنف والقسوة .

وكذلك الحال مع بلاد أخرى مثل اليابان التي لا تستلهم رقابة صريحة وحتى
الدايمارك التي أباحت أفلام الجنس الفاضح علصت تلك البلاد في عرض أفلام
العنف .

وعلى مدى الربع قرن الأخير كان هناك أصوات معارضة كثيرة في تلك البلاد
التي ذكرت تعارض أفلام القسوة والعنف وأفلام الجنس المكشوفة ، حتى أنا نجد في
بلاد الشمال الأوربي قد صودرت بعض أفلام العنف مثل «الخارج على القانون» و
«القوة الهيمنة» و«الحقة تعود» ، ولم نجد هذه الأفلام من عذر لمرصها بلعدوى أنها
جيدة الصنع أو مثقنة فنياً .

ولم تتورع أكثر بلاد أوروبا تساهلا وهي بلاد الشمال الأوربي عن مصادرة بعض أفلام العنف كما صودرت بعض الأفلام التي أعتبرت من أفلام الإثارة المكشوفة مثل «الأسنة جوليا» من إخراج للمخرج المائركي «أسينا نلسن» وصور فيه مسرحية الكاتب العليلي «لوجست مترنلبرج» .

ومنعت بعض محاكم نيويورك بأمرها عرض النسخة الفرنسية من فيلم «عشيق اللادي تشاترلي» وأفلاما مثل الفيلم الإيطالي «المعجزة» وفيلم «الدائرة» الفرنسي والذي معته رقابة القاهرة وأباحه مجلس رقابته ولم يتم عرضه احتجاجا من الشركة على حذف بعض المناظر للمحلة .

هذا ورغم أن للحكمة العليا كانت تطفى قرارات المنع ، إلا أنا نجد أن هناك اعتراضا من بعض قطاعات الرأي العام كان من نتيجته تعطيل العروض لمدة سنة أو مستين

وفي الوقت الذي ألفت فيه الرقابة رسميا في بعض دول أوروبا العربية على الإنتاج السينمائي إلا أنا نجد أن بعضا من الهيئات الدينية وأساتذة الجامعة تمارس مهمة الضغط الأدبي والأخلاقي ضد هذه الأفلام بعرض المحافظة على سلامة المجتمع وطمأنيته بالإبقاء على قيمة الفكرية والروحية .

وأن ما حدث من نزاع بين القضاء الإنجليزي حول عرض برنامج الإذاعة المتعرض عليه والتخاير العلمية الخطيئة التي قدمها العلماء الأمريكيون والأوروبيون عن التأثير النرويج لهذه الأفلام على مصية الإنسان ، واستقالة رئيس المجلس الرقابي البريطاني احتجاجا على تدفق أفلام العنف على السوق الإنجليزية ، وموقف البلاد المتتلفة من هذا النوع من الأفلام كل هذا يدعونا إلى إدراك أن ليس كل ما تنتجه صناعة السينما من الفن الحصيل منها بلوغ من المصنعة والإتقال

وإنما في البلاد السامية جدير بنا أن يشتد حقننا من هذه الأفلام ، والتي نعلم أنها كثيرة ، ما تمسح في مواطنها الأصلية ، وأنها موجهة إلى الأسواق بالخارج

وعود صدمات معينة ، ولا أعالي إذا قلت إن منها ما هو موجه إلى البلاد العربية بالذات
باهك عن البلاد النامية .

وحذير منا أن نعيد حساباتنا وأن نشدد في التلحق في هذه الأفلام والموازنة بين
ما يعرض أو يقال في أوروبا وأمريكا والبلاد التي مسقتنا بأصاب الحصار الحديثة
المتقدمة علينا وأن نعيد من نمارحها ونتجنب أصاب شكواها .



كيف قاومت المؤسسات الفنية وزارة الثقافة القوانين الرقابية ؟

الفصل السادس

داعى النط دات مرة بأن المؤسسات الفنية التابعة لوزارة الثقافة متكون
المالون الأكبر للرقابة على المصنفات الفنية باعتبارها تشع جميعها وزارة وحدة وأنها
- وهذا الأمر - في حلمه هدف واحد هو نشر الثقافة التي نبي الإنسان المصري بناء
إنسانياً متحصراً

لكن العلاقة بينها وبين الرقابة ، لم يكن ليسودها الهدوء والوثم والتسقيق -
فمثلا كانت كل واحدة من المؤسسات الرئيسية وهي المؤسسة العامة للسينما
والمؤسسة العامة لقصور المسرح والموسيقى ترى في نفسها سلطة أعلى من الرقابة وأن
ها الكثير أو القليل في دعمها من سلطات سياسية ترى معها أن ما يقره مجلس إدارتها
من قواعد واختيار للموضوعات كميل بأن ينهى بأعمال الرقابة الداتية بعيداً ومستقلاً
عن الرقابة المركزية للمصنفات الفنية .

ولاحظت أن الرمام الرقابي بالنسبة لها بدأ يقلت بشكل واضح وملحوس فكل
مؤسسة منها تتسج إنتاجها قبل الحصول على ترخيص الرقابة وأصبح الإجراء الرقابي
بالنسبة لها مجرد إجراء شكل يمكن استيعاؤه في أى وقت وذلك اعتماداً على ما أثرت
إليه من عموص التحديد في وظائف كل مؤسسة ومن اعتبارات أخرى ، لم ترد في
القوانين المنشئة لتلك المؤسسات .

ولاحظت أن المؤسسة العامة للسينما لا ترفع ولا تطبق التحفظات الرقابية في أفلامها المنتجة عملياً ، كما لاحظت أن نفس تلك التحفظات الرقابية تتكرر بالقصة ثم بالسيناريو ثم بالفيلم وللمفروض كما هو معروف قانوناً أن يقدم للرقابة ملخص قصة الفيلم في صفحات قليلة ، فإذا أجازته يكتب السيناريو الخاص متجسماً ما يكون قد عرّفها من تحفظات رقابية ، وعند إجازة السيناريو تبدأ الشركة المنتجة في تصوير الفيلم .

وبعد إتمام تصميحه وقبل عرضه بالأسواق يعرض الفيلم على الرقابة لإجرائه رقابياً وبشكل نهائي ، والمفروض عند إتمام إعداد الفيلم أن تتصلى الشركة في تصميحه ما قد يكون موضع تحفظات رقابية على السيناريو للرجوع سواء أكانت تتعلق بالخوار أو المشاهد أو الأحداث إلخ . ولم تكن المؤسسة العامة للسينما تعطي أهمية لما تدبه الرقابة على المصنعات العية من رأى ، الأمر الذى كان يدعو الرقابة إلى أن تكرر من تحفظاتها تقريباً في المراحل الثلاث ، وأكثر من هذا لم تكن المؤسسة لتتهم كثيراً بتسيهات الرقابة أو تحذيرات وإصدارات ورراء الثقافة المتعاقبين

ولاحظت أنها تقلعت ذات يوم للرقابة بملخص القصة والسيناريو معا دفعة واحدة للترخيص بها ورأيت أن أقبل الأمر الواقع لأن السيناريو أعد بالفعل وانتمت الحكمة من ترخيص القصة أولاً لا يمكن تلاقي ما قد يكون بها من تحفظات رقابية يمكن تلافيها أثناء إعداد السيناريو والذى يتكلف جهداً ومالاً

ونكرر الوضع مرة ومرات دعم تحذيرات بل وتبعها شركات سيمائية أخرى ونهت بصراحة أناس القانون مرات متكررة وذكرتها بالحكمة التى توحاها وهى حماية المنتج المصرى من ضياع أمواله لو أنه أنتج أفلاما تكون موضع اعتراض نابع من قانون الرقابة مما يبدد الأموال التى تم أنفاقها قبل عرض ملخص القصة على الرقابة وأخذت حيطى في نفس الوقت بأن اشتترطت في الحالات التى قبلتها على مضمون بقبول القصة والسيناريو معا - الانتهاء من التراخيص الرقابية خلال شهرين على الأكثر ، أى بمعدل شهر لكل من القصة والسيناريو وهى المدة التى حلحها القانون

وإن يحصل رسم كل من القصة والسيناريو مع تحميل المخالف مسؤولية تلك المخالفة القانونية . .

ولم أكن أرمى عن هذا الخروج على القانون ورقصته وصممت على التمسك بأعداد القانون وشكلياته فلما كانت مؤسسة السبعا، وهي الهيئة التي تنفق من المال العام، قد وضعت الرقابة أمام الأمر الواقع فلما أن ترفض العمل السيمائي فتصبح تلك الأموال، أو تحاول إصلاح ما أفسده تجلوز القانون، فينبغي ألا يصبح الخروج على القانون هو قاعدة التعامل ولا يجوز أن يبرر الخطأ الخطأ .

وأكثر مما سبق كانت الرقابة تضاجأ أحياناً بالإعلان عن الفيلم بمشاهد وصور ولقطات منه سواء بالصحف المحلية أو الخارجية^(١) أو الشاشة الصغيرة - قبل الحصول على التراخيص الرقابية للمراحل المختلفة السابق الإشارة إليها، بل ودون ترخيص رقابي للإعلان نفسه الخاص بالفيلم مخالفاً القانون في ذلك أيضاً

مثال ذلك فيلم «دلال المصرية» الذي تكلمت عنه الصحف وعرض بعض لقطات منه بالتلفزيون في برنامج «عريزي للشاهد» قبل إجازة السيناريو^(٢) ودارز بعض المتصلين بالفيلم بعد ذلك مطللين سرعة إنجاز ترخيص السيناريو، وعندما واجهتهم بالحقيقة اعترفوا بأن الفيلم تم تصويره فعلاً !!

وتبدأ المشاكل عند تقديم الفيلم وتزداد حدة كلما ارتفع مستوى الفيلم ككل هابطاً من الناحية الفنية وبه مخالفات رقابية .

وتجد الرقابة نفسها في حيرة شديدة : فلما أن تتصدى للفيلم بالنوع حسب مقتضيات القانون لمخالفته وخروجه على السيناريو المرخص به وتقع المؤسسة

(١) نشر بالأخبار ١٦/٤/١٩٧٠ أن إحدى المجلات الماريجية شرب عدة مورققتة وصحيفة للسيناريو نشرت أياً من وزيرى مصطفى في فيلم «مركبة روجل» ولم يكن الفيلم قد وصل إلى الرقابة بعد ولم يكن قد رخص بالسيناريو الخاص به على أن الرقابة بهت الصحف للمطلة قرفاً بعدم نشر إعلانات الأتلام إلا بعد ترخيصها من الرقابة تطبيقاً للقانون

(٢) ورد السيناريو للرقابة في ٢٩/٤/١٩٧٠ وأرسلت المؤسسة نسخة أخرى منها معلة إلى الرقابة في ٢٠/٥/١٩٧٠ وضمن بالسيناريو ٢٩/٦/١٩٧٠ وحلت الرقابة المؤسسة مسؤولية مخالفتها للقانون

العامة للسبينا في أكثر من مشكلة : مشكلة الخسارة المالية ومشكلة الالتزام بالإعلان عن الفيلم أمام الجمهور ومشكلة الارتباط مع الدول المصدر إليها الفيلم ، لأن المؤسسة تخالف القانون كذلك وتعرض أفلامها على مصدري الدول المختلفة قبل إحالة الفيلم من الرقابة بل وترتبط بتصديره مما يضطر الرقابة إلى التزول مرة أخرى إلى سياسة الأمر الواقع ، وسياسة الملونيات والتنازلات ، إشعاقاً منها وحرصاً على المال العام من الصياع ، أو رصوخاً قسراً منها لرغبات المؤسسة ولأسباب حاروجة عن إرادتها الأمر الذي يضعها موضع المسألة أمام نفسها وأمام الجمهور وأمام النقاد بل وأمام مسئوليتها الوطنية .

والأمثلة الواردة في هذا الكتاب تكفي للتدليل على أن مؤسسات وزارة الثقافة قد جازتها التوقيف في أحيان كثيرة في اختيار مصنفاتها الفنية للعرض الجماهيري سواء أكانت من الإنتاج المحلي أو المستورد .

وإذا رجع هذا إلى أن كثيرين من العاملين في تلك المؤسسات كانوا يشتركون بطريق أو بآخر في العمليات المختلفة لتلك المصنفات فكان من بينهم من كان كاتب السيناريو ومنهم مؤلفو قصص وكاتبو مسرحيات أو مخرجون أو مستوردون للأفلام أو صاحب شركة الح الح وكل منهم يحه أن يحرص على الكسب المادي ورواج سلته مما كان يدعو إلى تضمين المصنف أحياناً حواراً فاضحاً أو ألفاظاً جلدشه أو مناظر عملة أو هبوطاً في المستوى الفني لفحالة خبرة المشتركين فيه من موظفي المؤسسات من الناحية الفنية . وحرصاً مني ألا يقع الجهاز الرقابي تحت تأثير النفع الشخصي ولضمان عدالة أحكامه الرقابية وسلامتها قاومت بشدة اشتراك الرقباء والعاملين بالرقابة من الدخول في الأعمال الفنية المختلفة طالما أنهم يعملون بالرقابة .

ولاحظت أن المؤسسة العامة للسبينا وتبعها بعض الشركات ترفع أحياناً من الأسواق النسخ التي تم استبعاد المحالفات الرقابية منها والتي استقر الرأي عليها

واستندالها بعد ذلك بنسخ كامله من الأعلام التي لم تحذف منها الرقابة ما اعتبرت عليه

وتدور الرقابة حول نفسها مرة أخرى ، فلا المخالفات التي تحورها تؤن ثمارها لأن حكمها كحكم القضايا العادية تستهلك سنوات قبل صدور الحكم فيها يكون الفيلم قد استنفذ أغراضه ، ولأن مقاضاة الرقابة للمؤسسات المعنية هو مقاضاة وزارة الثقافة نفسها لنفسها كما أن المنسب لا يضاربشئ .

ولم تكن الحال مع المؤسسة العامة لفنون المسرح والموسيقى بأحسن من أحوال المؤسسة العامة للسينما . وقد كانت تبدأ بروقات مسرحياتها وتتفق عليها من الأموال العامة قبل عرض المسرحيات نفسها على الرقابة واستخراج تراخيصها . وكان المتبع أن تجاز المسرحية المكتوبة بإجازة مبدئية ، وتسجل عليها الرقابة ما قد ينراهي لها من تحفظات إلى أن تشاهد الرقابة البروفة النهائية والعرص الأولى للمسرحية . أي بعد أن تكون المسرحية قد اكتملت من ناحية اللباس والأداء والديكورات والمؤثرات الصوتية المع الح والتي توضح كلها الإخراج المسرحي وتفسر ماذا تريد أن تقول المسرحية . وبذلك تكون الرقابة قد اطمانت تماماً إلى المسرحية فتعطي للمسرح موافقتها النهائية عليها . وعادة تعتبر المواصفة المبدئية بمثابة الضوء الأخضر لتبدأ المسرحية بتنفيذ أدااتها ، ولأن المؤثرات المسرحية المختلفة تؤثر في مضمون المسرحية ، كان لزاماً هذا التقسيم في إجازة كل عمل مسرحي

ولم يكن الممثلون يلتزمون بالنص المكتوب والمجاز من الرقابة ، وكثيراً ما كانوا يخرجون عليه بإضافات كلامية وحول مرعجل ، وحركات وإيماءات في الأداء للمسرحي مما كان يشكل مخالفات وقاية حلت فيها الرقابة بما دعوها إلى التراجع إرام للمثل الذي يخرج عن النص بدفع الغرامة التي تقررها المحكمة .

ومثال للمسرحيات التي تم أدؤها قبل الترخيص الرقابي مسرحية «القصر» ومسرحية «الحسين شهيداً» وكان لكل منها مشكلة .

فمسرحة والعصره مثلاً لم يرحص بها الأسباب سياسية وقتها، وفي ذات الوقت قامت المؤسسة بإجراء برؤفاتها ، وصرفت عليها فيما علمت حوالي العشرة آلاف من الخبثيات صامت هاء وبسبب عدم الحرص على الحصول على الترخيص الرقابي المسبق أماواالحسين شهيداً فكان قد تم إجلاؤها من الرقابة بشرط أخذ موافقة الأزهر عليها لإقرارها من الناحية الدينية ، لأنه كان قد صدرت توجيهات للرقابة بعدم ظهور بعض الشخصيات الإسلامية المثيرة من الرسول ﷺ

إلا أن المؤسسة أنمت برؤفاتها وأخرجت للمسرحية إخراجاً كاملاً بالليكور والإصاعة وحللت يوم العرض قبل الحصول على موافقة الأزهر التي لم يوافق على إخراج المسرحية ، وكانت لقاءات ومحاولات عدة للترخيص بها دون جدوى وسأتكلم عنها تفصيلاً فيما بعد .

وتكلفت بالطبع هاتان المسرحيتان الآلاف من الجنيهات ، ومع ذلك لم يتم عرضهما جماهيرياً للأسباب التي ذكرت ، وكلها أساس خارجة عن إرادة الرقابة . وكان الظلم من نصب الرقابة ، فقد طعن الجمهور وبعض النقاد وحتى وزير الثقافة^(٣) وقتها أن الرقابة هي التي تسبب فيما خسرت المؤسسة من أموال عامة ، حتى أنه قد وجهت إلى شخصياً عدة خطابات متتابعة من مكتب الوزير ووكيل^(٤) ودارته تنتهي بالترخيص ببعض المسرحيات والأفلام مما تسبب عنه إنفاق المال العام وبطيلة في الحواطر وتضعني موضع المساملة

ولم أهتم كثيراً بنديء الأمر عند وصول الخطاب الأول اعتقاداً مني أن لا أنفق من المال العام وأن بعيدة كل البعد عن هذا الأمر وثانياً لتقني الشدجلة بنفسى وأرى أقوم بعمل على حبر وجه والأهم من كل هذا أن الوزير نفسه قد خبر عمل عند أمد بعيد وسبق وكتر منى^(٥) .

(٣) د . عبد القادر حاتم وكان وزيراً للثقافة والأعلام ووزير مكتبه شريف منصور

(٤) فتحي بركات

(٥) سجنى شهادة تقدير عام ١٩٥٥ يوم كان مدير عاماً لمصلحة الاستعلامات . تكراً أن رئيس الجمهورية وقام

الرئيس جمال عبد الناصر منحنى بوط الاستحقاق من الدرجة الأولى تقديراً لخدماتى

واقنعني وكيل وزارة الثقافة بأن المصلحة تقتضي أن أكتب ردي مباشرة على الخطاب الموجه لي ففعلت ثم اتضح أن هناك سيلاً مطلقاً من تلك الخطابات وصلني الواحد تلو الآخر كل يحمل اتهاماً جديداً ، فذكرت أن هناك شيئاً ما يدبر ضلي ، أيسره أنه لا رغبة في مقائي في مكاني ، وكتبت استغاثتي بالفعل غير اسعة ظالماً أن أعطيت جهدي كله ووقتي بأكمله للعمل المخلص الحاد بلا أعراض شخصية ، ولم يقدر ، وألح عليّ مر غير قليل عن احترام من القائي وتقدر آراءهم وطالبون بالبقاء في مكاني والصمود للعاصفة . وجئتُ إلى التحقيق الذي صمّ عدا من المحققين وعلّ رأسهم وكيل الوزارة للشؤون المالية والإدارية ، وشعرت وقتها وكأنه لا يريد أن يفوته شيء من العنيفة أو لعله ظن أن هناك قضية هامة تقتضي أن يكون هو من اللاعين دوراً فيها . وخيل لي وقتها أن الموضوع لا يتعلق إحدى المسرحيات التي تعرض على يوماً . .

واستمر الأمر ما يقرب من الشهر إلى أن كان ذات يوم ودخل مكنتي وكيل وزارة الثقافة وبصحبة أربعة أو خمسة أشخاص^(٦) واعتدروا لي عما حدث كله وأن الأمر لم يتعد تندير أحد المقرين من الوزير !! وأن الوزير تين كل شيء وأن الرقابة أدت واجبها .

ولو أنصفت مؤسسات وزارة الثقافة لكان أولى بها من غيرها مراعاة القانون حفاظاً على المال العام ، ولأنها أخرى بالقوانين الرقابية من غيرها ، ولأعنت الرقابة وأعقت نفسها من متاعب كثيرة وشد وجذب . ولكنها كانت تنفذ ما تريد بل لا تكون مائلة إذا قلت إنها تنفذ ما هو غير قانوني في وقته ، ثم ترمي باللائمة على الرقابة وتتهمها بالقصور مرة وبالجمل مرات ، والتترمت أخرى وهكذا ولم يكن بعيداً عنها ما كان يصيب الرقابة من عصف وطمش تبعاً للتغيرات السياسية أو الفكرية المختلفة .

(٦) من بينهم السيد بدر

وكنت أحاول جهدى استيعاب تلك الصلحات ، وعندما تعمقت الحوة بين الرقابة وأجهزة وزارة الثقافة المختلفة المشغولة عن النشاط السينمائي والمسرحي ، اقترحت توجيه الدعوة إليها ذات يوم^(٧) لبحث المشاكل الرقابية التي تواجه الأجهزة معها ولتصفية الخلافات بينها وبين الرقابة ووضع خطة للعمل وبحيث لا تنقص وزارة الثقافة نفسها وكان جهاز الرقابة قد آل إلى وواجهت المجتمعين^(٨) حقيقة تصحيح الأفلام وإلغاء المسرحيات قبل الترخيص الرقابى وبما مردت من مشاكل أخرى .

واعترض رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للسينما بأن المؤسسة كانت تسيطر على ونظام العطاطرية فكانت تبدأ فى الاعلان عن الفيلم مباشرة بمجرد تقديم السيناريو للرقابة كما أنها تبدأ فى التصوير مباشرة ويؤون انتظار الترخيص

كما علق مدير عام للمؤسسة^(٩) لعنون المسرح والموسيقى بأن القانون الرقابى كان قد وضع فى الماضى فى فترة زمنية معينة لم يكن فيها القطاع العام قد ظهر ، وأن هذا القانون كان موضوعاً لاشراف الدولة على القطاع الخاص ، ولكن الظروف تغيرت ، وأصبح هناك قطاع عام ومؤسسات عامة ، وأصبحت هناك كواثر على رأس هذه المؤسسات ، وهذه الكواثر مسئولة وعلى أعلى المستويات بل ورأس هذه المؤسسات نائب وزير له القدرة على الحكم على أى عمل فى ، كما أن هذه

(٧) مساء السبت ١٢ أكتوبر ١٩٦٨

(٨) شمل الاجتماع من المؤسسة العامة للسينما - عبد الحميد جوده السمار رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للسينما - يوسف صلاح الدين رئيس مجلس إدارة شركة القنطرة للتوزيع السينمائي سيد الرباط مدير الشؤون المالية بمؤسسة السينما - محمد الموسيقى مدير قطاع الشؤون المالية بمؤسسة السينما - محمد رجائي مدير شركة القنطرة للإنتاج السينمائي ومن المؤسسة العامة لقرون المسرح والموسيقى الدكتور عبد الحميد الأملون رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لقرون المسرح والموسيقى - أحمد المصري مدير عام مؤسسة فنون المسرح والموسيقى وعن مجلس الرقابة أمين السيد سامي جلود (الصحيان المعروفان) وعن وزارة الثقافة الدكتور عبد الحميد بيرس وكيل الوزارة لمخاطبة الجماهيرية - حسن عبد النعم وكيل الوزارة والتنظيم (والمستول عن الرقابة ونقابة) وعن الرقابة اعتنق ممثل مدير عام الرقابة على المنشآت الفنية - علي مريد مدير إدارة الأفلام بالأدارة العامة للرقابة - ونداء نظري - فاطمة السراج - لونا جيب وعلي الرحيمي - صلاح صالح - محمد حسن الكاشف - صلاح محمد حمزة من المندوبين بالأدارة العامة للرقابة على المنشآت الفنية .

(٩) أحمد الجبيري

الكوادر يمكن لها التمييز بين المثلث والمثلثين ؛ هذه الكوادر أعلى مستوى من الرقابة الموجودين بالمصنعات الفنية وعليه وجب البحث عن صيغة جديدة للعلاقة بين المؤسسة والرقابة ، لأنه من غير المعقول أن يكون هناك رقابة على مؤسسة على رأسها نائب وزير إلا أن وكيل وزارة الثقافة^(١٠) علق على هذا بقوله .

«رغم أن كل المسؤولين في المؤسسات يمثلون كوادر سياسية ، وأصاف إلى هذا القبول وأهم لا يمثلون كوادر فحسب بل قما فكرية بصرف النظر عن الالتزام الكلاسيكي السياسي ومع ذلك فإن كثيراً مما قلعت المؤسسات في الحظوة والذي وافق عليه وزير الثقافة اعتقاداً منه أنه مقدم من كوادر سياسية وقمم فكرية قد ثبت أنه ملء بأشياء لا تميزها القوانين ولا الرقابة ورغم أن مدير الرقابة السابق^(١١) قد اعترض على بعض الأعمال المقدمة في الحظوة أثناء مناقشتها باعتبار أنها غير مجيزة من الرقابة . وكان الرد عليه أنه من غير المعقول أن هذه الأعمال المقدمة من قمة المسؤولين في المؤسسات لا يمكن أن يكون بها سوى بعض هبات ، ولكن هذه الهبات يمكن استبعادها عند معالجة الرواية وفي هذه الحالة يمكن الموافقة عليها ولكن لا غنى عن وجود الرقيب بعد الكوادر السياسية هوذكر وكيل الوزارة بأنه وقرا شخصياً أعمالاً هؤلاء وعجب كثيراً كيف أن تلك الأعمال مليئة بعبارات فاضحة وألفاظ معربة ولا يمكن إيجازتها بأي حال من الأحوال حتى ولو كان قرارنا صلباً »

ولكن الخيال طلق كذلك بين الرقابة ومؤسسات وزارة الثقافة التي أثبت إلا أن تسرع معها بعيداً عن الرقابة ولم تعبر عن أسلوبها مع الرقابة .

وحدث من جراء ذلك أن أوجدت المؤسسة العامة للسنيها ، ما أسميته بتاعب الحسامة إذا جاز لي أن أسميها كذلك بين الشركات المختلفة والرقابة ، بل وفي علاقة الدولة بالبلدان المختلفة .

(١٠) حسن عبد الصمد

(١١) مصطفى درويش

ومعصرى مثال لذلك عندما طلبت الشركة العامة للسيما^(١٢) من الرقابة
تصليح فيلم فرنسى^(١٣) ورد صحة الوفد الفرنسى وقتما أقيم أسبوع لمهرجان^(١٤)
الفيلم الفرنسى باليهيودوية العربية المتحلة وذكرت الشركة فى مذكرتها أن الفيلم
أُخرج عنه من المملوك دون العرض على الرقابة مدعوى السرعة حيث أفتح المهرجان
بالفيلم المشار إليه ، وبغير الترجمة العربية

وتسبب عن هذه الواقعة عدة مخالفات^(١٥) ورقابية كما أثار عرض الفيلم
جماهيرياً ودون ترجمة عربية عليه ، بعض الشركات الأجنبية .

واحتجت تلك الشركات لدى الرقابة ولولاها شركة أكسبورت فيلم الروسية
والتي اعتبرت أن عرض الفيلم الفرنسى المذكور دون ترجمة عربية هو معاملة خاصة
لفرسا دون روسيا .

ولم تقتصر نتائج عرض الفيلم على هذه الأمور فقط بل كان واحد من الأسباب
الأساسية التى شجعت المركز الثقافى الفرنسى على مخالفة القوانين الرقابية معرض
أعلام بالمركز الثقافى الفرنسى دون ترخيص رقابى ودون عرض على الرقابة نهائياً الأمر
الذى شجع مراكز ثقافية أجنبية أخرى على السير على هذا المنهج وتعدلت هذه المراكز
لما لقيت من تراخ من مؤسسات وزلوة الثقافة فى تطبيق القوانين الرقابية .

(١٢) بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٦

(١٣) La Rivière de Hilbon.

(١٤) فى اللغة ١٩٧١/٤/١٩ - ١٩٧١/٤/٢٥

(١٥) أولاً : أن الفيلم لم يدخل الرقابة ولم يتم وزنه أو مراقبته كما يشكل مخالفة للمادة الأولى والثانية والسادسة
عشر من القانون ٤٢٠ لسنة ١٩٥٥ .

ثانياً : عرضت الشركة للمصنف دون ترخيص رقابى كما يشكل مخالفة للمادة الثانية والثالثة والخامسة عشر
والسابعة عشر والثامنة من القانون المذكور

ثالثاً : قدمت الشركة العامة إلى المملوك بطلب الأتراج عن الفيلم فى ١٩٧١/٥/١٨ وأعلنت المملوك
تعمداً عن الشركة فى نفس التاريخ بضرورة العرض على الرقابة الأمر الذى لم يتعد
واقعاً : لم عرض الفيلم جليوريا بغير ترجمة عربية الأمر الذى يشكل مخالفاً ورقابية لغيرى

ورغم كتابتي الكثيرة إلى وكيل وزارة الثقافة^(١٦) فيما بعد لمحاولة وازرة الخارجية لم تكن هناك استجابة لمطالبي هذا رغم ما وصلني من شكاوى كثيرة بالنسبة للأفلام التي تعرض للمصريين بالمراكز الثقافية الأجنبية وعدم صلاحيتها جماهيريا عليا بأن رواد هذه المراكز معظمهم من طلبة المدارس الثانوية والجامعات مما يقتضي التدقيق بالسيرة لأفلام تلك المراكز طالما أنها تعرض أفلامها بمصر وعلى أرض مصرية ويشاهدها مصريون وعلى الأخص أن تلك الأفلام هي دعايات لسياسات بلادها وعاداتها بما قد يختلف تماما عما يسمح به لاساننا الصغار السهل انقيادهم ، وأذكر أن آخر هذه الشكاوى كان بخصوص فيلم^(١٧) عرض على أطفال صغار بالمركز الثقافي العربي دعم ما به من مناظر ومخالفات رقابية لا يمكن عرضها بأية حال من الأحوال على الكافة حتى في فرنسا نفسها .

لم تكف المؤسسة المصرية العامة للسينما بما درجت عليه من مخالفات للقوانين الرقابية بل سعت إلى استصدار القوانين المناهضة للقوانين الرقابية وكان أولها القانون ١٣ لسنة ١٩٧١ والسابق الحديث عنه في مجال تصدير الأفلام والذي أصبح تصدير الأفلام عموما من اختصاص لجنة الاستيراد والتصدير برئاسة رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للسينما وليس من بين أعضائها مدير عام الرقابة على المصنوعات الفنية

إن الهيئة العامة للسينما قد نجحت في مناهضة القوانين الرقابية فيما يتعلق بتصدير الأفلام في مراع نفسها من سلطة الرقابة واعتراضاتها على أفلامها ، بل لا أكون مغالية إذا قلت إنها لم تستعمل هذا الانسلاخ من القانون الرقابي فيما يخصها من أفلام وحسب بل استعملته لبعض أفلام شركات القطاع الخاص ، تارة تدعوى

(١٦) سعد الدين وهبة وكان وكيل الوزارة السابق حين عهد لتكم قد أرسل إلي وكيل وزارة الخارجية في ١٣١٤/١٩٧٤/٥/٢٧ لحققت لمراتر الثقافية ضرورة الحصول على التراخيص الرقابية على مصنفاتها إذا أراد عرضها أو لاحتها تصديا للقانون الرقابي

(١٧) الكسل يُدعى علي

أن بعض تلك الأفلام من تمويلها وأخرى من توريعها وثالثة لأنها أقرضتها قرضاً محسباً ، وربما استعلت هذا الانسلاخ على أفلام عبر هذه أو تلك لا أدري .

وكل ما أعلم أن هنالك أفلاماً صولت^(١٨) عن غير طريق الرقابة دعم تنبيه وقرارات الوزراء المحتلفين ، وكشف هذا الأمر رجوع بعض تلك الأفلام من الخارج وإرسالها إلى الرقابة عن طريق الجمارك .

واعتقد أن هذا القانون ١٣ لا يمنع إطلاقاً من تصدير أفلام لا تعرض فيها الرقابة ودون علم أو ترخيص منها كما حدث كثيراً وفي رأي أن ليس من الصالح العام أن تمنح الرقابة ويفتت اختصاصها .

وطبع نسخ الأفلام الأجنبية محلياً

حدث أن جاءني فيلم لا مزاح أنه من تراث السينما العالمية ، ذلك هو فيلم *Modern Times* الحديث لشابلن (٢٠) والأزمة الحديثة^(٢١) أو العصر الحديث

متكررة طول مدة العمل ، ولكثرة ما استخدم حركة واحدة لفترة طويلة ، أصبحت يده وكأنها امتداد للماكينة . وكم صحتنا عندما استخدم شارلى شابلن هذا الفتح في ضبط أزرار متدرة إحدى السيدات ، وكأن شارلى يصرخ بحركته الصامتة محتجا . . ها آنذا أصبحت قرصاً في ماكينة .

والجمهور الذى شاهد هذا الفيلم كان شديد التعاطف معه يفهمه بسهولة ، ويهمهم ييسر الفلسفة الكامنة وراء تهريج شابلن ، وبعض هذا الجمهور والنقاد انتهبوا إلى أن الفكرة المحورية في الفيلم حصيلة نقد المفكرين المعاصرين لوطلة التصنيع على سلوك الإنسان وعواطفه .

وكانت النسخة المقدمة للرقابة نسخة رديئة لأنها مطبوعة محليا ، واعتبرت عل ردائها احتراماً مني للعمل الفنى الكبير من ناحية ، ولحق الجمهور المصرى في أن يستمتع بمشاهدة نسخة جيدة واضحة من ناحية أخرى .

حدث ذلك حوالى عام ١٩٤٧ ، واستجابت الشركة للاحتفال وأحصرت نسخة أخرى واضحة جيدة مستوردة .

وما كنت أتوقع أبدا أن يتكرر تقديم نسخ ناعته مستهلكة لأفلام عالمية لها قيمتها وأبعد من ذلك بكثير عن توقعاتى أن يعطى إنسان نفسه الحق في أن يطبع نسخا عمية من أصول عالمية تمثل هذه الأفلام ذلك أن النسخ الأصلية المنتجة بواسطة الشركات أو الاستوديوهات العالمية تمتاز بالدقة والوضوح سواء في الصورة أو الصوت لأن المنتج العالمى حريص على أن يطرح في الأسواق هذه السلعة وأغنى بها الأفلام وهي في أكمل أشكالها محافظة منه على سمعة مؤسسته فضلا عن أن كبار المنتجين يعرفون جيدا أن العملة الخيلة في المص هي التي تطرد العملة الرديئة وليس العكس

أخزنى بعد سنوات^(٢١) أن وجدت ميلا من النسخ المطبوعة محليا لأفلام عالمية وبالطبع كانت كلها دون المستوى المتوقع أو المطلوب أو حتى للقبول ولكن الذى

أنقلقي حقا أن أجده سيلا من نسخ أخرى متماثلة تجاور أصابع اليدين أو أقل قليلا من أفلام دخيله جذ هابطة ، تتناول موضوعات ودعت لو استطعت أن أعوها كلها وهي أفلام الحرية الشعة المضللة وأفلام الكارثية وما شاكلها والتي تثير أسبابا وقضايا متعددة ليمارس أبطاها ألوانا من الاعتقادات وسفك الدماء وتشويه الأجسام البشرية وتمزيقها إربا إربا بطريقة منفرة

وأخبرني أكثر أن يقن طبع نسخ الأفلام محليا ، ويرخص بإباحة طبعها ، وكانت الهيئة العامة للسينما^(٢٢) والمسرح والموسيقى قد استصدرت قرولا وزايرا من وزير الثقافة مطبع مسح من الأفلام دون تحديد عددها أو نوعها وكان الشرط الوحيد فقط أن تكون مرخصا بها من الرقابة على المصنفات الفنية .

وفي نفس الوقت حدد القرار^(٢٣) استيراد النسخ الإضافية من الفيلم الأجنبي بنسخة واحدة فقط أثناء فترة استغلاله إلا في حالة تلف إحدى النسخين وبموافقة لجنة الترخيص باستيراد وتصدير الأفلام السينمائية

وكان من الملاحظ أن الشركات الأجنبية الكبيرة هي التي تستورد أكثر من نسخة واحدة من الفيلم الواحد ، وكان أغلبها من الأفلام ذات المستوى الفني التي أقل عليها الجمهور أو ربما كان لغرض دعائي معين مثل فيلم شمشون ودليلة السابق الإشارة إليه في أول هذا الكتاب .

كما حددت القوانين الرقابية كمية دفع الرسوم الرقابية لهذه النسخ الإضافية المستوردة ورسوم الجمالوك ودعم السينما بيسا النسخ المطبوعة محليا لا يدفع عنها رسوم ما .

وكانت نتيجة هذا أن لاحظت أن بعض الشركات الأجنبية تجاوزت على علم إمكاناتها الحصول على نسخ ثانية مستوردة - وهي لا تريد أن تطبع أفلامها محليا

(٢٢) اسم الهيئة العامة للسينما بعد أن ضمت إليها الهيئة العامة للمسرح والموسيقى والفنون الشعبية
(٢٣) القرار رقم ٤٠٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم استيراد الأفلام الأجنبية وأصدره يوسف السباعي

وتخالف بذلك قوانين شركائها - بأن عرضت النسخة الواحدة في طريق عرض وفي نفس الوقت وترخيص رقابي واحد بالطبع . عرضت مثلا الفصل الأول في الدار الأولى وبمجرد الانتهاء منه ، أرسلته إلى الدار الثانية لعرضه وهكذا بالنسبة لباقي فصول الفيلم إلى أن ينتهي العرض بأكمله وما كانت الرقابة تستطيع التدخل كثيرا في مثل هذا الوضع لأنه مثار جدل كثير .

وتعذر مع إصدار هذا القرار الوزاري على الرقابة تخليد عدد النسخ المطبوعة عمليا . لأن بعض الشركات كانت تستخرج عددا معينا من التراخيص^(٢٤) لبعض أفلامها المطبوعة عمليا ومع ذلك ضبط التفتيش الفني في نفس الوقت عددا من الصور لهذه التراخيص مرفقة بنسخ من الأفلام المطبوعة عمليا أيضا . ومعنى هذا أن عدد النسخ المطبوعة عمليا واستعملته الشركة في عروضها ، راد عن النسخ التي رخصت بها الرقابة وبناء على طلب الشركة ذاتها وتسلمت : إذا كان للشركة حرية طبع ما تشاء من عدد النسخ المطبوعة عمليا ولما تدفع عنه رسوما رقابية ، فلماذا إذن هذا التزوير ومخالفة القوانين الرقابية بتصوير التراخيص ووضع صور منها على نسخ جديدة من الفيلم ؟ الاحتمال المقام أن الشركة الموردة طبعت أو حصلت على نسخ أريد مما أعطى لها لاستغلاله ، أو أن معمل الطبع طبع نسخا أكثر من العدد المطلوب للشركة صاحبة الفيلم تصرف فيها لغيرها ، أو غير ذلك لا أدري . وعلى أية حال ليس هذا من اختصاص الرقابة على التصنيف الفنية ، وإنما يهمها فعلا أن يكون عند النسخ المروضة مساويا لعدد النسخ المرخص بها منها ، مساويا لعدد التراخيص الممنوحة منها كذلك .

ولاحظت أن تزايد عدد النسخ المطبوعة عمليا لأفلام أجنبية يؤدي إلى الإضرار بالمادي بنا ، فنحن نستورد الأفلام الخام ندفع فيها عملة صعبة ، فلماذا استهلك جانب غير قليل من هذه الأفلام الخام في طبع الأفلام المالية عمليا ، كان معنى ذلك

(٢٤) يشير إليها البائد سابق وهو الجزء الذي يجعل ترخيص الفيلم معينة اسمه ووزنه وتاريخ الترخيص به وليس

للشركة وأيضا الرقيب العام ويعرض في أول الفيلم

بساطة أننا نسمع للمتلاعبين أو المستثمرين وراء القرار الوردى أن يستهلكوا كميات لا يستهان بها من سلعة غالية مدفوع ثمنها من حصيلة الخزينة العامة ومن العملة الصعبة

ولم يكن ذلك بالقطع بخدم المصلحة العامة أو اقتصاد صناعة السينما ، وإنما كان موجهاً لخدمة فئة معينة من التجار الباحثين عن المال السهل ، وفي نفس الوقت فإن هذا كبيراً من دور العرض تحتلها أفلام تجارية رديئة الصنع هذا بينما تقف شركات كثيرة بأفلامها الجيدة في طابور طويل تنتظر خلو دور العرض لتعرض أفلامها المختلفة

ودار الجدل طويلاً حول حكمة احتكار متجى الأفلام لدور السينما الدرجة الأولى وحرمان الأفلام العليلة من الفرصة المناسبة لعرضها على الجمهور

وكان هناك رأيان : - أحدهما يقول إن هذا الإجراء ضرورى لحماية صناعة السينما المحلية ، شأنها في ذلك شأن المصناعات الأخرى التى تفرص من أجلها حماية جبركية (ضرائب عالية) على السلع العليلة للمشابة .

الرأى الثانى يقول إن هذا الوضع يتزل أعظم الضرر بصناعة السينما المصرية وفنونها قبل غيرها لأنها تحرم تلك الصناعة من الانتفاع بما وصلت إليه صناعة السينما العالمية من مستويات رفيعة ، ومن تنوع في احتياز موضوعاتها ومن ابتكارات في التصوير والإخراج وسائر أنحاء التقنية السينمائية (تكنولوجيا صناعة السينما) وهى جزء لا يتجزأ من التطور المستمر في تكنولوجيا وسائل النشر المرقية والمسموعة

وبالإضافة إلى ذلك فإن ما يزعمه أصحاب المصلحة في احتكار عرض الدرجة الأولى لأفلامهم يعود بالضرر على جمهور المشاهدين وخاصة الفئة المثقفة والفنانين الذين يحتاجون دائماً إلى أن تضع أمامهم سائر التوافد التى تجعلهم يطلون على تقدم المصناعات المنتجة للسلع الفنية على اختلافها .

لكل هذه الأسباب اعتبرت أن طبع النسخ محليا عما يدخل تحت ما أسماه بمقاومة المؤسسات الفنية للقوانين الرقابية عليها بأن مؤسسة السينما نفسها كانت مقالة جدا في طبع نسخ أفلامها محليا .

واستطعت أن أقنع وزير الثقافة^(٢٦) بأن طبع نسخ الأفلام محليا ليس في الصالح العام وليس من صالح الجمهور ، واقنع بالرأي وألغى العمل بالقرار الوزاري الصادر منه ، وسكنت مؤسسة السينما إلى أن تغير الوزير واستصرفت قرارا وزاريا جديدا من^(٢٧) الوزير الجديد وفي عية الرقابة على المصنفات الفنية .

واعترضت اعتراضا عابرا لدى وزير الثقافة وبحضور رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للسينما والمسرح والموسيقى أثناء عرض أحد الأفلام المعترض عليها بقاعة هيئة السينما بالهرم ولم يكن أمامي الوقت الكافي لو الجهد لشرح مسوئ طبع النسخ من الأفلام محليا بقدر ما انتضحت الرؤية أمامي ، بل إنى انتهت المؤسسة المذكورة ورئيسها أمام الوزير بأنها ضللت حينما أخفت أسباب إلغاء قرار الوزير الذي سبقه .

د الهيئة العامة للمسرح والموسيقى

وفي نفس الوقت تقدمت^(٢٨) الهيئة العامة للمسرح والموسيقى والعنون الشعبية بمشروع قانون متضمنا استئجارها من الخوض لأحكام القانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ لتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية والأغاني والمسرحيات ، وعلى أن تتولى هي بذاتها مباشرة شئون الرقابة على المسرحيات وللواد الفنية التي تعرضها الفرق التابعة لها وذلك وفقا لقراره يقرره مجلس إدارتها من قواعد في هذا الشأن .

(٢٥) يوسف السباعي

(٢٦) قرار وزاري رقم ٢١٣ مرفوق ١٩٧٦ وأمسره د/ جمال السليمي

(٢٧) محمد دسوقي

(٢٨) إبريل ١٩٧١

وقد استبدلت الهيئة المذكورة عند اقتراحها مشروع القانون المشار إليه^(٢٩) إلى أن القانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر كان يعالج بصفة أساسية وقت صدوره الأفلام والمسرحيات التي تتجهها الفرق الخاصة مما كان يتعين معه خضوعها للرقابة لتحقيق من علم مخالفتها للأداب العامة أو الأمن أو تعارضها مع النظام العام ومصالح الدولة العليا ، وهذه الظروف قد انتابها تغير كبير في الوقت الحالي بتولى الدولة - عن طريق إحدى هيئاتها العامة - توجيه النشاط المسرحي والموسيقي والفنون الشعبية بصورة أساسية ووفقا لذلك ترى الهيئة أنها بحكم أن لها مقومات الشخصية الاعتبارية العامة فإنها تتولى بدلا من تعلقها نفسها بإجراء الرقابة على المسرحيات والمواد الفنية التي تقدمها الفرق التابعة لها وأنه لم يعد يحتمل والحال كذلك أن يعرض هذا الجهاز التابع للدولة مسرحيات أو أعمالا فنية يمكن أن تخالف الأداب العامة أو تمس الأمن والنظام العام .

وإزاء ذلك اقترحت الهيئة استثناءها من الخضوع لأحكام القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ على أن تتولى هي وفق القواعد التي يقرها مجلس إدارتها تنظيم الرقابة على المواد المسرحية والفنية التي تعرضها الفرق التابعة لها وفي ذلك توفير للجهد والوقت وأيضا منع الأزدواج في الرقابة .

وعززت الهيئة وجهة نظرها بسبق استثناء^(٣٠) هيئة الإذاعة من أحكام القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه معتمدة بتماثل الظروف وتحقيقا لنفس الهدف

واعترضت^(٣١) على اقتراح الهيئة لأن القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحري والأغاني والمسرحيات والمنولوجات والاسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتي صدر متضمنا إخضاع هذه المصنوعات أو ما يمثلها للرقابة على أن تكون تلك الرقابة بقصد حماية الأداب العامة

(٢٩) عن نص مشروع القانون .

(٣٠) قانون ٣٧ لسنة ١٩٦٠ .

(٣١) مذكور في ٨ يونيو ١٩٧١

والمحافظة على الأمن والنظام العلم ومصالح الدولة العليا ، ونظمت بصورة هذا القانون الحالات الواجب الحصول فيها على ترخيص سابق من الجهة المختصة ، وإجراءات الحصول على مثل هذا الترخيص طبقاً لأحكام القانون ، وإجراءات التظلم من قرارات السلطة القائمة على الرقابة ، والعقوبات المقررة لمخالفي أحكام هذا القانون وتعيين الموظفين المختصين بتنفيذ أحكامه والسلطات المخولة لهم

ولاستقراء نصوص هذا القانون نجد أن المشرع قد حرص على تركيز الرقابة في جهاز موحد متخصص ومسئول يقوم بممارسة هذه السلطة الرقابية - وهي من امتيازات السلطة العامة - على سائر الأنشطة سواء في ذلك ما تعلق بإشخاص القانون العام أو الخاص وقد توجت سياسة الدولة بمد إنشاء القطاع العام على هذا النهج فلم تنشئ وحداته القليلة منها أو التي تستحدث من كافة القوانين التي تحكم الرقابة المركزية على أوجه النشاط التي تباشرها تلك الوحدات شأنها في ذلك شأن وحدات القطاع العام .

هذا فضلاً عن أن الهيئة المذكورة هي التي تقوم بتقديم المواد للمرجحة والفنية بواسطة المرق التابعة لها بمعنى أنها صاحبة المصعب الفني وبالتالي صاحبة منعة خاصة في الترخيص بعرضه وعنى عن البيان أن الهيئة والأمر كذلك ستكون رجيمة في رقابتها الذاتية على مواضع الفنية والمرجحة وقد يصل هذا الإشفاق إلى الحد الذي يقضى إلى التصحية بالمقاصد التي توحاها المشرع من الرقابة خاصة وأن مسألة مخالفة الآداب العامة أو المساس بالأمن أو النظام العام مسألة تقليدية غير محللة للمضمون عندئذ يظهر بوضوح دور الإدارة العامة للرقابة على المصنعات الفنية تلك الهيئة التي أنطأ بها القانون تأليفه وظيفته تحقيق تلك الأغراض وبما أنها هيئة محايدة لا مصلحة لها سوى استهداف مقاصد المشرع على النحو السالف فإنها تقوم بمحصن المصنف ثم تتولى تجسيمه استلهاماً من مضمون تصوّر تستمد من واقع المصنف ، مقيدة في ذلك بتحقيق هدف محدد إذ أنها لا تصرف بلا ضابط أو غاية بل بقصد تحقيق غاية معينة ينص بها القانون فإذا ما قامت بمحصن مصنف معين فإنها تقوم بوزن مناسبات

قرارها وربما معقولا مستخلصا مستخلاصا سائما من واقع الحالة المعروضة عليها وعندما تصدر قرارها فإن هذا القول يكون قائلها على منبه المشروع قانونا كل ذلك دون أن تكون واقعة تحت أى تأثير خارجي عن الهدف الذى ابتغاه القانون ، وكل ما تقدم لا يمكن القول معه بإمكان تطبيقه عند قيام الهيئة بإجراء الرقابة الذاتية نظرا لأن الهيئة ستكون في غالب الأمر في موقف صاحب المصلحة الذى قد تنقصه الهيئة اللازمة للقيام بمثل هذا الأمر ولا نقصد من ذلك أن الهيئة ستعتمد إلى تحقيق مصلحتها الخاصة مخالفة في ذلك أحكام القانون بل ما نود أن نوضحه في هذا الشأن أن الهيئة بما أنها صاحبة المصنف الفني ومقتنعة كل الاقتناع بصلاحيته ستكون على ذات الدرجة من الإقتناع عند قيامها بإجراء الرقابة عليه ويمشى عند عدم سلامة تقديرها له فالقدر الذى يحقق هدف المشروع من الرقابة

ويضاف إلى ما تقدم أن الأحذ مبدأ الرقابة الذاتية بالسمة للهيئة العامة للمسرح والموسيقى والفنون الشعبية يؤدي إلى احتمال طلب تطبيق ذات القاعدة لساتر هيئات القطاع العام الأخرى كالمؤسسة المصرية العامة للسياحة أو غيرها من الأجهزة القائمة بمباشرة أنشطة فنية . وهذا من شأنه أن تتعدد جهات الرقابة ويقابله من ناحية أخرى بقل يد السلطة القائمة على مباشرتها عن أداء رسالتها وممارسة اختصاصاتها على النحو الذى استهدفه المشرع في القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه خاصة وأنه بعد تفحل الدولة في مباشرة النشاط المسرحي والسينمائي أصبح قطاعا المسرح والسينما في البلاد يباشران الجزء الأكبر والأهم من نشاطهما عن طريق القطاع العام .

وكذلك فإن تحقيق هدف المشرع من فرض قانون رقابي قصي فيه بخضوع المصنعات الفنية التي تتولى حصصها لنظام الترخيص أو الحصول على إذن مسبق بالمرص . هذا المقتانون ولاشك يتضمن قيودا على الحريات العامة لأن الأصل أن كل ضروب النشاط العقلية أو الطبيعية أو الأدبية تمارس بحرية دون حجر ودون أن تسلط عليها رقابة إدارية بيد أن القانون لما أنظم الرقابة حفاظاً على تحقيق مصلحة

علمة عزيزة على المجتمع وهي علم مخالفة الآداب العامة أو الخس بالأس لوالنظام العام أو مصالح الدولة العليا ، وهنا تقوم الادولة القائمة على الرقابة بأجراء مؤفزة دقيقة وملائمة وعادلة بين أهمية التهديد بمخالفة الآداب العامة أو الأخلال بالنظام العام والقيد الذي يفرضه على حرية العرض ويتوقف على سلامة هذه الموازنة مشروعية قرارها ، فإذا كان الأمر كذلك فإن الوصع الطبيعي أن تنبسط تلك الرقابة على كافة الأنشطة التي حددها القانون سواء أكانت صادرة من هيئة أو مؤسسة عامة أو من جهة نابعة للقطاع الخاص حتى يشعر الكافة بالسلواة أمام القانون أد أنه ليس من العدالة يمكن أن يسرى قانون الرقابة على الأعمال الفنية للقطاع الخاص وتشتى من الخضوع لهذا القانون الأعمال الفنية الصادرة عن القطاع العلم مع اعتمادها في نوع النشاط وتكون التفرقة عندئذ لا مرور لها ويتعين اجتنابها تحقيقا للمنافسة الحرة والشريفة بين القطاعين العام والخاص وكلاهما يقوم نشاط إقتصادي وفي تحقيقا لرفاهية الشعب .

وباستقراء نصوص القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه نجد أن المشرع قصد صراحة خضوع كافة المصنعات التي حددها لأحكامه أد تنص للمادة ١١ منه على أن تعفى من الرسوم المصنفات الخاصة للرقابة التي تقدم عنها طلبات لترخيص من الجهات الحكومية وللجالس البلدية ومجالس المديرية والمؤسسات العامة ، وقد أورد مشروع قانون الرقابة في المادة ٣١ منه ذات النص بإعفاء تلك الجهات من الرسوم المقررة بما يستفاد منه أن تلك الجهات تخضع للقانون المشار اليه على أن تعفى من أداء الرسم المقرر ، كل ذلك يؤكد أنجه المشرع إلى توحيد الجهة القائمة على الرقابة في هيئة واحدة حتى تكون أقدر على القيام بتطبيق أحكام هذا القانون على الكافة معتمدة في ذلك على معيار موحد عند قياسها فخص أي مصنف بغض النظر عن مصدره . ولا يغير من هذا النظر متى استثناء هيئة الاداعة من الخضوع لأحكام القانون سالف الذكر لأن مرد هذا الاستثناء يرجع إلى طبيعة العمل في جهاز الإذاعة وأول مظهره السرعة وملاحقة الأحداث والتعقيب العاجل عليها كل ذلك يسرر

إعفاء هذا الجهاز من الرقابة المركزية حتى لا يتسبب خضوعها للرقابة في إعاقه العمل الإبداعي أو تجميده وشل قدرته على متابعة الأحداث كما أن هيئة الإذاعة كجهاز سيلي إسلاسي متخصص قد استغله من القواعد والنظم ما يكفل الاطمئنان إليه وإلى الوسائل التي يباشر بواسطتها الرقابة الذاتية على ما يحرص من مصنفات فينه أما بالنسبة للعمل المسرحي فإن دغلة هذا الشاط هو تعبير أصحاب الفكر عن آرائهم الخاصة ومعتقداتهم ونظرتهم إلى أمور الحياة وفيها يحرصون قد يكون منظوريا على ساس بالآداب العامة أو النظم العام أو غير ملائم أو مسبق مع اتجاه الدولة في شؤون إعلامها لذلك فإن الأمر ها يحتاج إلى أن تقوم السلطة المركزية القائمة على الرقابة ببسط رقابتها على هذه الأعمال . . . ويترب على ذلك عدم ملاعة إجراء القياس في الحالتين المشار إليهما لاختلاف طبيعة العمل في كل منها على الوجه المتخمد

هذا فصلا عن أن مبدأ الاستثناء من الخضوع لقانون الرقابة يجب الحد منه قدر المستطاع حتى لا يفهى الأمر إلى تفويت هدف المشرع من إصدار قانون رقابي يقوم بتطبيق أحكامه هيئة رقابة مركزية متخصصة محايدة للاعتبارات المتقلعة رأيت عدم ملاعة استصدار قانون بامشاء الهيئة العامة للمسرح والموسيقى والفنون الشعبية من الخضوع لأحكام القوانين الرقابية .

ولأنا بلد يمر بمرحلة التنمية وفي حاجة إلى توحيد القوانين إلى أن ينضج كافة الشعب فكرباً واجتماعياً ، وإلى أن يدرك كافة العاملين بالمؤسسات بأن مصلحة البلاد هي المصلحة العليا التي تسمح فوق جميع للمصالح الشخصية وغير الشخصية وجمال في خاطري كيف أن المسرح في باريس لا رقابة عليه من الدولة منذ الثورة العرسية .

وأن في لسلند قد ألغيت الرقابة على المسرح أخيراً ، ورغم حلمى بأن الديمقراطية هالك أكثر استقراراً وعمقاً ، إلا أن أترب اليوم الذي تلغى فيه الرقابة هافى مصر على المسرح على الأقل هافى وال جمهور للمسرح محدوداً

أما الأفلام فهي رأى أنها في حاجة إلى مراجعة حماية للمشء والشباب لاد
أثرها أعم وأعمق وجمهورها أشمل ولأنها تحاطب جميع المستويات كانت خطورتها
أشد ، وتضاعفت خطورتها لسرعة تطورها وسهولة انتشارها فبعد ما كان للشاهد
يسمى إليها بدور السببا أصبحت هي التي تسعى إليه في التليفزيون ، وتصل إلى
يده في أفلام الفيديو

وإني أرى أن لا فرق كبير بين صناع بعض الأفلام وصناع السلاح في الحروب
فكلهما يروج لصناعته التي تمتك بالشباب بطريق أو بآخر ليملا جيوبه بالمال
فالأفلام بدلا من أن تكون في خدمة العلم والتطور والتسلية المبرية زينها البعض
بالجنس والعنف والمخدر ليروجها وكلها وسائل فتك بالشاب .

وإني أرى كيف تقل فاعلية الرقابة أكثر وأكثر إزاء التطور العلمي السريع
وانتشار صناعة الأفلام ، ومن هنا كنت في رأى أهمية مؤسسات الدولة ورسالتها
لتوازن بين الإنتاج التجارى الباحث عن الربح على حساب الجواهر والإنتاج
الموجه ، لتتخذ معها في خضم هذا التطور العلمي الرهيب .

ولا حظت في الشهور الأخيرة من حياتى العملية ، كيف أن أعلنا كبيرة من
أفلام الفيديو تدفقت إلى البلاد لأغراض خاصة ، منها كثير من أفلام ممنوعة (٣٦)
وأفلام فاضحة قرأنا عنها ، ولم يجرؤ أحد أن يدخلها إلى البلاد في أفلام للعرض
العام ، ولم تكن الرقابة مستعدة للترخيص بعرض تلك النوع من الأفلام ، ولم يكن
لها أن تسار التطور العلمى والعلمى الكبير بالأجهزة والعمليات ، ولم تكن لوزارة الثقافة
أن تواكب هذا التقدم والتطور الخطير لقصور في المال ولقصور في إدراك التقدم
التكنولوجى والآلى ، ومثال لما أقول أن ظلمت أطلال بقلة عرض سينمائى حديثة
لجهاز الرقابة على مدى عشر سنوات متتالية ، وحتى تم شرفؤها وارتفعت أسعارها
من اثني عشر ألفاً من الجنيهات إلى ثلاثين ألفاً ، وليت الأمر انتهى عند هذا الحد ،

(٣٦) مثل فيلم The Last Tango in Park بطولة مارلون براندو

بل ظلت تلك الآلة حبيسة صناديقها ثلاث سنوات أخرى ، وأنا ألع على تركيبها وإعداد مكان لها ، وعندما تولدت إختلاء مسئولية الإدارة ووضع المسؤولين أمام مسئولياتهم ، وكبت إلى وكيل (٣٣) للوزارة للمحضر تحول الموضوع إلى مائة للتصديق مع الإدارة ، وأدعى أن من موظفيها بالتقصير والإهمال لأن «الزيت» البلاستيك المرسل مع آلة العرض وجدت «مطبقة» من أثر الشح ! ! وتركت الإدارة ولم يتم تركيب آلة العرض المذكورة وظلت حبيسة لعينين أو ثلاثة بعد ذلك إلى أن تم تركيبها واستخدمها .

«إدارة العلاقات الثقافية الخارجية» :

لم يقتصر أمر تصدير الأفلام عن غير طريق الرقابة وعن طريق لجنة الاستيراد بحسب بل تعداه إلى إدارة العلاقات الثقافية الخارجية بوزارة الثقافة .

ولما كان قانون ١٣ للشار إليه قد أعطى لجنة الاستيراد والتصدير هذا الحق لا أدري على أى قانون استندت إدارة العلاقات الثقافية الخارجية ، فلاحظت في الآونة الأخيرة (٣٤) قبل تركي العمل أن أفلاماً خاصة بالمهرجانات (٣٥) وأخرى خاصة بأفراد ، ولم توافق على تصديرها الرقابة ، صُفرت عن طريق تلك الإدارة مما اعتبرته اعتداء على القانون الرقابي

«قصور الثقافة الجماهيرية»

ولاحظت أن قصور الثقافة الجماهيرية والناطقة لوزارة الثقافة - تقوم بنشاط فني تقدم عروضاً جماهيرية تشمل المسرحية والفيلم السينمائي والحفلات الترفيهية سواء في قمار هذه القصور أو تحت إشرافها في المسارح ودور السينما في عواصم المحافظات أو القرى التي تقع في دائرتها .

(٣٣) محمد هادي وجب

(٣٤) السبب الأخير ٣٦ ، ١٩٧٧ .

(٣٥) أفلام تخص أفراداً وتعرض خارج للمهرجانات الرسمية أو مهرجانات متخصصة كمهرجانات الأفلام

القصيرة

المعقولات وأبشع أنواع التعليب عليهم استناداً إلى العلاقات الشخصية التي تربط قدامى الأنطاعيين برجال الإدولة ومن إليهم وكذلك نظراً لقدرة هؤلاء على رشوة الموظفين والإدارة الخ . .

والصورة وجدت بشكل بارز في أحداث كمشيش منذ بضعة أعوام وترتب عليها اتخاذ إجراءات مختلفة وتصفية الإقطاع .

ويبدو أن المؤلف كان متأثراً بصورة أحداث كمشيش ووجد أن العلاج الوحيد لهذه الحالة هو إذكاء الصراع الطبقي في الريف وتحريض العلاحين على تحرير أنفسهم بأنفسهم بعيداً عن أي عمل تنطليح لأن العمل التنظيمي كما تصوره المسرحية لا خير فيه ولا شك أن معظم الصور التي أشارت إليها المسرحية هي عجيب حقيقية ، ولكن هناك فرقاً بين أن يتجه المسرح إلى القيام بدور الترييه السياسية للشعب بحيث يستطيع التجمع الفلاحي بعيداً عن السقوط في كارثة الصراع الطبقي والارتكاف جرائم القتل وما إليها أو تحييد أن يصحى العلاحون بأنفسهم مع من شملهم قانون الاصلاح الزراعي

هذا بالإضافة إلى أن المؤلف لجأ إلى إذكاء الصراع الطبقي في المسرحية دون حله حلاً سلمياً وانتهى رأي عضو المجلس الرقابي إلى رفض الترخيص بالمسرحية وكان من رأيه أن الظروف في وقتها لم تكن مناسبة على الاطلاق لأرجاء الصراع الطبقي في الريف ، الأمر الذي اتفق مع رأي الرقابة وأجمع عليه بقية أعضاء مجلس الرقابة وأيده وزير الثقافة (٣٩) وقتها .

وظلمت قصور الثقافة أيضاً أسابيع أفلام الأطفال . يغلب على معظمها الطابع التسجيلي والأعلامي ، كما نظمت أسابيع الأفلام الأجنبية والتي كانت تستعير بعضاً منها من المراكز الثقافية الأجنبية .

وهنا يجب أن نقف قليلاً ، لأن العديد من هذه الأفلام لم يكن قد ترخيص به من الرقابة على المصنفات الفنية ، كما كان الكثير منها لا يناسب جماهير الثقافة الجماهيرية سواء أكان ذلك في بعض من مناظرها أو حوارها أو الفكرة المحورية في موضوعاتها وينبغي لي أن أذكر أن ما كانت الرقابة ترخص به من هذه الأفلام ، كانت الرقابة تضع في اعتبارها أن الترخيص خاص بالمراكز الثقافية الأجنبية ، وأن تلك الأفلام تعرض بهذه المراكز الثقافية الأجنبية التابعة لدول أجنبية ، وللعرض على موظفيها من الأجانب والمعلمين بها أو أصنافهم من الأجانب أيضاً ، أي أن تلك الأفلام كانت تعرض في أرض تعتبر أرضاً أجنبية لها نظماً الخاصة وعاداتها ومعتقداتها والتي غالباً ما كانت تتعارض مع تقاليدنا ومبادئنا وروحنا نظامنا السياسية .

ولم يفت الرقابة عند الترخيص بتلك الأفلام أن تؤكد على شرط عرض تلك الأفلام داخل مباني المراكز الثقافية الأجنبية ولوظفيها من الأجانب فقط ، كما أن هذه المراكز كانت تنص على هذا الشرط من جانبها في طلباتها المقلعة منها للرقابة في الحالات التي كانت تطلب فيها من الرقابة الترخيص بأفلام تخصها . وقد تعمد بعض^(٤٠) هذه المراكز الثقافية الأجنبية أن يخرج على القانون الرقابي في الآونة الأخيرة^(٤١) وركزت إلى عرض أفلامها بمراكزها دون الرجوع إلى الرقابة على المصنفات الفنية .

ولو حظ أيضاً أن كثيراً من أفلام المراكز الثقافية الأجنبية كان به فيون كانوا ممنوعين من الظهور على الشاشة البيضاء في تلك المرحلة الماضية من حياتنا الأمر الذي كان يشكل مخالفة قانونية لموقف الدولة وسياساتها الواجب تطبيقها على ما يعرض على الجماهير المصرية ، ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة لتلك المراكز الثقافية الأجنبية . ولم تكن قصور الثقافة الجماهيرية تتبته لهذا الأمر ، وهكذا مضت تعرض بعض الأفلام المصنوعة^(٤٢)

(٤٠) على رأسها المركز الثقافي الفرنسي (٤١) السبيل الأجنبي قريباً من على الرقابة (٤٢) مثال فيلم *Common Faction* الذي عرض في كثير من قصور الثقافة الجماهيرية والذي كان يتصور استكواب اليهود واضطهادهم وهذا كان وقتها عرض عرصة وفيام *le genre et l'ami* والذي يعرض من أفلام أسير الغيام الفرنسي بلسان ١٩٧٤ .

ولم يقتصر نشاط تلك القصور الثقافية الجماهيرية السينمائي على الأفلام الأجنبية فحسب ، بل تمدها إلى الأفلام العربية التي كانت تعرضها بمقارنها ، وكذلك في القرى المجاورة ، وكان لزاماً على تلك القصور الثقافية الجماهيرية مراعاة الوصف الذي ترحص به العيلم الذي أرادت عرصه من الرقابة على المصنعات الفنية ، الأمر الذي لم يلتزم به في كثير من الأحيان تلك القصور الثقافية الجماهيرية ، إذ كانت تتسلم نسخاً من الأفلام من أصحابها دون مراعاة حذف ما استقر عليه رأى الرقابة ودون أن تخطط الرقابة من جانبها كما سبق وذكرت عن تاريخ العرض واسم المصنف المراد عرصه .

ولذلك ولكل هذه الأسباب كان لزاماً على قصور الثقافة الجماهيرية سواء منها ما كان بالمحافظات أو القاهرة أو الإسكندرية ، الرجوع إلى الرقابة قبل عرض أية مصنعات فنية ، عروصاً جماهيرية ، حثية أن يتأثر مشاهدو قصور الثقافة الجماهيرية من الكافة وأغلبهم من التلاميذ والشباب بتلك المصنفات ومنها ما كان يجعل فكراً يتعارض مع المصلحة الوطنية أو كانت تحمل صوراً ومناظر تتعارض مع آدابنا وتقاليدنا الاجتماعية .

وذاًت يوم تقدمت وكالة (١٣) الوزارة للثقافة الجماهيرية إلى الرقابة على المصنفات الفنية بطلب الموافقة على أن تنشئ الثقافة الجماهيرية بواحي للسبيا في المحافظات

ولم يكن هذا المطلب وليد المصادفة ، وإنما جاء نتيجة لتكرار اعتراض الرقابة على ما كانت الثقافة الجماهيرية تفعله من تقليد عروص مسرحية أو صيمائية - لم تصرح الرقابة بعرضها - على الجمهور ولا تميز بجانب عرصها أفلام المراكز الثقافية

(١٣) وكانت تتبع معهد الفنون وهو - ولدت لمجلس الرقابة ببلسة ٤٨ في ١٣/٤/١٩٧٠ خطابين من وكيل وزارة الثقافة الجماهيرية أحدهما لعرض أفلام في بعض السبيا الفنية لتصور الثقافة الجماهيرية في الأقاليم والأخر بطلب عرض فيلم «صيد اللباب» بتكليف قصر الثقافة الجماهيرية دون حذف ورفض المجلس الطلب وأقر الحذف باعتباره مفهوم الثقافة الجماهيرية هو ثقافة للجماهير

التي ذكرت كانت الثقافة الجماهيرية تعرض الأفلام التي تسلمها مباشرة من مستجها وقبل إجرائها من الرقابة أو دون مراعاة لاعتراضات الرقابة عليها وكانت تعرض كذلك تلك الأفلام التي كان يسمح بها فقط للمعرض بنادي السينما^(٤٥) الأم بالقاهرة أو نادي السينما بالإسكندرية دون غيرها .

وعندما بلغ الأمر ما يشبه الأزمة الحقيقية والتضارب الفعلي بين اتجاه الثقافة الجماهيرية وإدارة الرقابة على المستعجلات الفنية للمسئولة المتوط بها تنفيذها ، بعث وكيل وزارة الثقافة للمشرف على الرقابة في ذلك الوقت بمذكرة^(٤٦) الرقابة الى وزير الثقافة^(٤٧) وعلق عليها بالآتي :

(من الواضح ان هناك نوعا من الاستهتاف بأحكام القوانين الرقابية قد يبدو معهودا من الغير ! أما أن يصدر عن أجهزة وزارة الثقافة سواء أكانت الثقافة الجماهيرية أو مؤسسة السينما أو هيئة المسرح ، أمر غير مقبول مهما تعللت هذه الأجهزة من دواعي الاستعجال والمباينة أو الوحي السياسي والثقافي من أجل ذلك لرى الموافقة على مقترحات الرقابة^(٤٨) وإطلاعها لكافة الأجهزة الثقافية لالتزامها)

(٤٤) فيلم دوسيه الحب

(٤٥) مذكرة الرقابة بتاريخ ١١/٤/١٩٧٠ برقم ٧٣٣ أرسلت للوزير في ١٣/٤/١٩٧٠

(٤٦) الدكتور عكاشة الذي وافق على رأي الرقابة في ١٢/٤/١٩٧٠

(٤٧) وكانت مقترحات الرقابة هي أولا : ضرورة قيام الفنانين على هذه القصور الثقافية بأخطار إدارة الرقابة على المستعجلات الفنية بترجيح تلك العروض الفنية سريعة وسيمائية وحصلت ترقيده على أن يضمن الأخطار كسم يمشون من هذه العروض وأسباب التفتيش والتقصير للثغرات في العروض ووقف وتاريخ ترخيص إدارة الرقابة بمرس "تفتيش الفني سواء أكان مسرحية أو شريطا سينمائيا وذلك قبل موعد بدء العرض بتدقيق وإجراء ساعة على الأقل نظريا للترخيص الثلاثين من تلك القصور الثقافية بالأكاد من أن المصنف الفني المراد عرضه قد تم ترخيصه به من إدارة الرقابة على المستعجلات الفنية قبل السماح بعرضه على الجمهور ، وأن الترخيص مازال ساري المفعول ولم يقرر سحب أو التأجيل أو تعطيل لأي سبب من الأسباب ، ثانيا : عدم اتصال المتقدمين على تلك القصور مباشرة مع المكتب الثقافي الأجنبية للحصول على الفلام سيماهي لعرضها بالقصور وأن يكون ذلك من طريق الإدارة العامة لتلك القصور مع ضرورة الحصول على ترخيص لعرض هذه الأفلام عرضا عاما قبل السماح للجمهور من طريق قصور الثقافة الجماهيرية . وكلفت الجهات المختصة بما استقر عليه الرأي .

واعترضت بادية الأمر على طلب وكالة الوزارة لتصوير الثقافة الجماهيرية بإنشاء دواى للسنيٲا فى قصور الثقافة باعتبار أن مفهوم نواى الثقافة الجماهيرية للسنيٲا لى كان أنى نواى للسنيٲا فى خدمة الثقافة السينمائية الجماهيرية أى أنى سنيٲا فى خدمة جماهير الشعب ، والى يجب أن تكون أهلامها : خاصة بالجماهير الشعبية وتتلمب معها أما أفلام نواى السنيٲا فلم تكن لتصلح للعرص العلم ، بل كانت من موعة خاصة^(٤٨) ولفت بعينها عما يتشون الثقافة السينمائية ومن لا يقل أعمارهم عن الثامنة عشرة كما لا تقل ثقافتهم عن التوجيهية العامة .

وعند عرص الموضوع على مجلس الرقابة^(٤٩) صحى وكيل وزارة الثقافة^(٥٠) ومقرر المجلس الرقابى مفهومى هذا عن نواى السنيٲا للثقافة الجماهيرية بأن تلك النواى تعرض أفلاما للهواة ولتشر الثقافة السينمائية بخلاف العروض الخاصة بالجماهير وعليه استقر رأى المجلس على السماح بنشر هذه الثقافة السينمائية بنفس شروط نادى السنيٲا بالقاهرة من حيث النظم والاشتراطات ، وعلى أن تكون هذه النواى امتدادا لنادى السنيٲا بالقاهرة ولا مأس من إشراف ذلك السادى عليها وامتدادها بالأفلام من مركز الصور للرئية على أن تنفذ هذه النواى القانون الرقابى من حيث إنظار الرقابة بالبرامج لإمكان إرسال مفتشها للتأكد من سلامة الإجراءات وإعطائها التراخيص الخاصة بذلك حفاظا منها على تنفيذ القانون الرقابى ٤٣٠ سنة ١٩٥٥ والقوانين المنظمة له .

(٤٨) عرضت قصور الثقافة أفلاما مثل «حبيب الحبيب» و «الكل يسى حوى» وغيرها من الأفلام التى تمت الرقية عرضها عرضا عاما .

(٤٩) الجلسة ٥٠ من ٢٣/٤/١٩٧٠ عطية مبيب محفوظ - أحمد الحضرى - اسماعيل القانى - حسن عبدالمعم
استدال بجز

(٥٠) حسى عبدالمعم

هكذا تتوالى الأمثلة الداعية للأسمى والتفكير خاصة إذا أردنا إرادة صحيحة
مخلصة أن نضع الأمور في نصابها ، وأن نؤدى مؤسسات لو إدارات وزارة الثقافة -
مستشاراتها في حدود واضحة قانونية ولتحت عناية ناعمة ، لأن هذه الجهات جميعها
تتفق من المال العام - وينبغي لها أن تقدم - إذا كان لا مفر من أن تنهض بإنتاج بعض
الأعمال التي يعجز عنها القطاع الخاص - أقول ينبغي لها أن تقدم ما يليق ببلدنا ،
وطموح فنانينا وحاجات هذا الشعب الذى يحتاج فى مسائر أتمناه حياته إلى أصوات
هادية وفن ناعم وعلم أنفع واستهداف حقيقى للمصلحة العامة ولا شئ غيرها .





الفصل السابع

الرقابة والصحافة

كان أستاذنا الدكتور محمود عزمي يعتز بجهة الصحافة ولم يكن يمل من التأكيد على نقاليدها ، وكيف ينبغي للصحفي أن يكون أميناً في استيعاب الخبر والمادة التي يتناولها وكذلك في عرضها

ولست أنسى ما تعلمناه في معهد التحرير والترجمة والصحافة بالجامعة مما تسميه الآن بميثاق العمل الصحفي - أي المبادئ الأخلاقية التي تليق بالصحفي أن يلتزم بها ، حفاظاً على مكانة الصحافة ، وهي صاحبة الخلافة ، وحفاظاً على شرف المهنة

ذلك ما تعلمناه .

وذلك ما كان يحرص عليه أئمة الصحافة وأعلامها حتى في الممارك الصحفية الطاحنة التي كانت تلوح بين كبار الأدباء ، والمثقفين من الفنانين والنقاد .

لكي لاحظت على امتداد عمل في الرقابة ، أن كثيراً مما كانت تنشره الصحف حول الرقابة والمصنعات الفنية من أفلام ومسرحيات وأغان ، كان جديراً بالتساؤل عن دوافعه وأسبابه .

مثلا ظهرت مقالات تدافع عن فيلم أو أفلام يعينها وتتجنى على الرقابة فتوجه إليها اتهامات لا تقوم على معرفة بطبيعة عمل الرقابة ، ومع أن مع حرية الرأي إلا أن مع الحرية المشتلة ، حرية التعبير الصادر عن معرفة ، والمتابع من دافع موضوعي لا شخصي .

وسى أو تناسى بعض المحررين والكتاب والنقاد أن كثيرين منهم مؤلفو قصص وكتاب سيناريو وحوار للسبنا والمسرح . بل منهم من دخل ميدان الإخراج وكان يحلو للبعض أن يكتب الحوار والأدب المكتشف ، والمقصص القاصح ، بل منهم من صور المناظر المعترض عليها والتي يتلى لها الجليس ، وكانت خلوا حق من الجمال أو الفن ، وكلما رفعت الرقابة يدها معترضة ، هرعوا إلى أفلامهم سلاحهم المشروع في معركة غير متكافئة بينهم وبين الرقابة لأنها لا تمكك أفلاما لتدافع عن نفسها .

ولا أحب أن استطرد إلى نوع العلاقات التي استطاع بعض متجنى الأفلام ومستورديها ونجومها بل والمؤسسة المصرية العامة للسينما - أن تقيمها مع عدد من الصحفيين وكان واضحاً أنها علاقات مدفوعة بدوافع بعيدة تملأ عن المصالح العام ويعبلة بالمثل عن تقاليد الصحافة هذه الوسيلة العقلية التي تستحق أن يشرف بالكتابة فيها أصحاب الرأي الحقيقي وحلة الأفلام النظيفه والتي ينبغي أن نخدم قراءها بأن نقول لهم رأيا موضوعيا تبصرهم بالأخطاء ونستأول بالتقدير : الأعمال الفنية الجيدة ، وننقد نقدا حرا ومستولا الأعمال التي لا تصل إلى مستوى الإقتان المطلوب .

وانخلت لنفسي طريقا مع الصحافة ، وآليت ألا يشترها شئ منها ، ورايت أن الخير كل الخير في أن ألزم الصمت حتى لا أخل في متاهات وحوار ينص على نفسى مع من يستحق أن نحاسبه نقابته على خروجه على تقاليد مهنة الكتابة وهي أشرف المهن

تركزت تلك الأرقام جانباً ، ودعوت الله أن يهدي أصحابها ومضلت أن ألتم الصمت حتى لا تشعل المظاهرات عن أهم ما كُرس له اهتمامي وهو التفرغ كلية لعمل حتى أنجره على الوجه الأكمل ، وما كنت لأرضى أن أكشف عن أسرار أو حقائق ، ما كان يجب كشفها في وقتها ، ومع ذلك اضطررت في أحيان غير قليلة إلى التوصل للصحافة نزولاً عن تكليف رسمي . وما كنت لأزلق إلى موضوع كثير ما جانب حدود اللياقة وآداب الحوار إيماناً مني بأن العمل وحده هو سبيل وغايتي .

أثرت البعد عن الصحافة ولم أجد في قرارى هذا ما يضيقي لأنى وثقت من نفسي ولم يكن إلا المصعب للفني ذاته الذي أتعامل معه ولا أكثر

الرقابة والأخاعة :

لقد استثنى القانون في مادته الأولى هيئة^(١) لإخاعة الجمهورية العربية المتحدة من تطبيق أحكام القانون^(٢) الرقابي على أن تباشر الهيئة المذكورة شئون الرقابة على موادها الإخاعية المختلفة دون التقيد بأحكامه وذلك وفقاً لما يقرره مجلس إدارتها من قواعد لتنظيم هذه الرقابة .

أى أن هيئة الإخاعة يحكم وتليتها وتليتها تباشر هي نفسها بنفسها بواسطة لجائها الرقابية الخاصة ، شئون الرقابة على ما يصحبها من مصنفات فنية من أخان أو مسرحيات أو مونولوجات أو أسطوانات أو أشرطة تسجيل صوتي الخ . متوخية في ذلك أهداف القانون الرقابي من حماية للأداب العامة والمحافظة على الأمن العام والنظام العام ومصالح الدولة العليا .

وعليه يخرج من نطاق هذا الاستثناء للمصنفات الفنية المشار إليها إذا ما تمت تأديتها أو سجلت أو أديعت عن غير طريق الإخاعة أى أن نفس المصنفات الفنية

(١) القانون رقم ٢٧ في التاسع من فبراير عام ١٩٦٠ .

(٢) القانون ٤٣٠ لعام ١٩٥٥ .

المستثناء يتحتم الحصول على ترخيص عنها بموجب القانون الرقابي السابق الإشارة إليه لحلج حدود هيئة الاذاعة .

ومعنى ذلك أن الأغنية للذاعة مثلا عن طريق هيئة الاذاعة يتحتم أن تحصل على ترخيص اخر بموجب القانون الرقابي فيما إذا أريد تلذيتها في أماكن عامة بحضورها الجمهور كأن تزدى ضمن فيلم مثلا أو مسرحية أو حفل عام أو أريد تسجيلها على أشرطة صوتية أو أسطوانات بالخش .

وحدث كثيرا أن تقدم بعض الشركات أو الأفراد إلى الرقابة على المصنفات الفنية بنصوص أغنيات تعرض تسجيلها أو أدائها بعد أن تكون قد أديعت وشاعت بين الجماهير لسبب أن هيئة الاذاعة قد أذاعتها . وكان لدى من الأسباب ما يميز إلى الاعتراض على بعض كلماتها ، أو طريقة أدائها ، أو لمبولها من الناحية الفنية ، أو مستوى اللغة المستخلعة ، ومع ذلك ظلت مكتوفة الأيدي في ملزق بين أمرين : الأول أن الأغنية أديعت وسمعتها الجمهور وانتشرت بينه ، فأصحت لا أملك الحق الكامل في منعها أو الاعتراض عليها ، والأمر الثاني أنى لست في حالة اقتناع بحيث أرفض عن إحازتها لسبب من الأسباب التي أبديت ومثال لذلك أغنيات «الطشت قال لى» و «سلامتها أم حسن» والسبح الدح أميو» وغيرها .

ورغم ذبوع هذه الأغنيات وانتشارها لم يكن قد تقدم بها أصحابها إلى الرقابة على المصنفات الفنية منصوبها لتسجيلها أو ما إليه . وعندما قلمت تلك النصوص رجحت عندى كفة المنع ، وكان عنرى أن هنا الأجراء منى ربما حدد من رقعة انتشارها بمنع تسجيلها ورأيت عرض وأبى هذا على مجلس الرقابة ، لكنه قرر عكس ما أردت وأباح تسجيلها باعتصارها انتشرت^(٣) بالفعل وأصبحت معروفة لدى الجماهير ولا داعى للتضييق عليه .

(٣) تزعم هذا الرأى صبيح عسوط وتقدم إليه بقى اصواب الاجتهاد .

وهاجمت الصحف وقها الرقابة على المصنفات الفنية هجوماً شديداً سبب هذه الأغنيات وقبل أن يتقدم أصحابها بتصويبها إلى الرقابة ولم يكبد الذين تصدوا بانتقد أنفسهم أن يتقصوا الحقائق قبل أن يشوا هجوماً على الرقابة عبر قائم على أسس . وأنه لأمر محزن حقاً أن يحدث مثل هذا النقد المبني على الجهل ، ليس فقط بالنسبة للرقابة على المصنفات الفنية ولكن بالنسبة لحوانب حياتنا المختلفة ، وإذا جاز لي أن أبدي رأيي في النقد الذي يليق بالصحف أن تشره ، فإنني أتصور أن الناقد الحقيقي يجمع في قدراته بين أمرين الأول المعرفة العلمية أو المعرفة الموضوعية المتكاملة والثاني . أن يضع نفسه في موضع القاصي العادل بمعنى أن رمز العدالة هو رمز معصوب العينين يحمل يديه مولزين دقيقة حتى لا يتأثر بما يرى أو يسمع يرى وحقائق حكمه أو رأيه رافداً قوياً ، يثرى علم النقد ويثرى الفن أيضاً ذلك أن النقد في نهايته هو نوع من الإجتهد العلمي والإبداع ما في ذلك شك .

والتلفزيون أيضاً :

ما حدث بالأذاعة المصرية تكرر بالنسبة للتلفزيون العربي ولاحظت أنه لا يتم كثيراً بما اتخذته الرقابة على المصنفات الفنية من قرارات تجاه الأفلام الأجنبية الواردة أو الأفلام المحلية وعن مبررات تلك القرارات وأسبابها ، وإن هناك فجوة وتعارضاً أحياناً بين رقائبي التلفزيون والمصنفات الفنية ، وإن كلا منها يتخذ قراراتها بعيداً عن أحدهما وكان كلاهما تنتمي إلى بلد مخالف ، ولهذا نلاحظ أن الفيلم الواحد يتخذ وضعاً بطور العرض السينمائي غيره بالتلفزيون ، فبينما نجده محظوظاً منه بعض المشاهد أو الألفاظ بطور العرض ، نجد أن تلك المشاهد والألفاظ محرومة بالتلفزيون .

ومثال لذلك فيلم الخرساء^(١) الذي رأت الرقابة على المصنفات الفنية التحفيف من قسوة وطول أحد مشاهدته والذي يصور العنة الخرساء التي اتهمت في

(١) فيلم سميرة أحمد ومنخراج كمال الشيخ

شرفها ، واجتمع عدد من النسوة بصحبة الداية للكشف عليها موضعياً لتأكد من علريتها وأخذن يسحبنها عنوة وبقسوة من أسفل السلم إلى حجرة بالدور العلوى والفتاة الصغيرة البرية تصرخ وتولول .

وكان في ذهن الرقابة على المصنفات الفنية حماية للمشاهدين من الأطفال الصغار الذين سيثيرون الملتظ بال تأكيد ، وتفاديا لتسفل لاتهم الختمية : إلى أين تساق الفتاة ؟ ولماذا ؟ وماذا سيفعل بها ؟

وعرض الفيلم بالتلفزيون كملأ غير مقصود ، ولم أكن لأدري أن حفيدي ذات الأعوام الخمسة ستشاهد الفيلم بعد إنتاجه بسنوات لتوقعني في المخرج الذي توقعت وأردت أن أقيمه بالنسبة للمشاهدين من الأطفال ووجهت إلى سؤالها البريء المخرج مستفسرة عن سبب قسوة هؤلاء النسوة مع الفتاة ، ولئى نذب جنت ١٢ .

ولاحظت أن برامج التلفزيون العربى قدمت أفلاماً رأت الرقابة على المصنفات الفنية لأسباب لديها قصر عرضها على الكبار فقط كأن يكون الفيلم جريئة قلبية ، أو مخيفاً أو مرعباً بالنسبة للأحداث مما يؤثر على نفسياتهم ، أو أن يكون موضوعه بشكل عام ليس من الموضوعات التى تهتم الأطفال ولا يجوز عرضها عليهم ، بل أن يكون موضوعه دقيقاً ، وحواره مكشوحاً أو أنه يعالج مشكلة جنسية مما لا يصح طرحه على تفكير الصغار في أعمالهم اليومية .

هذالوخط أن بعضاً من المشاهدين البالغين لا تحتمل أعصابهم بعض الأفلام المخيفة أو المرعبة ، وأتذكر أن جاءتنى يوماً إحدى الرقيات باكية متوسلة أن أنقلها من عملها بالرقابة على الأفلام لأنها لا تحتمل مشاهدة تلك الأفلام وأنها تهب من نومها خائفة مذمورة في كل مرة ترى فيها فيلماً من هذا النوع .

ولم يكن الاختلاف في تقديم الأفلام بين الرقابة على المصنفات الفنية أو التلفزيون قاصراً على هذا فحسب ، بل إن التناقض بينهما شمل قرارات مقاطعة إسرائيل يوم كانت نافذة المفعول ، فبينما منعت الرقابة على المصنفات الفنية بعض

الأفلام التي اشترك فيها بعض الفنانين من المطلوب مقاطعة أعمالهم تطبيقاً لقرارات تلك المقاطعة ، نجد أن التليفزيون يسمح بعرض تلك الأفلام فمثلاً فيلم الهارب^(٥) الذي عرضة التليفزيون المصري واستقبله مشاهدوه بشغف كبير ، كان بطله محس بنطبق عليهم قرارات المقاطعة .

وليس معنى هذا أن مع المقاطعة في كل ما تنحط من قرارات ، لو أني أريد التضييق على المشاهدين . كلا ! ولكني مع احترام القانون ومن هذا المنطلق كانت استجابتي في تنفيذ قرارات مقاطعة إسرائيل ، وكم من مرة جاسني بعض مندوبي الشركات الأجنبية وأخبروني بأن التليفزيون أجاز عرض بعض من الأفلام التي رفضت ، لهذا السبب ، وكانهم يخرجون المستهم لي .

وفي الوقت الذي كانت تشدد فيه تلك المقاطعة مع الرقابة على المصنفات الفنية ، كان يطالبني بعض مندوبي الشركات بعرض بعض أفلامه التي انطبق عليها قرار الحظر مقترحين حذف الأسماء والمناظر المرتبطة بها والممنوعة ، وعندما كنت أرفض هذا الاقتراح حتى لا أكون شريكة في مخالفة القوانين وللتعظيم للقيمة وقها كان بعض أصحاب الأعلام يتحدثني بعرض فيلمه أو أفلامه بالتليفزيون العربي .

ونفس الشيء كان يحدث بالنسبة للمسرحيات التي يسجلها التليفزيون بمقرته ويعرضها على شاشة الصغيرة . إن الرقابة على المصنفات الفنية كانت تراعى في ترخيصها للمسرحيات أن جمهور المسرح عدد محدود من المثقفين وعبي المسرح ، وهو في الواقع جمهور خاص ، إلا أن عرضها على شاشة التليفزيون يخرجها من دائرة الخصوص إلى دائرة العموم أي العرض الجماهيري للرقعة الشعبية العريضة من المشاهدين بأوسع معانيها .

وكما سبق وذكرت لوحظ أن المسرحيات في أدواتها تختلف تماماً عن النص المكتوب لأن الأداء والأصاغة والديكور وطريقة الإخراج إلح إلح كلها عوامل مؤثرة

(٥) فيلم The Negative وطله David Jamson

تؤثر في المعاني المختلطة المراد نقلها إلى الجمهور من المشاهدين وكما سبق وذكرت أيضاً فإن بعض الممثلين لا يلتزمون في أداء أدوارهم بالنص المكتوب المرحف ، فهم كثيراً ما يرخلون حواراً وإضافات وحركات وقششات مخلة ، وهم يبالغون بالإحلال بالنص في خلو المسرح من الممثلين العتئين للرقابة أثناء تسجيل التلفزيون للمسرحية لذا طالبت بضرورة إعادة مراقبة المسرحية بعد التسجيل وقبل عرضها جماهيرياً على مشاهدي التلفزيون وبحيث يتلاءم العرض مع القاعدة الشعبية العريضة بخلوه تماماً عما قد يسيء إلى الجماهير وفي نفس الوقت يتفق مع قرارات المصنفات العتية .

إن التلفزيون وسيلة اتصال جماهيرى ذريعة التأثير ، سريعة الانتشار ، ولذا كان التلفزيون أداة توجيه وتنقيف ، ليس أداة تسلية فحسب ، كان لازماً أن نفكر مرة ومرات فيما يقدم من برامج ، وإذا كانت الرقابة على المصنفات القمية تنحرف في عرض الأفلام بالنسة لنور العرض السينمائي مرة فعلياً أن نعيد التفكير عشرات المرات بالنسة للتلفزيون لأن المشاهد حرق اختيلو دار العرض السينمائي التي يريد ، يمس التلفزيون يقتحم البيوت على أصحابها اقتحاماً ، بكافة المستويات الثقافية وكافة الأعمار والقطاعات فلو ضاً برامج وعروضه على الناس كافة

ورأيت أن تناقص الاذاعة والتلفزيون مع الرقابة على المصنفات العتية من الأوضاع المعية والتي تصيب أجهزة عامة مخصصة من أجهزة الدولة بالتصدع والتحط وهي في النهاية تعمل كلها من أجل هدف وصريح واحد هو بناء الإنسان المصري بناء سليماً صحيحاً ورأيت أن من واجبي أن أتيه إلى الحفل الذي لمست

ولهذا كنت أثير تلك المسألة بصفة مستمرة مع الوزراء المختلفين بواردة الثقافة كلها أتيت في الفرصة .

وظنت ذات يوم أن الفرصة مواتية عندما ضمت الأجهزة الثلاث الأذاعة والتلفزيون ورقابة المصنفات تحت إمرة وزير واحد^(١) بضم ودارى الثقافة والإرشاد

(١) الدكتور محمد الناصر حاتم

القومي معاً ، بل وأصبحت رقابتا التلفزيون والمصنعات الفنية في يد شخص واحد^(٧) وأثرت معه موضوع التصارب بين الرقابتين وأنها فرصة كبيرة لينسق بينهما ، وعندما ضريت له مثلاً معترضة لديه على عرض التلفزيون لفيلم^(٨) قررت رقابة المصنعات الفنية قصر عرضه على الكبار فقط ، لم يد أي احتمال بل واعتذر أنه النوع من الأقلام يعرضه التلفزيون بعد التاسعة ، وأن على الأبناء أن يراعوا أدبناهم فامروا بعد هذه الساعة ... !!

وظل موضوع تناقض الرقابات يشغلي إلى أن أصبحت مدبرة للرقابة حل للمصنعات الفنية لا أكف عن إبداء ملاحظات كلما استطعت . وعندما تكون مجلس الرقابة^(٩) كان من أولى المسائل التي أثيرتها وعرضها عليه في جلسته الأولى هو^(١٠) ذلك الموضوع .

وطالب المجلس بضرورة التوفيق بين الموقف السياسي الذي يقفه التلفزيون بصفته تابعاً لوزارة الإرشاد القومي ، والموقف الأخلاقي للمصنعات الفنية باعتبارها تابعة لوزارة الثقافة ورأى ضرورة وجود لجنة مشتركة بينهما .

وفعلاً اتصلت الرقابة بالتلفزيون وحضر اجتماع مجلس الرقابة^(١١) لأول مرة ملتح إدارة النصوص^(١٢) هيئة التلفزيون نائباً عن مدير عام البرامج .

وناقش الأعضاء إمكانية التعاون بين رقابتي التلفزيون والمصنعات الفنية ، كما اقترح أحد الأعضاء^(١٣) وجوب تشكيل رقابة ولجنة للجهرلين بينها اقترح مقرر الجلسة «حلاء» وسطاً يعمل لقاء مشترك بين الرقابتين ، وأن يتم هذا اللقاء بصفة

(٧) عبد الرحيم سرور

(٨) ميروشيا حقيق

(٩) كراو وژاكي رقم ٩١ لعام ١٩٦٨

(١٠) في ٢٧/٥/١٩٦٨

(١١) الجلسة ٣٠ في ٢٥/١٠/١٩٦٦

(١٢) اسماحيل الفاضل

(١٣) مكيوب محوط

مستمرة حتى يتفق الجانبان على رأي موحد ، وأن يكون القرار ملزماً لكلا الطرفين كما ذكر أن القانون الرقابي عندما صدر ، كانت الرقابة على المصنفات الفنية هي الأصل ثم صدر قانون مستشفى هيئة الإذاعة منه لتقوم بمراقبة مصنفاتها وعلى ذلك لا يجوز بحال من الأحوال أن تتجاوز الرقابة الخاصة الرقابة العامة ، وطالب أن تلغ جميع الملاحظات الرقابية بالمصنفات الفنية إلى التليفزيون .

كما رأى عضو آخر^(١٤) أن يلتزم التليفزيون بتنفيذ ما هو داحل في اختصاصه ، كما يلتزم بقرارات الرقابة على المصنفات الفنية ، لأن اعتراض وزارة الإرشاد على قرارات الرقابة فيه إلغاء لوزارة الثقافة بمعنى أن لا بد للتليفزيون من الإلتزام بقرارات الرقابة على المصنفات الفنية ، أما إذا استورد التليفزيون لنفسه حلقات بوليسية مثلاً أو علمية أو غيرها ففى هذه الحالة وجب التفاهم بين الرقابيتين حتى لا يقوم تناقض بينهما ، كما رأى أن يكون التفاهم على مرحلتين مرحلة دائمة وهى التى يتحدث فيها قرارات أساسية دائمة والأخرى مرحلية حسب التطورات السياسية وذلك تفادياً لعرض أنواع معينة من الإنتاج الفنى ، كما طالب بإبلاغ التلفزيون بصورة من محاضر جلسات مجلس الرقابة .

ووافق مندوب التليفزيون على ما أبلغته من ضرورة مراجعته لمصنف بعد تسجيله وحذف المشاهد التى تسيء إلى رأى العام والتى بها إخلال بالأداب العامة حيث إن هذا هو المبدأ الذى يسير عليه .

كما وافق مندوب التلفزيون على إبلاغ التليفزيون بالمحاضيد التى يقررها مجلس الرقابة والتى تبلغ إليه حتى إذا ما كان هناك للتليفزيون وجهة نظرى هذه القرارات نوقشت فى اللقاء المشترك التالى بين الجهتين كما طالب بإبلاغه بقرارات مجلس الرقابة السابقة موافق المجلس وكنت قد طالبت بأن يمثل التليفزيون عضو بصفة مستمرة فى مجلس الرقابة .

وعلمنا اقترح أحد الأعضاء^(١٥) أن تقتضى رقابة المصنفات الفنية بمراقبة الأداة والتليفزيون لأنها أكثر تساهلاً اعتراض عصور^(١٦) بأن الأداة ما هي إلا جهاز موجه وكثيراً ما تجد نفسها في منافسة مع الأذاعات الخارجية ولذا فهي تعمل جاهدة في جذب الجمهور إليها وبالتالي فإنها تبحث عن جميع المشوقات وتتركها دائماً قبل وبعد مشروبات الأخبار ، كما أن هذا هو السبب في تعدد الإداعات عندما حتى لا يتجه المستمع إلى إذاعات أخرى وبالتالي تستطيع الأداة أن تقول له ما تريد .

واعتمد وزير الثقافة^(١٧) محضر مجلس الرقابة وعليه استمر مندوب التليفزيون في حضور جلسات مجلس الرقابة إلى أن أوقف العمل بمجلس الرقابة بتقرير الوزارة^(١٨) .

وشكل الوزير الجديد واللجنة الاستشارية^(١٩) لتحل محل مجلس الرقابة بفراوزارى حلد فيه اختصاصات اللجنة وأعضائها .

(١٥) سبب محمول

(١٦) مجلس دفاع

(١٧) د ثروت عكاشة

(١٨) تولى بعده يوسف السباعي آخر جلسات المجلس جلسة رقم ١١٧ في ١١/١١/١٩٧٦

(١٩) قرار وزيري رقم ٧٣ في ٢١/٥/١٩٧٣ ألغت مافته المختصة بمجلس الرقابة وتكون أعضاء اللجنة

الاستشارية هي

- ١ - لجنة السيد الأدبية والكتابة بمؤسسة دار الهلال
- ٢ - صالح جويتم الأديب للشاعر نائب رئيس تحرير مجلة مؤسسة دار الهلال
- ٣ - د رشاد رشدي حميد المعهد العالي للفنون المسرحية
- ٤ - أحمد رشدي صالح الأديب الكاتب بمؤسسة الأخبار
- ٥ - كمال الملاخ الناقد القلم بمؤسسة الأهرام
- ٦ - عبد الرحيم سرور وكيل عام التليفزيون بمؤسسة الأداة والتليفزيون
- ٧ - موسى حقي حميد المعهد العالي للسياحة
- ٨ - محمد لمي مدير عام الترويج ونور العرض بالمهنة العامة للسياحة
- ٩ - جميل الاتمي رئيس قطاع المسرح بالمهنة العامة للمسرح والموسيقى
- ١٠ - عبد العزيز القسوي وكيل الأداة العامة للفرع
- ١١ - اختصار مختار الشريعة العامة للرقابة على المصنفات الفنية
- ١٢ - وكيل الأداة العامة للرقابة على المصنفات الفنية

ونصب اللجنة الأولى من القرار الوزاري على أن يكون حسي عبد الحليم كمال وكيل وزارة الثقافة ورئيس مجلس إدارة المهنة العامة للفنون وثيها ..

ومنذ توقف العمل بمجلس الرقابة وتم إلغاؤه بتشكيل اللجنة الاستشارية ، انقطعت الصلة بين الرقابة على المصنفات الفنية والتليفزيون تماماً .

وعلى كل حال ، كما شعرت أن عمل مع اللجنة الاستشارية يشوبه إحساس بفقد الثقة إذ أحسست بعدم جدتها الفنية الكافية أو على الأقل كانت في غير حماس وجدية مجلس الرقابة الذي أشعرني بأنه يريد عمل شيء ما . وكنت أراعي في تقديم الأعلام التي أريد عرضها عليه تاريخ تقديم طلباتها إلى الرقابة والأولية في تقديم الأعلام دون الإلتفات إلى نوع الفيلم أو صاحبه ، الأمر الذي اقتضته في تعامل مع اللجنة الاستشارية والتي لاحظت أنها تفضل رؤية أنواع معينة من الأعلام وتعرف عن رؤية أنواع أخرى والمخفت من اجتماعها نوعاً من التسلية أو التسرية حتى أن أطلقت عليها مشيئة «لجنة الأس»

وكنت قد سبق أن تحدثت إلى وزير الثقافة عن موضوع تعدد الرقابات وتضاربها وعلى نوع من الفتور كما سبق وذكرت وتركت الأمر كلية ، ومرت فترة ليست بالقصيرة بعد أن تولى نفس الوزير أمر إزالة الثقافة للمرة الثالثة وقد صمم إليها في هذه المرة وزارة الإعلام ، ذهبت صباح تحدثت إلى الوزير^(٢٠) تليقونيا حاملاً إلى بشرى استبدلوه قولاً يلزم التليفزيون بمراجعة القرارات الرقابية التي تصدرها رقابة المصنفات الفنية حتى يكون هناك تناسق ووحدة بين الأجهزة المختلفة ذات الطبيعة الواحدة . كما ألزم هذا القرار الرقابية على المصنفات الفنية بإخطار التليفزيون بقراراتها .

وفضلت هذه التعليمات لفترة على الأقل من وجهة نظر الرقابة على المصنفات الفنية ، وتأكدت بعد مدة قليلة أن التليفزيون لا يهتم كثيراً أو قليلاً بما ترسله الرقابة من بيانات وكشفت عن إرسال إخطار بقرارات ولم يكن هناك أثر لأي رد فعل ما .
وتغير الوزير وكالعادة أهملت قراراته ثم تركت الرقابة .

(٢٠) يوسف الديلمي عام ١٩٧٣ .

والأمر عندما أنه . يجب أن يكون هناك تناسق أو تقاضم بين الرقابات المختلفة حتى لا تتصطبب الآراء في البلد الواحد بالنسبة للشئ الواحد وحتى لا يلحق جهازا جهازا علما آخر مع وحدة الخلف وتبل القصد

١ ~ إن عدم تناسق الجهتين يجعلها هدفا لسحرية واستغلال جمهور المتعلمين وحل الأخص للجانب الأجنبي منه .

وأرى أن ترخص رقابة المصنعات الفنية بالأفلام المراد عرضها جماهيريا بدور السينما مع إلزام أصحاب تلك الأفلام قاتونا بتقديم أفلامهم إلى التلفزيون بنفس الوضوع الذي استقرت عليه مع رقابة المصنعات الفنية وفرض عقوبة على المخالف مع وجوب تأكيد التلفزيون من سلامة هذا الإجراء .

٢ للتلفزيون كامل الحرية في مراقبة ما يستورد من أفلام خاصة به على ألا تعرض بدور العرض السينمائي وإذا عرّ لأصحابها عرضها سينمائيا فعليهم أن يخضعوا الرقابة في طلباتهم بأنها أفلام قدمت للتلفزيون وعلى الرقابة أن تراعى ما استقر عليه رأى التلفزيون بالنسبة لتلك الأفلام .

أما الأفلام التي يصنعها التلفزيون خصيصا له فهي من شأنه وله مطلق الحرية في تقييمها وقايتها طالما أنها لن تعرض سينمائيا وإن كنت أرى وجوب مراعاة ما استقر عليه الرأى الرقابى بالنسبة للمصنعات الفنية وما يقيد بها من التزامات

«الرقابة والإعتماد الاشتراكي ومجلس الشعب»

كثيرا ما تعرضت الرقابة لضغوط مختلفة نعا لما كان يصيب الفكر أو الفن أو الأدب من تعصيب أو ارتداد حسب ظروف معينة . وفي واقع الأمر كان ما يصيب الرقابة هو انعكاس لما يقع على ودارة الثقافة نفسها من ضغوط سواء أكانت من الإتحاد الاشتراكي أو مجلس الشعب أو ضغوط أخرى خروجه أو تغييرات سياسية غلظت الخ .

وكنت أعتبر رد فعل وزلة الثقافة بالصعق على الرقابة إجراء تعسفيا ، وقيدا فوق القبول ، لأن ترخيص الرقابة لمصنف فى ما فى ظروف معينة يخضع ذلك المصنف لتلك الظروف ، وليس معنى هذا إعادة الترخيص بالمصنف الذى فى إذا تغيرت تلك الظروف ، وفى رأى أن مدة الترخيص لعشر سنوات للمصنف العنى ، مدة طويلة سىما ، ولزى الاكتفاء بخمس سنوات فقط لأن التغيرات التى تمر بها البلاد النامية وبلاد المنطقة أسرع بكثير من مدة العشر سنوات .

والرقابة شأنها شأن بقى أجهزة الفكر والرأى فى الدولة تأثر تأثرا ملموسا وشديد الحساسية بالتغيرات السياسية أو حتى تغير الوزارات المختلفة ، مما كان يدعو باستمرار لسلالتها بتغيير نظرتها إلى المصنعات الفنية المختلفة عند منح الترخيص ، بل وكثيرا ما كان يطلب منها إعادة تقييم بعض المصنعات التى أجازت بالفعل بإجراء حلويات معينة بل ومع ما يتعارض والسياسة الجديدة للعابرة ، وكثيرا ما وضعت الرقابة ذاتها موضع المسألة مسئولة مباشرة عما أجازت من مصنعات مبه فى ظروف موافق وقت إجازتها ، وكأن المصنف العنى للمجاز من صنعها هى ، ولا أعالى إذا قلت إنه كان يبطش بها أحيانا دون سابق إنذار أو تنبيه عما أجازت وكان مناسباً فى وقته .

وفى رأى أن فى هذا استخدام سىء لسلطة الرقابة ، فبدلا من أن تكون الرقابة إجراء وقائيا اتخذت لو استخدمها البعض سيفا مسلطا وأداة إرهاب .

إن إعادة النظرة الرقابية فى مصنف ما بعد عرضه جماهريا ودون مبرر قانونى ، مدعة لزعزعة الثقة فى الرقابة نفسها كجهاز للدولة ، كما أن هذا الإجراء يتسبب عنه بلبلة فى الرأى بالنسبة للرقباء أنفسهم ، وبالتالي للرأى العام الجماهيرى وهو الأهم . وكنت أشعر أن فى هذا الإجراء تناقضا شديدا مع نفسى وعمازها بالمرأة والأسى ، ولا أنضى سرا إذا قلت إلى كثيرا ما كنت أتعاطف مع أصحاب للمصنعات الفنية ، وعمل الأخص فىها إذا كنت مقتنعة بإجازة المصنف ، لأن نظرى كانت تنصب

في المقام الأول على المنصب نفسه في موضوعية تامة ، بغض النظر عن يكون صاحبه أو مقدمه وإن لفحورة حقاً بهذا وسعيه به .

وأذكر ذات مرة أن كيان لماسي سيناريو لإحدى قصص أحد وزراء^(٢١) الثقافة ، وكان الرقيب قد أشار في تقريره إلى وجود بعض الشكوك والسبب بالنسبة وطالب بالتجاوز عنها خشية غضب الوزير ، ورفضت الرأي وصممت على الحذف اعتقاداً من أن للجمال السينمائي أو المسرحي ليس مجالاً لنشر أو تلفيق السبب والشكوك بين الناس ، كما أن الرقابة اعتادت منعها منذ أمد طويل ، والوزير عندي شأنه كشأن باقي المتضمنين للرقابة .

وتصاعد دخول وكيل وزارة الثقافة الذي لمح تأشيرتي ، وأشلو عليّ في أن أستدعي الوزير من باب اللياقة فيما أريد اتخاذه من إجراء ، وبعد تردد أمسكت بسماعه التليغون ، وكلمت الوزير الذي قال لي بالحرف الواحد : «أنت الرقابة وهذه مسئوليتك فالتغنى بالإجراء الذي تريه ، وأنا شخصياً وقبل مسئوليتي عن وزارة الثقافة كنت أقف ضد الرقابة ، أما الآن فأنا أقدر مسئوليتك تماماً ، وأعطيك كل الحق ، وأسألك الرقابة مائة في المائة» .

وكما سبق وذكرت لم يكن هناك مسار عند أو معين للهجوم على الرقابة في اتهامها ، فلجأنا كان حول الإنتاج المصري كله أو بعضه ، ومرة أخرى ضد الإنتاج المستورد وثالثة ضد جهاز الرقابة ، ومرات ينهب الغضب على شخص الفرد زوراً وبهتاناً وربما عن سوء فهم وعدم إدراك لطيفة العمل الرقابي .

وأذكر ذات مرة أن لوقتني موقف للتهم^(٢٢) زميلة دراسة ووزيرة سابقة لوزارة الشؤون الاجتماعية ومسئولة وقتها عن لجنة الثقافة والفكر بالإتحاد الاشتراكي العربي .

(٢١) المرحوم يوسف السباعي

(٢٢) د. حكمت البرزدي

فدأب صاحب دو حرم التليفون ليقول لي «أنت متهمه بإفساد السبيل
والمرح والأدب في مصر ١١» ومطلوب حضورك إلى الإتحاد الاشتراكي لتدافعي
عن نفسك «فصحتك ما شاء الله لي أن أصحك وقلت مداعة» «أفهم أن قد أكون
مستولة عن إفساد السبيل جائر وأفهم أن قد أكون مستولة عن إفساد
المرح وأيضاً هذا جائر!! ولكن بالله عليك كيف أكون مستولة عن إفساد الأدب
مصر ١٢!! هل أنا أمسك بيد الكتف فيكون ما أشاء؟! هل أُملى عليهم
فيطيحون؟! . ها لدي عصا مخرجة مؤثرة على كل كتاب مصر ولا
أدري ١٣ ومن - حسنة إلى الجلد الذي أقفد معه الأدب جميعاً ١٤ يا
الهي .. بالله عليك كيف يمكن أن - ب في مصر ..»

ودعيت إلى الإتحاد الاشتراكي في اللمعاد الذي تحدد وجلست أمام النجمة
الثقافية به . وجلس ألقى حبة أوسمة من الشك لم أعرف حتى أسبأهم والسياسة
التي ذكرت ، وشعرت لدقائق بملسة حقيقية . فكيف يكون هؤلاء الشبان هم
المستولون عن الثقافة والتفكير وتوجيهها في البلاد؟! وإلى حق يعطيهم مساءلتني
وتهمامي .!! ولكن لا بأس فلعلها فرصة لأن أشرح لجهلهم معروفين فيه أنه جهاز
هم بالدولة : لماذا أفعل وما هي مهمة الرقابة . . .

افترضت فيهم الجهل التام ابتداء ، وعلى مدى الثلاث ساعات والنصف
أخذت أشرح وأبين للجنة المذكورة ودون أن أقاطع ولو مرة واحدة - ما هي
الرقابة . . مفهومها وعملها وأين تقف حدودها ، والقوانين المنظمة لها ، وقصورها
بالنسبة للتطبيق ، والإجراءات المتبعة ، والقائمين على الرقابة ، والمفاهيم الرقابية
المفروضة والمطبقة بالفعل ، وسبب تخلف بعض الرقباء وخطل تعيينهم بالقوى
العاملة ، ومتاعب الرقابة وقصور أجهزتها والأخطار التي تتعرض لها ، والاضمحوط
للمختلفة التي تقع عليها وعدم فهم مهمتها ، والإغراءات . . . إلخ إلخ . .

وعندما انتهيت من حديثي قالت : «نحن فعلاً كنا سجهل ما هي الرقابة
وعملها ، . . والآن أنت يراة ومظلومة فعلاً» . .

وانجحت إلى مكنتي وكأن كنت في معركة حربية ، وحدث الله أن عدت إليه
سأله . . . ولكن حربنا شديدا قد ملا كياني كله . فلما أعمل في ميدان مجهول
كلية لدى الخاصة من الناس ، والذين يسكون بزمام الأمور ، فكيف الحال مع
الكافة منهم ؟! . . .

ومن أولى الأزمات التي تعرضت لها في حياتي العملية ما كان بعد تعييني (٢٣)
مديرة عامة للرقابة على المصنعات الفنية بقليل ، إثر إلغاء نقيب المذيع السابق
للمصنعات الفنية ، وكان قد رخص كما سبق وفكرت أفلام ومصنفات فنية اعتبرت
على قدر من الحرية سواء في الحوار أو المناظر أو الموضوع ونثر مجلس الشعب ثورة
علامة ضد وزارة الثقافة والتي طالبت بإعادة تقييم ومراقبة جميع الأفلام التي أجازها
المذيع السابق ، سواء ما عرض بجمهريا أو لم يعرض بعد .

وكانت هذه المرة فاسية شديدة القسوة ، فإلهمة شاقة ومثمة ومحزنة ،
والنكسة ما تزال رابضة بكل عنقها وقوتها وألامها ، والرأي العلم نثر على الأفلام
والرقابة وهي حيرى لا تدرى فيما السماح بالترخيص وفيما المطالبة بالمنع ، ومجلس
الشعب غاضب كل الغضب ، والمسؤولون عن وزارة الثقافة فاقنوا أعصابهم أو
كادوا ، وكتفى بحك التجربة ما أزال - على حد تعبيرهم - وعلى أدأنت جذروق
ورسوخ قديمى في الرقابة ، وكما لم كآول مبتدة تتفقد منصب مدير عام الرقابة على
المصنعات الفنية في ظروف غاية في الصعوبة والدقة .

ولكن أسئلة كثيرة دارت في رأسى ، لماذا ترك المذيع السابق ليرخص بكل هذه
الخصيلة من الأفلام على مدى شهور والتي أصبحت مثار سخط واعتراض المسؤولين
بعد إلغاء مذهب ؟! ولماذا بكل هذا المذهب . . . ولماذا لم يعترض عليه أثناء وجوده
ومطالته بوقف هذه الموجة من الأفلام التي سمعها بالأفلام الجسدية . ولماذا أنا
بالذات التي أكلف بهذا . وصلت الله العمق والقوة وجتلت النفس والزملاء الذين

(٢٣) حبت في ٢٤/٦/١٩٦٨ بعد إلغاء نقب للتشاعر مصطفى درويش

وجدت مهم كل العود والمحبة والتقدير ، ولم تكن المهمة صعبة في حد ذاتها لأن معظم الأعلام كنت قد رأيتها من قبل ودوت فيها ملاحظاتي ، وكان المنع بالطبع أيسر الأمور ، ولكن الصعوبة الحقة وما يدعو إلى الجحش هو سحب فيلم من الأسواق وما يرتب على ذلك من متاعب ومشاكل عديدة أيسرها ما يسببه ذلك من صيق للجمهور الذي اشتري التذاكر ، وما في هذا الإجراء من استعزاز لمشاعره ، فمن حقه أن يرى الأعلام دون وصاية أو حجب على حرياته ، ولا أقل من ألا يشعره بوطأة ذلك القيد ، ناهيك عما يحدث من مليلة لدور العرض وداحل الشركات بسبب تعيير الفيلم المعروف دون إعلان عن الفيلم التالي أو قبل انتهاء مدة الفيلم المعروف بالفعل ، وكما حدث مرات أن حطم بعض الجمهور الماصب داراً للعرض أو أكثر وما يتبع ذلك من مشاكل وكان كل ذلك يتعكس لدى يكتسى .

وما حدث لفيلم «شفة العاشق» The Pent House السابق الحديث عنه مثلاً جيداً لما كان يصيب الأعلام ، ولو أنصفت وزارة الثقافة - لما وصفت نفسها والرفاهة في هذا الخرج من الإحتراز وفقدان الثقة بأن تضع لنفسها سلطة مهجية موحده ومعتدلة ، ترضى جميع أطراف المجتمع ، لا أن نسط يدها تارة ، وتصيقها أخرى ، ولا نتخذ قفوة في القانون الرقابي الفرنسي ، بالأا يتعرض وزير ما جديداً لما سبق ورحص به سابقه حتى يستمر العمل بالرقابة بثقة وموضوعية تامه

وتعرضت الرقابة إلى هجوم من لجنة المسرح بالائحاد الاشتراكي حتى أنها أرسلت (٢٤) تشكو من الرقابة على المصنفات الفنية اتهمتها بأنها اتخذت مواقف من المسرح السياسي أضرت بالفن وعرضت النشاط المسرحي للاتكماش وهذنف بالتجمد واعتبرت اللجنة أن تعويض جهات إدارية كالرقابة من المسرح تحت مدأ أن الخطأ في الإلاحة يحرص الموظف إلى المسئولية بينما الخطأ في الخطر لا يسأل عنه الموظف ، واتهمت تلك اللجنة الرقابة بأنها أميل للحظر وأنها أحصعت في سوانها

(٢٤) أرسلت لجنة المسرح بالائحاد الاشتراكي شكواها إلى وكيل أول وزارة الثقافة - عبد القم الصوى - بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٥ .

الأخيرة الأعمال العبية لاجتهاد الموقف الرقيب في التلويح والاستبصار لهذا بالاحوط وإثباتا للسلامة ، وعليه رأى المجتمعون في تلك النتيجة أن الجهاز السبسي الذي يشرع للعكر ويوجه للأيدولوجية في البلاد لا بد أن يكون هو المرجع في الرقابة على المصنفات العبية وهو الحامي لحرية الفكر الفنى والأمير عليها !!

ورغم اتهام تلك اللجنة للرقابة بأنها تسببت بمواقفها في تعريض النشاط المسرحي للاتكماش والتجمد لوحظ أن الرقابة تلقت في خلال عام ١٩٦٨ ما بلغ عدده ٢٢٤ مسرحية من فرق المؤسسة وفرق القطاع الخاص وغيرها فأجلزت منها ٢١٧ مسرحية وصحت عرض سبع^(٢٥) مسرحيات فقط ، كما أنها أملت ملاحظاتها على عدد من المسرحيات الأخرى .

ولاحظت الرقابة أنه عقب النكسة في ٥ يونيو مباشرة قُدم للرقابة عدد من المسرحيات اعتلات بروح الغضب وخلت من الأمل في الانتماء على أساليب هذا العصب بل وامتلات بالتجريح للنظام العام والانحدار الاشتراكي ذاته ، وكانت الرقابة قد رأت معها اعتقادا منها أن هذا هو الاجراء الأمثل حفاظا على النظام العام وقتها بل على مصلحة من المسرح ذاته واعتقادا منها بأنه من معبر عن مصلحة البلد كما هو معبر عن تجربة المؤلف أو للمخرج .

وكتبت بعد أن توليت شؤون الرقابة قد أردت أن أكمل الضمائم للمؤلف في ظل القانون والديمقراطية وحرصت على أن تتعاون الرقابة تائما مع الفنانين من المؤلفين والمخرجين بأشراكهم معها في مناقشة ملاحظاتها قصدا منها إلى أن يتم

٢٥) ١ - الزاد لبحايل رومان مقدمة من مسرح الحكيم في ١٩٦٨/١/٢٤

٢ - الألة عيسى لبيع لساميل ملكة من كلية أزواما بجبطة القاهرة في ١٩٦٨/٤/١٤

٣ - كان ياما كان لمصطفى بيجت مصطفى خبطة من ثقافة الجسامين في ١٩٦٨/٤/١٨

٤ - الحمايش لمحمد يسرى محمود مقدمة من شركة الصور للفنزل بالإسكندرية في ١٩٦٨/٥/١٨

٥ - الطولان لد . محمد عبيد عزام مقدمة من محمد الطوسي في ١٩٦٨/٦/١٠

٦ - مطلوب ليومنه لأحمد سعيد مقدمة من أحمد سعيد في ١٩٦٨/٦/٢٥

٧ - ماسة الحسنى ليد الرحمن قشقرقى مقدمة من المسرح القومي في ١٩٦٨/٩/٢٠

وكان الاعتراض على الأخيرة من الأزهر وليس من الرقابة والتي اشترطت موافقة الأزهر فلم يوافق

التعديل بالاتفاق المتبادل وليس عن طريق إعمال السلطة ، ومثال لذلك ما حدث بالنسبة لمسرحيات دائرة الطباشير^(٢٦) القوقازية ومسرحية^(٢٧) بلدى يابلدى وكانت الرقابة حريصة على اتخاذ موقف أنجليي في تحمل مسؤوليتها على أساس أن الإباحة هي القاعدة وأن الخطر هو الاستثناء .

وفي هذا الوقت بالذات الذي أنهم فيه الاتحاد الاشتراكي الرقابة بأنها سلطة إدارية كالسلطة البوليسية ، كان قانون الرقابة للنظم لها وأسلوبها في التعامل يجعل صماتات ديمقراطية بالنسبة لقناتى المسرح ، فكانت قرارات الخطر تصدر ابتدائيا بعد أن يكون قرأ النص المسرحى عدد لا يقل عن ستة من الرءاء كلهم خريجو جامعات ومعاهد فنية عليا يراعى فيهم أن يمثلوا خبرات مختلفة وبعضهم يعمل رقيبا لمدة عشرين عاما أو يزيد ، وكان قرار الخطر قابلا في ذلك الوقت للمراجعة أمام مجلس الرقابة الذى أنشئ بعد النكسة مباشرة ويتألف كما سبق وذكر من ثمانية أعضاء^(٢٨) من خارج موظفى الرقابة من أصحاب الرأى والعناين والقد والمؤلفين والمشتغلين بالحياة العامة .

وكان السادة أعضاء مجلس الرقابة أعضاء نشطين أيضا في لجان الاتحاد الاشتراكي وبعضهم في اللجان المتفرعة من لجنة التوجيه والفكر . وكان هذا المجلس ينظر في قرارات المنع التى تصدرها الرقابة ويصدر المجلس قرارات مسببة تعرض على وزير الثقافة الذى كان له حق تعديل القرار بالإباحة أو المنع وفي النهاية كان من حق المؤلف أو الفرقة المسرحية التظلم منها حسب القانون

وهكذا كنا نجد رغم الاتهام الموجه إلى الرقابة أن القرارات الجمهورية الرقابية والقرارات الوزارية كلها كتلت حق المؤلف والفرق للمسرحية في الاحتكام وضمن

(٢٦) من المراجحة أدريش .

(٢٧) للذكور وشادوشى

(٢٨) هم ولها سيب ميموت أحمد بلورتان ملى دلود وجيه النقاش ليه السيد د مصطفى الخشاب د مصطفى سوب حس عبد القم وعلمنا انظر وجيه النقاش فيما بعد حل على كمال ملاح

هذا الحق درجات مختلفة من الاحتكام وراعت هذه القرارات إشراك الجهات القانونية المسؤولة وأهل الرأي اللذين على أعلى مستويات مسئولية في وزعه الثقافة في اتحاد القرار النهائي كل ذلك لأن الرأي القانون الدستوري المستقر في كافة بلاد العالم هو أن الرقابة على المصنوعات الفنية أو الصحف أو أدوات الإعلام أو أدوات الاتصال الجماعي هي حرة لا يجزأ من سلطة الدولة ومن مسئوليتها ، وعلى سبيل المثال ظلت الرقابة على المسرح والسبما في إنجلترا معمولاً بها من بداية القرن السابع عشر إلى وقت قريب وهي موكولة بحامل أحتم للملكة في حين أن هناك نظاماً برلمانياً (مجلس العموم ومجلس اللوردات) ونظاماً حريياً ديمقراطياً تنولى الحكم ، فلا يتبرع الرقابة من إدارة الدولة بل يمارس النظام الحزبي سلطته العظمى كممثل للسلطة الشعبية عن طريق مراقبة ومحاسبة تصرفات السلطة التنفيذية في كل مجال بما في ذلك مجال الرقابة

وكان المعتقد في وقتها أن الاتحاد الاشتراكي هو السلطة العليا مئة في الإرادة الشعبية له حق ومسئولية الرقابة ومحاسبة السلطة التنفيذية عن تصرفاتها والتعاون معها لتصويب هذه التصرفات قصداً إلى الحفاظ على النظام العام والدين والأخلاق التي هي مسئولية الدولة والجهاز السياسي والتي تختلف نظرة القنا بالمرد إليها ومدى مسئوليتها بإزائها ومن هنا كانت حكمة إنشاء الرقابة على المصنوعات الفنية داخل إطار الجهاز التنفيذي . ويلاحظ أن الرقابة الفنية منذ إنشائها ظلت عاملة في مختلف الظروف حتى الآن كجوه من أدلة الدولة التيمينية وبعض الحال موجود بدوغة أو بأسرى في كل بلاد العالم غريبها وشرقها .

والواقع أنه حدث تطور هام في نظرة الدولة إلى الرقابة فقد ظلت في الفترة ما بين إنشائها حتى إنشاء وزارة الثقافة بعد الثورة جزءاً من وزارة الداخلية ، ثم رأت الدولة أن عمل الرقابة على المصنوعات الفنية متصل بالثقافة والعن كما هو متصل بالحفاظ على النظام العام فتمثلت الرقابة إلى وزارة الثقافة باعتبارها الجهة المسؤولة أمام الدولة عن تنمية الثقافة والقون والتي تتبعها فرق المسرح ومبانيه ومؤسسته

والقروض قانوناً ودمتورا أن تخضع قرارات الرقابة ووزارة الثقافة لمحاسنة السلطة التشريعية والسلطة السياسية .

ومعنى هذا أن الرقابة بهذا المفهوم ليست جهة إدارية كرجل البوليس بل هي جهاز الدولة القوي الذي يعمل على حماية نظم الدولة العام وبطاعتها الاجتماعي وقانونها الوصفي في مجال الأغنية المسجلة ، أو المسرحية أو الفيلم وأهم مقومات الفائزين عليها هو تنبئه الفنان الذي يريد أن يتطلق بفضه وأن لا حرية في معالجة القانون وهي تناقض الفنان ليسير فضه إلى ركب الحرية والبهاء .

ونلاحظ أن المسرحيات التي تناقش قضايا سياسية سواء أكانت مؤلفة أو مترجمة أو نابعة من واقعنا أو ممثلة لواقع اجتماعي مختلف معبرة عن عاداتنا وتقاليدها أو مناقضة لها هذه المسرحيات لا تصل للرقابة عن طريق واحد بل تصلها من كل من يرمع تقديمها على المسرح ويراعى عند قراءتها وفحصها اعتراضات مختلفة منها على سبيل المثال موقف مقاطعة إسرائيل الذي كانت تجمع عليه في ذلك الوقت ، الدول العربية في الهيئة للمختصة بذلك .

كما نراعى الرقابة التوقيت الذي قد يقوت على المؤلف أو المترجم وعلاقات البلاد بالدول المختلفة ومثال لذلك أنه أثناء تمحيص العلاقات بين مصر وفارسا تقدم أحد المؤلفين^(٢٩) بمسرحية «قتليل عم حسين» هجوما على الاستعمار الفرنسي فراءت الرقابة أن توقيت المسرحية لا يساير المصلحة العامة ، فطالبت بإرجاء عرضها ووافق مجلس الرقابة على الرأي عند عرضها عليه .

كما منعت الرقابة مسرحية «المسافر»^(٣٠) عندما نقلت بها مؤسسة المسرح بعد نكسة ٥ يونيو مباشرة ولم تكن قد وصحت ظروف النكسة والخواطر مهتاحة فراءت تأجيل عرض^(٣١) هذه المسرحية ثم عندما أنكشفت الرؤيا صرحت بنس الرقابة

(٢٩) أحد عطية

(٣٠) تأليف سعد وهبي

(٣١) في ١٩٦٧/٩/٧

بمعرض (٣٢) المسرحية ولا ينهى ما بهما من نقد سياسي واجتماعي وأذكر أن سائتي وزير الثقافة (٣٣) وقتها تلميذونيا ونساء على شكوى المؤلف عن صب مع المسرحية وعندما ذكرت له السبب طالبني بولسان تقريرى المكتوب عنها ، وعندما فعلت تحدثت إلى تلميذونيا مرة أخرى عجلت للرأى ومؤيدا الرقابة فى قرارها .

«الرقابة والاتحاد الاشتراكى وفيلم ميرامار»

تدور أحداث الفيلم (٣٤) فى بنسبون ميرامار ، وتديره إحدى السيدات الأجسيات وتقوم على خدمة البسيرون «وهو» المشغالة الريفية الحساء يلتف حولها ويتشابك برأى البسيرون وهم مجموعة مختلفة من الشخصيات تدور أفكارها فى إطار ما أحدثته ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ من تغير حوالى هناك «طله مروي» البنى استولت الحراسة على أسلاكه ، «وسرحان المحيرى» الانتهازى وعضو الاتحاد الاشتراكى ، ومدمى الاشتراكية ، وله نشاط فى المنظمات الاشتراكية وزله محتلس ويقتل ، وعاس وجدى» الذى خلصت ملكيته بمائة فدان ولكنه يعيش عيشة مرفهة ، «ومنصور يامر» الذى انخرط فى الشيوعية ثم تنصل منها ، ويطلود من زملائه بينا أحوه ضابط البوليس يصتخط فى إبعاده عنهم خوفا على نفسه ومركزه

تطمع «وهرة» فى حياة شريفة نظيفة ، وتصد الطامعين والمعرضين من مزلاء البنسبون ، يستعمل الفرصة «وسرحان المحيرى» الانتهازى ويعدها بالزواج ، تحاول «وهرة» الرمع من شأنها بتلقى العلم حتى تكون كفتا له ، لكنه يتحول بانتهازيته إلى مُدْرسها ثم تتكشف لها حقيقة وقبح البوليس عليه وتجد وهرة وقد سارت مع بائع الجرائد الذى أحبها وطالما تمتلها وجاهد ليقتل لها العيش الكريم

(٣٢) بتاريخ ١٨/٣/١٩٦٨

(٣٣) د. تزيون حكاك

(٣٤) قصة ميب محروظ إنتاج شركة القاهرة للإنتاج السينمائي لمراج كمال الشيخ سيناريو ممدوح فائز
تمثيل شادية - عبد حدى - يوسف وهبى - محمد القنم - لوليم . يوسف - شعبان - عبد الرحمن - حل

دخل (٣٥) الفيلم الرقابة وكنت في إجازتي السوية ، وسجل الرقيب رأيهم في الفيلم وأمرروا بعض العبارات النقدية المباشرة أو التي قيلت على لسان بعض الشخصيات الموثورة والتي كنا نتعرف عليها من خلال تلك العبارات ومعظمها ماثقوه وطلبه مرسوم الذي أصدر من القوانين الاشتراكية ، وأشار الرقيب أن حذف تلك الجمل سيؤثر حتما على تكوين شخصيته ، وكان الرأي عددهم إما الترحيص بالفيلم كاملا أو منع عرضه كلية لأن حذف الحوار سيصير الفيلم - وإن تلك العبارات وإن كان معهودا أنها تُعبر عن وجهة نظرها الذاتية من واقع مكوناتها النفسية إلا أن هناك احتمال لاسامة تأويلها أو فهمها دون إدراك دواعي الشخصية التي تقولها (٣٦) ، ولهذا السب رفعوا تقاريرهم إلى وكيل الوزارة لاتخاذ رأيه

وكان قد ترخص بالسيناريو بالنق عشرين ملاحظة رقابية إلا أني عندما تحدثت مع المخرج ساء على التماس تقدم به إلى الرقابة ، ألا بأس من أن أترك له حرية احراج الفيلم مع التعاضد عن تلك الملاحظات طبعاً ، وكنت أثق ثقة كبيرة في فن هذا الفنان الكبير ونظرة الثاقبة ووطنية وتعاونيه الصادق بلا التواء أو خداع مع الرقابة ، ولم أرد أن أعوق فنه أو أغل بيده كفنان له ورنه وتقديره ، كما أني رأيت ومن موقع مسئوليتي الشخصية أن شخصية عضو الاتحاد الاشتراكي الانتهازي المستغل يجب أن تتكشف أمام الجماهير ، وكنت في دائرة عمل المحبوبة جداً أعاني من صغار

(٣٥) تاريخ ١٩٦٩/٨/٢٧

(٣٦) تمثال الجبل للثائر إليها

بقي اعتماداً جديداً وماسر من مصر

ياخي

- أ - يظهر المرحوم خلدت الآن وولاً وقيل قتلها لا بما من تلخيص جسي في موطنها
- ب - لم يكن له كان زمان لكن طوبى يرموا الزبال في الشارع يعني لا كان يا عواجات
- ج - واحد من الاتحاد الاشتراكي والثاني كسوة لورا ما تكتش وقصا في وكر جواسيس
- د - ما تزنش حل الرجال ليصبح ولاتهم متخيلين (يتحكم حل المرحوم)
- هـ - حديث عن سبب زفولول والتطبيق من أيده والثبات بتقشفه -
- و - عازها ملاكي ياد الله تشتغل هنا لازم تبقى تكتس مولقصد أن زهرة يجب أن تكون مباحة للجسم
- ز - الجوزها قبل ما تتجوزها الحكومة وتتجوز أيرها ولقصد تكتس الحكومة وتظم أيرها

موظفي الإدارة الذين يتمتعون إلى الاتحاد الاشتراكي وسمحوا لأنفسهم بالتعبير أو التفسير في واحسانهم أو التعالي على رملاتهم لاعتقادهم بأنهم فوق القانون ، بدعوى أنهم يقومون بأعمال خاصة بالاتحاد الاشتراكي ، حتى أن اضطرت ذات مرة إلى أن أكتب إلى أمانة الاتحاد الاشتراكي بأن أعتقد أن من أهم أعمال ذلك الاتحاد هو مساعدة الموظفين العموميين وحجهم على القيام بأعمالهم تجاه الدولة والنظام والحرص في العمل ، وليس شجيع الموظفين على النهوض من مسئوليتهم ومن أمكنة أعمالهم دون إذن أو إخطار ، مما دعا الاتحاد الاشتراكي إلى إرسال إخطارات منظمه ومحددة التواريخ والمدة المطلوبة من الموظفين للمشاركة إليهم إلى الإدارة ، وعندما نرحص بالآراء ، كان في الدرس ما كان دأثراً وقتها من حوار حول صلاحية أعضاء الاتحاد الاشتراكي الأنهاريز الذين يستغلون مراكزهم في قضاء مارب خاصة ، وكان الدرس وقتئذ قد بدوا يظهرهم اسامهم من ذلك

وعندما انتهى وكيل وزارة الثقافة من مراقبة الفيلم وحشي^(٣٧) من إساءة فهم العبارات المتعلقة بالتأميم والحرامه والتي ذكرت على لسان الشخصية المرموقة ، وحشي أيضاً الإساءة إلى الاتحاد الاشتراكي بما يحمله بالفيلم ، وطلب مخرج الفيلم عرصاً خاصاً جداً على المسئولين في الاتحاد الاشتراكي والمداخلية تلاها ما سبق في فيلم القضية ١٩٦٨ .

وفي نفس الوقت كانت قد شُكلت لجنة^(٣٨) لإعانة النظر في الفيلم وأقرت هذه اللجنة عدة ملاحظات رفاية ، وفيما يبدو أن مدير شركة القاهرة كان قد تقدم إلى الوزير بشكوى من الرقابة وحلول وكيل الوزارة^(٣٩) ، في تأشيرته إلى الوزير^(٣٩) بقوله : [لا داعي إلى تحقيق بين الرقابة وشركة الإنتاج لأن ما مررت به الرقابة قبل تباعد الفيلم نفذ أغلحه ، كما أن ما أضيف من قبل الشركة لا يحل بالفيلم] ، وذكر أن

(٣٧) من ضمن تأشيرته إلى وزير الثقافة بتاريخ ١٩٦٩/٩/١١

(٣٨) مكون من السيدات نيرة السيد ومدير شركة القاهرة للتوزيع السينمائي (محمد المصري) ورئيس قسم

الأفلام العربية (نقطة السراج)

(٣٩) بتاريخ ١٩٦٩/٩/٢١

[اللجنة السابق الإشارة إليها أوصت بجانب توصياتها بحدف^(٤١) بعض الحمل كما أوصت بضرورة عرض الفيلم على المسئول السياسي بالاتحاد الاشتراكي العربى حتى إذا ما أقر الفيلم مُنح بعرضه^(٤٢)] ووافق الورد وقتها على الراى وأحطرت المراقبة^(٤٣) بقراره .

وعندما حدثت من الإجازة ، وجدت ملف الفيلم على مكتبى وقد صُعد موضوع الترخيص وتُشعبت المسئولية وأصبح مثير جدل ونقاش

ورأيت الفيلم فى الحال ، وتصادف بعد انتهائى من رؤيته حضور وكيل الوزارة إلى الرقابة ، وناقشت معه موضوع الفيلم وملاساته وأن المسألة لا تستحق كل هذه الصجة وأبديت استيائى لإحجام أشخاص من الخارج فى أمر الترخيص به مما اعتبرته اعتداء على شؤون الرقابة ونعتيتا لمسؤولياتها ، فمن غير المعقول أن يتدخل كل من تناول فيلم ما من الأفلام فى إبداء الراى بالترخيص به . وبالطبع لن يوافق كائن من كان على نقله لوتجريح أعماله حتى لو كانت فى غير الصالح العام . وأبديت للوكيل استعدادى التام إلى الترخيص بالفيلم وتُحمّل مسؤولية ذلك كاملة .

لكنه أفهمنى أن الموضوع قد هُذ من ألبيا وأن المسئول السياسى بالاتحاد الاشتراكى قد أخطر بالفعل وأنه سيمرى الفيلم بالرقابة فى الساعة مساء ذلك اليوم^(٤٤) . وشاهد المسئول^(٤٥) السياسى ولحرون^(٤٦) الفيلم وطالبوا بعرضه عليهم مرة أخرى وتُخبرين من الاتحاد الاشتراكى .

(٤١) أ - حذف كلمة طلق إلى ردت على لسان طلبة بك لعدة مرات
ب - حذف كلمة انقلاب وقصرام المضيفين التى قيلت فى ملعبة عراك متلوب الاتحاد الاشتراكى مع دعوة النخلة

ج - حذفت وأضحتا الاشتراكية التى قيلت بصورة عكسية

د - حذف المرحضة أعذب إلى وقتها وإلى قدامها

و - حذف عبارة للزيات بتزل والاكنته بعبارة الاسمير بظلم

هـ - تحذف منظر خط الرقصة على السير

(٤٢) من بين مقترحة الزكى إلى الورد فى ١٩٦٩/٩/٢٦ .

(٤٣) فى ١٩٦٩/٩/٢٤ (٤٤) يوم ١٩٦٩/٩/٢٤ (٤٥) صيد الشبى دارد

(٤٦) كان مع د - حكمت أبو زيد - رئيس مؤسسة ليبيا ، ومهوض شركة التوزيع ومدير عام الاستعلامات

وهو جئت هجوماً شخصياً من أعضاء الاتحاد الاشتراكي باعتاري مشرلة عن كل ما جاء بالفيلم وكأنه من صمعي ووضعي ، حتى أنهم كانوا في حوارهم معي يوجهون إلى الحديث بقولهم أنت تقولين بالفيلم كذا وكذا وأنت وضعت في الفيلم مشهد كذا وكذا وأحاول إقناعهم مهمة الرقابة والنصير لها في مراقبتها أو عدم موافقتها على ما يقدم لها من مصنفات فنية تم إعدادها خارج الرقابة التي لا تصع أصلاً ، دون جدوى ، واحتلم النقاش ، واشتد الغضب وانصرفوا ملوحيين ساعطين دون الوصول إلى حل بالنسبة لعرض الفيلم وشعرت أن الأمر كاد يفلت من الرقابة .

وتوجهت إلى منزلي وقد بيئت امرأة ، لم مسئولة عرض الفيلم قد تشعت ، وترك الأمر هكذا سيوسع الدائرة أكثر وأكثر وسيترك المجال للكثيرين للتدخل في شؤون الرقابة وكنت قد علمت أن رئيس ^(٤٦) الجمهورية الأسبق قد بدأ يصيق بالاتحاد الاشتراكي ومستغليه من الأعضاء الانتهازيين .

وفي الصباح أرسلت إليه برسالة شخصية عن الفيلم وما دار حوله ، وإن شخصياً أعتقد أن مثل هذا الفيلم سيمتص غضب الجماهير تجاه الاتحاد الاشتراكي وليس لدى شخصياً ما يمنع من إيجازة عرضه

وانصلت بي رئاسة الجمهورية وعلمت أن رئيس مجلس الشعب ^(٤٧) وقها سيحضر إلى الرقابة لمشاهدة الفيلم وحسم الأمر . وبلغت وكيل الوزارة بذلك

وبعد عرض الفيلم ^(٤٨) على رئيس مجلس الشعب وأصبحت الأنوار صمت قليلاً وفي ثقة وهذوء شيلينين أبلدى احتجاجه على الفيلم ، لأن به ملاحظة هامة لم يتسه إليها أحد . وأخذت أجول بفكرى واستعرض مواقف الفيلم المختلفة وتسلسل

(٤٦) جمال عبد الناصر

(٤٧) محمد أنور السادات رئيس الجمهورية السابق

(٤٨) مساء يوم ١٩٦٩/٩/٢٩ وحضر العرض د . حكمت أبو زيد . مد النعم المصاوى . حس عبد النعم

عبد التمرى . جمال القيسى . صلاح القيسى . كمال الشيخ . أمثال آخر

أحداثه وما يمكن أن يكون موضع الاعتراض ولكنى لم أفصح ، وأخفق الحاضرون كذلك

فقال لآلها ومداعباً في جليلة وحزم : كيف يسمح لفيلم كهذا أن يحرق من شأن المرأة وسبها هكذا ؟ أليست المرأة شريكة لنا في الحيلة وفي العمل وفي الكفاح ؟! أو ليست النساء شريكات لنا في المسئولية وإن أراءهن هنا معنا يُبين الرأى والمشورة ، فكيف يسمح بسهر ؟

وكان الفيلم أحد يائعى الحرائد الذى أحب الخادمة وأراد أن يتزوجها ولكنها انصرفت عنه فسيها بقوله «السنات حيوانات» .

وضحكنا وقد تعصت الصعداء وشكرت له اهتمامه بالمرأة وتقديره لها وقلت له «نيابة عن المرأة المصرية أقدم لكم شكرى وتقديرى» واعتبرت أن هذا التوجيه منه هو ضوء أحضر لى جليلد يؤيد رأى فى منع السلب والشتائم بوجه علم من المصنعات الفنية علاوة على وجوب العناية بمكانة المرأة ورعايتها .

ووافق رئيس مجلس الشعب على عرض الفيلم عرضاً عاماً فيما عدا الجملة التى اعترض عليها كما اقترح وكيل الوزارة حذف كلمة أخرى هى كلمة «شيوعية» فوافق على ذلك وهكذا ترحص بعرض الفيلم^(١٩) وتصليره إلى الخارج بكل ما جاء به عدا ما ذكرت .

ولذكر فيلمنا كان قد أصبح به فى ضربه ما بعد النكسة وكان ضمن الأفلام التى أنارت جلالاً كثيراً وأعضباً شديداً فى مجلس الشعب ، فلك هو فيلم «الحب أقدم مهة فى التاريخ»^(٢٠) .

أو Le Plus Beau Metiers du Monde أو La Belle Époque

(١٩) رخص الفيلم لأول مرة فى ١٩٦٩/١٠/٥ بالعرض التخلل والتصدير للمخرج
(٢٠) تملك شركة القاهرة للتوزيع الفيلم فى ١٩٦٧/١٢/٩ وزن جم ٢٢ ك وربعين
فى ١٩٦٨/١/٢٣ .

ويتضمن موضوع الفيلم عدداً من القصص القصيرة كل منها تتميز بعصر من العصور وتعالج مهنة العام منذ التاريخ القديم والوسط حتى الحاضر ، ثم ماستر ول إليه هذه المهنة في المستقبل .

وعند مراقبة الفيلم ، كان هناك شبه إجماع من الرقاء على منع عرضه جماهيرياً وكنت من هذا الرأي بالنسبة للعرض الجماهيري ، لدرجة موضوعه الذي يتناول تاريخ البقاء رغم أنه كان لا يخلو من الطرافة أحياناً والسخرية أحياناً أخرى مما خشيت معه أن تروق بعض الأحداث للشباب المتأخر فيرى عاكاتها ، ولكن في نفس الوقت طالبت بعرضه على معهد السينما فقط كتوسع من الدراسة لما به من قيم فنية .
ورحس مدير عام الرقابة وقتها بعرض الفيلم دون حذف مع قصر عرضه على الكبار فقط

وعرض الفيلم فعلاً بدور العرض^(٥١) وبعد عرضه بشهر واحد صدر قرار من وزير الثقافة^(٥٢) بإيقاف عرض الفيلم وصحبه بعد أن تلوت ضجة صاخبة من مجلس الأمة ضد هذا الفيلم وبالنسبة لأمثاله في تلك الفترة كما سبق وذكرت

والطريف في الموضوع أن بعض أعضاء مجلس الشعب عندما شعروا بقرار الوزير بإيقاف عرض الفيلم ، طالبوا بتأجيل رفعه يوماً إلى أن يتمكنوا من رؤيته !! .

وبعد سحب الفيلم تقدم أحد السينمائيين^(٥٣) والذي ذكر في ملتمسه للرقابة أنه اشترى الفيلم المذكور من فرنسا وتعاقد مع شركة القاهرة للتوزيع السينمائي لتوزيع عرض الفيلم بجمهورية مصر العربية .

(٥١) بسينما لوزا
(٥٢) الدكتور تروت، مكتبة .
(٥٣) زكريا يوسف الطاهر

وإن منع عرض الفيلم بعد عرضه لمدة شهر كامل يكبدته خسائر مالية جسيمة
لا نعلم عند حد

ومن أجل ذلك فإنه وصع أمام الرقابة الحقائق الآتية :

(١) «نعرضت أفلام أخرى لخل ما تعرض له فلم «الحب أقدم مهنة في التاريخ»
ثم عادت الرقابة وصمحت بعرضها بعد تقديم الالتزامات^(٥٤) الخاصة
بذلك

(٢) أنه صدر الفيلم من أوروبا بعد أن دفع ثمنه بالعملة الصعبة ولم يحول الحصة
للحكومة للتحويل إلى الخارج علماً بأن جميع الشركات التي تصدر الأفلام
الأجنبية إلى الجمهورية تأخذ حصتها من عرض الأفلام بالعملة الصعبة بينما
يبقى إيراد فيلمه في الجمهورية للحرية للثقة مشاركة بينه وبين شركة
التوزيع الحكومية

(٣) ينص عقد شراء الفيلم على أن الفيلم إذا تم عرضه يوماً واحداً فقط فليس
من حقه استرداد ما دفعه بالعملة الصعبة ، ومعنى منع الفيلم تكييده اعتباراً
مالياً جسيماً وعليه طالب بإعادة النظر بالسماح بعرض الفيلم المذكور وإن
كان هناك بعض التحفظات الرقابية بالنسبة للفيلم فهو على استعداد لخلف
ما تشاء الرقابة

وكان الفيلم قد تم سحبه دون علم الرقابة أي أن الشركة العاملة للتوزيع
كلفت بإيقاف عرض الفيلم فقامت بذلك تلقائياً ودون الرجوع إلى الرقابة أو
إخطارها

(٥٤) كتب الرقابة كما ذكرت قد سحب بعض الأفلام بناء على قضية مجلس الشعب وحظفت منها بعض النسخ
والأناط للعرض عليها ثم أضافها لأصليها ليعرضها مرة أخرى .

ومضى حوالى ثلاث سنوات على سحب عرض الفيلم من الأسواق وعاد^(٥٥) صاحب حق توزيع الفيلم الكتابة إلى وكيل الوزارة يشكو من إيقاف عرض الفيلم ضمن أربعة أعلام اعتبرها هو أكثر إثارة وصرب مثلاً فيلم (الخطت حب) و «فضائح رومانية» و «دلال المصرية» و «نات في الجامعة». الح

واعتبر التماسه هذا تظليماً الأمر الذى اعترضت عليه لدى وكيل الوزارة باعتباره أن التظلم القانونى حدد القانون موعده^(٥٦) ، ولأن الفيلم سحب بناء على ما خولته الملحة التاسعة من القانون التى تقضى بجوار سحب السلطة القائمة على الرقابة لتتراجع الرقابة بقرار مسبب إذا ما جد ما يستوجب ذلك .

واتخذ وكيل الوزارة قراره بعرض الفيلم على مجلس الرقابة^(٥٧) ، والذى أقر المنع من جليد .

وأخطرت الرقابة مقدم الشكوى بقرار الرقابة الثانى باستمرار منع عرض الفيلم . إلا أنه اعتبر أن هذا الاخطار الجديد يمكن التظلم منه قانوناً وعليه قدم طلباً بعرض الفيلم على لجنة التظلمات وسدد الرسوم المقررة للتظلم القانونى الذى كفله القانون .

واعترضت مرة أخرى باعتباره أن التظلم غير قانونى لأن الفيلم قد اتخذ فيه قرار منذ ثلاثة سنوات ، وعندما راقبت الرقابة الفيلم مرة ثانية - بعد سحبه أثناء العرض باعتباره أنه جد من الأسباب ما يوجب للسلطة القائمة على الرقابة سحب الفيلم من الأسواق - إنما فعلت ذلك حتى لا تبدو متعنتة معه . وعندما رأيت أن أسباب سحب عرض الفيلم ما زالت قائمة أخطرت به بذلك .

وما أظن أن هذا الوضع جال بخاطر المشرع عندما أوجد لجنة التظلمات حفاظاً على ضمان حق صاحب المصنف ، بل أغلب الظن ويقطع قصد القانون من

(٥٥) بتاريخ ١٩٧١/٢/٢

(٥٦) للمادة ١٢ من القانون فى مدى الإسراع على الأكثر من ترويج تبلاغ بالتظلم بالقرار بكتب مرسى عليه

(٥٧) بتاريخ ١٩٧١/٢/١٠ جلسة رقم ٧٧

التظلم^(٥٨) من قرار الرقابة التظلم فقط في حالة المنع عند عرض الفيلم على الرقابة لأول مرة بدليل النص على سرعة تقديم التظلم في مدى أسبوع على الأكثر من تاريخ إبلاغ المتظلم بالقرار الرقابي بكتاب موصى عليه ، كما أوجب الفصل في التظلم في مدى ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ وصول التظلم إلى الرقابة ذلك حتى لا يضر صاحب الفيلم ويتمكن من إعادة فيلمه من حيث أن لأن العرف جرى أن يشترط عقد بيع الفيلم شرط موافقة الرقابة على عرض الفيلم ليصبح البيع نافذ المفعول

إلا أن الإدارة القانونية بوزارة الثقافة اعتبرت اعتراض صاحب الفيلم على قرار الرقابة بعدم موافقتها على عرض الفيلم نظما قانونياً رغم أن الفيلم كان يعرض على الرقابة للمرة الثانية وبعد أن مر ثلاث سنوات على سحبه من السوق تطبيقا للمادة التاسعة من القانون الرقابي .

وانعقدت لجنة التظلمات^(٥٩) وأقرت وجهة النظر الرقابية في المنع باعتبار أن الأسباب التي من أجلها سحب الفيلم ما زالت موجودة

ولم يكتب صاحب الفيلم بكل ما سبق بل طالب مرة ثالثة بعرض الفيلم على اللجنة الاستشارية تلك اللجنة التي حلت محل مجلس الرقابة بعد إلغائه وبعد تعيير وزير الثقافة .

ومع ذلك لم تستطع اللجنة المذكورة اجازة عرض الفيلم وأقرت مع عرضه وهكذا مع للمرة الثالثة

وإن أصح هذا المثل أمام الدراسي للقانون الرقابي - لو قيص الاستمرار بالعمل به حتى لا نظل الرقابة دائره في حلقة مفرقة في مصيعة للوقت والجهد لحساب أشخاص دون غيرهم .

(٥٨) المادة ١٤ من القانون الرقابي

(٥٩) بتاريخ ١٩٧١/١/٧ .

والرأى عندما أن يطبق القانون ثم نرى في ألا يعرض على الرقابة فيلم من اتحاد رأى فيه مانع وأن ينص صراحة في القانون على كيفية التظلم من قرار الرقابة ويحدد اقتصار نظر التظلم على المرة الأولى لعرض الفيلم على الرقابة بهذا

ويلاحظ هنا في التحديث عن هذا الفيلم أن الرقابة منعت عرضه في الجمهورية العربية المتحدة وهو ما أطلق على مصرنا المحوية في فترة اتحادنا مع سوريا

ولعل هذه الفترة كانت من أقسى فترات حياتي العملية وأشدها مريرة لأنه كان لراما علينا كرقاء شطب اسم «مصر» الحبيب من كل المصنفات الفنية المختلفة السابق إجازتها واللاحقه ، كيف يمكن أن يكون هذا ؟ ! وكيف يلعب من الوجود هذا اللفظ الحبيب .. وبأيلينا .. واختيارنا إنه ملء قلوبنا وأعيننا إنه الألم الذي يجري في عروقنا . المراه الذي تنشق . إنه بص الحياه ذاتها

وورعت على الرقاء التعليمات التي تُلفت لي لتنفيذها ، وحاض مر منهم عاصب معترض .. وحاول مناقشتي ، ولكني أعلقت باب المناقشة فلما فكاني كله مهتر حزين ولا أستطيع أن أقنع بحواي وأبتأني بما لم أقتنع أنا به شخصيا فانا أقدر تماما قسوة وعنف ما طلب منا ولا بد من تنكيله ! ورجوتهم في هدوء أن يشيروا فقط في تقاريرهم إلى الاسم الكريم وأن يجددوا مكانه . كنت أشعر بحوهم شعور الأم الرحيم التي تريد أن ترفع المعاناة وقسوتها عن أبنائها ثم أنرك مكتبي وأنزل إلى الطابق الذي يليه وأدخل حجرة الخدع . وأعلق بابها عل وقد أظلمت الحجرة تماما . وأمسك بالفيلم وعلى ضوء الجهاز الخافت أجدد المكان وأمسك بمقص الرقيب وقد سألت دموعي . وأبكي ما شاء الله لي أن أفعل . وأستبعد الحرة الذي يحمل الاسم الحبيب «مصر» . وأشعر وكأنني طعنت كل أنثى وأهل وعشيرة . وأرفع يدي إلى السماء أسأله الخفراء والسؤدد والسادد لأولى الأمورنا ..



الرقابة والموقف من الدين

الفصل الثامن

لقد سرت بالرقابة نظرة حصارية متفحمة بالنسبة للدين ورأيت أن أحمك بكتاب الله وأحكامه في غير تزمّت أو عصبية ، وأعتقد أن المعلم يبي ورس من احتككت بهم من رجال الدين الأفاضل سواء الدين المسيحي أو الإسلامي كان على أحسن ما يكون

إنّا لا ننكر أن الدوائر الدينية الإسلامية لها تأثيرها القوي بالدعابات الكلامية أو الإعلامية ضد السينا العربية وتأثيرها على أخلاقيات ومثاليات الجماهير

حدث عام ١٩٣٦ ١٩٣٧ أن عارض كبار رجال الأزهر الأفاضل مفهوم السينا في مصر للشعور بعدم الاحترام والامتهان يظهر محمد ﷺ والصحابة والنبين على الشاشة البيضاء

وفي عام ١٩٣٠ أبدت جمعة الشبان المسلمين احتجاجها في الصحافة ولدى رئيس الوزراء عندما أبدت إحدى الشركات الأجنبية رغبتها في تصوير قصة محمد ﷺ ، والخلفاء الراشعين

ورأى إداره البحوث^(٢) والشريعة بالأزهر الشريف - - - - -
وعشرين صفحة حطفتها من « مسرحية الحسين » - - - - -
التحفظات أهمها عدم ظهور شخصيتي سيدنا الحسين - - - - -
عليها ، بشخصيهما على المسرح ، بل يؤتى دورهما راويين وراوييه كمن تحدثت شمس
عروس المسرحية على الأزهر الشريف مرة ثانية بعد تأديتها على مسرح عرس
جماهيريا حتى يطمش إلى تعبد ملاحظاته أو محفظاته

وبعدت التعليقات المطلوبة من الأزهر الشريف بالنسبة لشرح كتاب
وعليه وافق^(٤) الرقابة موافقة مبدئية ولحين تأديتها على المسرح والتأكد من جودتها
أشار إليه الأزهر الشريف من محفظات كانت موضع اعتراضه كمن أقر الرأي
بجلس^(٥) الرقابة

وحدث أن انعقد^(٦) اجتماع بمؤسسة السبيا إثر ما شرى الصحف من قيل
مثل بندور « سيدنا الحسين » وعائلة بلور السيد ربيب المسرحية « الحسين ثائرا »
وماروتت به لإدارة البحوث والنشر على كل من المؤلف والصحيفة التي نشرت هذا
الكلام وتكررت إدارة البحوث والنشر المؤلف بما سبق أن أرسلت به إليه وتعهد به
شخصيا للأزهر الشريف بتنفيذه وتعهد به علم ظهور « سيدنا الحسين » والسيدة
زینب بشخصيهما ولتستبدلها براوي وراوييه .

وانتهى الاجتماع على أن يتقدم المسرح القومي بعمل المسرحيتين معا ،
ويعتبر عملاً جديلاً مع صرف النظر عن المسرحية « الحسين ثائرا » « والحسين
شهيدا » وعليه تقدم المؤلف بعمل جلده أسماه « ثار الله »

(٢) تقرير من إدارة البحوث والنشر بمناهج د أحمد إبراهيم مهنا في ١٩٧٠/٨/٤

(٤) إضفاء وتكثيف الإدارة العامة أحد جلس في ١٩٧٠/١٠/٢٦

(٥) جلسة بلاغ ١٧/١٢/١٩٧٠

(٦) أوافق ديسمبر ١٩٧١ فضيلة د أحمد إبراهيم مهنا وفضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الله من الأزهر ، عبد
الحليم جودة السحلو ، والسيد بدر من مؤسسة السبيا وحديث وكرم مطاوع (المخرج) للمسرح القومى
وعبد الرحمن الشرفى المؤلف

وتقدم المسرح^(٧) القومي بساحة من المسرحية « ثار الله » إلى إدارة الحوث والنشر بالأزهر الشريف لخصصها وإبداء للرأى فيها كما أرسل ساحة للرقابة بتاريخ^(٨) سابق

وأحالت إدارة الحوث والنشر للمسرحية إلى عضو^(٩) لجنة السنة بمجمع البحوث والذي جاء بتقريره^(١٠) عنها بأنه لا يسعى عرضها على الجماهير وأبلى لذلك ثمانية أسبَاب وأرسل وزير الأوقاف^(١١) وشئون الأزهر إلى نائب^(١٢) رئيس الوزارة ووزير الثقافة والأعلام بمتطلب جاء فيه :

(نشرت المصحف أن المسرح القومي سيعرض ابتداء من يوم الخميس ١٧ فبراير الخالى مسرحية « ثار الله » من تأليف الأستاذ عبد الرحمن الشرفاوى وإخراج كرم مطاوع وأود أن أشير إلى أن تناول شخصية الإمام الحسين رضى الله عنه في إطار العمل المسرحي ومقتضياته الفنية قد يفتح إلى المبالاة في إبراز جوانب من حياته

(٧) في ١٩٧١/١٢/١١

(٨) ١٩٧١/٩/٢٣ رقم ٢٠٢

(٩) فضيلة الشيخ محمد حافظ التمسوش

(١٠) أن أحداث المسرحية - على فرض صحتها - وهو بعيد - قتل خيرة من أحطك قراء التاريخ - عدوا للناس في تلك الحقبة من متشيع كسيفنا الحسيني وبين حصول السبب أو لأثر على تأييد يريد ، والتعالم الحقيقة لذاتها في هذا الجبر من الصعوبة يمكن رضى الله عن سلفنا الصالح الذين تمسكوا عن الجور في مثلها
٢ - أنها تكونت جمعاً من الصلح تلتوا غير كريم وإن كان من هذه الأحداث ما يحسن كتب التاريخ الحاشد إلا أن إتيانها لا يخلص إليها

٣ - أنها تصور توادد بعبث في تلك الفترة اشخاص لا يتسكون بعين ولا صانع لهم من خلق أو أدب

٤ - يصور أن البيت خلاص من مناقض فلاء فياوصي

٥ - فيها إبداء المخاوف من اعتداء قادة الجيش على عرض مولانا السيدة ربيب والسيدة سكية

٦ - يصور شتى للرجل الأول يعتقدنا الله بقدرتنا ويرون لنا في نظر اعتدائنا

٧ - بشئ لتبرير الترويج عن جيب أحداثنا والقوة فتش أحداثنا فزس وإراج الناس من شرها . ولذا ؟ والحساب

من ؟ هذا هل فرض صحة شيء منها

٨ - أن الأثر للنسب من عرضها غير خاف ومخاطبة في خبرتنا الترويجية التي يعيها فل يريد تسليع الأفتكاً وخرقاً له أن في علنا الإسلامى شيء ومنه وعمل كذا لا شك أنه يرمى إحدى الطائفتين ويسقط الأخرى فلا سلامة من إحدى الطائفتين

(١١) فضيلة د عبد الحليم عمود

(١٢) د محمد عبد الفتاح حاتم

١٩٧٢/٤/١٥ تاريخ

وامتداده عما قد يؤخذ على أنه إرصاد لشاعر الشيعة ولا يقع في الوقت حقه موقع القبول من أهل السنة أو أن يدع إلى الجلباب التقيض عما قد يعصب الشيعة ويشير موجلتهم ، وليس من صالح جمهورية مصر العربية أن يسبب إليها ولوطنا ضج هذا الباب من أبواب الخلاف على جماعة المسلمين وعالية لمركزها الإسلامي المرموق باعتبارها معقل الأزهر الشريف وحرصا على علاقاتها الطيبة مع شعبياتها الدول العربية والإسلامية . وقد وردت إلينا شكوى كثيرة من داخل الجمهورية وخارجها من جماعه يعتد بهم في المجتمع احتجاجا على مجرد فكرة مسرحيه عن الحسين رضى الله عنه .

وحدث أن المسرح القومي قام بتأدية المسرحية بالزى الكامل والديكورات والأضواء وأقام البروفات النهائية وحضر المسرح مئات المشاهدين ، رغم أن الرقابة لم تعط الإجازة النهائية للمسرحية لأنها لم تستوف الشروط التي تشترطها الأزهر الشريف وثارت ضجة شديدة واتهام شديد لى تلقى نصيب في حسارة عشرة آلاف جنيه هي قيمة ما صرف على المسرحية التي لم يكن لى يد في إيجازها^(١٦) بل ولم تجربها الرقابة نهائيا طالما أن إجازة الرقابة كانت مشروطة بموافقة الأزهر الشريف

وكان من نتيجة هذا العمل أن تقدم أحد المستشارين السابقين^(١٧) مقترح تعيين مستشار بالوزارة يتخصص في الاطلاع وإجزة المسرحيات ذات الطابع الدينى

ورفضت تعيين رقيب متفرغ من رجال الدين لأعمال الرقابة ونصا تام . لماذا ؟ اعتقاداً منى بأن الدين هو مظلة تظلل الناس جميعا في جميع أعمالهم . ويجب ألا يخرجوا من ظلها ، لأن مراعاة الله والصبر وحيد الخصال كلها تنص عليها

(١٤) الذى اصلى الترخيص الايتالى وكيل الامانة العامة أحمد حلمى

(١٥) المستشار محمد زكى البهارى

(١٦) فرسل وكيل وزارة الثقافة والاعلام بكتاب رقم ١٦٥٥ فى ١٩٧٧/٤/١ وصح عليه بكتاب ٧١٨ فى ١٩٧٧/٤/١٢

الأديان جميعا . ويجب أن تكون موضع رعاية البيت والمدرسة والدولة الخ .

ولكن تعيين رجل دين بالرقابة سيفقد ما للدين من هبة وهيمته ، إذ يجب أن يرتفع بالدين فوق كل القيم ، وفي رأيي يجب أن يظل رجل الدين ، فوق كل الشبهات ، وإلا صاغت هبة الدين ، لماذا ؟ ذلك أن الرقيب قد يخطئ في أمر دينه أو دينه فيكون هناك الملاد والمرجع إلى رجل الدين الذى يصحح المسار

إن رجل الدين الحق يحكم بمرغه للدين وطبيعة ثقافته ودرسته الدينية السمحة ، رجل سمح لا يكتم النصيحة لأنه يعيش لله وبالله وللحق ، لذا فلا خطر مطلقا من أن يكون الرقيب من غير رجال الدين المتفرعين له بل يجب أن يكونوا كذلك حتى نحفظ لرجل الدين هيئته ووقاره ، وليس معنى هذا أن يكون الرقيب بلا قيم دينية ، بل العكس يجب أن يعنى أمر دينه ودينه معاً ، وأن يكون على بينة وعلم بالديانات الأخرى .

هذا وإن الدولة ترعى الديانات المختلفة وتحض على عدم التفرقة الدينية ، ونحن نعيش جميعا مصريين مسلمين ومسيحيين وسود في دولة اسلامية تحترم الشعائر والديانات المختلفة وصدق الله إذ أمر رسوله أن يقول [لكم دينكم وإلى دين] إن رجل الدين الحق المتفهم لدينه والذي يعرف أين يصح قلعه هو دائما موضع تقدير واحترام ، وإنما اعتراضى يتصب على مذعى الدين والدين لم يهلوا من بحرهم النواصب غير المتفهمين له تفهها صحيحاً والمتجربين به

والدين الاسلامى دين سمح يدعو إلى العلم والمعرفة والعدل والحق والترغيب لا التهيب

وسبق لى ان اعترضت لدى بعض رجال الدين بالأزهر الشريف على قلة من أئمة المساجد الذين تصبوا أنفسهم بشيء عدل أو حق عاكسين للناس على الظاهر من أمور دون بينة أو علم منهم حق لا يرموا الناس بجهالة فيصيحوا على ما فعلوا نادمين

حدث ذات مرة أن ذهبت لشراء بعض حاجتي من حائوت يعد من منزلي
خطوات قليلة . قال لي صاحب الحائوت إن حطيط الجامع للجبلور هاجني هجومًا
شديدًا في حطة الجمعة لأن سمحت بعيلم يحمل اسم « ألف بوسة وبوسة » وأنه
سأله ذلك الاسم أيًا إساءة

حررت للأمر لأن هذا الحطيط الماضل جاتنه الصواب فهو استغنى معلوماته
بالقطع من الصحف السيارة أو من أي مكان كان دون أن يتحرى الحقيقة التي
تجاورها كثيرًا . فالاسم الذي اعرض عليه كان موضوع اعتراضي أيضًا حشية النبس
ومسجل ذلك بتبريح سابق ويحط يدي ، وكان الموضوع لم يتجلبور بعد فكرة فلم لم
تتم مراحلها . وعندما تقدم صاحب المخلص بستاريو الفيلم ونحت نفس الاسم
متجاوزًا ما سبق وأشرت إليه من تحفظ على الاسم ، اعترضت للمرة الثانية الأمر
الذي تظلمت منه الشركة المتجة إلى لجنة التظلمات التي كملها قانون الرقابة

ورأت تلك اللجنة بعد أن شرح لها المتظلم موضوع الفيلم ووجهة نظره ،
رأت أن يضاف كلمة « للأبطال » إلى اسم الفيلم فأصبح عنوان الفيلم « ألف بوسة
وبوسة للأبطال » وتركت الرقابة قبل أن يتم إنتاج الفيلم ، ولم أره ، وبالطبع لم
أرخص به وظلمني حطيط للمسجد سامحه الله ، ولم يع قول الله تعالى [يا أيها الذين
آمنا إن جاءكم فاسق بيا فتبينوا أن تصيروا قوماً مهلهلة تصبحوا على ما فعلتم
مادمين] .

وماذا لو أن أحد المسمعين لفضيلة الحطيط قد تهور أو أخلته المرة بالاسم
ورماني أو رمى منزلي بحجر مثلاً أصابني أو أصاب أحدًا من أهل ؟ ولم يكن المسجد
القريب من منزلي هو الذي هاجمني فحسب بل إن آخرين هاجموني في أماكن أخرى
وما أظن أن هذا الحطيط وأمثاله من علماء الأهر الشريف

ولم ينته الأمر عند هذا الحد ، بل إن بعض صحافف النعوس أرمسوا إلى
خطوات تهديد بالقتل ، البعض منها يهدى لأي لا أفسح عرض مساطر وإساءة

معيتها ، والبعض الآخر لأنى أمتنع تلك الأفلام والمناظر ، بمبالغة الجبرام أم أسع ؟ على أية حال الحمد لله أن كفى المؤمنين شر القتال ، وتركت الرقابة ، ولكى أشهده تعالى أن أحييت الأمانة والرسالة

ولى رأى أخير فى هذا الموضوع ، كيف يعمل الموظف العام تحت تهديد ، وكيف يستقيم به الأمر ؟ هناك ألف طريق وطريق لتصحيح مسار للحطتين زدا أحفظوا وليس العصف منها أو التجريح فى بيوت الله

إن عشرات لو مئات الأفلام مرّت على الرقابة بها تشكيك أو مغالطات دينية أو عقائدية سواء أكانت متصلة اتصالا مباشرا أو غير مباشر بالدين الإسلامى أو الدين المسيحى أو الديانة اليهودية وكلها رفضت الرقابة لأملمها يلها محتجة ومبعتها حفاط على سلامة العقيدة وصحة الدين ومن الأفلام الصارخة ضد الدين الإسلامى أذكر فيلم (Angelique et le Sultan) وتقدمت^(١٧) به المؤسسة العامة للسياحة وهو من إخراج Bernard Borderet .

والتيعلم كله مغالطات دينية وافتراءات على الإسلام والمسلمين بشكل صاهر ويلم Ioe Dio الذى يشكك فى الديانات المختلفة ويفقد الثقة فى الواحى والمعتقدات الروحية .

وفيلم The Last Valley الذى صور الصراع المسيحى بين المذهبين الكاثوليكي والبروتستانتي مستغلا هذا الصراع فى التشكيك فى وجود الله داعيا إلى الإلحاد على لسان أبطاله .
وغير هذه الأفلام كثير كثير .

ومن الأفلام الدينية التي أثارت جدلا كبيرا بالرقابة :

فيلم زوجة القسيس *The Priest's Wife*

والفيلم^(١٨) من الكوميديا الاجتماعية ويتلخص موضوعه في الآتي .
فتاة تقبل على الانتحار بسبب حبها لأحد الشبان لمدة أربعة أعوام ثم يصحح لها
أنه متزوج . وفي أثناء تناولها حبويا منومة يقصده الانتحار ، تقع عندها على عر تليمون
لمكتب المساعدات ، ويصحبها صوت قس من خلال الهاتف بالعدول عن
الانتحار ، وتنتقل إلى إحدى المستشفيات وهناك تطلب مقابلة نفس القس
وتسألني اللقاءات وتحابيان وتتساها بينهما علامة . ولأن تعاليم الكنيسة
الكاثوليكية تمنعه من الزواج ، يحاول الحصول على إذن خاص من البابا ،
فيسمى إلى مقابلة البابا في روما وهناك يعلم إنه في الطريق إلى الترقية إلى منصب
كلودينال .

تذهب إليه الفتاة لئيم زواجها ولتخبره بحملها منه ، إلا أنه يذكرها بأن
الكنيسة ليست في عجلة لإصدار موافقتها على هذا الزواج ويعرض عليها أن تسكن
في الشقة الخالية بجوار مسكنه وبذلك يستمران في الاستمتاع معا بالحياة فترض
الفتاة العرض وينشغل القس في أعماله الدينية .

وعندما عرض ملف الفيلم عليها ، توجست منه حيرة ، خشية أن يكون به
مايمن إخواننا المسيحيين ، وكان الفيلم يطلق ملقعة الإيطالية التي لم أتلمها ،
وكنت متعبة ولدي أعمال كثيرة ضاعطة ، فأثرت مناقشة الرقيب المختص والخبري
اللقعة الإيطالية ، وشرح مبررات عرض الفيلم من وجهة نظره
أولا : إن الفيلم إيطالي ، مصوغ في بلد الكاثوليك وعرض بإيطاليا نفسها وفي
جميع بلاد العالم .

(١٨) إنتاج إيطالي Carlo Ponti موزع شركة فاير وطلقة صربيا لوريس

ثانياً إن الفيلم يعالج مشكلة غلية حاصه بايطاليا والكينسه الإيطاليه
والتي ظهرت فيها بواند ارمه تعالى منها الكينسه الكاثوليكيه من وهب ليس سعيد وهي
المطالبه بإبناحه الزواج لرجال الدين الكاثوليكي ومن المعروف ان ثمة مشكلات
اخرى أثرت من قبل وهي حبوب منع الحمل والتي قامت أجهزة الإعلام الجماهيريه
الإيطالية بحملاتها المتواصلة حتى وافقت الكينسه في النهاية على تناولها

ثالثاً إن مجرد مطالبه الكينسه بالمروية في مسألة حقوق رجال الدين
الكاثوليك بالزواج هو تأكيد وتقلوب من الطريق الذي يتبعه رجال الدين
المسيحيون في مصر والذي يبيع لهم الزواج .

رابعاً إن المشكلة التي تناولها الفيلم لها جذورها بين الأكراب الإيطاليه
والحزب الديمقراطي المسيحي مثل العالمة (وقت عرض الفيلم) في الرلمان وسبق
ان أثير حدث إيقاد الكينسه لإسئاليات لشراء فتيات من الهند ومن الفاره الأفريقيه
ونشر هذا في جميع الصحف العالميه وقتها — ومؤداها عدم اقبال الفتيات على الرهبه
لعدم كماله الكينسه من الحقوق الزوجية المشروعة

خامساً - إن الفيلم زوجة السيس لم يتعرض بالصورة للعلاقة بين النفس
والقتال بل انه اكتمى بالتلميحات اللفظية فقط مثل عرض الراهب على فتاته للإقامة
في شقة محلووه لحين حصوله على قرار الاعفاء ، ولم يشر بالصورة إلى علاقته فعلية قد
حدثت بينها ، وهذه التلميحات إنما تهدف إلى دعم الفكرة بأن العلاقة قد تتحول
افتراضا الى علاقة خيمه غير عليه لكنها في النهاية علاقة قائمه فعلا — وتدخل هذه
التلميحات في إطار الموضوع العام في مطاله الكينسه بإبناحه الزواج ولا يفصد منها
النيل أو التعريض برجال الدين نفسه .

سادساً - وأيضاً إن هناك أفلام ومؤلفات كثيره تناولت من قريب أو بعيد
مشاكل رجال الكينسه الكاثوليك مثل فيلم «High Infidelity» والفيلم عبارة عن
بعض القصص التي تناولوا إحداها محلووه إعرانه صاحبه مدق لسكرتير الراهب

وتصبحه محيلة مأكرة إلى حجرة شاهدها فيها نصفها العارى جالسة في الفراش
ومعها سكرتير الراهب .

وكذلك فيلم *La Religieuse* الذى اثار ضجة في فرنسا وكانت السلطات قد
وقعت صده إلى ان ألححت عرصه أخيرا وصدر إلى الخارج ، ويتناول قصة فتاة
شريفة واجهت ألوان الشدود المحتلثة عندما ترددت على أحد الأميرات للراحيات
ومتعاهها في مصر

وكذلك قصة روبرا اليوناني وورد فيها مصلا عن العلاقة بين قسيوس انتهت
بقتل أحدهما للأخر وقد جاء هذا المشهد تلميحاً في الفيلم عندما وقعت إحدى
الأحجار وظهر قسيوس من أسفل الجبل بحريان

واعترافه حان جاك روسو وورد في طياتها رغبة القسيس وما شاهده باللعنة
وغيرها من الأعمال العيية التي تناولت مشاكل رجال الدين للمسيحي بالنقد البناء .

ولذا رحصت^(١٩) الرقعة المصرية بالفيلم "زوجة القسيس"، وعرض الفيلم
بندار سينما راديو ولم يمض يوم وبعض يوم حتى جاء وفد من القساوسة الأفاضل
يحتجون على عرض الفيلم ، وكان البعض لم ير الفيلم والعص الأحرار ، وكنت
انا شخصيا - كما سبق وذكرتم لم أشاهد الفيلم اكتمله بمناقشة الرقيب الذى شاهده
ومديرية الأفلام الأجنبية المسيحية الديانة .

وفي نفس^(٢٠) اليوم عقدت لجنة برئاسه وكيل وزارة الثقافة ومدير عام الرقابة
على المصنعات الفنية وبعض رجال الكنائس المسيحية الأفاضل للنظر والتشاور في
فيلم "زوجة القسيس" وبعد الانتهاء من العرض اعترض أحد القساوسة بأنه ليس
من المستحسن عرض الفيلم في دولة اسلامية نظرا لأن الأغلبية لا تعرف حقائق
الدين المسيحي وقد يؤدى عرض الفيلم إلى الإساءة لرجال الدين المسيحي كما ان في

(١٩) بتاريخ ٢٢/٣/١٩٧١

(٢٠) ٢١/٣/١٩٧١

عرصه احتمال تقليل من القيم الروحية والتي تعمل البلاد على تقويتها ، كما ان هناك أيضا احتمال إثارة العرة الدينية بين المواطنين في الوقت الذي يتطلب تكاتف جميع القوى المسيحية والإسلامية ضد القوى المعادية للبلاد .

نم أبرر أحد^(٢١) القساوسة نشرة أجنبية عن الفيلم مطبوعة بمطبعة أغلب النظم انها بالخارج بها بعض الصور الكاريكاتيرية وفيها سحرية من بعض القساوسة ؛ وقدمها القص على أنها عينة مما أرسل بالبريد إلى بعض الأسر الأمر الذي اعتبر اهانة للمؤمن المسيحي

وأفركت لتوى أنها شرارة مراد بها اشعال فتنة طائفية وكانت هذه الشرارة في الواقع معاجلة لى — شعرت معها انها عليه للتعرفه بين عنصري الأمة المصرية

(٢١) حضر الاجتماع البنية

لطف الله الكاثوليكي	مطراى بولس انطاكي
لطف الله السرياني الكاثوليكي	مطراى انطونيى لوند
بطريرك الاتحاد الكاثوليكي	الاب انطونان صيب
ص الاتحاد الانليكس عن الابا صوفيل	الاب انطونيوس امير
مدرسه المعلمة للقائمة بالقيس	الاب ميخائيل يوسف حرام
مدرسه المعلمة للقائمة بالقيس	الاح خليل ركنجل
بطريرك الروم الكاثوليكي	الاب انوار صيب شلوصى
مدير كلية اللاهوت بالمسكى	الاب لويس ابادير
مدير المعهد الكاثوليكي القروسيكلان - بالجيزة	الاب يوسف نصيرى
مدير التعليم الدينى في المدارس الكاثوليكية	الاب منير قيس
مدير مركز الكاثوليكي للسبيا والتشيزيون	الاب يوسف مقلوم
رئيس الاية القديسكان	الاب هنرى لاين
مفتوحا عن شركة ورو	الاستاذ يوسف صليب
عن جميع الشباب للمسيحي المصري	الاب سمير خليل
عن الاتحاد الاثرائى	السيد جانيث جاك الزا
الناقد لفتن من الاتحاد الاثرائى	الأنسة ميرزكى وميه
من الاتحاد الاثرائى	السيدة مويك فرح
وكيل وزارة الثقافة	السيد كمال حسن
مدير عام المصحات النفسية	السيد /مسعد الدين موفيق
	السيد اسماعيل القنسى
	الاستاذ حسن عبد النعم
	احتفال ممتاز

المسلمين والمسيحيين وهمست في أذني وكيل الوزارة الذي كان يجلس بجانبى ان من الواجب رفع الفيلم في الحال فوافقتى فوراً وأعلن إيقاف عرض الفيلم مشتهراً وكان قد استشرى على غضب إخواننا للمسيحيين .

وتم إيقاف الفيلم في حفلة الثالثة والصف وكانت الساعة قد تعدت الثالثة بقليل وكنت قد اتصلت بدار السينما قبل عرض الفيلم وقبل بدء الاجتماع حتى أن مضطر إلى وقف عرض الفيلم - الأمر الذي حدث - وحتى لا تضطر السينما إلى تأخير العرض والوقوف في مأزق

وهكذا أوقف الفيلم حرصاً على الوحدة الوطنية وقطعاً بحسب ما يكون به مما يشير الفتنه المتعملة

وتظلمت^(٢٢) الشركة للوزعة من إيقاف عرض الفيلم وتقرر^(٢٣) عرضه على مجلس الرقابة الذي أقر بالإجماع منع العرض ، وذكر أحد^(٢٤) الأعضاء ان أحداث الفيلم تدور حول مشكلة زواج قسيس في الفاتيكان المسيحية الغربية ، وان هذه المشكلة مثارة داخل الكنيسة الكاثوليكية ولكنها غير موجودة في مصر حيث ان المسيحيين الشرقيين تبيع ديانتهم زواج القسيس بل يشترط زواج القسيس فعلا قبل رسالته قسباً وان كانت الكنيسة الأرثوذكسية لا تبيع زواجه مرة أخرى في حالة وفاة زوجته التي عقد عليها قبل رسالته قسيس .

أما بالنسبة للكنيسة الكاثوليكية فلخدمة الكنيسة كلها قائمة على الرهائن والمساومة وهم غير مسموح لهم بالزواج حتى الآن .

كما أضاف العصور بان [انحراف رجل الدين هي قضية موجودة على حثتها الأدب العالمية كثيراً كنوع من العلاج الاجتماعي وذكر على سبيل المثال رواية

(٢٢) تاريخ ١٩٧١/٤/٢

(٢٣) تاريخ ١٩٧١/٩/١٠ جلد ٩٩

(٢٤) سفرى حازه [وهو مسيحي الطيف كذلك]

« تاييس » ومسرحية « تارتوف » « لموليير » والتي صُورت في مصر بقلم المرحوم
« محمد عثمان جلال » ومثلت على المسرح المصرية عدة مرات [.

وقرر المجلس بإجماع الآراء الموافقة على استمرار المنح خصوصاً مع ملاحظ
من إصرار الشركة الموردة على اتخاذ أسلوب الخطابات المتضمنة صوراً مطبوعة
لا تمثل العلم في شيء ودون اند من الرقابة ودون اعتبار ما يمكن أن تثيره هذه الصور
من استغزاز لمن تفصل إليهم .

وعندما ورث إيطاليا لاحظت وجود بعض إعلانات زوجة القسيس على
أحدى دور العرض القريبة من القاتيكان وكنت قد عثيت أن أقابل بعض رجال
الدين المسئولين في دولة القاتيكان بروما للوقوف على مدى تدخلهم في الإعلام
والمصنعات الفنية فوجدت أنهم يتبعون أسلوب الترشيح والتوعية عبر الماشرة ، فهم
مثلاً لا يعنون أن يكون من سهم رقاء ماسرون أو حلاله ، وإنما يصنعون توصيات
مخفية أو بصحفا وليس بالصورة الأحدث ، وعندما سألت سؤالا مباشرا عن فيلم
زوجة القسيس ، قيل لي أن القاتيكان لا يتدخل تدخلا مباشرا احتراماً للسلطات
المدنية .

وهكذا عرض فيلم «روحة القسيس» عرضاً جماهيرياً بإيطاليا رغم ما اسنداه
القاتيكان من نصيح بالآلا يعرض



الرقابة بلندن وبكارليس

الفصل التاسع

رقابة الأعلام بلندن

عندما روت لندن^(١) حصدت مؤتمر قانون الآداب المكشوفه والذي أقيم به مجلس الآداب^(٢) والقون هناك برئاسة رئيس مجلس الآداب والصور لبريطانيا العظمى اللورد «جوردمان» وكانت الجلسة سرية ودعى إلى هذا الاجتماع أشخاص وهيئات ممن يهتمون بالموازين القائمة والمقبلة والتي تؤثر على الآداب والمرح وقون برؤيه ، وقد اشترك في هذا الاجتماع ممثلون لهيئات المعلمين والشباب والطلبة وأساتذة الجامعات والقائمين والمحامين

وقد تلقى المجلس تقريراً لماقشته قدم من حزب العمال البريطانى عن الرقابة القانونيه والذي أعده رئيس مجلس الآداب في ٢٦ يونيو ١٩٦٨

وتناول الأعضاء في المؤتمر مناقشة إعاء الرقابة القانونيه الصلة حدا . عن المسرحيات والأعلام والصور والروايات والآداب العامه وعلماً من الأعمال العبية المكشوفه أو العاصحة المخلة بالآداب العامة

(١) في ١٤/٧/١٩٦٩ وكان قد رتب في المعهد البريطانى The British Council برئاسة الزبارة في بكة دوازة

الثقة إلى لندن وباريس (قرار ١٨٠/٢٦٩) للتعرف على رعايته

(٢) بكمة Wigmore Hall شارع Wigmore S. London, W.1

وانتهت المناقشة إلى مطالبة الحكومة البريطانية بأن تلغى البقية الباقية من القوانين والتي تعاقب على نشر أو تقديم أو عرض هذه الأعمال الفنية المكشوفة وكذلك إلغاء رقابة المحاكم على هذه الأعمال ، وأصبح على وزير الداخلية الإنجليزي أن يتخذ الإجراءات البرلمانية والتشريعية اللازمة لتنفيذ هذا القرار لأن وزير الداخلية هو نفسه الذى عهد إلى مجلس الفنون البريطانى بأن يدرس تعديل قوانين ولوائح الرقابة على الأفلام والفنون المكشوفة ، وأن يتقدم المجلس بالتعديلات التى يراها .

ولكن المجلس شكل لجنة متخصصة من رجال الجامعات وعلماء النفس والعناني والأدباء وقد رأت اللجنة أن خير حل في نظرها هو إلغاء تلك القوانين وليس تعديلها ، وقد أعدت اللجنة تقريراً صافياً عن مشكلة الآداب والفنون المكشوفة في بريطانيا ورات أن القوانين أصبحت مشلولة وعاجزة أمام سيل المطبوعات والأفلام والمسرحيات والصور في وسط التلويح الحارف نحو إباحتها كل ما كان المجتمع الإنجليزي يستكره أيام الملكة فيكتوريا بل إلى أيام قليلة مضت

وأثناء مناقشة الموضوع الحظير انقسم الرأى إلى أغلبية تؤيد إلغاء هذه القوانين وأقلية تقاوم من أجل بقاء الرقابة على الأعمال الفنية المتهمة بحلش الحياء والآداب العامة .

وذكر عضو برلمان من اتحاد المدرسين بأن الداعين أول دولة ألغت القوانين المعاقبة على الإخلال بالآداب فانتفضت الجرائم الجنسية بها بنسبة ٢٥ ٪ كما ذكر أحدهم بأن عدد المطبوعات والروايات التى يعاقب عليها القانون لحماية الآداب أكثر بكثير من الكتب التى لا خبل عليها .

وكانت عملة اتحاد جمعيات الطفولة "مسز هويتهد" وهى في الخمسين من عمرها ، هى التى تحملت الدفاع عن المحافظة على الآداب وبقاء تلك القوانين بسببها هاجها وسخر منها أغلب الحاضرين في قاعة "وهمجور" وحسرت السيلة هويتهد قصة الدفاع عن تلك القوانين واتخذ للزعم بالأغلبية الساحقة المقرر بالموافقة .

وكان رأى الأعلية النى اشتركوا فى علس الفنون البريطانى مؤبدين التوسع فى العاء القبود على أعلام الاماحة والصور والمسرحيات على أساس أن التوبىح أو الرجر الاجتماعى هو السبل للمقوبات التى يرضها الفنون وأن الرأى العام سيمرض عنها ذات يوم .

ومعنى هذا أن مجلس الفنون رأى أن يحمى المجتمع نفسه بنفسه من هله العاصفة بل يحمى بصميره بدلا من أن يحمى بقوانين لا يعلها أحد ، وعلى هذا الحويواجه المسئولون عن التربة والفنون مشكلة زيادة حجم السلع للوجهة لإفراء الشاسب الساخط القلق بلرجة لا تقف حد حد والذي يرض كل ما يتعلق بالحياة الموروثة .

وثارت ضجة تأييد من الأوساط والصحف العمالية وضجة اعتراض من الأوساط المحافظة وصرح «سيرميرويل اوزبورن» قائلا . وأنا صد كل إلعاء لقوانين حماية الآداب العلة وأنا صد كل توسع فى الإماحة وإن لأشعر أننا نجلس هنا كأعضاء الشيوخ الرومان فى القرن الثالث للميلادى ونحن نرى حصارة عظمى قنار من نمنا سبب التحل عن الحزم وروح التقاليد والنظم»

وقابلت مستر «جود تريفيان» John Trevelyan «رئيس المجلس البريطانى للرقابة على الأفلام بلندن» وكان من رأيه أن خير وسيلة هى استخدام سلطة القانون ، كما ذكرى بأن تلك السلطة ما زالت قائمة فالقانون يعاقب على الخروج على الآداب أو قرارات الرقابة ، وقد تبلغ العقوبة حد سحب الرخصة من صاحب السينما الذى يعرض فيلما غير مصرح به ، أو أن يعرض مشاهد متنوعة أو يسمح بدخول الأطفال فى أفلام للكبار فقط ، وهذه العقوبة هى أقصى العقوبات فاعلية ذلك أن كل شىء يوزن بميزان الربى والحسرة .

كما ذكر في أن لندن تواجه سيلا متزايدا من أفلام الجنس العاروى القادم من بعض بلاد أوروبا خاصة الدانيمارك ، والمانيا والسويد وإيطاليا والتي تعتبر أكثر دولة في العالم متاحة لأفلام الجنس الخيرة وأنها أنتجت في عام ١٩٦٨ وحده ١٦٠ (مائة وستين) فيلمًا من هذا النوع المثير كما ذكر أن (إنتاج) ستوديوهات إنجلترا نفسها من هذا النوع قد تضاعف في سنة واحدة .

وقال إن جمهور أوروبا لم يكن يواجه هذه الموجة الصارية منذ خمس سنوات فقط ، بينما هو تحت رحمتها في الستين الأخيرين ^(٤) وأصبحت هذه الأنواع من الأفلام أروج ما يتبعه النشرون والمصورون والاستوديوهات

وقال مدير مجلس الرقابة ملندن إنه برغم كل شيء فإن من رأيه أن الخطر الداهم ليس في أفلام الجنس بل في أفلام العنف وروايات العنف ، ولقد ملفت إحصائيات مشاهد الأفلام سويًا ٢٥٠ مليون مشاهد في السنة منها ٦٠ مليون تذكرة لمشاهدي أفلام الكبار فقط وهم الذين يزيدون على الستة عشر عاماً

وقال رئيس المجلس البريطاني للرقابة على الأفلام ملندن إن رقابة السينما في لندن رقابة من الجنس الثالث على حد تعبيره ، ثم استطرد بأن ذكر رأى الرقابة ليست حكومية مع أن بينها وبين الحكومة تدخلًا ، وهي تزعم أنها ليست أهلية مع أن بينها تدخلًا مع صناعة السينما وكلها شركات خاصة ذات رؤس أموال ضخمة وفروع وتدخلات الخ .

والدولة لا تتدخل في رقابة الأفلام في المملكة المتحدة أي أن الرقابة لاتتبع الحكومة بها ، بل إن السلطات المحلية هي وحدها لها حق التصريح بالأفلام حماية للجمهور وهي وحدها صاحبة الحق في اختيار نوع الأفلام التي تعرضها وذلك بموجب قانون السينما توغراف الصادر عام ١٩٠٩ ولهذا السبب فهي تعتمد على هيئة أهلية مستقلة للرقابة على الأفلام هي مجلس الرقابة البريطاني الذي ينال التأييد الأيدي

(٤) على ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ بإيجاز أن ديون لندن كانت في ١٩٦٩ .

الكامل وغير المعلن من الحكومة ونال رضا شركات السينما ويكون له تفويض فعل عميق وشامل ثم يكون له مظهر الوساطة وإيذاء للمشورة لا أكثر لأن يطلب رأيه ومشورته . ويتداخل هذه السلطات بشروط مناسبة يعطى هذا المجلس البريطاني للرقابة سلطة القانون .

تكوّن المجلس البريطاني للرقابة على الأفلام عام ١٩١٢ مع نهاية صناعة السينما والتي كانت تريد أن تؤكد أن مستوى مرضيا من أفلام التسلية يقدم للجمهور .

ويتكون مجلس الرقابة من رئيس ومكثرتير ورفقاء من الرجال والنساء على السواء ومساعدين إداريين وموظفي أجهزة العرض .

ويختار الرئيس لجنة من ممثل جميع فروع صناعة السينما على أن يكون اختياره من أشخاص لهم تجارب واسعة في الحياة العامة أو للموظفين كما أن الذين يختارون للمناصب الهامة بالرقابة يختارون في الغالب من كبار الوزراء والفراء السابقين ومن كبار موظفي الحكومة والذين لهم صلات بالخارجية أو الساعلية الإنجليزية ولا يتلون لى مكافآت حكومية على ذلك وليسوا من موظفيها .

أما الصفات المميزة للرقيب والمطلوبة فيه فهي ثقافة عالية وعلم بالحياة وتجارب فنيوية وإدراك واسع وخفة ظن وحيال واسع بحيث يستطيع أن يتصور حدود الأفعال عند المشاهدين وتعطى أهمية خاصة للمرشح الذي يتعاطف مع الأطفال ويدرك ما لهم من حق أو رغبات أو مشاكل ومن المسلم به ألا يكون للرقيب صلة ما بصناعة السينما .

ويراقب المجلس كل فيلم سواء أكان فيلماً إنجليزياً أم أجنبياً يراد عرضه على الجمهور في البلاد فيأ عدا المنشرة الأخبلوية والتي يسرى عليها نفس الاستثناء من الرقابة شأنها في ذلك شأن الصحف الإخبارية المطبوعة والتي لا تعرض على الرقابة .

وتأتى مصاريف المجلس من عرض رسوم على كل فيلم يمحسه المجلس تبعاً لنظام موضوع حسب طول الفيلم ونوعه سواء أكان فيلماً مصوراً أو تسجيلياً أو صوراً متحركة أو إعلانياً .

ويراقب الفيلم رقيباً على الأقل في مبنى الرقابة ، وإذا وجد بالفيلم مشاكل بعينها ، أو أن الرقيب لم يستطيعوا الحرم برأى فيه ، فلايد ها من أخذ رأى الرئيس وقد يشاهد الفيلم مرة أخرى ، وفى بعض الأحيان يشاهده المجلس بأكمله وفى أحيان كثيرة يعرض الفيلم لعدة مرات .

والأفلام المصروح بها من الرقابة توضع تحت ولحطة من ثلاث قوائم ، حرف (U) وهو الصالح للعرض العام ، وحرف (A) ومعناها يستحسن عرضه على الكبار وحرف (X) ومعناها لا يعرض إلا على الكبار فقط . وإذا ما اعترضت الرقابة على بعض التفاصيل فى أحد الأفلام لا يمنح الترخيص حتى يتم إجراء التعليل أو الحذف . وفى حالة رفض إعطائه ترخيص للفيلم فمن حق المنتج أن يلتزم من كل سلطة عملية إثناً خاصاً يعرض فيلمه فى منطقته المحلية .

وبالمثل فإن السلطات المحلية فى إمكانها (بموجب قانون السينما توجراف لسنة ١٩٥٩) رفض أى فيلم لأى سبب يبدو لها معقولاً حتى ولو كانت الرقابة قد سمحت به . وهذا الحق نادراً ما أخذ به طالما أنه فى معظم الحالات نجد السلطات المحلية نفسها معتمدة على قرارات الرقابة وليس أمامها فرصة للتدخل

وتشجع الرقابة المتجبن على أن يعرضوا سيناريو الفيلم عليها قبل إنتاجه حتى يمكن أن تتدبرك اعتراضاتها فى مرحلة يسهل معها إجراء التعديلات وتقلص السيناريوهات من المتجبن الأنجليز فقط وللواقعة على السيناريو لا يعنى المتجبن من حتمية الموافقة على الفيلم كاملاً وللمناظر التى تشير إليها الرقابة فى مرحلة السيناريو لا يكون حكمها مسبقاً لأى منظر فى الفيلم عند مراقبة الفيلم ككل .

والسلطات المحلية تعطى فاعلية لقرارات الرقابة بأن اشترطت في تصاريحها بالآلا يسمح بمرص أي فيلم لم تجزه الرقابة دون أخذ رأى السلطات المحلية بل الأكثر من ذلك فإنه عندما تضع الرقابة بعض الأفلام في قوائم (A) أو (X) فإنه يشترط على التوالى أنه عندما يمرض فيلم من قائمة (A) فإنه لا يسمح للأطفال دون السادسة عشرة بالحضور إلا بصحبة واحد من أولياء أمورهم أو أشخاص فوق السادسة عشرة، وإذا كان الفيلم للمعرض من فئة (X) لا يسمح للأطفال أقل من ١٦ سنة بالحضور سواء أكانوا بصحبة الكبار أم لا .

وعندما تصرح الرقابة بأحد الأفلام في قائمة (A) فمعنى هذا أن الفيلم لا يعتبر بوجه عام صالحاً لكل الأطفال دون السادسة عشرة وإن كان يصلح للبعض ممن اتسع إدراكهم بعض النظر عن السن والشرط الذى وضع عند عرض فيلم من أفلام (A) مع الأطفال دون ١٦ من الدخول دون صحبة أحد الأيوين أو شخص يزيد على ١٦ عاماً ، بمعنى أن القرار فى السماح بمشاهدة الطفل للفيلم متروك لأبويه اللذين سيقيم على عاتقهما بعض التصبر للطفل فيما يخص الفيلم . كما أنه متروك لهم تقرير ما إذا كان الفيلم مناسباً لأطفالها . أم لا .

أما الأفلام ذات التصريح بسلامة (X) فهى الأفلام التى يخص موضوعها أو معالجتها الكبار كلية وهى بالتأكيد غير مناسبة لأى طفل دون السادسة عشرة لمشاهدها . والأفلام التى توضع فى هذه القائمة يمكن أن تكون موضوعاتها قد عولجت أيضاً فى القائمة (A) إلا أنها هنا تمالج الموضوع بصراحة أو واقعية أو صفة أكثر تفصيلاً بحيث توضع فى مجموعة (X) أو أن موضوعها ذاته يخص الكبار دون منازع .

ولم يكن للرقابة قانون مكتوب من قبل يجلد الموضوعات والأحداث التى نجد أنه من الضروري خلط الأفلام منها لوحى من أفلام القائمة (X) ذلك أن الرقابة تفضل الحكم على كل فيلم بمقومته وأن تأخذ فى الاعتبار كل حادثة وسطى من الدالوج

بالنسبة لموقع الفيلم ككل . وبعبارة أخرى فإن الغرض من الرقابة هو حماية الجمهور مما يمكن أن يخل بالأدب العامة للجمهور من تحييد للرذيلة أو تشجيع للجريمة أو التقليل من القيم الاجتماعية أو ما شابه ذلك مما قد يصير أو يؤثر على تفكير أعضاء المجتمع .

وبخلاصة القول أن مجلس الرقابة الإنجليزي على الأفلام لا يمثل رأي الحكومة ولا يأخذ منها أي مبالغ وأعضاؤه ليسوا موظفين في الحكومة وهو مجلس مستقل عن شركات السينما أي أنه هيئة محايدة ، وهي كذلك في أوقات السلم ، فبالأوقات الحرب كما حدث في عاى ١٩١٤ ، ١٩٣٩ أصبحت الرقابة خاصة تماماً لتعليمات وزارات الإعلام والحرب والخارجية وسيطرت عليها اعتبارات الأمن وسلامة الأسرار والعمليات العسكرية ورقابة الحكومة .

وفي أوقات السلم والحرب توضع الاعتبارات السياسية وعلاقات إنجلترا بالدول الأخرى في مركز «التأثير والاعتبار» فمتدما كانت حكومة تشامبرلين تهادن هتلر وتتبع سياسة ميونوخ كان مجلس الرقابة المستقل يصادر الأفلام الأمريكية والروسية التي كانت تهاجم ألمانيا المحترية .

وقبل أن تتحالف روسيا مع إنجلترا وأمريكا وفرنسا كان مجلس الرقابة يسمح بعرض الأفلام التي تهاجم النظام الروسي وعندما أصبحت روسيا حليفة للحلفاء مع مجلس الرقابة الإنجليزي عرض فيلم « الرقيق أفس » الذي كان يهاجم كل شيء في روسيا .

وبدأت إدخال التعديلات على القواعد التي يترخص بها عرض الأفلام - بعرض الأفلام للكبار فقط مع فيلم «فرانكشتاين» في بداية أفلام الفزع والنفخ كما منعت بعض مجالس المدن فيلم «كينج كونج» ولقد اضطر مدير مجلس رقابة لندن بأنهم هناك منحوا أفلام «حفرة المعلمين» و «الحيلة تبدأ غداً» والنسخة القديمة من فيلم «الأنسة جولي» .

وفجعت إلى إحدى دور العرض والتي كانت تعرض فيلماً للكلمة فقط (X) هو Wonder Of Love ولا حظت أن دار العرض الواحدة تتكون من عدة قاعات للعرض تعرض أفلاماً مختلفة وأن العرض بكل منها متواصل ويسمر موحداً ، كما لاحظت أن قاعة العرض بها حوالي ٢٥٠ إلى ٣٠٠ كرسي .

وموضوع الفيلم يحاول أن يحل ثلاث مشاكل في الترتيب الجنسية الأولى عندما يفرق الوالدان في الترتيب بين الولد والست ، وإيهام الولد أن العاطفة نوع من الضعف لا يليق بالرجال ولهذا فهو يخفي عاطفته عن زوجته دائماً ، والمشكلة الثانية تقع عندما تبلغ الأم في تحمير الابنة من العلاقات الجنسية فيلزمها الخوف حتى بعد أن تصبح زوجة وأما والثالثة عندما يشغل رجل الأعمال ثلماً عن زوجته ويسجل مشاعرها مكتعياً بالخدع حتى توشك على السقوط مع آخر رغم حب الزوجين لبعضهما . والفيلم يعرض مناظر ولقائات مكشوفة في معالجات لموضوعاته .

ولاحظت أن بقاعة السينما حوالي ثلاثين شخصاً وأن المتقدمين في السن نوماً يتركون القاعة بعد العرض بقابل كما أن بعضاً من الشباب وجدوا في هذه القاعة مكاناً للقاء

كيف نشأت رقابة الأفلام في إنجلترا ؟

عند ظهور السينما في إنجلترا كان هناك قانون ١٧٥١ الخاص بالمحلات التي تقدم عروضاً غيلة بالنظام وقد وافق عليه مجلس العموم لأن كثرة أماكن التسلية التي يؤمها الطبقات الدنيا من السابلة والعمامة هي مسبب كبير لأعمال السرقة والنشل ، كما أنها تغري روادها بأن يبدؤوا دخلهم القليل في مسرات صاخبة ممجية ولأن هذه الأماكن تستخدم وسائل غير مشروعة لإمداد جمهورها بلحياجاته من أسباب الاستمتاع باللهو ولتهديد مسراتهم ووحى لمنع إغراء السرقات والنشل وتصحيح عادة التسكع بأقصى ما يستطيع صدر هذا القانون .

وكانت صور رقصة وشرايع من الصور المتحركة الصلصلة تعرض في متاح كالفيلم في تلك الأماكن الممنعة للهو وفي قاعات للموسيقى وقاعات الميوزيك هول ومسارح النشل وأماكن اللهو والتسرية يصحبها موسيقى من بيانو يعزفها عازف أو من اسطوانة تدور على الفونوغراف أو من البيانولا .

وكان ينظر إليها كنوع من التسلية والتجديد في البرامج ، فقد كانت صناعة السينما حديثة النشأة ولم يكن هناك من يعطيها من الأهمية شيئاً ، لأن جمهورها كان جمهور النصف بنس . ولكن كان مع الصور المتحركة ترقب وخوف وأمل ولغبط لأن هذا الميلاد أحدث انقلاباً في وسائل التسلية وجلب للجمهور والتأثير عليه .

وحدث في أحد أيام الأحد من عام ١٨٩٩ أن اتفق راعي كنيسة «نيو كاسل» مع عامل سينما على أن يعرض فيلماً ليسل جمهور الكنيسة ، وعرض عامل السينما فيلم «الحطوب» وكان به مشهد ظهرت فيه ممثلة جالسة تواجه الجمهور بينما استرقى الحظي أحد الممثلين من الرجال ماشياً على أطراف أصابعه واختلس من خلفها قبلة خاطفة لم تستغرق أكثر من لحظات قليلة .

وأوقف القسيس عرض بقية المشاهد فلا يجوز لشعب الكنيسة أن يشاهد أعمالا من وحى الشيطان وكما امتنع عن دفع أجر عامل السينما الذي طالب بحقه أمام القضاء ومدافعا عن المشهد للمعرض عليه بأنه في رأيه كان مشهدا سلبيا .

وكانت قضية يذكرها تاريخ رقابة السينما في العالم لأنها أول نزاع ينظره القضاء الإنجليزي ويتعرض فيه لموضوع الأفلام ونوع التسلية التي يمكن أن تكون مشروعة .

وتطورت السينما وأخذ رجال تلك الصناعة يحاولون جذب جمهور والنصف بنسء بأقصر الطرق وهي عرض مشاهد الجنس والعنف عليه ودون اتفاق سابق أنتج رجال السينما الأوائل مشاهد القبلات والعتيق ومناظر القتل وتنفيذ أحكام الإعدام ، وكان بلد الجمهور أن يرى ممثلا يقتل فرعه رميا بالرصاص دون أن يرتشم أو أن يرى آخر في مصالحة للأسود .

وأتارت هذه المناظر كثيرأمن الهيئات فمنع البوليس الأنجليزى والأمريكى فيلمي «قبلة ايروين رايس» الأمريكى بسبب القبلة الأخيرة به والذي بلغ طولها بالفيلم ٥٠ فلما كما منع البوليس في البلدين أيضا فيلم «رقصة الأفعى»

وكان قد أثار مشكلة هذا الفيلم «ميسيل هيورت» حين استأجره راعى كنيسة آخر وأراد سيسيل أن يعرض فيلم «رقصة الأفعى» «معرض الراعى وغير العنوان إلى «رقصة سالومي» .

والسبب الثاني الذى أدى إلى تدخل الدولة هناك هو شوب الحرائق في مباني المسارح قى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كان خطر الحريق في المسرح يهدد هذه الأماكن في كل بلاد أوروبا وشمال أمريكا . قى عام ١٨٠٨ احترق مسرح «الكومنث جاردن» ومات ٢٠ شخصا في الحريق ثم احترق مرة ثانية عام ١٨٣٦

وفى عام ١٨٠٩ احترق مسرح «دورى لين» وفى ١٨٥٦ احترق مسرح «ليمان» في سان بطربرج «وصلت في الحريق ٨٠٠ نص» .

وفي كندا عام ١٨٤٦ مات في «كويك» العاصمة حوالي مائة نفس كما مات في مسرح «الكونسيلز بنينبورك» عام ١٨٧٦ حوالي ٢٨٣ شخصا .

وأشهر هذه الحرائق حريق للمسرح الدائري في فينا في شتاء ١٨٨١ حيث احترق ٤٥٠ شخصا كل هذا دما منير اللطفي بلندن عام ١٨٨٢ كابتن «سوالى» إلى شخص مبانى للسرح ثم صدر في عام ١٨٨٨ القانون الخاص بمبانى عمالات اللهو .

وفي ظل هذه الظروف ظهرت عروض الصور المتحركة والتي يقال إنها بدأت في شارع «ريجنت» قبل نهاية القرن الماضي بأربع سنوات ثم انتقلت إلى ميدان «ليستر» .

ولكل هذا تكلمين لسلامة الجمهور والخوف من الحرائق وتحريم عرض الأفلام أيام الأحد صدر قانون السينما توغراف عام ١٩٠٩ .

كما حدث عام ١٩١٠ أن أصدر مجلس مدينة لندن قرارا بمنع عرض فيلم عن ملاكمة جونسون وجيمس في أمريكا والتي انتصر فيها الملاكم الزنجرى مما أثار الخواطر هناك

أثارت صناعة السينما بما تعرض من صور ومشاهد اعتبرت مخالفة لأداب المجتمع العامة ونظمه ، نقاشا ولغطا كثيرا ، فهي تريد أن يستمر نشاطها الاقتصادي على قاعدة حرية المنافسة «بينما يريد المجتمع أن يهون آدابه وتقاليده ولكن تلك المسألة ستؤثر حتما على حق المواطن الإنجليزي في التعبير والنشر .

وحدث في عام ١٩١١ أن تقرر أن يعرض صاحب الفيلم القادم من الخارج فيلمه قبل عرضه على الجمهور ، حل مفتش البوليس .

وكان رجال السينما بالتجسوا قد وقصوا تحت وأبل من المجسمات العvisية ومحلات الاستنكار والتجريح . فقابل وفد منهم في ٢٢ فبراير ١٩١٢ مستر «ماك» كناه وزير الداخلية وأخو عليه في أن تعين الحكومة رقبة على الأفلام من موظفيها .

وقال وفد السينما للوزير ليست مسارح الصور هي الهدف الذى يهاجمه كل من أقام نفسه مدافعا عن الآداب العلية ، بل إن رجال السينما هم الذين يشعرون بالهانة لكثرة التحقير الذى تقابل به جهودهم لانشاء صناعة جديدة .

وقال وزير الداخلية لرجال السينما .

«لن أمانس الرقابة لحسابكم فأعطيكم حصانة تحول دون مقاضاتكم إذا أنتم أنتجتم أفلا ما تقع تحت طائلة القانون»

فكان أن ظهرت الرقابة على الأفلام في إنجلترا وأمريكا منذ سبعين سنة تقريبا وكان ظهورها عملا اختياريا كما جاء في كتاب رقبة الأفلام والقانون^(٥) لأن صناعة السينما هي التي بدأت بمراقبة نفسها بنفسها أو بمطالبة الحكومات بمراقبة إنتاجها .

فانشت هيبة المجلس البريطاني للرقابة على الأفلام وكان ج. أروفورد والذى بلغ سن الثمانين كزبيب مع اللورد حامل أختام الملكة عام ١٩١٢ وقد عينه اتحاد منتجي السينما توغرراف واتحاد عرضى السينما توغرراف أول رقيب له

هذا ورئيس مجلس الرقابة هو « سير دافيد اورمى جور »

وهو زعيم للمعارضة في مجلس اللوردات ورئيس للمجلس البريطاني ويعمل لقب «بارون هارلك الخامس» وكان وكيلًا للخارجية البريطانية فورير دولة ثم سفيرًا لبلايه في واشنطن وتحتل أربع سمات وعين رئيسًا للمجلس الذى يشنع عليه طرفاه صناعة السينما بقولهم «مجلس القضاة الأشقياء» وبعد سنة من تسلمه رئاسة المجلس الرقابة الواسع النطاق أصبح البارون زعيم للمعارضة في مجلس اللوردات .

هذا وصناعة السينما بلغت تشكوى مناشدة التلفزيون الشديدة والذى استطاع في أقل من سبع سنوات أن يجذب عددا كبيرا من رواد السينما ذلك أن التلفزيون الملون والعادى يقدم مادة فليمية متنوعة وجذابة وأخبارا عن أهم أحداث

(٥) Film Censor And The Law, Neville March Hanning.

العالم تنقلها الشاشة الصغيرة أولا بأول إلى المشاهدين وكذلك أخصار الفن والعلم والمخترعات والبرامج الترفيهية والتمثيلات والاستعراضات والألعاب الرياضية وكلها خدمت سينمائية متجددة تفتح المشاهد عن الذهاب إلى السينما مما أثر على عدد رواد دور السينما فأنخفض عددهم من ٣ مليون إلى ٧٠٠ ألف مشاهد يوميا .

وهذا الانخفاض يمثل خسارة ٧٠٠ مليون تذكرة سنويا والمعروف أن السينما بلندن صناعة بالمعنى الكامل ذلك أن الاستوديوهات والشركات وكل العاملين في المجال السينمائي يضعون نصب أعينهم شيك التذاكر سواء كرجال الأعمال الذين يضعون نصب أعينهم بورصة الأوراق المالية .

رقابة الأفلام بفرنسا

كمعظم البلاد الأخرى مضى سنوات عدة على فرنسا قبل أن تصدر الحكومة المركزية تشريعا ينظم السينما ، وفي نفس الوقت عندما شعر البوليس تدريجيا والسلطات المحلية بالحاجة إلى متابعة برامج السينما ، لتحلوا نفس الفريضة العادية التي يستعملون بها سلطاتهم في تنظيم الملاهي الأخرى .

اتخذت فرنسا النموذج المعاصر قصصت للملاهي إلى قسمين :

الأول يتعلق بالمرح .

والثاني يشمل برامج للفرجة وهي الأراجوز وما شاكله والألعاب السحرية وألعاب القوي البدنية والبنوراما والديوراما (Diorama) والحفلات التكرية وأعمال الحريق وعروض الحيوانات إلخ والتي تحتاج إلى عمل دائم أو سنان .

وفي هذا النوع وجدت السينما . ولقد أطلقت الثورة الفرنسية حرية المسرح في ١٣ يناير ١٧٩١ إلا أن في السنة السابقة حل هذا الترخيص كان يجتم القاتون المصادق

١٦ أغسطس ١٧٩٠ ألا يسمح للمشاهد الجماهيرية أو يرحس بها إلا عن طريق ضباط المجالس البلدية ومنذ ذلك الحين كان هناك فصل بين المسرح والمشهد وكان المسرح أحيانا حراً وأخرى تحت رقابة مشددة إلى أن كان قانون ٦ يناير ١٨٦٤ الذى أعاد تنظيم الرقابة على المسرح ولاخر مرة .

أما للمشاهد والبللأى فكانت تخضع دائما إلى سلطة المجالس البلدية منذ ١٧٩٠ وقد أدخلت فى قانون المجالس البلدية فى أبريل من عام ١٨٨٤ ٤٤ أصفى قوة إلى عمدة المدينة فى أن يمنع تمثيل أى مشهد قد يعكر صفو السلام فى منطقته وكان الأمر متروكا لتقديره بحرقه مما يسمح له بإصدار قوانين عامة ، الأمر الذى حرم عليه تماما بالنسبة للمسرح .

وهذه الخطة فتحت للمجالس الحكم الرقابى الإدارية الخاصة بالحكومة المركزية بالنسبة للبروفات طلأا أن رؤساء البلدية يتلقون أوامره من وزير الداخلية رئيسهم الأهل .

وعلى هذا كان أول قانون رقلى فى فرنسا يتخذ صفة العموم بالنسبة للأفلام هو عبارة عن أمر من وزير الداخلية عام ١٩٠٠ إلى رؤساء البلديات يلفت فيه نظره باعتبار السينما من عروض الفرجة ويذكرهم بسلطة العمدة فى منعها وطالب من رؤساء المدن أن يتأكدوا من أن العمدة قد زولوا سلطاتهم فى منع جميع الأفلام سواء أكانت إخبارية أو مشاة من جنيد والى تظهر إعدام أربعة من المجرمين من عصابة البولوى *Pollex gang* يشرعوا على النع بأنفسهم فيها إذا امتنع العمدة عن ذلك .

وهذا التفسير بالنسبة لمركز السينما قد يفتح المجال للمناقشة ، إلا أنه له أساس من الصحة ، ذلك أن السينما وضعت فى قائمة واحدة المرة بعد المرة مع الفنون غير المحترمة من المأهى المسرحية . ورغم أن الفيلم فى تكوينه الدراسى أقرب إلى مقارنته بالدراما وبالتالى ومن المنطق أن يستفيد من امتيازها فى التمتع بإعفائه من الرقابة كالدراما فى فرنسا (كما أشارت بذلك صناعة السينما بفرنسا فى القضايا المدينة التى قدمت للقضاء) إلا أنه قد مر على السلطات والعلبة الوسطى ما يقرب من العشر

سنوات لم تركز السينما خلالها كثيرا على الموضوعات الدرامية الجادة (ذلك أن فن السينما لم يبدأ يبدأ يمتدح إلا في ١٩٠٨) مثل الأفلام الإخبارية والفرس ذات الفصل الواحد وكذلك الملودراما التي بموجبها قد وصفت السينما في مكانها اللاتني في صف واحد مع صالات الموسيقى ومسرح العرض .

والسينما في أساسها كانت دون شك من عروض الفرجة Spectacle de

Curiosité

ويغض النظر عما بذله جهابذة صناعة السينما من مجهودات - فذلك أنها أصبحت صناعة عام ١٩١٠ - بأنهم الجملهم بأن السينما ما هي إلا مسرح بالفانوس السحري . ولكن الناس لم يكونوا يستطيعوا تغيير موقفهم من السينما وظل هذا الموقف فادسا نفسه مدة طويلة وحل الأخص بلندن .

وظل الأمر كذلك في فرنسا حتى سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى عندما أثرت سلسلة من القضايا والتي أقيمت بسبب محاولات بعض المخرجين منع أفلام من نوع بعينه .

ويأتدلاع الحرب العالمية الأولى فرضت السلطات المحلية رقابة صارمة على عرض الأفلام ومن خلال هذه السلطات زاول وزير الداخلية سلطاته للشدة أيضا . ولم تكد تنتصف الحرب حتى قام نظام كامل للرقابة عن طريق جهاز وطني مركزي في ديسمبر ١٩١٥ وصح مدير الشرطة بباريس تقالما كاملا للرقابة من أول ديسمبر من تلك السنة أصبح محظورا عرض أي فيلم على الجمهور في حي السين دون الحصول على تصريح كتابي بالمعرض ثم صمم وزير الداخلية هذا النظام في عام ١٩١٦ بالنسبة للأفلام التي تعرض بفرنسا كلها .

لما المنع فقد ترك مقترحا ، ذلك أن العملة هو الوحيد الذي له الحق المطلق في تنظيم الأفلام في دافترته غير أن هذا النظام أعطى سلطات واسعة للرقابة البلدية ورقابة المخرج مما دعا وزير الداخلية في مايو ١٩١٧ إلى تكليف لجنة لوضع الأسس

السلمة والتنظيم الكامل للرقابة والذي جاء في تقريرها الذي أعلن في ٢٥ يوليو ١٩١٩ .

«معرض عرض أي فيلم سينمائي على الجمهور فيما عدا التشرة الإعلانية ما لم يرخص بهذا الفيلم ويسمحه من وزير الإرشاد of Instruction. لهذا الترخيص يجوز فقط الإباحة به بعد أخذ رأي لجنة مختصة لهذا» .

وبعد تولي الجنرال «ديجول» سلطته بعلم أي في عام ١٩٥٩ شكلت لجنة جديدة لتعديل نظام الرقابة على الأفلام وفي عام ١٩٦١ شكلت لجنة جديدة أخرى حتمت أن تكون لجنة الأفلام مكونة من ٧ ممثلين رسميين و٧ من يمثل مهنة السينما وثمانية ممثلين من الوزارات المختلفة (من علماء الاجتماع وعلماء النفس والفلسفة والأطباء والمدرسين والإتحاد الوطني لجمعيات الأمهات) .

Le haut conseil de la jeunesse

Association des Maires de France

جمعية المدن بفرنسا

ولأنه من المنتظر أن بعض أعضاء هذه اللجان سيترجم بالنظرة البوليسية فإن جمعية مؤلفي الأفلام Association des Auteurs de Film والجمعية الفرنسية لنقاد السينما والتلفزيون رفضوا أن يمثل مرشحون منهم في هذه اللجنة .

وبموجب قانون ١٩٦١ فإن اللجنة يجوز أن تتواجد في اللجان الفرعية لمراقبة الأفلام إلا أنه في حالة اتخاذ قرار بمنع عرض أي فيلم فيجب أن يكون بقرار من اللجنة كلها في اجتماع عام للأعضاء .

هذا والرقابة بفرنسا الآن رقابة إدارية خاضعة لوزير الثقافة وكانت قبل ذلك خاضعة لوزير الاستعلامات ومن قبل إلى وزير الداخلية وليس لها قانون مكتوب .

ووقت كنت يباريس كان معروضا مشروع بقانون للرقابة على الأفلام أمام الجمعية الوطنية لاصدوره .

ويقوم في ذلك الوقت بالرقابة المركز القومي للسينما في باريس ويتألف مجلس الرقابة من ٢٢ عضواً ٧ من موظفي الرقابة و٧ من موظفي وزارة الثقافة و٧ من المحققين بعلوم التربية وعلم النفس وممثلين للأطباء النفسيين والمهندسين والجيش ورجال الدين وأما العضو الثاني والمشهود فيمثل الحكم المحلي في باريس .

تصدر الرقابة على الأفلام توصيات تعرض على وزير الثقافة وله وحده الحق في الترخيص بعرض الفيلم أو منعه أو حذف مشاهد منه .

يجوز للمنتج الذي اعترضه الوزير على فيلمه أن يتقدم به مرة أخرى للرقابة بعد حذف الأجزاء الممتنعة عليها فلما تكرر رفض الفيلم مرة ثانية اعتبر المنتج نهائياً وفي كل مرة يدفع المنتج رسماً مالياً .

أما أسباب المنع أو الحذف فهي الأسباب التي تؤدي إلى الإضرار بالصالح العام سواء أكان ذلك من حيث عرض مشاهد مخلة بالأدب أو مسيئة إلى الشعور أو تتعارض أساساً مع دستور فرنسا وعلى نحو يخلص الأفلام التي تحجب العنف وتعاطي المخدرات والشلوك الجنسي .

كما أن التصريح بالأفلام يمنح على ثلاث درجات :

(أ) لأقل من ١٣ سنة وهذه الأفلام يجب أن تكون خلواً تماماً من العنف والجنس والمخدرات .

(ب) أفلام لمن هم أقل من ١٨ سنة وفي هذه الأفلام يباح بعض مشاهد الجنس بشرط أن يكون مستوى الفيلم المنخفض وفيما وأن تكون هذه المشاهد مبررة فنياً ولا يتكرر مشهد الجنس العاري أكثر من مرة واحدة في الفيلم الواحد .

(ج) ثم أفلام لأكثر من ١٨ سنة .

إذا رفض وزير الثقافة أو الاستعلامات أحد الأفلام فإن القاعدة للتبعية ألا يبيحه الوزير الجديد حين تغيير الوزارة وذلك حرصاً على استقرار الأحكام التي تصدرها السلطة التنفيذية في هذا الصدد .

هذا وليس للسلطة القضائية أي سلطان على القرارات التي يصدرها الوزير
إعمالا لسلطته في الإباحة أو الحظر بالنسبة للأفلام هذا والفيلم الفرنسي الذي
يمنع داخليا لا يجوز تصديره إلى الخارج .

والسلطة التشريعية لها أن تراقب قرارات وتصرفات وزير الثقافة بالنسبة
للأفلام .

ويسأل السيد مدير الرقابة عن الأفلام الفرنسية التي منعت خلال هذا العام
قال إنها تسعة أفلام بينها كالاتي :

- | | |
|----------------------------|--------------------|
| I Want a Man | ١ - فيلم أمريكي |
| Drugs | ٢ - تتطلى للمخدرات |
| I a woman | ٣ - فيلم دانماركي |
| Undress the little girl. | ٤ - |
| The Syndical of Vice | ٥ - |
| The Sex of angels | ٦ - جنس ومخدرات |
| The Torture and Punishment | ٧ - |
| Death | ٨ - |
| A pit for women | ٩ - |

وهي أفلام تتحدث الحياة أو تتناول الجنس بأسلوب مكشوف أو شلوذ جنسي
أو عنيف وقسوة أو تؤثر على النفس تأثيرا سيئا أو تكشف طريق للمخدرات أمام
الشباب .

فيلم ملائكة جهنم أو The Sex of angels بين رفاة مصر وباريس

ويبدو موضوع الفيلم^(٧) في أن يختطف ثلاث فتيات شابا يجترئه ليمارسن معه الجنس في بيت والد إحدىهن للتغيب في رحلة لمدة أسبوع . تمارس معه «ناني» العلاقة الجنسية وتسأله رأيه فيها ، فيجيبها بالبرود الجنسي ، لكنه يحول بإحساسه إلى «كارلا» العذراء ، ويحاول أن يأكل معها نفس الفعل فتنتع عليه ذلك أنها تلذت نفسها لأول مرة لرجل زنجي . يتناول الشاب والفتيات مادة مخدرة وبعد يقظتهن يتضح أن إحدى الفتيات قد أطلقت عليه رصاصة من مسدس وجعله بالقارب ، والشاب ملقى يتالم ، ورفض قطع رحلتهم المائية والتوقف في أحد الموانئ واستبعدن فكرة عرضه على طبيب حتى لا يضعن أنفسهن موضع المسائلة .

استبد الألم بالشباب وسامت حالته وهماهن تفكيرهن إلى إعطائه مخدرا ولم يلم يكن معهن منه شيء توقفن بالقارب ونزلت «كارلا» لتحضر المخدر لأنها كانت قد أحببت الشاب وأرادت تخفيف آلامه ، وامتنع الصيدلي عن إعطائها المخدر فساومتها ودفعته له بكارتها ثمنا له .

يموت الشاب ويتخلفن منه الفتيات بأن يضعنه في قاربه ، ويدفعته إلى البحر ، ويعدن إلى حياتهن الأولى وكان شيئا لم يحدث بينا تسج كارلا إلى البحر .

ورمت الرقابة أن الفيلم جيد الصنع ، وأن هياته القائمة وغير التقليدية في إدانة الجريمة ، جعلت إدانته للإباحة وحجوب الملوسة أقوى ومع ذلك طالبت جميع عرض الفيلم .

(٧) والفيلم من إنتاج وتكليف United Artists Corporation بتاريخ ١٩٦٩/١١/٢٥ شركة يونيفيرس سيتي
Bernard de vries, Rose Marie Dexter وتلفعه به

ودخل في اعتباري في الحكم على الفيلم بالنح الخوف من التقليد الأعصر بين بعض الشباب المستهتر وعدم أخذ المسائل بجديده وعمق ، واعتبرت الفيلم متعارفا مع الأدب العامة لما به من شذوذ جنسى بين فتاتين من الثلاث وحواره مكشوف جرى ، ورايت أن أسوأ ما فيه من الناحية الأخلاقية أن الفتيات هن اللاتي دهن بالشباب إلى ممارسة الجنس معهن بعد أن احتفظن بهذا السبب وتماطرا بالحلل بطريقة سهلة التقليد واصحة .

ولم أنس أن أشير في نهاية تقريري عن الفيلم أن علما قمت برحلي إلى لندن وباريس للتعرف على الرقابة بها ، قد لاحظت أن رقابة فرنسا قد سمت عرس هذا الفيلم موضع حديثنا .

وكانت رقابة فرنسا قد منعت عرس الفيلم باعتباره فيلما ولربما من المفارح يجعل معه ممارسة الجنس الشاذ وغير السوي ، وكذلك تماطى المحذرات ، ورقابة فرنسا ترفض عرض الأفلام التي تعرض الجنس الشاذ على شبابها ، كما أنها لا تفر عرض أفلام المخدرات إذ تعتبرها خطرا عليه .

وكنت أرى الأخذ بوجهة النظر الفرنسية .

ورأى مجلس الرقابة^(٨) المصري ، غير هذه الرؤية فقرر بأعليه الأصوات السماح بعرضه عرضا جماهيريا .

ورأت عضوة^(٩) المجلس أن في الفيلم درسا للشباب بإظهار المساوي التي صلت على الفتيات من تماطيهن المقار للخطر L. C. D. وفي رأيا أن هذه النتيجة أدت إلى مأساة طبعت نفوسهن بها إلى الأبد ، فضلا على أن قتل الشاب لم يكن متعمدا ، ورأى عضو آخر^(١٠) أن بالفيلم درسا أخلاقيا للشباب إذ أن نهاية القصة

(٨) عرض الفيلم على مجلس الرقابة بولته ٣٤ في ١٨/١٢/١٩٦٩ عطوية بجيب عظيم ، لجنة السيد ، سمي طويد ، حسن عبد الحكيم ، فضائل نضر

(٩) لجنة السيد .

(١٠) نجيب عفرات

توضع ما آلت إليه حال الفتيات بعد حيلة الاستهتار وأنه لا يجد سببا جوهريا لمنع عرضه .

وأخذ مقرر المجلس نفس الرأي واعتبر أن الفيلم مثال للمجتمع الراسخ وأن الجنس به غير واضح وأن نهاية الفيلم متفردة .

بينما أيد العضو الثالث^(١١) وجهة النظر الرقابية في المنع لأن مناظر الفيلم مبهرة رغم أن الصورة النهائية له مقبوضة كما أنه اعتبر أن العطار الذي تسبب عنه الشعور بالهلوسة والذي تناولته الشبان في الفيلم ، ويتناولوه الشبان بالخارج ، لم يصل بعد إلى مجتمعنا فلا داعي لنقل العلوى إليه

وأزاء ما التحله مجلس الرقابة بأغلبية الأصوات في صالح العرض جماعيريا اقترحت عليه قصر عرض الفيلم على الكبار فقط^(١٢) مع حذف وتخصيف بعض المناظر الرقابية والجمل النابية في الحوار للكشف تخفيفا لحدة موضوعه ووقعه على المشاهدين فوافق المجلس الرقابي على العرض وأجيز عرضه للكبار فقط^(١٣) .

وعند عرض مقرر مجلس الرقابة على الوزير تسأل كيف منعت رقابة فرنسا الفيلم بينما أجازته المجلس الرقابي المصري ، وكان الوزير^(١٤) قد قرأ تقريرى عن^(١٥) رحلة باريس ولندن .

ومع ذلك قرر السماح بعرض الفيلم نزولا على رأى المجلس الرقابي الموقر وهكذا شاهد الجمهور المصري ما لم يشاهده الجمهور الفرنسي .

(١١) سلمى حفيد .

(١٢) منظر الشبان يتعصب الفتاة ، ويظهر وهو يتجلى سرهاته ومنظر حركة حبل الفتاة وهي تتابع جسمه كله وتتأمله من أسفل عندما رفعت حبل الفتاة وهو مستلق ويوسى بالمري الكامل . وحذف منظر أسدى الفتيات حارة لها ، وحذف منظر صدور الفتيات حارة لها ، وحديث الشبان عن جلالاته بأول فقه حشرهما ، ومنظره وهو يصك بكلمات أسدى الفتيات وحديثها بشئ إلى نومه معها ، وقصصت مراجعة الترجمة بدقة ومراجعة الحوار مع اختيار الألفاظ .

(١٣) أجيز الفيلم في يوليو ١٩٧٠ .

(١٤) الدكتور نوبت صكوك .

(١٥) أرسل وكيل الوزارة خطاب إلى صابر رزم ٩٨٠ في ١١/٣/١٩٧٠ - ١٩٧٠ (١٥) إلى التقرير المقدم من سياتنكم من رحلة لندن وباريس أيد الإجابة أنه بالمعرض على السيد الدكتور الوزير أشد سياتنكم يشكرك على هذا التقرير المقيم ولا حاسنكم بالواجب غير أنه لفت نظر سياتنكم أنه بينما منعت فرنسا فيلم The sex of angels أجازته بآلة الرقابة المصرية فكيف يحسن ذلك ؟ (١٩)

رقابة المسرح الانجليزي

قابلت مدير^(١٦) مسرح الحلوب والذي يعرف تقريبا كل التيارات عن المسرح في لندن وعلمت منه أن وظيفة مدير المسرح أو مدير الفرقة المسرحية ليست وظيفة إدارية يشغلها موظف مؤهل بالشهادات الجامعية العادية أو موظف يتسلق السلم الوظيفي ، بل يشغلها ثنائ متقف من رجال المسرح بل ناقد يعرف ماذا يقدم لجمهوره ومتى يقدم هذه المسرحية أو تلك وهو مسئول عما يقدمه من مسرحيات ، كما أنه مسئول أيضا عن اختيار ما يقدمه منها على مسرحه كما علمت منه أن الرقابة على المسرح قد ألغيت تماما

نبذة تاريخية عن رقابة المسرح الانجليزي المختلفة :

ومنذ القرن السادس عشر كان يوجد نوع من الرقابة على الروايات المسرحية والتي تمثل على المسرح وكان لورد تشامبرلين «حامل أختام الملكة» يقوم بهذا العمل واضطر إلى أن يستعين بمساعدين له للقيام بموع من المراجعة على كل من المسارح والمسرحيات وكان يستمد سلطته من الامتيازات الملكية ، وازدادت قصة الرقابة أحيانا كما حدث عام ١٧٣٧ ويتهرب من «سيردويرت والبول» رغم الاحتجاجات الحادة من لورد تشامبرلين وكان الفرص من ذلك هو القبض تماما على ميزان النقد الشخصي والسياسي اللاذع والذي أخرج الحكومة وأصبح ممنوعا .

فكان أن أصدر لورد تشامبرلين قانون ترخيص المسرح ١٧٣٧ والذي بمقتضاه أصبح من الواجب إرسال نسخة من كل مسرحية جديدة قبل عرض بروفاتها مدة لا تقل عن أربعة عشر يوما على الأقل ، وأصبح له الحق في أن يمنع في أي وقت وفي أي موقع في بريطانيا العظمى أية بروفات لأية مسرحية وفرض عقوبات كبيرة لمن يقدم بروفاته في مسرح غير مرخص به ، أو أن يؤدي مسرحية ممنوعة أو أية مسرحية جديدة

(١٦) مستر بى Mr. Perry, H.M Theatre Ltd Globe Theatre Shaftsbury Avenue London W.I.

دون ترخيص حامل أختام الملكة واصطر لتفيد هذا القانون أن يعين دكتور
تشميرلين» رقاء للمرحيات بمهايا .

وظل موضوع رقابة المسرح يشغل البرلمان الانجليزى من آن إلى آخر وظل
حامل أختام الملكة هو المسيطر على الرقابة ومناح تراخيصها كما تعرضت اللوائح
المختلفة إلى تعديلات متباعدة آخرها عام ١٨٩٧ التى اعتمدت فى المقام الأول بتصاريح
للبنائى التى تؤدى فيها للمرحيات أكثر من المسرحيات نفسها وكان هالكسه اقناع
بلاحة قانون المسرح إلى أن قامت حركة نقد واسعة من كثير من المؤلفين والنقاد تنقد
وتبحث فى مشروعية قانون الرقابة لسنة ١٨٤٣ والذي كان معمولا به وكذلك فى
مشروعية لوائح البرلمان الخاصة بتنظيم وتصاريح أمكنة الملهور والمسرحيات .

وبعد بحوث طويلة قررت لجنة البرلمان لعام ١٩٠٩ بأنه ينبغي يظل لحامل أختام
الملكة الحق فى منح التصاريح للمرحيات التى ترفع إليه يجب أن يكون اختياريا
عرض المسرحية عليه للترخيص بها وأن يكون مشروعا قيلم بروفات لمسرحية غير
مرخص بها . سواء فى ذلك عرضت عليه أم لا وعليه أن يرخس بأية مسرحية تقلم
إليه إلا إذا اعتبر أن لا بد من منعها لأحد الأسباب الآتية :

- ١ - أن تكون فاحشة أو غير لائقة .
- ٢ - أن تحوى على شخصيات معترض عليها .
- ٣ - أن تقدم على المسرح شخصية حية أو حليقة الوفاة بحيث تكون مثيرة
للغضب .
- ٤ - أن تحصى على كره وعدم احترام الذين
- ٥ - أن تحصى على الجبرية أو الرقيلة .
- ٦ - أن تحصى على إفساد العلاقات الودية بدولة أجنبية .
- ٧ - أن تحصى على ما يسكر صفو السلام .

وقد أوصت اللجنة أنه طلالا أن هناك حاجة إلى نوع من الأحكام أو القيد على بروفات المسرحيات غير المرغوب فيها فإن محرك الدعوى العمومية يكون له الحق في تحريك دعواه ضد مدير المسرح ومؤلف المسرحية غير المختصة فيها إذا اقتصرت عليها على أساس أنها عمل فحش أو غفل بالأدب الملعنة ومن حق للدعى العام أن يطلب من لجنة حامل أختام الملكة أن تستصدر قراراً بجمع استمرار عرض البروفات للمسرحية فيها إذا كان ينطبق عليها واحدة من أسباب المنع السابقة . وفي كلا الحالتين يجب وقف المسرحية بمجرد بدء الإجراءات القانونية .

ولم تتخذ إجراءات خاصة لتركبة هذه المقترحات رغم أن من يقومون بالعمل في مكتب حامل أختام الملكة قد اتفقوا معها مرشداً في التصريح بالمسرحيات

وقامت ثلاث محاولات برلمانية أخرى منذ ١٩٠٩ فيما يتعلق بالرقابة على المسرحيات وأهمها التي قدمها دين ليفر عام ١٩٤٩ وأهم ما بها إلغاء مواد لائحة ١٨٤٣ والتي تنص على خضوع المسرحيات لحامل أختام الملكة واعتبار المسرحية على قدم المساواة مع أنواع الإنتاج الأدبي الأخرى في خضوعها للقانون العام ويقترح مشروع القانون حماية ضد المحاكمات الثلاثة في طلب عدم بدء محاكمة جنائية من بروفات مسرحية دون إذن من القاضي إلا أنه لم يؤخذ بها المشروع .

ولهذا ظلت لائحة سنة ١٨٤٣ هي المعمول بها فيما يتعلق بالمسرح والمادة الثانية عشرة منها تتطلب موافقة حامل أختام الملكة على أية مسرحية جديدة أو أية إضافة إلى مسرحية قديمة مرمع عرضها أو تأجيرها للتمثيل في بريطانيا العظمى على أن تقدم سبعة أيام قبل العرض أو التقديم والمادة الخامسة عشرة تمنع تقديم أو تمثيل أو تأجير المسرحية خلال هذه السنة ، كما تحرم تمثيل أو تأجير أو تقديم أي أجزاء منها مجموعة ، كما أنها تمنع أن يمثل على المسرح أية مسرحية لم يرخص بها حامل أختام الملكة .

والمعقبة على مخالفة ذلك غرامه تبلغ خمسون جنيهاً كما أن المحكمة لها الحق في سحب الترخيص من المسرح والمادة السادسة عشرة تعتبر الممثل مأجوراً إذا أخذ

نقوداً أو منح مكافئة أو أوصى له بها طريق مباشر أو غير مباشر أو إذا اشترى أى مقال كشرط للتصريح بالدخول إلى المسرح أو مشاهدة المسرحية أو إذا مثلت المسرحية فى أى بيت أو حجرة أو مكان تباع فيه الخمور أو للشروبات الروحية . وإلى الآن كان معتزلاً عادة أن ترخيص حامل أختام الملكية ليس من الضروري إذا كانت المسرحية تستل في نادر حقيقى للمسرح ولكن فى مايو ١٩٦٦ ذكر أحد القضاة أنه بموجب المادة الخامسة عشرة من اللائحة يعتبر مخالفاً للقانون أن يقدم أى شخص مسرحية للايجار سواء سمح للجمهور السلام بالحضور أو لم يسمح له . إلا أن هذا الاقتراح لم يمرض إطلاقاً أمام أية محكمة عليا

وبالإضافة إلى التحفظات السابقة للرقابة فيما يتعلق بالمسرحيات الجديدة أو لمنع أو وقف بروفات أية مسرحية جديدة ، أو جزء من مسرحية جديدة لم يرحص به فإن لحمل أختام الملكية الحق فى المادة الرابعة عشرة أن يمنع أية مسرحية أو جزءاً من مسرحية لأى مدة من الزمن أو الموقف النهائى إذا كانت فى رأيه لا تتوافق الأدب العامة أو السلام العام . وهذا التحفظ النادر استخدامه يعطى حامل أختام الملكية قوة غير محدودة فى إمكانية وقف المسرحيات سواء أكانت جديدة أو قديمة ، هذا ولا يمنع أن ترفع الدعوى العمومية على المسرحيات التى رخص بها إذ أن هذا الترخيص لا يعيدها عن طائلة القانون العام ولو أن هذا قل ما طبق

ويوجب قانون المسرح لعام ١٩٤٣ أصبحت مراقبة المسرحيات جزءاً من الواجبات العامة لحمل أختام الملكية وهيئة مكتبه ويساعدتهم أربعة رقباء يعملون بعض الوقت نظير أجر جيبين عن كل مسرحية تقرأ وجنيه واحد عن المسرحية ذات الفصل الواحد . والتفتيش على المسرحيات والذى قبلاندر يعتبر أحياناً ضرورة عندما تثار مسألة تقييم مسرحية صعبة أو أن يتحرى عن شكوى عامة للجمهور . ويقوم بهذا أعضاء مكتب حامل أختام الملكية إذا كانت للمسرحية بلندن . كما يقوم بدلاً منهم البوليس فى أى مكان آخر من بريطانيا بخلاف لندن ويقدم كل منهم تقريراً مكتوباً يشرح الحقائق لا الآراء الشخصية .

وعند استلام المسرحيات يكتب الرقيب ملخصا لها يبدله بتوصياته وملاحظاته كما يقرأ الملخص وربما المسرحية كلها كذلك أحد أعضاء المكتب الدائمين ثم يراجع التقرير حامل أحتام الملكية الذي يكمل قراره الذي يوصله مساعد المراجع إلى مقدم الطلب ويقوم بمناقشة من يصيهم الأمر . وهذه الإجراءات تعطى فرصة للمؤلفين والمخرجين بأن يلاحظوا بين أعمالهم وتعليمات حامل أحتام الملكية وقد زودت اللجنة بكثير من نماذج التعديلات والمخفوقات التي يراها حامل أحتام الملكية في مسرحيات حديثة .

وقرارات حامل أحتام الملكية في كل الحالات تعتبر نهائية . هذا وقد رأى مع المسرحيات التي تمثل قصايا مازالت معروضة على القضاة ، كما أنه مع المسرحيات التي تعرض العري على المسرح .

«طبيعة المشكلة»

والسألة هي مسألة الحرية - حرية الفنان في أن يعبر عن نفسه دون تدخل من الرقيب الذي يحاول أن يجد من انطلاقته بفته إذ من المحتمل أن يمنع من وضعه منه أمام الجمهور وليس هذا سبب مخالفته لتاموس الانتاج الفني ولكن لأنه معرض لتقد رقيب له كل السلطة المطلقة في إيقاف عمله والمسئولية في الواقع تقع ميا ييلو على أكتاف الذين يتمسكون بأن رقابة من هذا النوع ضرورية للمسرح رغم أن البرلمان لا يجدها كذلك بالنسبة لأي فن آخر وسط ، أكثر مما تقع على هؤلاء الذين يعتقدون بأن مثل هذه الرقابة كائن لا حياة فيه منذ أيام مضت .

إن الرقابة تتدخل في الحرية وكتاب المسرح يرون أن وجود الرقابة تدخل كبير في حقهم في التعبير ، إلا أن للسألة ليست جملة البساطة فيما يتعلق بالحرية ذلك أن حرية فعل الشيء كما يجب الإنسان محدودة بضرورة احترام حرية الآخرين لكن حرية الكلام أكثر الحريات التي تعتز بها بريطانيا بالنسبة للحريات الأخرى ولكنها ليست غير محدودة ذلك أن البرلمان قدر إمكانية إحداث أضرار لا تخضع عن طريق الكلمة

ولذا كان تعامل القانون بـمـعـنـى بـسـلـامـة الـسـكـن والـفـنـد والـإـجـلـاد والأدب المكشوف والـقـول الـذي يـكـتـر الـسـلام .

إن حرية التعبير التي يحتاجها مؤلف المسرحية كفنّان خلاق قد تكون في بعض الأحيان أداة إيذاء أو عوابة أو إفساد للجمهور الذي يدفع الثمن ليحضر التمثيل والذي من حقه أن يستمتع به وهو لا يدري ماذا سيقدّم له ولذا فالجمهور في حاجة إلى نوع من الرقابة لتحمية أكثر من الحماية التي يفرصها القانون على الأُمُوع الأخرى من الإنتاج الفني بوجه عام .

ولهذا كان من الواجب إحلال رقابة مسبقة متطوعة بدلاً من الرقابة الإجبارية وإن كان يبدو أن إلغاء الرقابة جميعاً من العدل والمنطق ، إلا أن إلغائها قد يؤدي حرية التعبير في المسرح أكثر مما يجدها فإذا ألغيت الرقابة الإجبارية فقد يمل عملها رقابة مسبقة أكثر صرامة . ذلك أن مديري المسارح سيحمون أنفسهم ضد القضايا بأن يسلموا النصوص إلى ناصحيهم القانونيين الذين سيقدّمون لهم النصّح بأن يكونوا أكثر حرصاً حتى لا يقعوا تحت طائلة القانون وأكثر من هذا فإن رفع الرقابة يعني أن المحاكمات ستكون عن طريق البوليس .

وعلى هذا كان للتفكير في إلغاء رقابة وسلطة حامل أختام الملكة والذي مثل نافذ المفعول لأكثر من ٤٠٠ عام ، كما أنه خلال ٣٣٠ سنة الماضية كان واجباً حتمياً ملقى على حامل أختام الملكة بحكم لائحة البرلمان ، كما أنه قد قام بواجبه الحكومي والبرلماني خير قيام والذي لم يكن عملاً هيناً أو بسيطاً وإن لم يخل من إثارة الجدل أحياناً .

وواحد من الأسباب التي من أجلها ألغيت رقابة حامل أختام الملكة المسبقة على المسرح هو إلغاء الحماية التي أعطيت لقرون للملك والمحاكمة الملكية حيث كان مموعاً غثيل شخصياتهم كلية على المسرح كما أن الإساءة إلى أشخاصهم قد منعت تماماً وإن كان لا يوجد فنون خاص يستثنى الذات الملكية من الهجوم عليها أو على ولي

المعهد أو الأسرة المالكة ، وإنما الهجوم على الملك يغمس لجنة الرقابة الخاصة لحامل
أختام الملكة في عصيان صد الملكة وإن كان مصى ما يقرب من القرن لم تقم قضية من
هذا النوع . وهذا النوع من القضايا متروك لحس تقدير القضاء ولديري المسرح
والمؤلفين وللمرأى العام الذى لا يرغب فى أن يهاجم العائلة المالكة لا فى المسرحيات أو
الكتب أو الجرائد .

كما أن سلطة حامل أختام الملك ليست العمل الديمقراطية بطريق أو بآخر ذلك
أنه يجمع جميع كتاب المسرح فى أنحاء إنجلترا إلى تسلط مك واحد

والورد تشامبرلين بموجب لأئحة ١٨٤٣ لا يرخص للمسرحيات فقط بل
يرخص بالمسرح أيضا فى أمكنة بعينها محدة بمدينة ولند وستستر أى الأماكن
التي تسكن فيها العائلة المالكة . وكان الاقتراح أن تنقل سلطته إلى مجلس لندن الأكبر
والى السلطات المحلية المختلفة

وأثيرت أيضا نفس الاعتراضات بالنسبة لآى سلطة رقابية مبدئية على
المسرحيات فلما كما أثبت صد حامل أختام الملكة ، ذلك أنها قد تمنع ما يمنعه
القانون كما أنها تناقض حرية التعبير كما أنه قد تنشأ صعوبات فى التطبيق واقتراح
أحدهم «لورد كويبردن» أن تكون سلطة الرقابة فى مجلس الفنون ، كما أن الرأى
النهائى للرقابة سيكون بطريق أو بآخر فى يد شخص واحد أو لجنة من أشخاص
سيكون أيضا لها السلطة المطلقة على المسرح هذا لا يتحقق وللدأ الذى أقيم من أجله
الاعتراض .

ولكل هذه الأسباب ولأنه لا يوجد مثيل لهذه الرقابة المسبقة فى السلاط
الديمقراطية فإنه من الخطأ أن تحمل لجنة إصلاحه ثقله المسبقة أو فرد عن
طريق التشريع محل رقابة سابقة حدها البرلمان .

على هذا فإن الرقابة المسبقة وترخيص المسرحيات يجب أن يتوقف ، وعلى أية
حال فإن هناك امتداداً للرقابة يقوم به ملحدو دور المسرح الذين يحملون ما يجب

أظهاره على المسرح وما هو ملامح وعلى التقاد أن يكتبوا ما يشاؤون عن المسرحيات وللجمهور وحده أن يحدد ما لا يجب أن يشاهده أو أن يتمسح من المسرح عندما لا تعجبه مسرحية وأخيرا فإن على المحاكم أن تؤكد أن هؤلاء المسؤولين عن تقديم المسرحيات سيلاقون جزاءهم الحق إن هم خالفوا القانون وحماية للكتاب فيجب مراعاة الأتي :

- ١ - منع إقامة الدعوى المستهترة أو المستخفة .
- ٢ - حق المحاكمة بطريق المحلفين .
- ٣ - التسليم بالأخذ بالبرهان من ذوى الخبرة .
- ٤ - تطبيق قانون الآداب المكشوفة .
- ٥ - تطبيق الاجراءات القانونية الخاصة بالدعوى الجنائية .

وهكذا أصبحت الرواية المسرحية تعامل معاملة أى عمل فنى تخاضع للقانون العام الوضعى للبلاد ومن يخالفه من كتاب للمسرحيات سيحاكمون أمام محاكم خاضعة لنظام المحلفين والمؤلف والمتج أن ينافوا نحن مسميها كما أن العقوبات ستكون قاسية طالما أن الرقابة السياسية من أى نوع قد يظل مفعولها هذا وإذا أوقفت المسرحية فسيكون ذلك عن طريق قضاء البلاد العالى ، لا أن تخضع لإرادة أو تعسف رجل ما توضع السلطة كلها فى يملكى يحكم ويقرر دون أية حدود مخالفات بذلك قوانين البلاد والدستور وهكذا ألغيت رقابة المسرح الأنجليزى فى مايو ١٩٦٦ .

المراجع

- ١ - مجموعة القوانين الرقابية الفنية والقرارات الوزارية
- ٢ - ملفات الأفلام الخاصة بالرقابة على المصنعات .
- ٣ - ملفات المسرحيات .
- ٤ - المذكرات التي كتبها المؤلفة أثناء عملها متعلقة ببعض المصنفات الفنية .
- ٥ - للمذكرات المرسلة إلى الرقابة من بعض المسؤولين أو الشخصيات والتي ترتبط بالمصنفات الفنية والردود عليها .
- ٦ - محاضر جلسات مجلس الرقابة
- ٧ - محاضر جلسات اللجنة الاستشارية
- ٨ - تقرير الكتبة من رحلتها إلى لندن وباريس والمقدم منها إلى وزير الثقافة .
- ٩ - كتاب الرقابة والقانون
Film censors and The law Neville March Hannings
- ١٠ - بعض المقالات في الصحف اليومية والأسبوعية .
- ١١ - كتاب «طابع وعادات المصريين للحثثين» لوليام لين .
- ١٢ - كتاب سبعة مواسم مسرحية لرشدي صالح
- ١٣ - كتاب المسرح لرشدي صالح .
- ١٤ - Joint Committee on censorship and the Theatre
- ١٥ - قرارات مقاطعة إسرائيل

اعتقال معتز يوم دخلت الرقابة



تعريف بالمؤلفة

إعتدال ممتاز ابنة المغمور له مصطفى ممتاز مدير إدارة الشيلخات بورارة الداخلية ومدير المحفوظات بها وكبرى بناته . شغل بالأدب فترة وكتب في العشرينات للمسرح وتعرف عليه الأديب الكبير توفيق الحكيم في شبابه ، واشتركا معاً في الكتابة ، وكتب عنه الأديب الكبير في كتابه «سجن العمر»

والمؤلفة حاصلة على ليسانس الآداب قسم اللغة الانجليزية من جامعة القاهرة عام ١٩٤٢ ثم دبلوم معهد التحرير والترجمة والصحافة عام ١٩٤٤ من نفس الجامعة (ماجستير) .

تزوجت من الكاتب والأديب والصحافي والباحث في الآداب والفنون الشعبية لارحوم أحمد رشدي صالح رئيس تحرير آخر ساعة ، وأنجبت منه ثلاث بنات وولداً . وجة لبنتين وولدين .

زارت لندن وباريس وروسيا وإيطاليا والمملكة العربية السعودية .

كرمتها الدولة بمنحها موط الاستحقاق من الدرجة الأولى عام ١٩٥٥ تقديرًا لما أدته للبلاد من جليل الخدمات ، ومنحتها مصلحة الاستعلامات شهادة تقدير كما منحها المكتب الكاثوليكي المصري لوسائل التعبير الاجتماعي جائزة شرف شخصية عام ١٩٧٥ لأنها قامت منذ التحاقها بالرقابة على الأفلام عام ١٩٤٥ بإنهاء مهمتها الرقابية على المصنفات الفنية بأمانة نامة ضاربة أحسن الحثل للموظف المجد في عمله والمخلص لرمالته .

كما أهدتها الجمعية المصرية لنقاد وكتاب السينما شهادة التقدير الذهبية عام ١٩٧٧ بمناسبة تمثيلها بتعليم إقلمة «مهرجان القاهرة السينمائي الأول» فساعتدت بجهدها في نجاح المهرجان

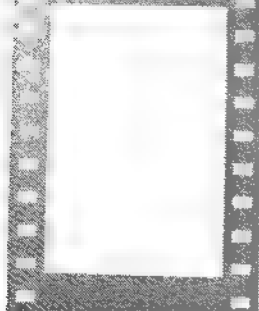
اشتغلت بوزارة الشؤون الاجتماعية مدة عامين في أول حياتها العملية اشتركت أثناءها في مكافحة الجاهيليا بالصعيد ومنحت ميدالية ذهبية .

انتسبت للعمل بالرقابة عل الأفلام لوائل عام ١٩٤٥ وظلت بالرقابة إلى أن بلغت سن التقاعد عام ١٩٧٧ بانقطاع ما يقرب من الثلاثة أعوام ١٩٥١ - ١٩٥٤ قفستها في مصلحة الضمان الاجتماعي مقتنة مساعلة ويطت خلالها معشالست عشرة ألف أسرة وضمان اجتماعي «ضاربة بذلك رقياً قياسيأ بين زملائها في وقتها .

اشتغلت بالحركة النسائية في مطلع حياتها العملية فكانت سكرتيرة عام الحزب النسائي الوطني لمدة خمس سنوات وألقت أبحاثاً في الأنافة عن بعض النساء المثاليات ، كما أقامت ندوات ثقافية ومحاضرات عن المرأة ، وكتبت بعض المقالات في الصحف والتراجم لبعض القصص الأجنبية .



السَّيِّمَا
المَصْرِيَّة
والعَالَمِيَّة
فِي صَوْر



أفلام

ممتازة أثرت على ظهورها مضغوط
مختلفة أمام المشاهد المصري

معركة بين:
الرقابة ومؤسسة السينما
بسبب فيلم ما بعد فنتا اسمه:
لعنبة كل يوم

●● معركة بين الرقابة ومؤسسة السينما
حول قرار المخرج "العكاوي" بقطع
مهدت بفيلم "الصداقة" ●●●●●

شم تشرق الشمس
أجيز عرضه بعد أن تغير الوزير!

وضعت وزير الثقافة أمام
مسئوليياته عن تسيار
أفلام الجسس

ماذا حدث لفيلمي
دكتور زيقاجو.. و.. رجل لكل العصور؟

● خاف بعضي من
من ترقيني إلى الدرجة
الثالثة حتى
لاأطالب بمنصب مصرية

● الأمين الملكي
طلب مصادرة
فيلم
"ساركا"
إنه لو انت
لأن الشبهة
الفرنسية
أعدمت الملكة

لجنة
النظلمات

بمنوع من الرقابة
كانت تتصرف
على هواها

... سوقف الرقابة من الافلام غير المستندة

حياة قصر الشوق

• الملك السابق والوزير
منع عرض فيلمه
في بلد مسيحية فانسحب

مواجهة
بين الرقابة

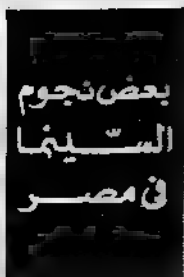
وافلام العنف
والجريمة

«دكتور زيقاجو»
منعته الرقابة
الاستنادا على
مبدأ المصلحة
العليا للدولة

• رفضنا بإصرار مسيحية جميع جريسي
مستيقن بطلان اقتضت من العاد ونخرج على الأوب
• أفلام لا تصور لها كان من الفضول حظر عرضها
على المسار مثل زويكي والكلب وحمام
• للملاطيين وقصر الشوق وغيرها

• شورة ٢٣ يوليو غيرت
قوانين الرقابة لتلائم
التطور الاجتماعي والسياسي

أفلام أخرى جيدة
منعت رقابيا



عميرة أمير



محمود أمّحر



موسى رزق



عبد الحكيم حمّاد



محمد عبد الوهاب



إبراهيم شامى





عليه السلام



نجيب الرعاعي



فؤاد المنيش



عبد المولى



عبد المولى



عبد المولى



کدام نشانوی



بور الشریف



رشدی ایاظه



صلاح دو لمدار





أحمد مطهر



عيسى شاذلي



فريد لأمرش



حسن يوسف



فريد يوسف





سید محمد نجیب



انجمن سید



آپوز وندی



مد لاء





آه كشوم



فارس جنت



مير ق



مير د فر





مدیحه پیری



ملوکه حیل



اردوس محمد



سید حیل





مریم فتح علیی



نجیه کدیروکا



سید لوزی



لیل طاهر





سپهره احمد



فاطمه احمد



شانه



هدی سلطان





سبح



لوسی



لیلی احمدی



سپیده مرزبان





فاهد شريف



رياحه خطاب



فهد رستم



مجدة الصميرة



بعض مخرجي
الأفلام
المصرية



حسن عبد



عبد السلام



عبد السلام



صلاح يوسف



يوسف شاهر



عبد السلام



حیدر شوقی



عزیز علی خان



عزیز علی خان



عزیز علی خان





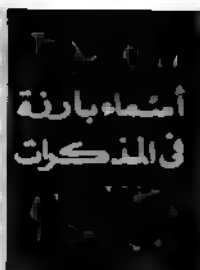
جمال عبد الناصر



الدكتور نوب حكمة



جمال عبد الناصر



أنور السادات



صلاح سالم



يوسف السامي



أمين السائق فاروق



حبيب الحادي



نوريق الحكيمة





د. سمير حم



عبد النعم الصاوي



د. جمال المطير



سعد الدين واده



مصطفى درويش

لَقَطَات
مِنْ بَعْضِ
الْأَفْئَامِ
الْمِصْرِيَّةِ



عموديس وماديه لطفي من فيلم (ناع حنة





فاطمه رشدي وحسين صديقي في فيلم (الفرجة)

محمود المديني وبريتي الهند وشمس البارودي

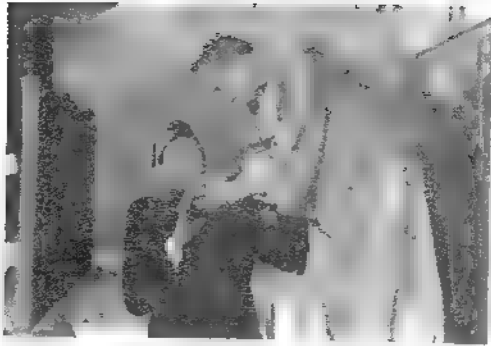




ماديه لطفي وميمى شكيب وعمرو ع في فيلم (قصر الشوق)



ميمى شاهين وعبد النعم ابراهيم
وصلاح خليل في فيلم (قصر الشوق)



نجى شاهز و عبد الله امراحيه في فيلم مصر الشوق

محمدة لطيف وسيفت امين في فيلم (زئزئه عل النيل)





نريد شوق و محمود المصلي ونجيه كاريوكا في فيلم ه حيدو ،



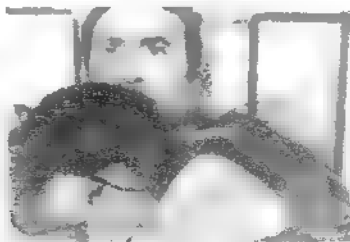
شمس الباروندي في
فيلم (حمام حلاطير)



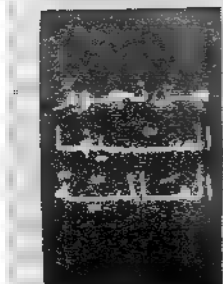
مور الشريف وماجد
في فيلم (السراب)



محمود يس ، نادية لطفي ، ويلى من فيلم (قاع المدينة)
الذى اثار صحنه



حظه من فيلم ، وجنى ، الكلب





بوی کیرتس



بیل سالاناس



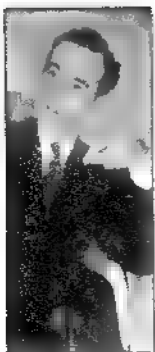
هری هودا



کلارک هیل



جری پوری بیل



بیدلیر مخرج



چیس فسول



شارب بوابیه



بشار لسنوت غینبول



عمر الشریف



روك هيدسون



جوناثان



رود شايغر



آوندى سورى

بىر سىبىر قىلىقى.





مدی لامار



جائزہ بریٹن

کلی وین



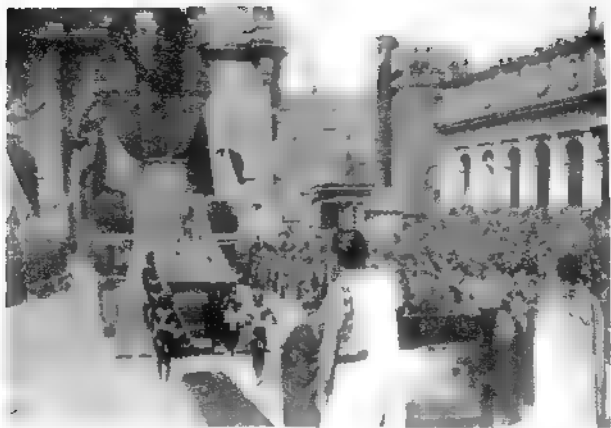
بعض لقطات
من الأفلام
العالمية

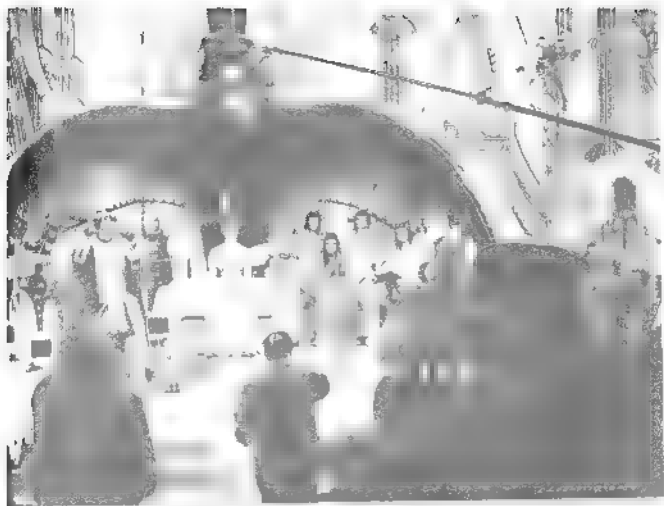
البرائت زبور وشارکتون هیسود فی فیلیم (کلینیکرا)



لعطاف من عیدم (کلیو راتر)







امطاب من فيلم (كلو مائرا)



رومی شاہد بطلہ فلم (اپنی جی)

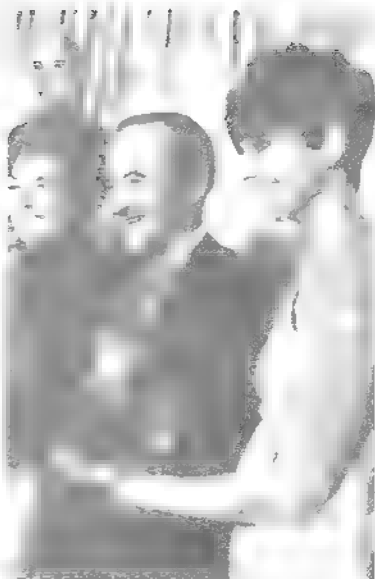
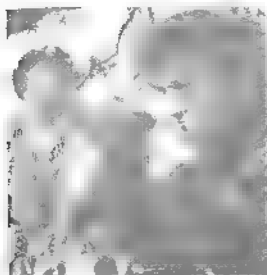




فكتور مائو وهدي لمار
في جيم سيشوا ودييه



أودرى هيبورن وفريد وليمسون يرحب بهم
(رجل لكل العصور) يحمل جائزة الأوسكار



نقطتان من فيلم رجل لكل العصور



عمر السرنف في فيلم (دكتور رينادو)



عمر الشريف وحبیب الدین شاسی (دکټور رفیع)



عمر الشريف وحنی کرمی من عیله (دکټور رفیع)



الحمد محمد و نهرج العالم، روبرو - روسيني







رواية أونيل وأل ماكجروفي
يبدآن قصة حب من الألام
التي لاقت معالجا كبيرا

LOVE STORY

لأول مرة في التاريخ
تسجل رواية في تاريخ
الأدب من قبل مجلة

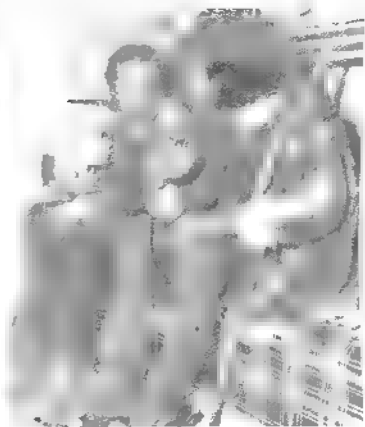


مقطعات من فيلم Blow up من الأعلام التي تكثرت صحبة





لمطلات من فيلم (العرسان الثلاثة)



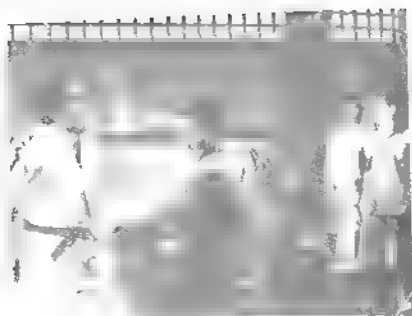


من سادات القبة في القبة في القاهرة



من أفسلام
المنفست





مدرسة الفنون في القاهرة

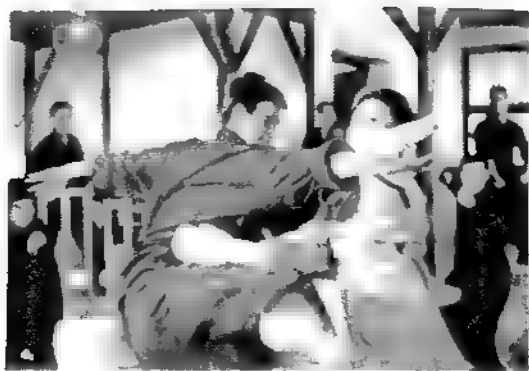




سيدة من بيتها في بيتها



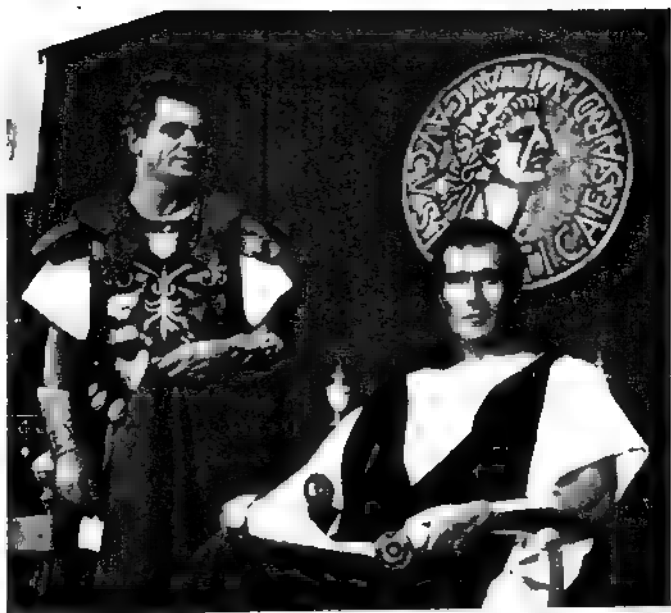
سيدة من بيتها (المسكينة الأزرق) من أفلام الحب والتسوية



عقد : ۱۰



آبوی کوی



لعلله من ميلام (سنت الملوک)



نقطه من فلم (للزعد) لعمير الشريف



لقطة من فيلم (ذهب مع الريح)
كلارك جيبيل . هيدى لامر

فهرس الكتاب

٣	— إهداء
٥	— ملحة
٩	الفصل الأول مقص الرقابة وقيلام شمشون وقيلة
٩	كيب أصبحت رقبة
١٢	— كيب كاتب الرقابة عندما دخلتها
١٥	— اقتصم الكلفة قويلام شمشون وقيلة
٢٧	الفصل الثاني الرقابة في مصر الحديثة
٢٧	— كيف شابت الرقابة وظروب
٢٨	— قصة الفرسان الثلاثة مع الرقبة
٢٣	— ماذا حدث للميسم و ظل الملكية
٣٥	— ماذا حدث قويلام الفرسان الثلاثة بعد أن سقط النظام الملكي
٣٧	— الرقابة ونوره ٢٢ يوليو ١٩٥٢
٤٦	— مسرحية الشيخ
٤٢	— مسرحية الأسجيم
٤٥	— مسرحية سيفي طلا
٤٦	— للكبير فقط
٤٨	— فيلم السراب
٥١	— لجنة التصدير
٥٦	— فيلم حيدو
٦	— فيلم دست البيلة
٦٩	— لجنة المتظلمين
٧٢	— فيلم كيب تريت
٧٦	— فيلم لعمه كل يوم
٨١	— فيلم My Lover My Son
	الفصل الثالث أفلام حمارة وكيب أن صغولها غتلفه أثرب على ظهورها
٨٩	— أمام المشاهد للمصري
٩٠	— فيلم كليونيترا
١٠٠	— فيلم سانت باولو
١١٣	— فيلم رجل لكل المصور
١١٦	— شقة الماشي
١٢٢	— فيلم دكتور ويحاجر

١٣٣	الفصل الرابع موقف الرقابة من الأفلام غير الممتازة
١٣٨	- نعمة الصراخ بين الرقابة ومؤسسة السينما حول فيلم قصر الشوق
١٤١	- نعمة فيلم قصر الشوق مع الرقابة
١٥١	- فيلم امرأة وزوج
١٦٠	- فيلم نم سرق الشمس
١٧٤	- فيلم شقة معروشه

١٧٩	الفصل الخامس المؤسسة المصرية العامة للسينما عالمنا وما عليها
١٨٢	- أفلام التصوير الحلويس
١٨٦	- منافذ التصوير الحلويس
١٨٨	- فيلم القنس والتيل
١٩٣	- فيلم الحظوظ
١٩٨	- فيلم أبو الحول الخربطاجي
٢٠١	- أفلام الحبيب ومؤسسة المصرية العامة للسينما
٢٠٢	- فيلم Violence Angels
٢٠٤	- فيلم حيون الشباب
٢٠٨	- أفلام العنف وأفلام الجريمة
٢١١	- فيلم الغنم هي للفتنة
٢١٦	- فيلم بانكي
٢١٦	- فيلم السييكو
٢١٦	- فيلم الدولار بين الأسان
٢١٦	- فيلم Once upon a time in the west
٢٢٢	- أفلام الكارتون
٢٢٥	- فيلم The Chinese Boxer
٢٢٥	- فيلم Big Fight
٢٢٨	- فيلم The Hero

٢٣٧	الفصل السادس كيف تقوم المؤسسات الفنية بورورة لأفلامه القوانين الرقابية
٢٤٨	- طبع ونسخ الأفلام الأجنبية عليا
٢٥٣	- والمفرد العمه للمسرح والموسيقى
٢٦٠	- إدارة العلاقات الثقافية الخارجية
٢٦٠	- قصر الثقافة لسماعيه

٢٦٩	الفصل السابع الرقابة ووسائل الإعلام
٢٦٩	- رقابة والصحافة
٢٧٦	- الرقابة والإذاعة
٢٧٣	- والتدبير بور أيضا
٢٨١	- الرقابة والاتحاد الاسرائيلي ومجلس الشعب
٢٩١	- رقابة الاتحاد الاشتراكي وفيلم صبرنا
٢٩٦	- فيلم فحسب تقدم مهنة في التلوين

٣٠٣	الفصل الثامن : الرقابة والمراقبة من الصين
٣٠٤	- مسرحيات الحسين ثكراء وه الحسين شهيداً
٣١١	- فيلم زوجة القسيس
٣١٧	الفصل التاسع : الرقابة بلندن وبباريس
٣١٧	- رقابة الأفلام بلندن
٣٢٦	- كيف نشأت رقابة الأفلام بباريس
٣٣٠	- رقابة الأفلام ببرنسا
٣٣٦	- فيلم ملائكة جهنم بين رافيلي مصر وبوليس
٣٣٩	- رقابة المسرح الإنجليزي
٣٣٩	- نبذة تاريخية عن رقابة المسرح الإنجليزي للغة
٣٤٢	- طبيعة المشكلة
٣٤٧	- المراجع
٣٤٨	تعريف بالمؤلفة

.....	- السينما المصرية والعلمية في مصر
.....	- بعض نجوم السينما في مصر
.....	- بعض عرجس الأفلام المصرية
.....	- شخصيات بارزة في المذكرات
.....	- لقطات من بعض الأفلام المصرية
.....	- من نجوم السينما العالمية
.....	- بعض لقطات من الأفلام العالمية
.....	- من أفلام الحب

رقم الإيداع ٢٧٤٢/١٩٨٥

ISBN ١٧٧ - ٠١ - ٠١٢٢ - ١

مطابع النجف المحمدية العامة للكتاب
١٩٨٥



هَذَا الْكِتَابُ

هذا الكتاب يقول كلمة حق
من أجل صناعة السينما
الوطنية ، ومن أجل تقديم فن
حقيقي للجمهور بهدف قضاء
وقت ممتع يساعده في تكوين رأى
صالح نابع أو تقديم متعة فنية
عظيمة تضيف جديداً ، أو يجعله
يتنفس من خلال ، أو يعطيه
فرصة لبروح عن نفسه ، تلك في
موازنة دقيقة بين صالح المجتمع
وصالح الفنان ليسير بفنه إلى
ركب الحرية والبناء .

وهذا الكتاب أولاً وآخره
كلمة حق من أجل مصر ومن
أجل الفن ، ولكي تنصر هذه
الكلمة حتى لا يضيع شيء مما
بقى مجيداً في حياة مصر وفنها .

اعتدال ممتاز

٥٥٠ ر.م

Wikipedia Alexandria



0344704

كتاب